


تاريخ مصر السياسي

في الأزمنة الحديثة

تأليف

محمد رفعت

مساعد مراقب تعليم البنات

(والحائز لدرجة استاذ فى الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الأولى
فى التاريخ الحديث وعلى منحة البحث العلمى من جامعة ليفربول)

الجزء الأول

سنة ١٧٩٨ — ١٨٤٩ م

﴿ الطبعة الرابعة ﴾

نوفمبر ١٩٣٢

الثمن : ١٥ ص

المطبعة الرحمانية بمصر
شارع الخرنفش رقم ٣٥ تليفون ٥١٥٢٢

طبعات الكتاب

الطبعة الأولى : مايو سنة ١٩٢١

الطبعة الثانية : فبراير سنة ١٩٢٦

الطبعة الثالثة : يوليه سنة ١٩٢٧

الطبعة الرابعة : نوفمبر سنة ١٩٣٢



محمد علي الاكبر

(مقدمة الطبعة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم

أقدم كتابى إلى قراء التاريخ وأنا شاعر بأنى بعيد عن الغرض الذى كنت أرمى إليه . ولكننى وجدت الاحجام عن نشر ما تهيأ لدىّ لفائدة أبناء وطنى ، لمجرد الاعتقاد بأن ذلك دون ما أبغى من الكمال ، ضرباً من الجمود العلمى لا يتفق مع سنة النشوء والترقى فى العلوم الحديثة ، التى يتوارثها العلماء ناقصة فلا يلبثون أن يورّثوها غيرهم وافية بقدر المستطاع ، إذ العصمة والكمال لله وحده

لذلك أقدمت على نشر أبحاثى التى يرجع البدء فيها إلى سنة ١٩١٤ أيام أن كنت أواصل الدراسة فى انجلترا فى مكتبة « المتحف البريطانى » ودار « سجلات الحكومة » بلندرة . ولقد قصدت إلى أن يكون بحثى مستمداً من أصوله الرسمية ومن المصادر الموثوق بها حتى يحوز الصفة العلمية التى تحتمها الجامعات الأوربية أولا وحتى يتسنى لمصرى مثلى يفهم الروح المصرية أن يضع كتاباً مستقلا فى الموضوع بحيث لا يكون جل اعتماده فيه على ما يكتبه العلماء الأوربيون بل على المصادر التى يأخذ عنها هؤلاء العلماء رأساً .

وما أكثر وأعظم ما يعثر عليه الباحث المنقب من أصول ومادة في تاريخ مصر الحديث ، فسجلات وزارة الخارجية بلندره — ناهيك عما في العواصم الأخرى — حافلة بمجلدات مكدسة بعضها فوق بعض حاوية لجميع أنواع الرسائل الرسمية والخاصة والسرية والتقارير والجرائد وغير ذلك مما يتطلب عدة سنوات للفحص عنه فحصاً دقيقاً . ولقد انتهزت فرصة تعييني طالباً للبحث العلمي في لندرة باتفاق جامعة ليفربول مع وزارة المعارف المصرية فقضيت عام ١٩١٦ في درس الوثائق الهامة الخاصة بحالة مصر في عهد محمد علي . ثم عدت الى مصر وواصلت بحثي في المكتبة السلطانية واستوفيت ما كان ناقصاً وخاصة في الجزء الأول من الكتاب

وسيرى القارئ أني توخيت في كتابي أسلوباً سهلا وطريقة علمية غايتها الوحدة التاريخية واتجاه السياسية العامة وربط الأسباب بالمسببات وإغفال التفاصيل المملة وإبداء النقد على حسب الحقائق المقررة لا على حسب ما تمليه العواطف — وهنا الفرق كل الفرق بين المؤرخ الذي يجب أن يكتب ويبحث لأجل الحقيقة وبين السياسي الذي يكتب ويجادل إرضاء لعواطفه الخاصة

وغاية رجائي أن يفي الكتاب بحاجة المتعلمين إلى كتاب في التاريخ على الطرق العلمية الحديثة وأن يتقدم العاملون للبحث والكتابة العلمية في موضوعاتهم التاريخية وأن يتكرم أولو الفضل بموافاتي بما يعن لهم من الآراء ووجوه الاصلاح في الكتاب

وإنى أتقدم قبل الختام بشكر حضرة صديقى الأستاذ عبد الحميد حسن على تكرمه بالاشتراك معى فى مراجعة مسودات الكتاب كذلك أسدى الشكر لحضرات :الأستاذ عبد الرحيم بك محمد عثمان والأستاذ محمد احمد حسونه وأخى سيد احمد خليل على ما قدمه حضراتهم لى من المساعدات . والله أسأل أن يوفقنى إلى إتمام الجزأين الباقيين من الكتاب وأن يوفقنا جميعاً إلى خدمة بلادنا العزيزة بالصدق والإخلاص ؟

محمد رفعت

مدرسة المعلمين السلطانية

القاهرة فى أول رمضان سنة ١٣٣٩ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٢١

(مقدمة الطبعة الثانية)

سنحت لى الفرصة فى هذه الطبعة أن أوفى الكلام فى موضوعى « مصر قبل الحملة الفرنسية » و « تاريخ الحملة » وقد وسعت الكلام فى بعض نقط أخرى

وإذا استمر إقبال طلبة التاريخ على اقتناء الكتاب والانتفاع به فسوف لاأدخر جهداً فى توسيعه وتنقيحه كلما سنحت فرصة لطبعة جديدة

وإنى أتقدم بالشكر الجزيل لجميع من عاونونى فى إخراج الكتاب وأخص بالذكر من حضراتهم الأستاذ عبد الحميد حسن ؟

محمد رفعت

حلوان فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤٤ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦

فهرس

صور الكتاب

الفصل الأول

مصر قبل الحملة الفرنسية

الحالة السياسية

تمهيد

تعاقبت على مصر منذ الفتح العربى حكومات أجنبية عدة فمن الطولونيين والأخشيديين إلى الفاطميين ثم الأيوبيين[1] وجميعهم من عناصر غير مصرية ، ولكنهم سرعان ما كانوا يتأثرون بالبيئة المصرية ويندمجون فى مدنيتها فيعلنون استقلالهم ويطبعون حكومتهم بالطابع المصرى ، وهكذا احتفظت البلاد بمميزاتها الاستقلالية طول العصور الوسطى ووصلت فيها إلى درجة عظيمة من الرقى، ثم اغتصب «المماليك» الحكم من الأيوبيين سنة ١٢٥٠ فحكموا البلاد مستقلين أيضاً حكما مستنيراً لا بأس به ولقبوا أنفسهم سلاطين واستطاعوا الاحتفاظ بأملاك مصر فى الشام ، حتى ظهرت قوة الأتراك العثمانيين واتجهت أنظار السلطان «سليم الأول» نحو الشرق فجهز قوة للقضاء على خصومه : الشاه اسماعيل فى فارس والسلطان «الغورى» فى مصر ، فانتصر سليم على الفرس أولا ، وعلى أثر هذا الانتصار توترت العلاقات بين سليم والغورى حليف الشاه اسماعيل، فأعد الغورى حملة كبيرة فى سنة ١٥١٦ وخرج قاصداً حدود

---

(١) الطولونيون (٨٧٠ — ٩٠٥ م) والاخشيديون (٩٣٢ — ٩٦٨ م) والفاطميون (٩٦٩ — ١١٧٢ م) والايوبيون (١١٧١ — ١٢٥٠ م)

آسيا الصغرى ، والتقى الفريقان قرب حلب فى موقعة « مرج دابق » فانهزم المصريون لقلة عددهم وسوء أسلحتهم ونظامهم ولظهور الشحناء بين صفوف المماليك، وقتل الغورى فى هذه المعركة واستولى العثمانيون على مدن الشام وحصونها ثم دخلوا مصر وحاول « طومان باى » ابن أخى الغورى الذى خلفه حاكما على مصر مقاومة العثمانيين فانهزم فى عدة مواقع آخرها قرب «وردان» سنة ١٥١٧م وقبض السلطان على «طومان باى» وشنقه عند باب زويلة بالقاهرة، وهكذا فقدت مصر استقلالها وصارت ايالة عثمانية

نظام الحكم العثمانى فى مصر : بعد أن فرغ سليم من جمع ومصادرة التحف والنفائس والجواهر التى كانت تملأ قصور سلاطين المماليك وخزائنهم وضع نظاما يسير عليه الحكم فى مصر بعد مغادرته البلاد، وقد قصد السلطان سليم من النظام الذى وضعه إلى غرض أساسى واحد هو ضمان بقاء تبعية مصر للدولة فعمل لهذا القصد وحده دون الاهتمام بمصالح البلاد وترقية مواردها ، ولما لم يكن للعثمانيين مدنية أو آداب خاصة يمكن ادخالها وترويجها فى البلاد التى فتحوها لم يترك نظام حكمهم فى البلاد أثراً ظاهراً باقياً على الرغم من طول بقائهم بالبلاد التى فتحوها

رأى السلطان أن مصر بمعزل عن أملاك الدولة وأن بعدها عن مقر الحكم فى الاستانة قد يساعد حكامها على الاستقلال عن الباب العالى فوضع نطاقاً يقضى بتوزيع السلطة على ثلاث هيئات يكون له من تشاحنها ودوام تنافسها ما يضمن استمرار ضعف هذه الهيئات والتجائهم إلى الملاذ الأعلى وهو سلطان العثمانيين بالقسطنطينية ، فجعل السلطة الرئيسية

الباشا

فى يد وال أو حاكم بلقب « باشا » يعينه السلطان لمدة قصيرة تتراوح عادة بين سنة وثلاث ومقره القلعة ووظيفته تمثيل الباب العالى وتبليغ وتنفيذ أوامره وإرسال الجزية وقيادة الجند فى الحرب

الديوان

ويعاون الباشا فى الحكم ديوان مكون من ضباط جيش الاحتلال الذى كان يتألف من سبع فرق أو «أوجقه» واحدها «وجاق» وتتكون هذه الفرق من جنود مختلفة الأجناس أهمها فرقة الانكشارية إذ كان لأغا الانكشارية شأن ومركز ليس لغيره من ضباط الفرق . وللديوان حق الموافقة على قرارات الباشا ومراجعته فيما يوافق عليه من القرارات، وله عند الاقتضاء حق عزل الباشا والاتصال رأساً بالباب العالى ، وعند البحث فى المسائل الهامة يجتمع الديوان ويضاف اليه كبار العلماء والمشايخ والأعيان ولا ينعقد الديوان الكبير بهذه الهيئة إلا نادراً

امراء المماليك

أما السلطة الادارية المحلية فرأى السلطان أن يبقيها فى يد أمراء المماليك أو « البكوات » وكان فى مقدوره أن يقضى عليهم بعد انتصاره على « طومان باى » ولكنه تركهم ليحفظوا التوازن بين الوالى والديوان ، فعين منهم مديرين أو سناجق وكشاف فى الأقاليم

وأنشأ السلطان ديوانا خاصا للمحاسبة وتسجيل الأملاك ونقلها وجمع الضرائب ، وعرف هذا الديوان « بديوان الافنديه »

نقد النظام

استمر هذا النظام نافذاً نحو قرن كانت فيه الدولة العثمانية حافظة لمركزها وسمعتها الحربية بين دول أوربا . فلما ظهر ضعف تركيا الحربى وانتشر الفساد والاضطراب داخل الدولة لم يعد النظام الذى وضعه

السلاطين العظام سليم وابنه سليمان نافذاً بل سطت عليه يد المسخ والتغيير وتدهورت الحال تدريجاً حتى نمت سلطة المماليك رغم أنف ممثلى السلطان ، وجمعوا النقود فى أيديهم وقصروا سلطة الباب العالى على الأسم والخطبة والجزية

ضعف الوالي

أما الوالى فصار مقامه بمصر تحت رحمة المماليك ، يقضى أيامه شبه سجين فى القلعة لاهم له سوى جمع المال بكل الطرق الممكنة قبل أن يستدعيه السلطان من البلاد . فاذا أساء التصرف أو ساءت علاقته مع المماليك أرسلوا اليه رسولا يقرأ عليه كلمة «انزل ياباشا» ويطوى البساط أمامه فاذا هو وال معزول لامندوحة له عن مغادرة البلاد

ضعف الديوان

أما ضباط الجيش وفرقه وهم أعضاء الديوان فقد تدهورت حالتهم الأدبية وانحطت أخلاقهم على أثر ضعف الباب العالى وانهزاماته ، وأفقدتهم عيشة الخمول والكسل صفاتهم الحربية الأولى فتقربوا من بكوات المماليك وهم اذ ذاك أصحاب الأمر داخل البلاد وقبلوا منهم الوظائف وصاروا من أنصار المماليك وأعوانهم ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الديوان كله من صنائع المماليك وأتباعهم ، وهم الذين يجمعون ويسيّرون أعضاءه متى وكيف شاءوا

أصل المماليك : أما البكوات المماليك الذين سادوا البلاد وعاثوا فيها فساداً فى أثناء العهد العثمانى المظلم فكانوا من بقايا المماليك الجراكسة الذين حكموا البلاد قبل الفتح العثمانى . وأول من استخدم المماليك الأتراك فى مصر خلفاء الفاطميين الذين أرادوا التشبه بالعباسيين فى بغداد ثم جاء الأيوبيون فاشترى الملك «الصالح بن أيوب» عدداً يزيد على الألف

من رقيق شمالى وغربى آسيا . وكان «المغول» فى ذلك الوقت قد جعلوا يخربون تلك الجهات ويدمرون قراها ويغيرون عليها بين آن وآخر ، فهاجر أهل البلاد ومعهم أولادهم وبناتهم وانتهز تجار الرقيق الفرصة فملئوا الأسواق بالفتيان والفتيات من أهل قفقاسيا وجورجيا والجركس .

المماليك البحرية

ويعرف المماليك الأول الذين حكموا بعد الأيوبيين من سنة ١٢٥٠ الى سنة ١٣٨٢ بالمماليك البحرية لأنهم أقاموا أولا فى جزيرة «الروضة» حيث بنى لهم الملك الصالح قصوراً قرب المقياس . وأكثر هؤلاء المماليك من الأتراك وسكان شمالى آسيا وكانوا فى حكمهم يتبعون النظام الوراثى عادة واشتهر من سلاطينهم «الظاهر بيبرس» (١٢٩٣ — ١٣٤١ م) و «الناصر بن قلاوون» سنة ١٣٤١ م .

المماليك الجراكسة

أما المماليك الجراكسة فأصلهم من جورجيا والقفقاز وبلاد الجركس وقد حكموا من سنة ١٣٨٢ الى سنة ١٥١٧ ، وكانوا لا يتقيدون بنظام خاص فى وراثة الحكم بل كان الأمر للغالب المنتصر من الأمراء ، ومن أشهر سلاطينهم الظاهر برقوق (١٣٨٢ — ١٣٩٨) والغورى (١٥٠١ — ١٥١٦م)

نشأة المملوك

ولما كان المماليك مترفعين عن الاختلاط بأهل البلاد اعتمدوا فى زواجهم وحروبهم على ما كانوا يشترونه من الرقيق الجركسى فتياناً وفتيات وكان الغلمان يدربون منذ نعومة أظفارهم على أعمال الفروسية والحرب والصيد ويعلمون القراءة والكتابة والقرآن وشيئاً من الدين . فاذا كبر الغلمان وبلغوا الثامنة عشرة وظهرت لحاهم حررهم ساداتهم ومنحوهم مالا وأرضاً وجوارى ورقوهم إلى رتبة «البكوية» فيتزوجون ويؤسسون

بيوتاً يملئونها بالرقيق كساداتهم [١] ولم تكن الروابط بين السادة والأتباع شبيهة بالروابط الاقطاعية التى سادت فى أوربا فى العصور الوسطى فهذه كانت مبنية على أسس اقتصادية أهمها ملكية الأرض والولاء بين السيد وتابعه ؛ وأما العلاقات بين المماليك وأساتذتهم فلم تكن مؤسسة على أية قاعدة سوى مجرد الرغبة والشهوة الوقتية

شيخ البلد

ولما كان الوصول الى الزعامة والحكم لايجيء إلا عن طريق التغلب والقوة كان المماليك فى أثناء قيام دولتهم وفى العهد العثمانى فى حروب ومنازعات حزبية مستمرة غايتها الوصول إلى الرياسة ، ويعرف رئيس المماليك « بشيخ البلد » ومقره القاهرة ومتى ظفر بأعدائه استولى على أموالهم وجواريهم وأملاكهم

زى المماليك

وكان المماليك يعيشون عيشة البذخ والنعيم فيرتدون المنسوجات الهندية الرفيعة ، وفوقها القفاطين الحريرية ذات الأكمام التى تتدلى إلى أطراف أصابع اليد ثم الجبب ذات الفراء الغالية والسراويل الواسعة من الجوخ الذى كان يرد من فرنسا ثم ينتطقون بأحزمة حريرية مثبتة فيها الأسلحة المختلفة ويضعون على رؤسهم عمامات من النسيج الرفيع (الشاش) وكانوا يمتطون الخيول العربية الكريمة المطهمة والمزركشة بالفضة والذهب والأحجار الكريمة

نظامهم الحربى

ولم يكن للمماليك نظام عسكرى بل كانوا يعتمدون على شجاعتهم

---

(١) من المماليك من كان يملك من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مملوك . اما رؤساؤهم كابراهيم بك فكانوا يملكون من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مملوك

الفردية وشجاعة أتباعهم للدفاع عن البلاد وكانوا جميعاً من الفرسان . أما نظام المشاة فلم يعرفه المماليك وكان محتقراً فى نظرهم غير أنهم كانوا يأخذون معهم إلى الحرب عدداً كبيراً من الخدم المصريين يقومون بحاجاتهم وحاجات خيولهم . وإذا خرجوا للحرب لم يتبعوا قوانين خاصة بل اعتمدوا على الكر والفر السريع وعلى النزال الفردى . وكانوا كفرسان أوربا فى العصور الوسطى اذا أعوزتهم الحروب الحقيقية فى الداخل أو فى الخارج لجئوا الى حفلات يقيمونها فى الموالد والمواسم للمسابقات الرياضية والنزال الفردى مستعملين العصى الطويلة بدلا من الأسلحة والمزاريق

مساكنهم

وكان المماليك يسكنون قصوراً فخمة منسقة تنسيقاً بديعاً تتجلى فيه آثار الصناعة العربية الدقيقة ، يراها الناظر من الخارج فلا يأبه لها حتى اذا دخلها وجد لها فناء واسعاً تحيط به أشجار الفاكهة ومختلف الأزهار والعطور تجرى فى عرصاته جداول الماء فيهب من فوقها النسيم رطباً حتى فى أشد ساعات القيظ ، أما الأثاث والرياش والمأكل والمشرب وموائد الطعام والجوارى الحسان ، فكانت مضرب الأمثال من حيث الوفرة وحسن التنسيق والجمال

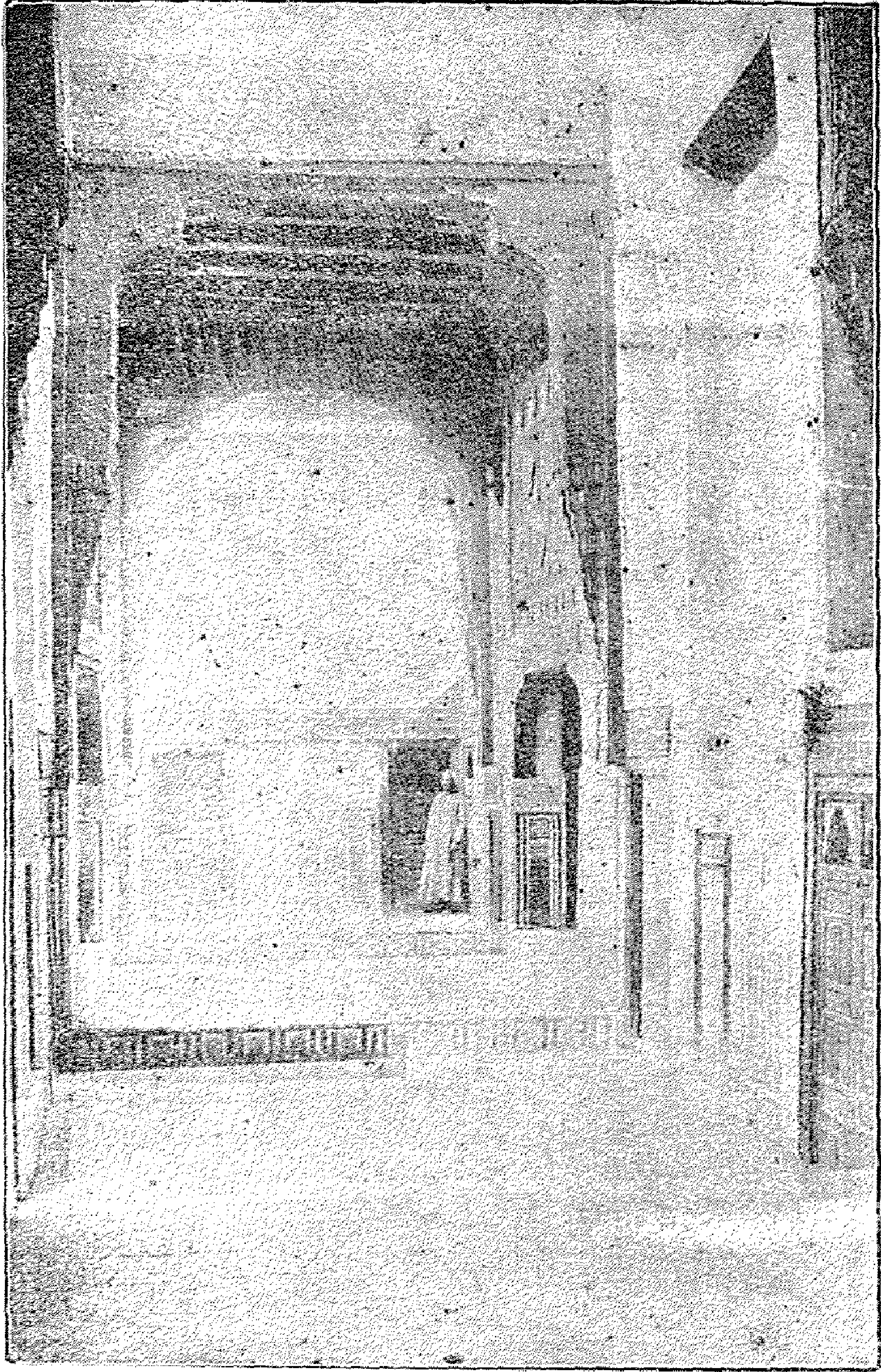
حال الفلاح

مثل هذه العيشة عيشة البذخ والترف والنعيم التى كانت تكلف الواحد من بكوات المماليك ٢٥٠٠ جنيه كل سنة على المتوسط جعلتهم يبالغون فى ظلم واضطهاد الفلاحين من أهل البلاد الذين صاروا كرقيق الأرض ليس لهم حقوق أمام ساداتهم المماليك بل جل عملهم أن يدبروا الثروة اللازمة لتهيئة أسباب النعيم والرفاهية للماليك ؛ وكانوا كلما ساءت

الحال الاقتصادية فى البلد وزاد فقر الفلاح زادوه ظلماً وقسوة وعدواناً، وكلما اشتبهوا فى ثروة واحد منهم عذبوه حتى يبتزوا منه آخر قرش ادخره ومعنى ذلك أن عشرة آلاف من المماليك (وعددهم كان يتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٢٠٠٠) كانوا يتحكمون فى رقاب مليونين ونصف مليون من السكان ويستغلون ثروتهم ويستعبدونهم لأجل مصالحهم الخاصة؛ وبدلا من العمل على إنماء ثروة البلاد ومواردها عمل المماليك على نقضها وافسادها ولا غرابة فى ذلك فالمماليك جماعة لم تربطهم بالبلاد روابط وطنية أو اسرية لأنهم اعتمدوا على ما كانوا يبتاعونه من الرقيق ولم يصاهروا الأهالى. زد على ذلك أن شغفهم بالحروب وأعمال الفروسية وعدم ملاءمة الجو لأكثرهم قد ساعد على تقصير أعمارهم وعدم بقاء أسراتهم طويلا فى البلاد. لذلك لم يرحموا أهل البلاد ولم ينظروا فى مصلحة أحد سوى ارضاء ملاذهم وشهواتهم

لذلك ساءت حال الفلاح وتناوبته المجاعات والأوبئة إذ كان قوام طعامه الذرة وقليل من البصل، ولا يلبس سوى قميص من القطن أو الكتان ويسكن فى أكواخ حقيرة قليلة المنافذ يعيش فيها هو وأسرته ومواشيه أضنك عيشة. ولولا جو البلاد الصحى وانتظام فيضان النيل الطبيعى وما عرف عن أمراء المماليك من الكرم لكان مصاب الفلاحين ونصيبهم من الحياة أدهى وأمر

ومع ذلك وعلى الرغم من سوء حالة البلاد الاقتصادية استطاع المماليك أن يحتفظوا بمراكزهم وبقوتهم أكثر من قرنين بعد الفتح العثمانى ويرجع



قاعة استقبال داخل بيت أحد كبراء المماليك

تفوق المماليك وبقاؤهم فى مراكز قوتهم إلى الأسباب الآتية :

١ — إن المماليك كانوا العنصر الحى القوى فى البلاد دون العناصر والهيئات الأخرى ، فقد رأينا أن سلطة الوالى والجيش قد تدهورت وانحطت ، وأن الأهالى لم يكونوا سوى آلات مسخرة لجمع الثروة فى خزائن المماليك ، ويظهر أن المماليك بسبب شغفهم بالحرب والنزال قد حافظوا على حيويتهم ونشاطهم وبذلك برهنوا على صدق نظرية القائلين بأن الحرب أعظم مساعد على بقاء واستمرار أصلح العناصر وأقواها .

أسباب تفوقه المماليك

٢ — ولا ننسى قوة عصبية المماليك فانهم لم يندمجوا فى المصريين كغيرهم من الشعوب ، بل ظلوا محتفظين باستقلالهم وعزلتهم دائبين على ملء صفوفهم بشراء الرقيق وتدريبه ، ثم أنهم وحدوا قواتهم برئاسة زعيمهم « شيخ البلد » أوحاكم القاهرة ، وكانوا على الرغم من منازعاتهم وحروبهم الحزبية قوة واحدة فى وجه العدو المشترك كالأتراك وغيرهم من الأجانب

٣ — أضف إلى ذلك أن المماليك كانوا أكثر الهيئات اتصالا بأهل البلاد وعاداتهم وعلماً بلغتهم وحيلهم ، وأنهم لذلك كانوا أعرف الناس بحكم داخلية البلاد ، وكان كثير من المماليك على درجة لا بأس بها من التفقه في اللغة والشريعة والدين .

اتصالهم بالاهالى.

٤ — ثم أن هناك سبباً لولاه ما استطاع المماليك أن يجمعوا السلطة

ضعف تركيا.

فى أيديهم وذلك أن حالة الدولة العثمانية فى الداخل والخارج قد حالت دون إرسال الحملات الكفيلة باسترجاع نفوذ الباب العالى

ظهور على بك الكبير واستقلاله بمصر

ظهور على بك الكبير

وليس أدل على عظم قوة البكوات المماليك فى ذلك العهد من ظهور « على بك الكبير » الذى نشأ كمملوك لأحد زعماء المماليك ثم صار « بيكا » وأخذ يتفوق بفضل ذكائه ومهارته حتى استطاع تكوين حزب قوى من المماليك الذين اشتراهم ودربهم، ومن زملائه الحانقين على شيخ البلد إذ ذاك وكان قد صمم فى نفسه على أن يكون شيخاً للبلد فما زال شيخ البلد يهاجمه فى موقعة بعد أخرى حتى تم له النصر وصار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٢ . ثم مالبث أن أدرك الحقيقة الواقعة ، وهى أنه ليس للعثمانيين ما يبرر وجودهم فى البلاد وأن المماليك هم أصحاب السلطة الحقيقية ولهم دون غيرهم حق الاستقلال بحكم مصر، وأخذ يعمل على إخراج الفكرة إلى عالم الوجود ، فجعل يزيد فى أتباعه ويستميل البكوات اليه

اعلان الاستقلال

حتى استطاع فى سنة ١٧٦٩ أن يعلن استقلاله فأرسل الباشا إلى القسطنطينية وامتنع عن دفع الجزية وسك النقود باسمه واتخذ لنفسه لقب « سلطان مصر » مجدداً بذلك عهد المماليك الأول . ورأى على بك أن يقوى جانبه وخاصة من الناحية المعرضة لهجوم الأتراك فاتحد مع « الشيخ ضاهر » أمير عكا وبفضل هذا التحالف أمكنه أن يصد القوات العثمانية التى كان يجمعها ولاة سوريا بأمر السلطان ضد على بك ، ولما أمن جانب

العثمانيين انتهز فرصة اشتغال تركيا بحروبها فى أوربا فوجه عنايته إلى إصلاح حالة حكومته ، فعنى بالتجارة الخارجية وسهل مواصلاتها ، وأنزل الرعب فى قلوب عربان الصحراء فانتشر الأمن وحصل على المال اللازم لاعداد جيوشه وحملاته

فتوحه

وكان على بك يعلم ماينتاب الدولة العلية حينئذ من المحن والبلوى فى الداخل والخارج ، وإنها لذلك لاتقوى على إرسال حملة إلى مصر فى وقت انحطت فيه سمعة تركيا الحربية أمام قوات النمسا وروسيا وبولونيا فجهز على بك حملة احتلت «اليمن» وأخرى احتلت «جده» و «مكة» ولم تمض ستة شهور حتى خضعت شبه جزيرة العرب وامتدت سلطة «على بك» على سواحل البحر الأحمر وتجارته وصارت جدة مركزاً تجاريا هاماً . واستحق على بك لقب «سلطان مصر وخاقان البحرين»

وفى سنة ١٧٦٩ أعد لفتح سوريا قوة تبلغ ٤٠٠٠٠ رجل من هؤلاء ٥٠٠٠ من فرسان المماليك و ١٥٠٠٠ من البدو وعين لقيادتها أحب أتباعه إليه محمد بك المعروف «بأبى الذهب» . وكان غرضه من هذه الحملة ضمان سلامة ملكه وتأمين حليفه «الشيخ ضاهر» ضد تعدى قوات السلطان ، ومهد على بك الطريق لفتوحه فى سوريا بتوثيق العلاقات وأحكام الروابط بينه وبين أعداء تركيا مثل الروس والبنادقة

حملته فى سوريا

ولما دخلت جنود على بك فى سوريا انضمت إليه قوات الشيخ ضاهر ، وسرعان ما استولت على غزة ونابلس والقدس ويافا وصيدا ، ثم حوصرت «دمشق» بضعة أيام وأخيراً سلمت ، وكان هذا النصر منتهى

ما وصلت إليه قوة على بك إذ استطاع الأتراك أن يعوضوا من خسارتهم في الحرب تفوقهم في السياسة والدسيسة فاستمالوا إلى جانبهم محمد بك أكبر قواد على بك ومنوه بتوليته حكومة القاهرة ، فعمل على كسب ثقة بعض المماليك وغادر الجميع سوريا فجأة ودخلوا مصر قاصدين الصعيد. وهناك استعدوا لملاقاة على بك ، ولما كان أكثر أتباع على بك قد انضم إلى محمد بك لم يجد بداً من مغادرة البلاد إلى « عكا » ثانية ، وهناك بدأ يجهز جيشاً لاسترداد أملاكه فنجح في سوريا ثم قصد مصر وكان محمد بك قد أرصد له من يدهمه في الطريق فوقع أسيرا وكانت صحته قد تأثرت كثيراً لشدة حنقه وغيظه فمات بعد أيام سنة ١٧٧٣ . ويعد على بك أكبر الشخصيات التي ظهرت في ذلك الجزء المظلم من تاريخ مصر ، وأعماله تعد سابقة لأعمال محمد على العظيم ، فلا غرابة إذن أن عرف إسمه في التاريخ « بالكبير » ، ولم يخلفه في مواصلة مشروعاته أحد من المماليك. وفاته

ولما مات على بك صار « أبو الذهب » شيخاً للبلد وعادت سلطة الباب العالى إلى ما كانت عليه فعادت الفوضى والأوبئة والمجاعات ولم يطل عهد أبي الذهب بل مات بعد عامين ومن آثاره الجامع المعروف باسمه الذى شيده أمام الأزهر ، وتنازع ثلاثة من زعماء المماليك على مركز الرياسة بعده وهم البكوات « اسماعيل » و « ابراهيم » و « مراد » فاتحد الأخيران على الأول وأخذا السلطة بيدهما وصارا يتناوبان مشيخة البلد وأمارة الحج أى السلطتين الأدارية والحربية ، فكان

ابراهيم بك عادة شيخ البلد ومراد بك أمير الحج وقائد الجند ، وجملا يتنازعان ويسيئان حكومة البلاد حتى جاء الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨

الحالة الاقتصادية

إن أهم حادث أثر فى مصير البلاد السياسى والاقتصادى معاً فى مبدأ العصور الحديثة هو تحول طريق التجارة بين أوربا والشرق إلى طريق رأس الرجا الصالح الذى كشفه « فاسكو دى جاما » البرتغالى سنة ١٤٩٨ بعد أن كشف « كولمب » طريق الدنيا الجديدة ، فأحدث هذان الاستكشافان انقلاباً ذا شأن فى عالم التجارة إذ انتقل المركز التجارى العالمى من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى وكان لهذا الانتقال أسوأ أثر فى تجارة الدول التى تمس سواحلها البحر الأبيض المتوسط كالبندقية ومصر

اثر تحول طريق التجاره

وكانت مصر قد وصلت فى العصور الوسطى وهى التى تنتهى بانتهاء القرن الخامس عشر إلى درجة عظيمة من الثروة والرقى فى جميع شؤونها فقد خلف أصحاب الأمر فى مصر حينذاك آثاراً بديعة من نماذج الصناعة العربية تدل على ما كان لهم من وفرة المال وعظيم الجاه . وما ذلك إلا لأن موارد ثروتهم لم تكن مقصورة على ما كانت تنتجه أرض مصر من المحصولات الزراعية بل كانت خزائنهم تفيض بأموال الأجانب من تجار « البندقية » و « جنوه » الذين كانوا ينقلون متاجرهم من الشرق إلى أوربا ويدفعون عنها ضرائب ونفقات مختلفة كانت سبباً فى اثراء الحكومة والأهالى معاً . وكانت مصر حينذاك قابضة على طريق التجارة بين

الشرق وأوربا : طريق نهر الفرات وحلب واسكندرونة ومنها إلى أوربا ، وطريق البحر الأحمر والسويس ومنها بطريق القوافل إلى القاهرة ثم على السفن فى فرع رشيد إلى قرب الرحمانية على النيل ومنها إلى الاسكندرية إما بطريق الترعة التى كانت توصل بين النيل والاسكندرية ثم انسدت وبطل عملها وإما على ظهور الدواب . ومن الاسكندرية تنقل إلى موانى إيطاليا ومنها إلى ممالك أوربا المختلفة .

فلما تحول طريق التجارة من مصر إلى رأس الرجا الصالح حرمت مصر من مرور تجارة الشرق ونضبت منابع الثروة التى كانت تفيض عليها وتملأ خزائنها ذهباً وفضة، وتلك الثروة التى ظهرت آثارها فيما خلفته دولة المماليك فى مصر من مختلف الآثار البديعة مما دعا الناس إلى القول بأن مصر يومئذ كانت مهد حكاية ألف ليلة وليلة

وأراد البرتغاليون فى ذلك الوقت أن يحولوا دون استعادة مصر مركزها التجارى ففكر المستكشف البرتغالى الشهير « البوكرك Albuqerque » فى مشروع شيطانى يقضى بتحويل مجرى النيل حتى يصب فى البحر الأحمر لا الأبيض المتوسط ، وحاول الغورى سلطان المماليك فى مصر فى ذلك الوقت بالاتفاق مع البنادقة القضاء على قوة البرتغال الاستعمارية فى الشرق فجمعوا اسطولا حاربوا به فى البحر الأحمر فانتصروا فى أول الأمر ثم دارت عليهم الدائرة وانهزموا انهزاماً حاسماً فى موقعة « ديو » وهى جزيرة صغيرة أمام بمباى سنة ١٥٠٩ . وبهذه الموقعة تقوى مركز البرتغال فى الشرق ، وبدأت الدول الغربية التى تمس

سواحلها المحيط الأطلسي تبني نفوذها التجاري والاستعماري في الشرق أما مصر فأخذت تضعف تدريجا حتى أصبحت ايالة عثمانية سنة ١٥١٧ وظلت بعد ذلك نحو ثلاثة قرون في تأخر وعوز اقتصادي عام مما جعل عهد العثمانيين من أنكد عصور التاريخ في مصر

ولما ضعفت صلات مصر بالخارج ولم يعد لمصر ذلك المركز التجاري الهام ، ولم تعد البلاد تنتج للأسواق الخارجية كثيراً بل اقتصرت في إنتاجها على قدر حاجات أهلها وسادتها المماليك وقف دولاب العمل وقلت موارد البلاد وصارت الحكومة في حاجة زائدة إلى المال تجبيه أو تصادره من الملاك والتجار والوطنيين والأجانب الذين يجرءون على إحراز الثروة ، وكثيراً ما كان يشتد العوز في البلاد وتهددها المجاعات والأمراض من حين الى آخر لعدم عناية المماليك بشؤون الزراعة — وهي المورد الوحيد لثروة البلاد وبالمنافع العامة كتطهير الترع وإقامة القناطر وتحسين طرق الري وتوزيع مائه

انحطاط الاسكندرية

ولما كسدت التجارة انحط شأن الاسكندرية وصار سكانها لايزيدون على ٨٠٠٠ نفس وقل عدد الأجانب فيها، ومن بقي بها صار مهدداً بتعدى الحكومة واضطهادها ، وساعد على اضمحلال الاسكندرية انسداد الترعة التي كانت توصلها بفرع رشيد ، ووجود قرصان البحر بكثرة في البحر الأبيض والبحر الأحمر، وتعرض السفن في ميناء الاسكندرية للرياح دون وجود أي موئل لها .

علاقات مصر التجارية

وعلى الرغم من ذلك لم تبق مصر دون تجارة خارجية ، فقد كانت بينها

و بين تركيا وفرنسا والحبشة واليمن و بلاد العرب علاقات تجارية، وقد قدر السائح الفرنسى « فلنى Volney » الذى ساح فى مصر وطبع سياحته سنة ١٧٨٧ قيمة تجارتها الخارجية أى قيمة صادراتها ووارداتها بمبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات وهو مبلغ عظيم لا يخلو من المبالغة ، أما أهم صادرات البلاد فكانت الغلال والأرز والصمغ والبن والشمع مما كان يرد إليها من السودان والحبشة الخ ، وأهم الواردات المنسوجات الصوفية والحريرية والمعادن

حالة الصناعة

أما الصناعة فانها تأخرت لنفس الأسباب التى أثرت فى الحالة الاقتصادية العامة ، وأصبحت مقصورة على عدد قليل من الصناعات الرائجة أهمها المنسوجات وصناعة السكر والزجاج ودبغ الجلود. وكانت القاهرة أهم مركز صناعى فى القطر ، وكان للصناعات نقابات تجمع بين أفراد الطوائف المختلفة ولكل حرفة شيخ مسئول أمام الحكام عن كل مايطلب من أفراد طائفته فعليه جمع العوائد والأعطية التى تفرض على الصناع ، وله أن يقضى بين المتنازعين من أفراد الطائفة وأن يراقب حالة السوق

نظام الارض

أما نظام الأرض فى مصر فقد بقى كما كان منذ عصور الفراعنة إذ كانت الأرض ملكا للملك ، والملوك هم الذين كانوا يولونها الأتباع، واستمر الحال كذلك الى أن جاء الفتح العثمانى فقرر السلطان سليم بعد أن مسح أراضى القطر أن الأرض ملك للسلطان بمعنى أن مالكها له « حق

المنفعة » أو الانتفاع بثمرها دون الأرض ، أما الملاك فأصبحوا كأنهم مستأجرون تعود أملاكهم إلى بيت المال بعد موتهم إلا إذا اشترى ورثتهم الأرض من جديد بدفع مبلغ معين ، لذلك عين السلطان موظفاً خاصاً بلقب « الدفتردار » لتسجيل جميع أراضى القطر وفرض على كل فدان من الأرض مساحة ٤٠٠ قصبة مربعة ضريبة معلومة

ولما كان الأتراك مسيطرين فى البلاد كانت الضرائب تصل إلى الديوان من غير صعوبة ، فلما لم يصبح لموظفى السلطان أقل نفوذ داخل البلاد وعجزت الحكومة عن تحصيل المال المطلوب لجأت إلى طريقة « الالتزام » وقد انتشرت هذه الطريقة فى منتصف القرن السابع عشر ولو أنها لم تكن مجهولة قبل ذلك

« والالتزام » أن يتكفل من يشاء من أكابر البلاد سواء أكانوا من المماليك أم الأتراك أم التجار بتحصيل الخراج للحكومة فى قرية واحدة أو فى عدة قرى بالاتفاق أو بالمزايدة ، فيدفع الملتزم للخزانة مال سنة واحدة معجلا ثم تترك له حرية التصرف فى دائرة التزامه ، وللملتزم أن يحصل على صك الالتزام من « شيخ البلد » أو كبير أمراء المماليك وكان الالتزام فى بداية الأمر يعطى لمدة محدودة ولكن آل الأمر إلى إعطائه لآخر العمر . وللملتزم أن يبيع التزامه إذا شاء بشرط إخطاره « الرزنامة » أو بيت المال وشيخ البلد . واذا مات الملتزم ورثه فى دائرة التزامه أبناؤه أو من يوصى لهم ، فاذا لم يكن له وارث رجعت أراضيه

إلى بيت المال ، وعلى كل حال كان على الوارث أو الموصى له أن يطلب ترخيصاً بالالتزام بعد دفع مبلغ معين و بذلك صار للالتزام صفة شبه وراثية قانونية لمعظم أراضى القطر التى صار كل جزء منها مربوطاً باسم أحد الملتزمين على الرغم من أن أصحاب الأرض من الفلاحين كان لهم حق الانتفاع بأرضهم وحق التصرف فيها نظريًا .

و بفضل صك الالتزام أو « التميقة » التى كانت تخول للملتزم حق التصرف فى القرى والتى بمقتضاها صار على الأعيان والمشايخ أن يساعدوا الملتزم فى تحصيل الضرائب حلّ الملتزم محل الحكومة فى دائرة التزامه وصار مطلق التصرف فى معاملته للفلاحين وخاصة فى القرن الثامن عشر حين حلت الفوضى محل الحكومة فى إدارة البلاد فكان الملتزم يعين مشايخ القرى والمباشرين من الأقباط لإجراء الحساب اللازم . وكان للملتزم فوق التزامه من الأرض أراض خاصة له تعرف بأرض «الوسية» وكانت معفاة من الضرائب مقابل ما يقوم به الملتزم من التكاليف وتقوم بفلاحتها القرية بطريق السخرة

أرض الوقف

على أن جزءاً عظيما من الأرض كان موقوفا على المساجد والأعمال الخيرية ويعرف بأراضى الوقف وهى التى لا يجوز فيها التصرف بالبيع وكانت معفاة من الضرائب ، وبسبب اضطراب الأمن وخوف أصحاب الأملاك من عبث العابثين بها بعد وفاتهم زادت هذه الأراضى زيادة عظيمة ووصل الحال إلى أن خيف أن تصبح أرض مصر كلها موقوفة، فاشترطت الحكومة أن لا يتم وقف إلا باقرارها ، وكان معظم هذه

الأراضي الواسعة في يد كبار العلماء يستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة.

الضرائب

وكانت ضريبة الخراج أو « الميرى » التي يجمعها الملتزمون إما نقداً وإما من نفس المحصول تقسم ثلاثة أقسام قسماً لبيت المال ويعرف « بالميرى » وقسم للسنجق أو للكاشف ويعرف « بالكشوفية » وقسم يبقى للملتزم باسم « الفائض » وكانت « الجزية » ترسل من مال الميرى وتقدر باثنى عشر ألف كيس فى كل كيس خمسة جنيهات مجيدية (أربعة مصرية) ولم يكن المماليك حريصين على إرسال الجزية بانتظام فى الجزء الأخير من الحكم العثمانى بل كانوا أحياناً يوقفون ارسالها وكثيرا ما كانوا ينتحلون الأعذار لانقاصها كتطهير الترع وبناء القناطر وهى أعمال كان المماليك يهملونها تماماً

وكان الملتزمون يتعسفون فى جمع الضرائب ويرهقون الفلاح الذى كان عليه دفع الجزء الأكبر من الضرائب إرهاقاً دعا الفلاحين إلى هجرة أراضيهم . ولولا ما اتصف به كبار المماليك من الكرم وبذل الصدقات وإطعام المساكين وأبناء السبيل لكانت مصيبة أهل البلاد من ظلم المماليك وعسفهم أشد وأدهى .

الحالة الفنية والعلمية :

إذا أردنا أن نعرف مبلغ التأثير الذى نشأ عن تحول طريق تجارة الشرق من مصر فى الحالة الفنية فما علينا الا أن نوازن بين الآثار التى خلفها سلاطين المماليك وبين الآثار المخلفة من عهد العثمانيين ، فالأولى

تنم عن ثروة وقوة وذوق ومهارة ، وأما الثانية فتدل على ما لحق البلاد من نقص فى الثروة وانحطاط فى الصناعة . وأكثر مانشاهده فى القاهرة من الآثار العربية البديعة التى تزدان بها القاهرة هو من آثار دولة المماليك البحرية والشراكسة ، ومن أبدع نماذج ذلك العصر مساجد السلطان حسن والمؤيد وبرقوق وقلاوون وكلها تنبئ عن عظمة داخل البناء وخارجه ودقة فى الصناعة وجمال فى الزخرفة والبناء .

المبانى

أما المبانى فى العصر العثمانى فكان الغالب فيها النمط البوزنطى وقد نقله الأتراك عن الاغريق ، وأهم مظاهره القباب التى صارت أهم مميزات المساجد فى ذلك العصر بعد أن كانت القباب رمزاً للأضرحة من قبل ومن مظاهره أيضاً استعمال «القاشانى» وهو نوع من الفخار مكسو بطلاء أبيض أو ملون عليه رسوم هندسية أو نباتية . ومن مظاهره أيضا المنائر الإسطوانية « والسبل » التى كانت تبنى عادة منفصلة وفوقها المكاتب وأحياناً تابعة للمساجد ، وعلى العموم قلت مساحة المساجد عما كانت عليه وذلك مراعاة للاقتصاد بسبب سوء الحالة كما قلّت الدقة فى الصناعة أيضاً . على أن هناك آثاراً عثمانية جميلة بنيت فى العهد العثمانى كسبيل خسرو باشا بالنحاسين والمبانى التى جددها أو بناها الأمير «عبد الرحمن كتخدا » ومنها تجديد بناء الأزهر ، والسبل والمكاتب الواقعة قرب مسجد السيدة زينب وفى درب الجماميز .

الحالة العلمية

أما الحالة العلمية والأدبية فقد تأثرت أيضاً كغيرها وصار العلم مقصوراً على ما كان يعلم بالأزهر من الموضوعات وأهمها القرآن الكريم

والعلوم العربية والشرعية والمنطق والجدل وعلم الكلام ، وقد ينبغ من بين المشايخ أحياناً من يكتب النثر ويقول الشعر وأكثره كلام مقفى لا أثر فيه للمعانى المبتكرة أو العواطف النفسية والإنسانية . وأن الإنسان لتتولاه الدهشة حين يقرأ شيئاً لمشايخ الأزهر أو علمائه فى ذلك الوقت إذ يرى فيه نقصاً ظاهراً وغلطاً فاحشاً فى التعبير والتفكير

أما الأبحاث والتجارب العلمية فلم تكن معروفة بالمرة بل ساد الاعتقاد بين الناس فى التعاويذ والخرافات والخزعبلات والبدع مما لا يزال يملأ أذهان العامة للآن . لذلك عظمت منزلة العلماء إذ لا بد أن تظهر للعالم قيمة مهما قل علمه مادامت البيئة تسود فيها الجهالة والسذاجة ، فصار للمشايخ منزلة تشبه ما كان لرجال الدين فى أوروبا فى العصور الوسطى. منزلة العلماء

أما مصادر تلك القوة ، فأولها اعتقاد الناس فى صلاح العلماء وتقواهم ومعرفتهم ، ثم تظاهر العلماء وادعاءاتهم ، وأخيراً ما كانوا فيه من الثروة الطائلة بسبب أراضى الوقف التى كانوا يقامون نظاراً عليها ويستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة ، وهذا هو أهم أسباب قوتهم فى ذلك العصر الذى كان فيه العلماء أهم عنصر يمثل البلاد ويتولى الكلام باسمها ويذود عن حقوق أهلها ويخطب وده الحكام سواء أكانوا عثمانيين أم مماليك ، وسنرى شأن العلماء وما قاموا به من الأعمال فى عهد الحملة الفرنسية وعهد محمد على

* * *

أسباب انصراف أوربا عن مصر

بعد أن عرفنا مبلغ درجة الضعف العام الذى كانت عليه البلاد لم يبق سوى بحث الأسباب التى منعت أوربا من توجيه ساستها الاستعمارية نحو مصر رغم ضعفها طول ذلك الوقت إلى أن جاءت الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر

أولا : أن دول أوربا كانت مشتغلة بتكوين مستعمرات فى آسيا وأمريكا وهى الجهات التى كان يحصل منها الأوربيون على كنوز عظيمة من الثروة من معادن نفيسة وأحجار كريمة وحرير وعطور وجواهر وبسط ، فانصرف الأوربيون عن الاهتمام بأمر أفريقية . وقد دب التنافس بين الدول عامة وخاصة بين فرنسا وانجلترا بشأن امتلاك المستعمرات فى آسيا وأمريكا فقامت حرب السنوات السبع ١٧٥٦ — ١٧٦٣ واشتركت فيها معظم دول أوربا . ولما حاولت فرنسا فى هذه الحرب أن تحتفظ بتفوقها فى أوربا علاوة على ما كان لها من المستعمرات مما دعا إلى توزيع جهدها بين قوتيها البرية والبحرية أخفقت فى الغرضين ، فى حين أن انجلترا وجهت اهتمامها إلى مستعمراتها وقوتها البحرية وساعدها مركزها الطبيعى على عدم الاهتمام بقوتها البرية فانتصرت فى النهاية على فرنسا التى فقدت كل مستعمراتها وراء البحار ولم يبق لها سوى بضع جزائر وعدد من المحطات التجارية ، أما دولة فرنسا الاستعمارية التى تملكها الآن فقد تكونت فى القرن التاسع عشر وأكثرها تكون فى النصف الأخير منه .

ثانيا : أن دول أوربا كانت تخشى فتح باب المسألة الشرقية لاختلافها

فيما بينها على توزيع أملاك « الرجل الضعيف » وخاصة فيما يتعلق بالبوغازات والبلقان فكانت الدول تعلن بين حين وآخر رغبتها فى حفظ كيان الدولة وعدم مس أجزائها حتى لا يتسبب عن ذلك ضعف تركيا ضعفاً يغرى بها الروسيا فتنفذ إلى البحر الأسود ومنه إلى البحر الأبيض وتعرقل مصالح الدول ذات الشأن كانجلترا وفرنسا والنمسا فلا يبعد أن تنشب حرب أوربية عامة على أثر ذلك .

لذلك لم يكن من السهل من الوجهة الدولية أن تمتد يد فرنسا مثلا إلى مصر دون أن تكون موطنة النفس على إثارة حرب ضروس بينها وبين الدول ، على أن الدول ما كانت تحجم عن الانتفاع بالفرص السانحة فتزدرى بتصريحاتها النظرية وتنقص الدولة من أطرافها ما استطاعت الى ذلك سبيلا .



الفصل الثانى

مشروع الحملة الفرنسيه على مصر

حملة سان لوى

١ — العلاقات بين فرنسا ومصر قديمة ترجع إلى أيام الحروب الصليبيه حين خرج ملك فرنسا المحبوب « سان لوى » أولويس التاسع فى حملته الصليبية على مصر ١٢٤٨ — ١٢٥٢ وهي التى انتهت بهزيمة لويس ومن معه من الفرنسيين عند « المنصورة » و « دمياط » وأخذ لويس أسيراً ولم يفك أسره إلا بعد دفع دية عظيمة من المال وذلك فى عهد الملك « الصالح أيوب » وابنه « توران شاه » وعلى الرغم من انهزام الفرنسيين واندحار نحو ثلاثين ألفاً منهم فان الحملة وارتباطها باسم الملك « القديس لويس » قد تركت أثراً نفسياً دينياً لايمحى من أذهان الشعب الفرنسى

معاهدات الامتيازات

٢ — ثم تقوت مصالح فرنسا فى مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية عند ما تعاقد الملك « فرنسوا » الأول مع السلطان « سليمان القانونى » فى سنة ١٥٣٥ ضد الامبراطور شارل الخامس وكانت هذه أول معاهدة بين تركيا وإحدى الدول الأوربية فنال الفرنسيون منذ ذلك الوقت فى أملاك الدولة مركزاً خاصاً ممتازاً دعا غيرهم من الأجانب إلى التشبه بهم ، فعقدوا مع تركيا معاهدات مشابهة للمعاهدة الفرنسية

وتعتبر التسهيلات والاعفاءات التى نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدة أساساً للامتيازات الأجنبية التى كان المقصود منها أولا حماية الدولة لرعايا الدول صاحبة الامتيازات لاحقوقاً مكتسبة يتمتع بها الأجانب على حساب الدولة صاحبة الحق كما صارت الحال عند مابدا ضعف الباب العالى وحكومته

وكما أن معاهدة سنة ١٥٣٥ قد كدرت أوربا من فرنسا لاتفاقها مع السلطان ضد الامبراطور فانها أكسبت فرنسا فى أنحاء الدولة امتيازات أدبية وسياسية ودينية لا يزال أثرها باقياً للآن فقد كانت فرنسا إلى زمن قريب تعتبر حامية للشعوب الكاثوليكية فى الشرق الأدنى

٣ — وفى سنة ١٦٧٢ حينما كان لويس الرابع عشر يحارب هولندا الصغيرة ويعاقبها جزاء معارضتها لمشروعاته جاء « ليبنتز Leibnitz » أحد الفلاسفة الألمان ، وكانت له شهرة ذائعة فى أوربا بمشروع يقترح فيه على لويس إعداد حملة للاستيلاء على مصر بدلا من محاربة هولندا فى ديارها مبيناً أن هذا هو السبيل الوحيد للنيل من هولندا التى كانت أولى الدول استعماراً فى الشرق . غير أنه لما كان غرض لويس من محاربة هولندا هو تفوق فرنسا فى أوربا أهمل مشروع « ليبنتز » وزج بنفسه فى حروب أوربية طاحنة . مشروع ليبنتز

على أن الحكومة الفرنسية ما فتئت تذكر مشروع أخذ مصر طول القرن الثامن عشر وخاصة كلما ظهرت مطامع روسيا فى عهد

« كترين الثانية » وضمت لنفسها جزءاً من أملاك الدولة ، فكانت فرنسا تريد أن تحصل على مصر حتى يتم التوازن بينها وبين روسيا ، وقد عثر « تاليرند » و« نابليون بونابرت » عندما فكرا فى مشروع الحملة أثناء أبحاثهما فى سجلات الحكومة على مشروعات وخرائط عدة خاصة بالاستيلاء على مصر

٤ — وفى سنة ١٧٧٧ زار مصر « البارون ده توت Baron de Tott » وغرضه الظاهرى القيام بأبحاث علمية وفلكية للمجمع العلمى ولكنه فى الحقيقة كان مكلفاً أن يقوم باستطلاعات حربية ، وباختبار حالة السواحل والقلاع الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ومعرفة أعماق الماء فى الموانى ، كما أن الحكومة الفرنسية أرسلت ضابطاً آخر لمثل هذه الابحاث فى البحر الأحمر ، ثم وقفت المسألة ولم تتقدم كثيراً بسبب تدخل فرنسا فى حرب الاستقلال الأمريكى وأخيراً بسبب الانقلاب العظيم الذى أحدثته الثورة الفرنسية

رحلة فلنى

٥ — على أن فكرة الاستيلاء على مصر ظلت قائمة بسبب ما كان يكتبه بعض الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مصر فى ذلك الوقت ، ومن هؤلاء « فلنى Volney » الذى نشر رحلته سنة ١٧٨٧ فذكر سهولة فتح مصر وضعف مركز المماليك فيها وجهلهم بطرق الحرب الحديثة بحيث لا تتطلب الحملة سوى عدد قليل من الرجال ، وقال يصف الاسكندرية :

« إنه ليس فى المدينة سوى أربع مدافع فى حالة صالحة وليس بين الحامية الذى يبلغ عددها خمسمائة من يمكنه اصابة المرمى بل جميعهم من العمال العاديين الذين لا يحسنون سوى التدخين » ومما قاله أيضاً « أن

الاستيلاء على مصر يجب أن يكون محور السياسة الفرنسية »

مكاتبات مجالون

٦ — على أن « مجالون Magallon » قنصل فرنسا فى الاسكندرية مافتىء يكاتب حكومته فى هذا الشأن ويكرر الشكوى من مراد بك وابراهيم بك أصحاب الأمر فى مصر ويحبذ للحكومة فكرة إرسال حملة إلى مصر ، ويذكر ما يمكن أن تعود به على فرنسا من وافر الخير وعظيم القوة حتى أن « مجالون » رأى من واجبه أن يحضر بنفسه الى فرنسا سنة ١٧٩٦ حتى يعرض الحالة أمام « حكومة الادارة » . وكانت العلاقات التجارية بين فرنسا ومصر لا بأس بها وقد قدر «ڤلنى» مجموع الصادرات والواردات بخمسة ملايين من الجنيهات ، وهذا مبلغ لا يستهان به بالنسبة إلى قيمة النقود فى ذلك الوقت

***

نابليون وصلح كمبوفورميو

٧ — ولما بدأت الحالة تستقر نوعا فى فرنسا فى عهد حكومة الأدارة وانتصرت على أعداءها وعقدت صلح « بال » مع روسيا وأسبانيا سنة ١٧٩٥ ولم يبق من الحلفاء ضد فرنسا سوى النمسا وانجلترا عهدت حكومة الادارة الى نابليون فى مهمة محاربة النمسا فى ايطاليا فعبر نابليون جبال الألب ودخل إيطاليا منتصراً فى عدة وقائع واضطرت النمسا إلى الجلاء عن شمالى إيطاليا ، فكون نابليون جمهوريات الألب وليغوريا على نسق جمهورية فرنسا وسقطت جمهورية البندقية ، ولما بدأ نابليون يطارد النمسا فى ألمانيا عقدت صلح « كمبوفورميو » سنة ١٧٩٧ أول صلح مشرف للثورة ورجالها ، ومن بعض شروط هذا الصلح التى أصر

عليها بونابرت يتجلى الغرض الذى كان يرمى اليه هو وحكومة الادارة معاً بشأن تقوية النفوذ الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط.

فانه لما أراد تقسيم أملاك جمهورية البندقية بين فرنسا والنمسا ثمناً لنزول الأخيرة عن الأراضى المنخفضة لفرنسا أصر نابليون على أن تحتفظ فرنسا بجزائر الايونيان «كورفو» «وزنطة» «وكفالونيا» حتى تتخذ فرنسا من هذه الجزر قواعد تجارية بحرية تبنى عليها تفوقها فى البحر الأبيض المتوسط وتكون لها بمثابة محطات ذات شأن فى طريق فرنسا الى الشرق.

رأى تاليرند

٨ — وكتب «تاليرند Talleyrand» أحد أعضاء حكومة الادارة ومدير الشؤن الخارجية إلى نابليون بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٧٩٧ يؤيد خطته فى الشرق ويزيد عليها بقوله «يجب أن تكون علاقاتنا ودية مع البانيا واليونان ومقدونيا وجميع ولايات الدولة العثمانية فى الشرق بل مع جميع الشعوب التى تمس سواحلها البحر الأبيض المتوسط وخاصة مثل مصر التى قد تصير يوما ماذات منفعة عظيمة لفرنسا»

ومن ذلك الوقت أخذ نابليون يدرس ويبحث فى أمر الحملة على مصر وجعل ينقب فى سجلات وزارة الخارجية بمعاضدة «تاليرند» باحثاً عن التقارير والخرائط والمشروعات التى قدمت للحكومة فى القرنين الماضيين بخصوص الاستيلاء على مصر.

أسباب الحملة

تتلخص أهم الاسباب التى أدت الى قيام الحملة فيما يأتى :

١ — مهاجمة انجلترا فى الشرق وقطع طريق الاتصال بينها وبين مستعمراتها

٢ — تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر تعوض على فرنسا مافقدته فى القرن الثامن عشر، وفتح ميادين جديدة لتجارة فرنسا ومدنيتها، ونشر مبادئ ثورتها

أما عن السبب الاول فان أكبر معضلة واجهت حكومة فرنسا فى كفاحها مع انجلترا التى بقيت بمفردها فى حالة حرب مع فرنسا بعد أن خرجت النمسا بمقتضى صلح كمپوفورميو ، هى تعذر الوصول الى تلك البلاد لعدم وجود أسطول قوى يمكن فرنسا من التفوق فى « بحر المانش » ولو لمدة وجيزة تستطيع فيها انزال حملة برية على سواحل انجلترا. فلما رأى بونابرت أن توجيه الاصابة الى قلب انجلترا غير ميسور فكر فى قطع أوصالها وذلك بضربها فى مستعمراتها إما بالاستيلاء على المستعمرات نفسها أو بقطع طريق التجارة بين انجلترا وبين هذه المستعمرات أو بتأسيس مستعمرات فرنسية جديدة تعادل من حيث شأنها ومواردها المستعمرات الانجليزية وخاصة الهند.

على ذلك رأت الحكومة الفرنسية أن استيلاء فرنسا على مصر يجعل أقصر طريق بين الشرق والغرب فى قبضة فرنسا وأن بونابرت

فى مصر يستطيع أن يتصل بقبائل « المهراتا » بالهند أو « تبو صاحب » حاكم « ميسور » وغيرهما من العناصر الثائرة ضد الانجليز فى الهند فلا يلبث النفوذ الانجليزى أن يتضعضع فى الشرق . زد على ذلك انه اذا اضيفت مصر الى دائرة نفوذ فرنسا فى ايطاليا وجزر الايونيان لا يلبث أن يصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية . قال « تاليرند » فى خطابه إلى نابليون فى ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧

« ان مصر كطريق تجارى ستعطينا تجارة الهند لأن المعول فى التجارة على الوقت ، وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول « الرأس »

أما عن السبب الثانى فان فرنسا قد فقدت كل مستعمراتها فى القرن الثامن عشر لمحاولتها الاحتفاظ بتفوقها فى أوربا زيادة على مستعمراتها وعلى ذلك أخفقت فى الغرضين ، فلما جاء عام ١٧٩٧ وخرجت فرنسا منتصرة من حروبها فى أوربا وظفرت بصلح « كمبوفورميو » الذى ضمن لها تفوقها على « الرين » وعلى « الدانوب » بدأت تتطلع إلى الاستعمار وأخذت تتحين الفرص لتعوض مافقدته من مستعمراتها . ومما يدل على أن فرنسا كانت تريد تأسيس مستعمرة فرنسية بمصر ما أرسلته مع الحملة من علماء وصناع وعدد وآلات ومطابع ومترجمين ولا تنس أن استيلاء فرنسا على مصر يفتح أسواقاً جديدة للمصنوعات الفرنسية ، فمن مصر تستطيع فرنسا أن تتصل بسوريا وبسواحل إفريقية الشمالية وببلاد العرب

أما عن تمدين مصر وكشفها علمياً فان فرنسا مافتئت تعلن فى ذلك الوقت أنها مرشدة العالم والآخذة بيد الشعوب إلى المدنية والحرية وانها حاملة لواء العدل والمساواة والاخاء ومنقذة الشعوب الضعيفة من ذل الجهل والاستعباد ، فلا غرابة أن يكون هذا ضمن الأغراض الأساسية للحملة ، ومن أجل هذا حضر أكثر من مائة عالم واختصاصى من كبار علماء فرنسا ليساعدوا « بونابرت » فى أعمال البحث والتنقيب والانشاءات اللازمة لتكوين المستعمرة الجديدة . ومما قاله « تاليرند » فى ذلك « انى أرى فى الحملة موارد عظيمة لتجارتنا وكنزاً وذخيرة للعلوم » ، ومن الغريب أن الحملة قد أخفقت نهائياً فى جميع أغراضها إلا فى هذه الوجهة فانها نجحت تماماً مما دعا المؤرخين الى القول بأن الحملة الفرنسية على مصر كانت علمية أكثر منها حربية

أسباب ثانوية

وهناك أسباب نعدها فى الدرجة الثانية من الأهمية ، فمن هذه الأسباب أن همة نابليون قد أبت عليه البقاء فى فرنسا بعد صلح « كمبوفورميو » من غير عمل ، وخشى أن الشعب لايلبث أن ينساه إذا لم يظهر أمامه بعمل عظيم ، لذلك أخذ ينقب عن مشروع تتجلى فيه عبقريته ومواهبه فلم ير أمامه سوى الشرق مهداً لعظماء الرجال وميداناً لكبار الأبطال من قديم الزمان وكان نابليون يطمح أن يقلد الاسكندر فينشىء فى الشرق دولة كدولته

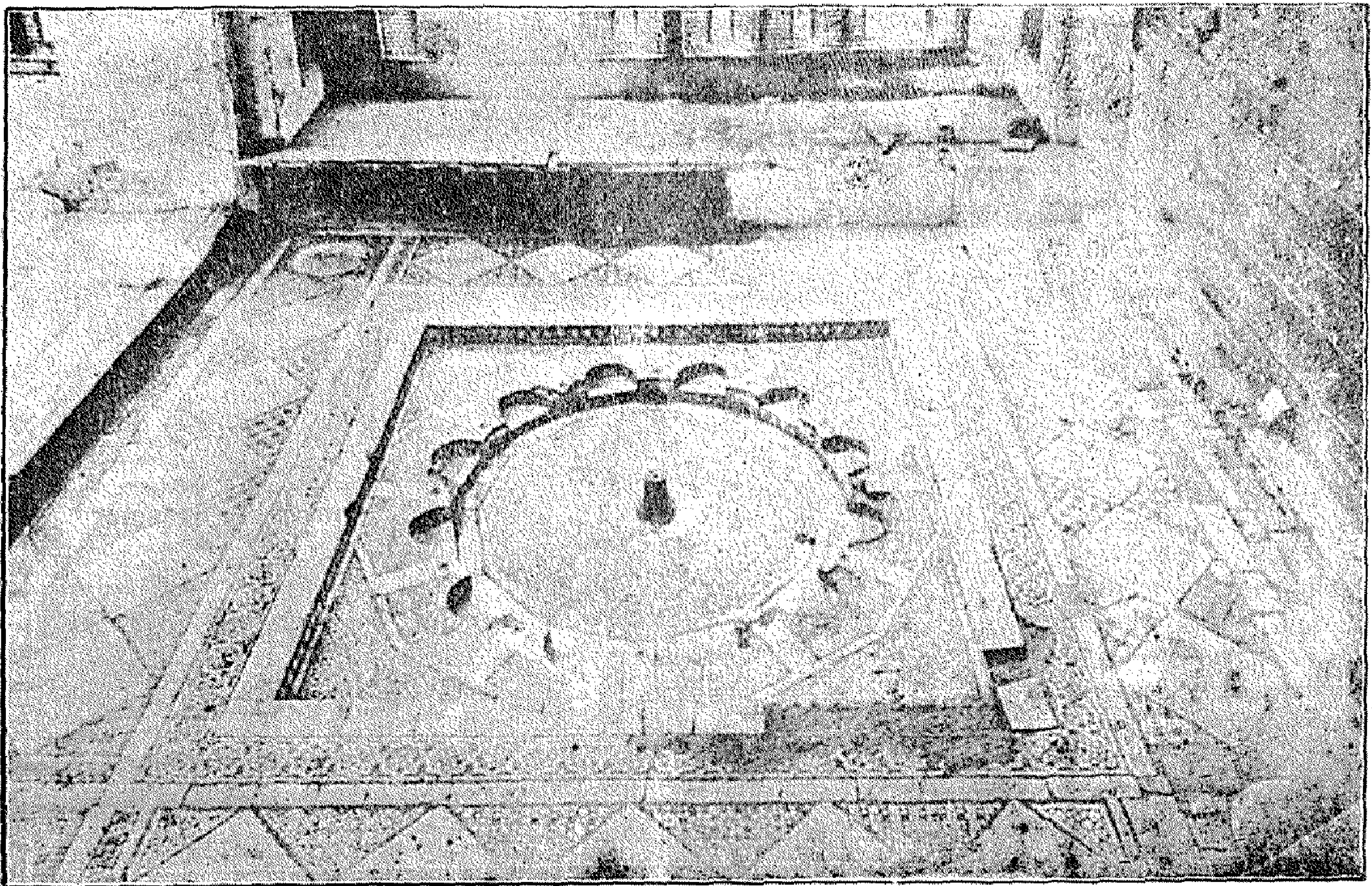
ثم أن نابليون رأى أن الفرصة غير سانحة للوصول إلى إحداث انقلاب فى حكومة فرنسا وأخذه مقاليد الأمور بيده ، ورأى من الحكمة

الابتعاد عن البلاد حتى تتهيأ له الفرصة إذ لايبعد أن تتألب دول أوربا ضد فرنسا من جديد منتهزة فرصة غيابه ثم لاتلبث حكومة الادارة أن تنهزم أمام تلك الدول فيضج الرأى العام الفرنسى وحينئذ يعود نابليون الى فرنسا فيستقبله الشعب استقبال المنقذ للوطن ويسلمه زمام الأمور .

أما ما يقوله بعض المؤرخين من أن حكومة الادارة أرادت التخلص من بطش نابليون ونفوذه ففكرت فى ابعاده عن فرنسا فمردود لأنه لايعقل ان تستغنى حكومة فرنسا بسهولة عن امهر قوادها وخيرة جنودها وحالتها الدولية لم تستقر بعد ، لأن نابليون بونابرت لم يخرج لتلك الحملة بمفرده بل صحبه أقدر جنود فرنسا وأكبر علمائها، وليس من الجائز أن توافق حكومة الادارة على كل هذا ارضاء لشهواتها الخاصة فتعرض بعملها ٣٠٫٠٠٠ جندى لخطر الضياع فى موقعة بحرية أمام انجلترا وتكسب لنفسها عداوة تركيا وانضمامها إلى جانب الحلفاء ضدها ، والحقيقة أن حكومة الادارة ترددت طويلا قبل صدور أمرها لنابليون بتجهيز الحملة بل انها بقيت مترددة للساعة الأخيرة قبل قيام الحملة ، ولولا همة نابليون نفسه ومعاضدة تاليرند ورغبة الجميع فى خلق فرصة تمكن فرنسا من طعن انجلترا لوقف مشروع الحملة

أسباب صورية

وفضلا عن هذه الأسباب الثانوية فهناك أسباب صورية من نوع الأسباب التى تتذرع بها الحكومات عادة لتبرير موقفها ازاء القانون العام وأمام غيرها من الدول



نافورة وسط بيت من بيوت أمراء المماليك

تظاهرت فرنسا انها انما ارسلت الحملة لتأديب المماليك والاقتصاص منهم بسبب ما وقع على التجار والرعايا الفرنسيين فى مصر من الظلم والمصادرة والاضطهاد فى عهد ابراهيم بك ومراد بك مما دعا «مجالون» الى إرسال الشكوى تلو الشكوى الى حكومته .

كذلك ادعت الحكومة الفرنسية عقب قيام الحملة ووصولها مصر أن المماليك قد عصوا الباب العالى واستقلوا بالبلاد وعاثوا فيها فسادا غير مراعين فى ذلك حقوق السلطان . ولما كانت فرنسا أقدم حليف لتركيا رأت حكومة الجمهورية مساعدة الباب العالى بالقضاء على فئة المماليك وتوطيد نفوذ السلطان بمصر وقد سعت حكومة الادارة فى اقناع الباب العالى بهذا الغرض بكل الطرق فلم تفلح وسرعان ما أدرك السلطان أغراض فرنسا فاتحد مع اعدائها



الفصل الثالث

نابليون فى مصر

اعتبرت الحكومة الفرنسية أمر هذه الحملة سراً مكتوما لم يعلم به أحد غير أعضاء حكومة الادارة وبونابرت، حتى أن الرؤساء والمشتغلين بتجهيز معدات الحملة لم يعلموا عن وجهتها شيئاً نهائياً، ولضمان المحافظة على سرية المشروع لم يستخدم الموظفون والكتاب فى تحرير رسائل الحملة حتى أن رئيس الحكومة كتب أمر تعيين بونابرت لرياسة الحملة بيده سرية مشروع الحملة

وفى جميع هذه المحررات الأولى لم تعين وجهة الحملة بالضبط بل كانوا يكتفون بذكر « حملة البحر الأبيض المتوسط » أو « الحملة الموجهة ضد انجلترا » وبالفعل ظل هذا التكتم سائداً جميع الدوائر حتى أقلعت الحملة من فرنسا ولم يكن لأحد من رجالها علم بغرض الحملة الى أن اقتربت من المياه المصرية ، وماذا كان يهم الضباط أو الجنود من غرض الحملة ما دام نابليون على رأسهم وما داموا يعرفون تماماً أن الحملة موجهة ضد انجلترا !

والحقيقة أنه لولم تراع الحكومة هذا التكتم الشديد لتسرب أمر الحملة الى البحرية الانجليزية ولتعرضت الحملة فى بدء سيرها لضربة قاضية من جانب الأسطول الانجليزى الذى كان شديد الرقابة فى البحر الأبيض

ولم تكتف الحكومة الفرنسية باحتفاظها بسر الحملة بل انها تظاهرت بعمل استطلاعات ومناورات فى سواحل فرنسا الشمالية لتوهم الحكومة الانجليزية أن غرضها من الحملة انما هو انزال جيوشها على سواحل انجلترا الجنوبية أو على سواحل ايرلنده فينصرف نظر البحرية الانجليزية ولو قليلا عن البحر الأبيض

خطة الاسطول الانجليزى

وفعلا لما نشطت حركة الموانى الفرنسية وقف أمير البحر الانجليزى «لورد سنت فنسنت St Vincent» عند ميناء «قادس» ليحسن رقابة الاسطول الفرنسى عند خروجه من بوغاز «جبل طارق» قاصداً ايرلنده أو انجلترا أو البرتغال أو جزائر الهند الغربية كما توهم الانجليز ، وليحول دون خروج الأسطول الاسبانى واتفاقه مع الأسطول الفرنسى . ثم أنه أرسل أمير البحر «نلسن Nelson» ومعه ثلاث سفن لرقابة سواحل فرنسا وايطاليا وجمع المعلومات عن الحملة، فوصل الى «طولون» أول يونيه وكانت الحملة قد خرجت فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ ولم يعلم الأسطول الانجليزى عن أمرها شيئاً فأرسل «سنت فنسنت» عشر سفن أخرى «لناسون» لما تبين له خطأ انتظار الحملة عند «قادس» فأخذ نلسون يبحث عند السواحل الايطالية حتى علم فى ٢٠ يونيه من حكومة «نابلى» حليفة الانجليز أن الفرنسيين وصلوا جزيرة «مالطه» فى ٩ يونيه . فلما وصل اليها كان بونابرت قد غادرها مع حملته قاصداً الشرق متخذا كل الطرق للهروب من رقابة نلسون ، كأن يسير محاذيا سواحل افريقية . أما نلسن فانه وصل إلى الاسكندرية قبل وصول الحملة الفرنسية بثلاثة أيام ولما أبى «السيد محمد كريم» حاكم الاسكندرية أن يسمح لنلسون

وسفنه الثلاث عشرة بالبقاء فى الميناء انتظاراً للفرنسيين سار شمالا قاصداً جزر الارخبيل الأغريقى .

سير الحملة

أما الحملة فقامت بقيادة نابليون بونابرت فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء « طولون » و « مرسليا » ومن « جنوه » و « سفيتافكيا » و « أجاكسيو » من موانى ايطاليا وقورسقة تحمل أكثر من ثلاثين ألف نفس ويحرسها عدد من السفن الحربية بقيادة أمير البحر « دهبروى De Brueys »[1] ومن أشهر القواد الذين صحبوا نابليون ديزيه Désaix وكليبر Kléber ورنييه Reynier وكفارللى Caffarelli وموارMurat ومينوMenou ، وأشهر العلماء منجMonge وبرتليهBerthollet وليپير Lepère وكنتيه Conté .

احتلال مالطة

ولم يشهد البحر الأبيض المتوسط مثل هذا العدد من السفن والرجال منذ الحروب الصليبية ، ولقد صادف هذه الحملة عند قيامها نجاح وتوفيق عظيمان إذ تمكنت من الافلات من رقابة نلسون واستولت على جزيرة « مالطه » بدون كبير مشقة . وقد برر نابليون هجومه على الجزيرة بأن اتهم حاكمها وهو رئيس الرهبان فيها بأنه متفق مع قيصر روسيا وأنه كان يناوئ الثورة فى فرنسا ، وأن السفن الفرنسية لم تكن تجرؤ على الدخول فى ميناء مالطه إلا إذا أخفت علمها الفرنسى ، ثم نزل فى ميناء

(١) كان مجموع القطع الحربية فى الحملة ١٣ سفينة حربية و ٩ من النوع المسمى فرقاطة Frégates و ١١ من النوع المسمى Corvette و ٢٣٢ سفينة نقالة . وأما عدد الرجال فكان ٨٠٠ و ٣١ منهم ٣٠٠ و ٢٤ من المشاة و ٤٠٠٠ من الفرسان و ٣٠٠٠ للمدفعية . وأما عدد الخيول فكان ٦٨٠ فقط لاعتماد الحملة على ما يمكن الحصول عليه من مصر

« لاڤاليت Lavalette » ومعه ثلاثة آلاف جندى فى فجر ١١ يونيه ولم تمض ساعة من الزمن حتى احتل الفرنسيون جميع الأبراج وطاردوا الجنود فى شوارع المدينة . وفى ١٢ يونيه اجتمع مفوضو رئيس الرهبان بيونابرت وسلموه المدينه والجزيرة وفى مقابل ذلك وعد نابليون أن يسعى فى إيجاد أمارة ألمانية لرئيس العهد تعوضه عما فقده وأن يتسلم مؤقتاً معاشاً سنويا قدره ٣٠٠٠٠٠ فرنكا إلى أن توجد الامارة. وبعد أن نظم حكومة الجزيرة ترك فيها القائد «ڤوبوا Vaubois » حاكما على الجزيرة ومعه ثلاثة آلاف جندى وكان قد انضم الى الحملة ألفان من جنود مالطه

وفى ١٩ يونية قامت الحملة بعد أن استولت على إحدى المحاط الهامة فى طريقها من مصر إلى فرنسا . ولما مرت الحملة بجزيرة « كريت » لم يعد غرض الحملة خافياً فأعلن الخبر للجند قبل الوصول الى الاسكندرية بليلة

وصول الحملة

وفى أول يوليه ١٧٩٨ وصلت الحملة الى الاسكندرية وعلم نابليون لأول مرة أن ناسون ومعه ثلاث عشر سفينة حربية قد زار الاسكندرية فى ٢٨ يونيه فأصدر أمره بانزال الجند والذخيرة بأسرع ما يمكن وذلك لاحتمال وجود ناسون بمقربة من الاسكندرية

وفى ٣ يوليه كان قد تم انزال جميع المعدات وكانت الجنود قد استولت على المدينة بعد مقاومة ضئيلة من حاكم الاسكندرية «السيد محمد كريم» وتم الاتفاق بينه وبين الفرنسيين على أن يحتفظ بمركزه كما اتفقوا مع بعض أعراب البحيرة للسير مع الحملة وتوريد الجمال والخيول اللازمة لحمل

الأمتعة والمؤنة وبذلك تحقق قول « ڤلنى » عن الاسكندرية وصار الطريق إلى مصر مفتوحاً أمام الحملة

وفى ٩ يوليه قامت الحملة من الاسكندرية بعد أن تركت ثمانية آلاف جندى برياسة « كليبر »، وأخذت الحملة طريق الصحراء غربى فرع رشيد. وسارت بعض السفن حاملة المؤنة والغذاء فى فرع رشيد، وقد قاسى الجنود فى أثناء اختراقهم الصحراء أهوالا شديدة بسبب شدة الحرارة وجفاف الأرض وقلة الماء وسطو الأعراب بين حين وآخر، ولما وصل الجند إلى « الرحمانية » على النيل حيث لحقوا بالحملة النيلية ألقوا بأنفسهم فى الماء فرحين مغتبطين، ثم سارت الحملة بمحاذاة فرع رشيد وفكر نابليون فى طريقة يتقى بها هجمات العربان والمماليك الذين اشتهروا بالكر والفر السريع فوضع نظام المربعات المفرغة وقسم الحملة إلى خمسة مربعات عظيمة كل ضلع مكون من ستة صفوف، وسارت المدفعية بين المربعات. أما العلماء والعناصر غير المحاربة فسارت وسط المربعات بعيداً عن هجمات الأعراب. ومن مزايا هذا النظام أنه إذا هجم العدو هجمة سريعة واخترقت جنوده أحد أضلاع المربع لا تلبث النيران أن تنصب عليه فجأة من أضلاع المربع الأخرى وبهذا النظام استطاع بونابرت أن يقضى على تفوق المماليك الظاهر من جهة الفرسان.

نظام المربعات المفرغة

تدابير المماليك

ولما علم المماليك بنزول الحملة فى الاسكندرية فى ٥ يوليه قابلوا الخبر بغير اهتمام أو اكتراث مزدرين شأن الافرنج عامة ومحتقرين كفايتهم الحربية وأقسموا أنهم سيحصدون رؤوسهم حصداً إذا قاتلوهم ثم اجتمع

رؤساء المماليك مراد بك وابراهيم بك ومعهم الباشا التركى سيد بكر ، وقر الرأى أولا على أن يرسلوا قوة تبلغ ٦٠٠٠ من فرسان المماليك ومن الجنود التركية بقيادة مراد بك لاستطلاع قوة الفرنسيين ، وكانت الأخبار قد وصلت بسقوط الاسكندرية ورشيد وزحف الفرنسيين على القاهرة عن طريق الصحراء ، والتقى الفريقان عند «شبراخيت» بعد أن استولت الحملة على الرحمانية فى طريقها إلى القاهرة وقد اشتبك فى هذه الموقعة بعض السفن المسلحة التى أحضرها المماليك مع القوة الفرنسية التى كانت تسير فى النيل ، وانهزم المماليك لأول مرة أمام نيران المدافع والبنادق الفرنسية وتقهقر المماليك جنوبا إلى القاهرة حيث قر الرأى على أن يبقى مراد على الضفة اليسرى للنيل ومعه قوة تبلغ ١٠٫٠٠٠ من فرسان المماليك و ١٠٠٠ من الجنود التركية ؛ وبنى المماليك استحكامات عند «امبابه» ووضعوا بعض المدافع على قواعد ثابتة وأحضروا ٢٤٠٠٠ من الفلاحين للدفاع عن المكان . أما ابراهيم بك فبقى عند بولاق على الضفة اليمنى للنيل ومعه عدد احتياطى من المماليك والفلاحين ومعه فوق ذلك ما أمكن حمله من الثروة والتحف والكنوز التى جمعها المماليك وحملوها ظهور الدواب أو السفن وقد خرج مع ابراهيم بك ومن معه سكان القاهرة ينتظرون الموقعة ويضجون بالأدعية والصلوات والكل مترقب أول إشارة بالهزيمة لينجو بنفسه من المهالك .

ويلاحظ هنا أن المماليك قد اخطئوا فى تقسيم قواتهم ووضع الجزء المهم من هذه القوة على الضفة اليسرى ، إذ كان يجب أن يجمعوا قواتهم

على الضفة اليمنى ويتركوا للفرنسيين مهمة عبور النيل وهى مهمة لاتخلو من خطر على الجيش المهاجم ، ولكن يظهر أن المماليك قد أعدوا خطة التقهقر قبل أن ينظموا خطط الدفاع .

موقعة امبابة

وفى ٢١ يوليه وصل الفرنسيون الى «امبابه» وعسكروا بينها و بين الجيزة بمرأى من اهرام الجيزة الذى أشار اليه نابليون وقال مخاطباً جنوده قبل الموقعة « إن أربعين قرناً تنظر اليكم » وقد وقف الفرنسيون فى مربعاتهم منتظرين هجوم المماليك حتى يحصروهم بين نيران مربعاتهم وقد وضعوا خطتهم بحيث يحولون دون وصول المماليك الى استحكاماتهم فى امبابه ثم يدفعونهم نحو النهر فاما أن يلقوا بأنفسهم فيه أو يفروا هاربين الى الصحراء ، وفى هذه الموقعة ـ موقعة «امبابه» أو «الاهرام» كما تعرف عند الفرنجة ـ أظهر مراد بك ومن معه من المماليك منتهى الشهامة والبطولة غير مبالين بالنيران ولا مكترثين الموت فكانت هجماتهم على المربعات الفرنسية لاتلبث أن تتكسر أمام بنادق العدو وماذا كانت تجدى بطولة المماليك وفروسيتهم أمام جيوش حديثة منظمة يقودها نابليون ؟ لقد تهشمت قوة المماليك فى ساعات قليلة ولم يبق من المماليك سوى جماعات غير منظمة عددها أربعة آلاف فرت الى الصحراء أو إلى الصعيد مع مراد بك الذى أخذ يحرق السفن التى كانت تحمل الذخيرة حتى لاتقع فى أيدى العدو

أما ابراهيم بك ومن معه من المماليك والأهالى فظلوا على ضفة النيل عند بولاق يراقبون حركة الموقعة فلما رأوا ماحل بمراد بك استولى

عليهم الفزع والرعب وضج الناس بالصراخ والعويل وأحرق ابراهيم بك ما أمكن إحراقه من السفن المحملة حتى غطت النيران سطح الماء ، ثم فر ومن معه من المماليك قاصدين الشرقية ثم سوريا ، وخرج مع ابراهيم بك سيد بكر الباشا التركى وعدد من زعماء المصريين ، أما المدينة فظلت فى حركة مستمرة إذ أخذ الناس يهاجرون من المدينة ومعهم أسراتهم وما خف من متاجرهم وثرواتهم ، وانتهز اللصوص الفرصة فدخلوا البيوت والحوانيت ونهبوا ما فيها .

وأخيراً قر رأى بعض التجار الأجانب على أن ينصحوا وكيل الباشا بأن يسلم المدينة وذهبوا لمقابلة نابليون ، وفى ٢٤ يوليه ذهب إلى بر الجيزة جماعة من المشايخ يعرضون الصلح على الفرنسيين ويسلمون القاهرة وفى ٢٧ يوليه دخل نابليون مصر على رأس جنده وكان قد عين القائد « ديبوى Dupuy » حاكما على المدينة وأرسل « ديزيه » على رأس قوة إلى الصعيد لمطاردة مراد بك وأتباعه تسليم القاهرة

وفى ٧ أغسطس خرج « بونابرت » على رأس قوة لمطاردة ابراهيم بك فوصل « بلبيس » والتقى الفريقان عند « الصالحية » فى ١٠ أغسطس وفر ابراهيم بك إلى سوريا بعد أن ترك كل أحماله فى أيدى الفرنسيين وحاول نابليون أن يستميل الباشا التركى الى جانبه مرة ثانية ، فلم يفلح وكان بونابرت يرمى من ابقاء الباشا بجانبه فى مصر الى غرضين : الأول أن يبرهن للشعب على صدق دعواه فى أنه حليف السلطان وأنه يعمل ضد المماليك بالاتفاق مع الباب العالى ، والثانى أنه كان يريد أن يحتفظ

بالعلاقات الودية بينه وبين تركيا حتى لاينضم الأتراك إلى أعداء فرنسا لذلك ارسل نابليون فى غداة موقعة الصالحية خطابا الى ابراهيم بك يطالبه فيه بارسال الباشا اليه ليكون واسطة الصلح بين الفريقين. ولما لم يصله رد على خطابه أمر بحصن الصالحية وعين «رينيه Reynier» حاكما على الشرقية و«ديجوا Dugual» حاكما على المنصورة ثم عاد فى ١٣ اغسطس إلى القاهرة

موقعة أبي قير البحرية

وفى أثناء طريقه وصل اليه رسول من «كليبر» يعلمه بالكارثة التى أصابت الحملة بتدمير الاسطول الفرنسى عند «أبى قير» فى أول أغسطس وذلك أن «نلسن» لما علم بنزول الفرنسيين مصر أقلع من جزر الأرخبيل وباغت الأسطول الفرنسى، وعلى الرغم من كثرة السفن الحربية الفرنسية فان نلسن استطاع بمهارته وسرعته أن يشق الأسطول الفرنسى شقين ويحصر الجزء الأكبر منه بين نارين من أسطوله وهكذا دمر الجزء الأكبر من الأسطول الفرنسى وقتل وغرق عدد عظيم من الفرنسيين ومن الذين قتلوا «ده بروى» قائد الاسطول الذى أظهر من الشجاعة والثبات وهو على ظهر سفينته «الشرق L'Orient» ماخفف حملة النقد عليه فان نابليون كان قد أوصاه بأن لايعرض أسطوله عند أبى قير بل عليه أن يحتمى إما داخل ميناء الاسكندرية أو يخرج به إلى جزيرة مالطة أو إحدى جزر الأيونيان، فلم يبادر «ده بروى» بتنفيذ شىء من ذلك وظل عند أبي قير على غير استعداد حتى جاء نلسن ووجه هذه الإصابة القاتلة إلى الحملة فى بدء عهدها.

نتائج الموقعة

وبتدمير الأسطول فقد بونابرت أسباب الاتصال بأوربا عامة

وبفرنسا خاصة وضاع كل أمل فى إمكان وصول المدد والذخيرة من فرنسا إلى الحملة ، كما أن ضياع الأسطول قد حرم الفرنسيين من أكبر ضمان يعتمدون عيه ويلجئون اليه إذا اضطرتهم الظروف فى مصر إلى التقهقر أو العودة ، ولا شك أن الحملة الفرنسية بمصر بعد هذه الموقعة أصبح مقضياً عليها لامحالة إذ صار الفرنسيون فى مصر كأنهم محصورون فى مدينة مضيق عليها ومصيرها الى التسليم آجلا أو عاجلا

لذلك قابل نابليون الخبر باهتمام كبير وتأثر ظاهر غير أنه سرعان ما تجلد وامتلأ قلبه ثقة وأملا فى المستقبل فأبلغ الخبر إلى من حوله من الضباط ومنهم انتقل إلى الجنود وسرت فى نفوسهم روح الثقة والشجاعة التى استمدها الجميع من بونابرت . قال بونابرت مخاطباً ضباطه وجنوده أن عليهم أن يعتادوا جو مصر وأن يقوموا بأعمال عظيمة كتكوين دولة كبرى فى أفريقية وآسيا يكون مركزها مصر

سياسة بونابرت في مصر

لذلك عوّل نابليون على ادماج الفرنسيين بالمصريين محاولا بذلك تكوين عنصر قوى واحد يستند اليه فى حكمه علماً منه بأن قوة الشعب هى خير ما ترتكن اليه الحكومة فى البلاد ، فاستمال الشعب اليه بكافة الطرق ، فكان يشترك مع الشعب فى حفلاته القومية العامة كفتح الخليج واحياء المولد النبوى ، وكان يعلن أنه مثلهم مؤمن وموحد بالله . وكان يستعمل اللغة العربية فى منشوراته ويظهر الاحترام للدين والقرآن والرسل وخاصة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويكثر من الاستشهاد بالقرآن وإعلان رغبته أمام العلماء فى تحويل الفرنسيين إلى

الإسلام وبناء المساجد حتى يبرهن بذلك للمصريين على أنه لا يقل عن الأتراك أو المماليك غيرة على خدمة الدين واحترام عادات البلاد وأهل العلم بها

إنشاء الديوان الوطني

وأهم من ذلك كله أنه عمل على اشراك العناصر الوطنية مع الفرنسيين فى الحكم لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث. اذ أصدر مرسوما حال دخول الفرنسيين القاهرة يقضى بتأليف ديوان وطنى يساعد الحاكم العسكرى فى الحكم، ويتكون من تسعة أعضاء من المشايخ وعاشر ليكون سكرتيرا، وانتخب «الشيخ عبد الله الشرقاوى» رئيسا للديوان و«الشيخ المهدى» سكرتيرا، ويجتمع الديوان كل يوم للنظر فى مهام الأمور. وكان نابليون يجيب بالموافقة على أكثر قرارات الديوان ويترك له الحرية فى تعيين من يختارهم من غير المماليك للوظائف الداخلية الخاصة بالمدينة كوالى الشرطة والأغا والمحتسب ووكيل او «كتخدا» لكل من هؤلاء، وقد عين بونابرت حكاما عسكريين للقاهرة وللأقاليم وأمر بتكوين ديوان وطنى لكل إقليم على نسق ديوان القاهرة يتكون من سبعة أعضاء ويعاون الحكام الفرنسيين فى حكومة الأقليم

ولم يفرض نابليون ضرائب جديدة بل جمع المال المعروف بالميرى وعين «بسيايج Poussielegue» للشئون المالية فجمعت الضرائب بنظام من الجميع وحصرت أملاك المماليك والمشايخ الذين هاجروا إلى الشام وثبتوا كلا فى ملكيته واحترموا أملاك الوقف وتركوا المعاملات المدنية والتجارية

---

(١) راجع ملحق ١

كما كانت ، كما أنهم لم يحدثوا تغييراً ما فى إدارة القضاء فى البلاد

وعلى ذلك سرعان ما أنس الناس بالفرنسيين واطمأنوا اليهم فنشطت حركة العمل فى المدينة وأنشئت فى القاهرة محال تجارية ومقاهى ومطاعم ومصانع ، وأزيع التنبيه بوجوب الأنارة والنظافة أمام محالهم وبيوتهم فى الشوارع والحارات

المجمع العلمى

ثم نظر بونابرت فى تنظيم «المجمع العلمى المصرى L'Institut Egyptien» فأصدر أمراً فى ٢١ أغسطس بتكوين هيئة المجمع وفى ٢٤ منه اجتمع المجمع لأول مرة بمنزل « حسن كاشف »[١] وعين « منج Monge » أكبر الرياضيين رئيساً، ووجد نابليون الشرف كله أن يكون وكيلا للمجمع ، ثم قسم المجمع الى أربعة أقسام مهمة : قسم للابحاث الرياضية والطبيعية وقسم للابحاث الاقتصادية وقسم للفنون وقسم للآداب . وأهم الأعمال التى قام بها المجمع في أثناء وجود نابليون درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض وكشف القناة القديمة التى كانت توصل النيل بالبحر الأحمر .

ديزيه فى الصعيد

وفي أثناء ما كان نابليون يقوم بهذه التنظيمات فى القاهرة والدلتا كان «ديزيه» يعمل على اخضاع مراد بك فى الصعيد وكان قد انضم اليه عدد كبير من المماليك وعربان الوجه القبلي واتخذ مقره في البهنسا بمديرية الفيوم فسار اليه «ديزيه» واشتبكا في موقعة عند مدينة الفيوم انهزم فيها مراد بك وأتباعه وبعدها عول مراد على اتباع طريقة الكر والفر التى يحذقها فرسان المماليك فصار الفرنسيون فى حركة مستمرة أثناء وجودهم بالصعيد

---

(١) فى حارة منج خلف المدرسة السنية بالناصرية

الى أن استدعاهم نابليون قبيل موقعة أبي قير البرية فى أغسطس سنة ١٧٩٩

وبينما كان الفرنسيون يحاولون تثبيت حكمهم فى البلاد اعترضتهم حادثتان قضتا على آمالهم فى هذه البلاد نهائياً : الحادثة الأولى داخلية وهى ثورة اكتوبر سنة ١٧٩٨ ؛ والثانية خارجية وهى تعرض الفرنسيين لهجوم الأتراك والحلفاء فى مصر وفى أوربا فى آن واحد

ثورة ٢١ اكتوبر سنة ١٧٩٨

السبب الاقتصادي

إن أهم الأسباب التى أدت إلى ثورة القاهرة ولم يمض على دخول الفرنسيين سوى ثلاثة شهور هى فى الحقيقة اقتصادية وذلك أن الفرنسيين قبل احتلالهم البلاد كانوا يمنون أنفسهم بثروة طائلة يحصلون عليها بطريقة ما ، فلما دخلوا البلاد لم يجدوا شيئاً يذكر فالمماليك قد أفنوا أو أخفوا كنوز ثروتهم على أثر موقعة امبابه ثم حملوا ماتبقى منها إلى سوريا

ولا ننسى أن تدمير الاسطول الفرنسى عند «أبى قير» واعلان الحصر البحرى على سواحل البحر الأبيض المصرية بسبب تفوق الأسطول الانجليزى قد أدى إلى وقف دولاب الأعمال التجارية والصناعية فساءت الحال الاقتصادية بدرجة شعر بسوء وقعها الفرنسيون . لذلك شرع الفرنسيون يفكرون فى فتح أبواب جديدة يحصلون منها على المال اللازم ففرضوا عوائد على الأملاك وأنشئوا ديوانا لتسجيل الحجج والعقود الموجودة عند الأهالى والتى تثبت امتلاكهم لما لهم من الأملاك فى مقابل رسم خاص . فاستاء الأهالى وعظم سخطهم وأيقنوا أن الفرنسيين

لا يقلون عن غيرهم من حيث تعسفهم فى جمع المال، بل أن الفرنسيين كانوا أشد وأدق فى جباية الأموال

شدة الفرنسيين

هذا هو السبب المباشر للثورة ، على أن هناك أسبابا ثانوية أخرى أهمها تشدد الفرنسيين واضطهاد المماليك وسوء معاملة أسراتهم وتوقيع أشد العقوبات على من يشتبهون فى صلاته معهم ، فكانوا يحكمون بالاعدام على من يتهم بمراسلة المماليك أو بقضاء حاجات لهم . وأكبر من أعدم بهذا السبب « السيد محمد كريم » أول من اتفق مع الفرنسيين بالاسكندرية

انتشار البدع

ثم أن الفرنسيين على الرغم من تظاهرهم باحترام الدين الاسلامى كانوا فى الحقيقة قليلى الاكتراث للتعاليم والمبادىء الاسلامية إذ أطلقوا العنان لشهواتهم وكثر التبذل وظهر الفجور وانتشرت المسكرات والبدع وعمت المفاسد وارتفع شأن الأجنبى على حساب أهل البلاد .

نشر الدعوة

وهناك سبب خارجى يرجع إلى مجهودات ابراهيم بك والسيد عمر مكرم ومن معهما من المماليك والمصريين الذين تركوا مصر إلى الشام فانهم مافتئوا يرسلون الرسل إلى مصر ويوزعون المنشورات سراً بين الناس يحضونهم فيها على الثورة ضد الفرنسيين ويشجعونهم بالقول والوعد بأن الباب العالى يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز لطرد الفرنسيين من مصر وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة فى الداخل تسهيلا لمهمة الجيش المهاجم من الخارج ، ومما أكد للمصريين صدق هذه الوعود ما علموه من تدمير الأسطول الفرنسى عند أبى قير وحرج مركز الفرنسيين فى مصر على أثر هذه الموقعة

الثورة

قال الجبرتي يصف الثورة : « كثر اللغط وتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب وحضر « السيد بدر » وصحبته حشرات الحسينية ولهم صياح عظيم وهول جسيم فذهبوا إلى بيت القاضي وتجمعوا وتبعهم نحو الألف أو الأكثر وهدموا مساطب الحوانيت وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس . . . »

وكان الفرنسيون قد أخذوا على غرة فلم يحتاطوا للأمر وقتل منهم «ديبوى» حاكم القاهرة و«سلكسكى Sullkowsky» رئيس أركان حرب نابليون واثنان من العلماء كانوا يقومون بأبحاثهم عند جبل المقطم. ولما رأى نابليون خطورة الحال وان مركز الثورة في الأزهر بعيد عن مناله بسبب ضيق الحارات الموصلة اليه ، وضع المدافع على إحدى ربى المقطم وصوبها على الأزهر « ولما سقط عليهم القنبر ورأوه ولم يكونوا في عمرهم عاينوه نادوا ياسلام من هذه الآلام ياخفى الألطاف نجنا مما نخاف ! ! » وتتابع الرمى من القلعة حتى وقع الرعب في صدور الناس وفزعت جعاب أهل الحسينية الذين ظلوا يقاتلون للنهاية فقام العلماء وركبوا إلى بونابرت يطلبون الأمان والعفو فلامهم بونابرت وأنبهم واتهمهم بما لأنهم أئمة الثوار على الرغم من اشتراكهم معه في المسئولية والحكم ، وأخيراً قبل رجاءهم ونادوا بالأمان



نابليون بوناپرت

فى جميع أنحاء المدينة . ولكن نابليون استعمل الشدة والصرامة المتناهية وارتكب اثما لا يزال أثره مقرونا باسمه الى اليوم فى مصر ذلك أن جنوده وخيوله دخلت الأزهر وانتهكوا حرمته وأساءوا استعماله . وبذلك أضاف وقوداً جديدا الى نار الثورة المتأججة فى نفوس الشعب وقضى على كل أمل فى تقريب العنصرين المصرى والفرنسى وتكوين قوة من الشعب يستند اليها بونابرت فى حكمه

نتائج الثورة

وليست أهمية هذه الثورة مقصورة على انها قامت فجاءة وبسرعة ومن غير تنظيم أو ترتيب سابق انما أهميتها فى انها قلبت سياسة الفرنسيين رأسا على عقب وقضت على جل آمالهم فى مصر . فبعد ان كان الفرنسيون يؤملون تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر ويحاولون كسب مودة الشعب بكل الطرق أصبحوا بعد الثورة على حذر شديد من المصريين وقصروا جهودهم على حماية مركزهم الحربى فى مصر خشية اعتداء الترك أو الانجليز

ومن مظاهر الشدة التى بدت بعد الثورة ان نابليون أطلق العنان لأحد الأروام الذى عينه وكيلا لحاكم القاهرة واسمه « برطلمان » Barthelemy ويعرفه العامة باسم « فرط الرمان » فعامل المصريين بعنف شديد وأنزل العقوبات الصارمة على المصريين الذين اتهموا بالتعدى على الفرنسيين ، وطاف « برطلمان » على الأقاليم يقضى على بقايا الثورة فيها ويجمع الغرامات من القرى وكان الفلاحون فى بعض الأقاليم قد انتهزوا فرصة فيضان النيل وتعذر وصول القوات الفرنسية لنجدة بعض

الحاميات فقاموا بمناوشات بسيطة لم تلبث أن قمعت بشدة

ومن مظاهر روح الكراهية وعـدم الثقة التى ملأت جوانح الفرنسيين بعد الثورة ان بونابرت ألغى الديوان الوطنى الأول وتركه معطلا مدة شهرين ثم عين ديواناً جديداً ليس مقصوراً على المشايخ بل كانت جميع الطوائف والجاليات القاطنة بمصر ممثلة فيه ، فكان بجانب المشايخ ممثلون للأقباط والسوريين والأروام والافرنج وكان مجموع هذا المجلس ستين عضواً اختير منهم أربعة عشر ليكونوا المجلس المخصوص الذى يجتمع بانتظام لمعاونة الحكومة

ومن الاحتياطات التى أخذها الفرنسيون بعـد الثورة اهتمامهم بتحصين القاهرة وهدم بعض المبانى والمساجد التى كانت تعترض طريقهم وخلع أبواب الحارات ، وكان الفرنسيون قد بدأوا بعض هذه الأعمال قبل الثورة ، فلما قامت الثورة ضاعفوا جهودهم فى اتمامها ، ومن أعمال نابليون أيضاً تكوين فرق عسكرية من متطوعى الأروام وبعض العناصر الشرقية المسيحية تنضم للحملة عند الحاجة ، وأخذت المعامل تنتج ماتحتاج اليه الحملة من ذخيرة حربية وعدد وآلات وأدوات بقدر ماوصلت اليه مواهب « كنتيه Conté » العالم الفرنسى المخترع

كل هذه الأعمال ساعدت على توسيع هوة الخلاف بين الفرنسيين والمصريين وجعلت المصريين على الرغم من خضوعهم وتظاهرهم بالامتثال يضمرون الانتقام من الفرنسيين ويتحينون الفرص المناسبة للقيام بالثورة من جديد ماداموا يعلمون أن الأتراك والانجليز على الأبواب

موقف تركيا وأوربا إزاء الحملة

ولقد كان من نتائج واقعة « أبى قير » البحرية وتدمير الأسطول الفرنسى أن سهل على انجلترا حمل تركيا على إعلان الحرب ضد فرنسا وإعداد حملة لطرد الفرنسيين من مصر ، وكانت الحكومة الفرنسية قد أخذت حذرها من أول الأمر فقررت مبدئياً إرسال « تَليرند » إلى القسطنطينية عقب خروج الحملة ليؤكد للباب العالى حسن نيات فرنسا نحو السلطان ، وأن الغرض من إرسال الحملة ليس إلا لتأديب المماليك وتخليص الباب العالى من حكمهم فى مصر . ولكن تاليرند لم يسافر وعين غيره

كما أن بونابرت من جهته لم يتوان فى تفهيم الباب العالى حسن نياته فحاول أن يستميل إليه الباشا التركى كما ذكرنا ، ولما فشل كتب إلى الصدر الأعظم يطلب إليه أن يرسل من لدنه رسولا يتفاوض معه فى مصر ويؤكد له فيه أن سيادة تركيا لم تزل باقية على البلاد وغاية ما فى الأمر أن الفرنسيين حلوا محل المماليك فى حكومة مصر[1]. ولكن السلطان ارتاب فى عمل فرنسا وبدأت الحكومة الانجليزية من جهة أخرى تحرك الباب العالى ضد فرنسا وتنصح لتركيا باعلان الحرب عليها فلما سمعت بواقعة « أبى قير » تشجعت وكانت الموقعة أبلغ حجة قدمها سفير انجلترا للباب العالى ليدفعه إلى الحرب ، فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا فى سبتمبر

---

(١) من بونابرت الى الصدر الاعظم (٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٨)

التحالف الدولى الأول

سنة ١٧٩٨ وتحالفت مع انجلترا والروسيا ضد فرنسا . ولما كانت السيادة البحرية للأسطول الانجليزى تمكن الحلفاء من أخذ جزيرة « مالطه » وجزائر « الأيونيان » بمعاونة الأسطول الروسى ، وأعد الباب العالى جيشين أحدهما فى جزيرة «رودس» لتحمله السفن الانجليزية إلى ساحل أبى قير والثانى يزحف على مصر من جهة حدودها الشرقية

وكانت الحكومة الفرنسية تريد إرسال المدد لنابليون بأية طريقة ولكن حال دون ذلك تألب الدول عليها مرة ثانية متشجعة بغياب بونابرت وبهزيمة أسطوله عند أبى قير وعداء السلطان له ، فنشبت نار الحرب فى أوربا وبذلك تعرضت حكومة الادارة فى فرنسا لخطر عظيم من جانب الدول المتحالفة ضد فرنسا . وعلى ذلك يمكننا أن نقول أن تكوين المحالفة الثانية ضد فرنسا قد عرض الحملة الفرنسية لأشد الأخطار وذلك لسببين : الأول لأن تركيا قد دخلت الحرب ضد فرنسا والثانى لأن المحالفة الجديدة وتهديدها فرنسا جعل نابليون يفكر فى العودة إلى أوربا لانقاذ الحالة . وليس من شك فى أن خروج نابليون من مصر كان من أكبر دواعى فشل الحملة

نابليون فى سوريا

من فبراير إلى مايو سنة ١٧٩٩

لما علمت حكومة الادارة بتدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير كتبت إلى بونابرت أن يتبع إحدى ثلاث :

(١) اما أن تبقى مصر وتأخذ الاحتياطات الكفيلة برد هجوم الأتراك .

(٢) أو تحاول الوصول الى الهند فاذا وصلت لا يصعب عليك أن تجد أقواما مستعدين للانضمام معك بقصد تقويض النفوذ الانجليزى

(٣) أو تمضى فى طريقك الى القسطنطينية فتسبق العدو الذى يهددك

هذه الاقتراحات من لدن حكومة الادارة تدلنا على أن نابليون لم يكن فى مشروع الحملة الى سوريا ساعياً وراء مطمع شخصى أو أمنية كانت تدور فى مخيلته بل كان نازلا على إرادة حكومته

اغراض الحملة

على أن هناك أغراضاً مهمة دعت نابليون إلى إرسال الحملة منها أنه كان يؤمل إذا ما تم له النصر أن تضطر تركيا الى الانسلاخ عن الحلفاء وعقد الصلح على انفراد مع فرنسا ، كذلك كان يريد أن يضع حدا لتموين السفن الانجليزية من سواحل البحر الأبيض الشرقية متى خضعت هذه السواحل لحكم فرنسا ، ولا يبعد أن يكون نابليون قد فكر وقتئذ فى تنفيذ مشروعه الشرقى العظيم الذى لو تم لأمكنه أن يصل الى باريس برا عن طريق القسطنطينية وفينا .

على أن نابليون لما علم باستعداد الاتراك فضل أن يتخذ خطة الهجوم كعادته ، لأنه رأى أنه إذا بقى فى مصر أعطى الفرصة للأتراك فأرسلوا جيشين فى وقت واحد وعند ذلك يتعرض الفرنسيون لهجوم جيشين من جهتين مختلفتين فيضطر نابليون إلى تقسيم قواته ويضعف أمله فى الانتصار . أضف الى ذلك أنه إذا بقى بونابرت بمصر ودخل الجيش

المهاجم البلاد لا يبعد أن يتشجع الشعب فيقوم بالثورة ويتعرض الفرنسيون حينئذ لخطرين داهمين العدو من الامام والثورة من الخلف

قيام الحملة

لذلك قامت الحملة بقيادة نابليون وتبلغ ١٢٠٠٠ جندى قاصدة سوريا فى فبراير سنة ١٧٩٩ بعد أن قبض على ناصية الأمور بمصر وترك عددا قليلا من الجند فى حاميات القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط. ودخل الفرنسيون « العريش » ثم « غزه » و « يافا » وهنا سلمت حاميتها وعددها ٤٠٠٠ جندى للضابط الفرنسى فأمنهم على حياتهم، ولكن نابليون ضاق ذرعا، ولما لم يكن لديه جند لحراستهم أو زاد يكفيهم أو سفن تحملهم إلى مصر خاف أنه إذا تركهم وشأنهم لا يلبثون أن يحملوا السلاح ضد « عكا » فلم يجد مناصا من قتلهم جملة واحدة، وتحمل أمام التاريخ إثم هذا العمل الفظيع. وعلى أثر ذلك

نابليون امام عكا

فشا الطاعون بين جنوده، ثم سار نحو « عكا » فوقف أمامها وواجه صعوبات جديدة لم تصادفه فى يافا، ففضلا عن أن عكا ميناء حصين فقد كان الرجل الذى يهيمن عليها جنديا حازما شهما هو «أحمد باشا الجزار» وكان أمام عكا سفينتان حربيتان من الاسطول الانجليزى بقيادة «سدنى اسمث Sidney Smith » الذى قام بدور هام فى تاريخ الحملة الفرنسية بمصر ومعه مهندس حربى من أشراف فرنسا الذين هاجروا بلادهم وانضموا الى الحلفاء ضد حكومة بلادهم واسمه «فليبو Phélippeaux » وكان زميلا لبونابرت فى المدرسة الحربية ومن أشد منافسيه وإليه يرجع الفضل فى طول مقاومة عكا وقوة تحصينها. وإنك لترى أثر القوة البحرية ظاهرا

فى حصار عكا ظهورا تاما ، فقد ظل الحصن مفتوحا من جهة البحر تصل إليه المؤونة والذخيرة والرجال بسهولة وهـذا مما جعل حصار نابليون للحصن قليل الجدوى

أثر القوة البحرية

وكان نابليون قد أرسل قوة المدفعية من مصر عن طريق البحر فلم تصل كاملة ووقع جزء منها فى أيدى الانجليز ، واضطر نابليون أن يحاصر الحصن وقوة مدفعيته ظاهرة الضعف. أما الشعب السورى وخاصة الدروز والطوائف المسيحية وبعض القبائل العربية فأحسنت استقبال بونابرت واتصلت معه سرا مرجئة إعلان انضمامها اليه حتى تسقط عكا

هاجمت القوات الفرنسية حصن عكا مرات متتالية ؛ ولكنها كانت تعود فى كل مرة بالفشل رغم جهود بونابرت العظيمة ، ثم أرادت تركيا أن تحصر القوة الفرنسية بين نارين وتضطرهم الى رفع الحصار عن عكا فأرسلت قوة من دمشق تبلغ ٢٥٫٠٠٠ جندى بقيادة والى دمشق فأرسل نابليون قوة قليلة العدد بقيادة « كليبر » لملاقاتها ، ولما أوشك كليبر على الانهزام سار اليه نابليون مسرعا وحاز النصر فى موقعة « تل طابور » جنوبى عكا فى ١٦ إبريل سنة ١٧٩٩

هذا الانتصار أحيا الروح الأدبية بين الجنود ، وبينما كان نابليون يستعد لهجوم حاسم على عكا جاء المدد إليها عن طريق البحر فى ٧ مايو إذ نزل جزء من الجيش الذى كانت تعده تركيا فى « ردوس » ومع ذلك قام نابليون بآخر هجمة للمرة الرابعة عشره ، وفعلا اخترقت الجيوش الفرنسية حصن عكا ولكنهم وجدوا بيوتها قلاعا وشوارعها محصنة بالخنادق

رفع الحصار عن عكا

والمتاريس ورأى نابليون انه اذا استمر فى هجومه تعرضت قوته لخسارة جسيمة فاكتفى بتدمير وتخريب المدينة وقرر رفع الحصار والعودة بعد أن استمر حصارها أكثر من شهرين من مارس الى ١٤ مايو ١٧٩٩ وخسر من رجاله ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل مات منهم كثير بالطاعون . وقد لاقت الحملة أثناء رجوعها الى مصر عن طريق الصحراء مصاعب جمة بسبب تفشى الطاعون وشدة الحرارة ، ومع ذلك دخل نابليون القاهرة فى ١٤ يونيه دخول الظافر المنتصر ، ولكن تظاهره بالانتصار لم يخف الحقيقة عن المماليك الذين تشجعوا ووصلوا الى قرب الجيزة عند الاهرام مهددين القاهرة . وبينما كان نابليون يأخذ العدة لمقابلة المماليك ومراد بك اذ وصل اليه خبر نزول العثمانيين عند أبى قير ٢٤ يوليه . وقد كان احتمال نزول هذه الحملة من أهم الأسباب التى دعته

موقعة ابى قير البرية

الى رفع الحصار عن عكا والاسراع الى مصر لرد الهجوم المنتظر ، وكان نابليون يظن أن الانجليز سيشتركون فعلا فى هذه الحملة فأخذ احتياطات حاسمة أهمها اصدار الأمر « لديزيه » باخلاء الصعيد بعد ان أخضعه وأقام فى أقسامه حكومة عادلة وصدر الأمر الى الحاميات الأخرى بضرورة السير والاجتماع عند « الرحمانية » لمنع تقدم المهاجمين ، ثم سار هو شمالا ، وكان الأتراك وعددهم ١٨ ألف جندى بقيادة مصطفى باشا قد احتلوا قلعة أبى قير وقتلوا من فيها من الفرنسيين فجاء الفرنسيون بسرعة ونشبت الموقعة واستمرت من ٢٥ يوليه الى ٢ أغسطس وقد تدخل الأسطول الانجليزى فى المعركة ، فتقهقر الفرنسيون وتعقبهم

العثمانيون تاركين قلاعهم واستحكاماتهم التى احتلها الفرنسيون وقطعوا على العثمانيين خط الرجعة فانكسر الجيش العثمانى ووقع مصطفى باشا أسيرا وقضى على معظم الجيش فى واقعة أبى قير البرية فى أغسطس سنة ١٧٩٩ وصار اسم « أبى قير » موضع فخر الفرنسيين بعد أن كان من أشأم الأسماء منذ تدمير الأسطول الفرنسى أول أغسطس سنة ١٧٩٨

وبعد ان حسن نابليون سمعة الفرنسيين ومركزهم فى مصر باحرازه هذا النصر الباهر فكر فى العودة الى فرنسا واتفق سراً مع أمير البحر « غانيوم Ganteaume » لتهيئة وسائل الافلات من رقابة الأسطول البريطانى وتدبير السفن اللازمة لنقله هو وبعض أصدقائه المقربين ، وفى ٢٢ أغسطس قام نابليون ومعه من الضباط برتييه Berthier ولان Lannes وموراً Mur at واثنان آخران ومن العلماء ، منج Monge وبرتوليه Berthollet وأما دزيه Desaix فلحقه بعد قليل . وقبل أن يغادر البلاد عين « كليبر Kléber قائداً للحملة ووصل فرنسا بعد شهرين خروج نابليون

الفصل الرابع

الحملة الفرنسية بعد نابليون

لم يسافر بونابرت من مصر خلسة الا لسببين مهمين :

أولا — تأكده أن مشروع الحملة فى الشرق فى أخفق نهائيا وأنه لابد من العودة الى ميدان العمل فى أوربا وأن الفرنسيين الذين تركهم فى مصر يمكنهم الاحتفاظ بهذه البلاد دون أية ضرورة لوجوده بنفسه.

ثانيا — علم نابليون بواسطة بعض الصحف التى أوصلها اليه سدنى اسمث وبواسطة الرسائل الخصوصية التى كانت تصله من أوربا بين حين وآخر أن حكومة الأدارة فى فرنسا قد ضعفت وأن أعداء فرنسا قد تألبوا عليها وأن القواد الفرنسيين قد انهزموا فى ايطاليا وفى ألمانيا ، وأن فرنسا قد خسرت ما أنشأه نابليون وكسبه من الأملاك فى شمال ايطاليا والأراضى المنخفضة عقب صلح « كمبوفورميو »

كذلك علم نابليون أن الحالة الداخلية فى فرنسا صارت تتطلب وجوده وأن الفرصة التى لم تسنح له عام سنة ١٧٩٧ قد آذنت بالسنوح عام سنة ١٧٩٩ وأنه اذا وصل فرنسا فلا تلبث حكومة الأدارة أن تسقط أمام معارضته فيتسلم زمام الحكومة بيده .

على أن حكومة الادارة نفسها كانت ترغب فى حضور نابليون الى فرنسا وفعلا كتبت اليه بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٧٩٩ تصف له سوء الحالة فى أوربا وفى فرنسا وتظهر فيه رغبتها فى عودة الجيش من مصر لحماية الوطن . ومما يدل على شدة اهتمام الحكومة بأمر انفاذ الحملة واعادة الجيش الى فرنسا اذا أمكن أنها كلفت أمير البحر « بروى Bruix » أن يخرج من ميناء « برست » ومعه ٢٥ سفينة ويشترك مع الاسطول الاسبانى ويخترق البحر الأبيض المتوسط ويصل الى الاسكندرية ليعود بنابليون وجنوده الى فرنسا . وفعلا قام « بروى Bruix » من برست ومعه الأسطول الاسبانى وسار شرقا حتى وصل الى تونس ثم اضطر الى العودة خوفا من مباغتة الاسطول الانجليزى لهم ولأن الاسطول الأسبانى لم يوافق على خطة يكون من وراءها مهاجمة الاسطول الانجليزى . وعلى ذلك عادت الحملة الى « برست » فى أغسطس سنة ١٧٩٩ وتبدد كل أمل فى انقاذ الفرنسيين بمصر .

حالة الحملة الفرنسية بعد مغادرة نابليون

غادر نابليون البلاد وترك الحملة فى أسوأ حال يمكن تصورها رغم انتصاره فى موقعة أبى قير

فمن الوجهة الأدبية . انحطت الحالة المعنوية بين الجنود كثيراً مركزها الأدبى
وخصوصاً بعد سفر نابليون ، واعتقد أكثرهم ان البقاء بمصر أصبح أمراً لايجدى ، وساعد على تأصل هذه الفكرة فى أذهانهم عجز حكومة فرنسا

عن إرسال المدد إلى مصر حتى بعد وصول نابليون وتسلم مقاليد الأمور بيده لم تبد الحكومة اهتماما عظيما بشأن مصر [١] وتأكد معظم الضباط والجنود أن فرنسا فى خطر أو أنها صارت أحق بمجهودات أبنائها من مصر ، وكانوا يعتقدون أن خروج الحملة من مصر سيكسب فرنسا جيشاً يبلغ عدده ٢٥٠٠٠ وحليفاً جديداً هو تركيا . أضف إلى هذا عدم ملاءمة جو البلاد للفرنسيين ، وقلة المال اللازم للحملة وكساد التجارة بسبب الحصر البحرى واحتياج الحملة إلى عدد وآلات وملابس وعمال فنيين لاسبيل للحصول عليها فى الشرق

فلا غرابة حينئذ أن ينضم معظم جنود وضباط الحملة إلى الرأى الذى يقول بضرورة جلاء الحملة عن مصر . وكان « كليبر » زعيم الحزب الذى يقول بهذا الرأى . أما الحزب المعارض للجلاء فكان يمثل رأى أقلية ضئيلة وزعيمه القائد « مينو » ومن رأى هذا الحزب أن الاحتفاظ بمصر سيعود على فرنسا بفوائد تجارية ومادية تستحق من أجلها وجود ٢٠ أو ٢٥ ألف جندى وان فرنسا لا يضيرها غياب هذا العدد القليل من أبنائها

وليس من شك فى ان انقسام الرأى بين صفوف الحملة واحتدام الجدل بين أصحاب الرأيين قد أثرا فى حالة الجنود الأدبية أيما تأثير .

مركزها الخارجي

أما من الوجهة الخارجية فانه على أثر ارتداد نابليون من أمام عكا تشجعت تركيا وكونت جيشاً من أربعين ألف جندى بقيادة ضيا باشا

---

(١) فى سنة ١٨٠١ حاول امير البحر « غنتوم » بامر بونابرت عبور البحر الابيض المتوسط لارسال المدد الى مصر فلم يفلح

الصدر الأعظم لمهاجمة مصر من الجهة الشرقية وكان فى الجيش ضباط من الانجليز يعاونون الصدر فى مهمته . وكان نابليون قد علم بأمر هذا الجيش قبل مغادرته البلاد فرأى أن يفتح باب المفاوضات مع الصدر الأعظم فأرسل أحد الأسرى الأتراك برسالة يلوم فيها تركيا على دخولها الحرب ضد فرنسا ويؤكد للصدر حسن نية فرنسا نحو الباب العالى وفيها يدعو تركيا إلى الخروج من زمرة الحلفاء وعقد الصلح مع فرنسا . فكأن نابليون لم يفتح باب المفاوضة مع الصدر لاخراج فرنسا من مصر بل لاخراج تركيا من صفوف الحلفاء . وفى التعليمات التى تركها نابليون لكليبر يشير بونابرت بأنه لا يجب التخلى عن مصر إلا عند الضرورة القصوى ، وعلى كل حال يجب التمسك بها حتى يعقد الصلح العام بين فرنسا والحلفاء

والخلاصة ان الحملة عند مغادرد نابليون للبلاد كانت معرضة لهجوم تركى شديد من جهة الحدود الشرقية رغم ان نابليون كان قد مهد طريق المفاوضة مع العدو .

مركزها الداخلى

أما من الوجهة الداخلية فكان مركز الحملة لا يقل خطورة عن مركزها الخارجى وذلك لانتشار المماليك فى أنحاء القطر وتهديدهم القاهرة بعد أن أخلى « ديزيه » الصعيد قبيل موقعة أبى قير البرية ، أما الأهالى فكانوا على أهبة الاستعداد للقيام بالثورة ضد الفرنسيين وقد أثار حميتهم ماسمعوه عن الجيش التركى الكبير الزاحف على مصر من جهة الشرق ، وقد أبدى العلماء مجهوداً يذكر فى تهدئة الشعب امتثالا لأوامر السلطة الفرنسية ولكن الأهالى ارتابوا فى إخلاص المشايخ وأضمروا لهم السوء.

كليبر وأعماله بمصر

عرفت الجنود الفرنسية « كليبر » ببسالته فى موقعة « تل طابور » أثناء حصار عكا ، وقد كسب عطف الجنود بسبب الجرح الذى أصابه عند نزول الحملة بالاسكندرية ، غير أن أهم الأسباب التى حببت كليبر إلى الجنود والضباط الفرنسيين أنه كان زعيم حزب الأغلبية الذى يقول بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر ، هذا فضلا عن حسن منظره وطلعته العسكرية الجذابة

استاء كليبر أيما استياء لما بلغه خبر مغادرة نابليون سراً للبلاد وكتب لحكومته تقريراً مطولا يصف فيه ما وصلت اليه حال الحملة بمصر ويبالغ فى صبغ هذه الحالة بالصبغة السوداء حتى ملأ التقرير بعبارات كلها يأس وقنوط وفى نهاية التقرير طلب من الحكومة أن تسمح له باجراء المفاوضات مع الأتراك بقصد الجلاء عن مصر

مفاوضات الصلح

وفعلا بدأ كليبر بمفاوضة الأتراك على إحدى السفن أولا ثم عند العريش ، وكان مستشار الأتراك « السير سدنى اسمث » وإليه يرجع الفضل فى تمهيد طريق المفاوضة ووضع الاتفاق النهائى ، وكان « ديزيه » يمثل الفرنسيين . وبعد محاولات لم تجد من جانب الفرنسيين كطلبهم خروج تركيا من صفوف الحلفاء اتفق الطرفان على أن تخرج الحملة بمهماتها على حساب تركيا ، وأن الحملة إذا وصلت فرنسا صارت طليقة من كل قيد ، وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ تمت الموافقة على « اتفاق العريش » وأعلنت الهدنة

لمدة ثلاثة شهور وبدأ الفرنسيون يسحبون حاميتهم ويخلون الأماكن النائية التي كانوا يحتلونها ، وكانوا كلما أخلوا مركزا احتله العثمانيون الذين كانوا رابضين على الحدود الشرقية بقيادة الصدر يوسف ضيا باشا

نقض اتفاق العريش

أثناء ذلك حدث ماأوقف حركة الصلح فبينما الفرنسيون يتأهبون لمغادرة البلاد ويجلون بحامياتهم عن بعض الأماكن كدمياط وبلبيس والصالحية وبينما الأتراك يتقدمون ويتوغلون داخل البلاد محتلين البلاد التي جلا عنها الفرنسيون إذا بخطاب وصل إلى كليبر من القائد العام للقوات البريطانية في البحر الأبيض يقول فيه أن الحكومة البريطانية لاتوافق على شروط «اتفاق العريش» وأنها لاتسمح للفرنسيين بمغادرة مصر إلا إذا سلموا سلاحهم كأسرى حرب وتركوا جميع معداتهم وذخائرهم للحلفاء .

أما سبب معارضة الحكومة الانجليزية لاتفاق العريش فهو سقوط التقرير الذي كان قد أرسله كليبر إلى حكومته وفيه يصور مركز الحملة في مصر بلون أسود قاتم فلما علمت الحكومة الانجليزية بحرج الحملة في مصر لم تقر « سدني اسمث » على عمله بل ولم تعترف بحق تمثيله لها أو للباب العالي . وكان الرأي الانجليزي قد انقسم إلى قسمين قسم يقول بالموافقة على إخراج الفرنسيين من مصر وإعادة أملاك الدولة إلى السلطان ويمثل هذا الرأي « سدني اسمث » والقسم الثاني يقول بعدم مساعدة الفرنسيين على الخروج من مصر لئلا يساعدوا جيوش فرنسا ضد الحلفاء وحتى يقضى عليهم في افريقية، ويمثل هذا الرأي ويدافع عنه بشدة أمير البحر « نلسون » . فلما وقع تقرير كليبر أو نسخة منه في يد الحكومة صممت على

مواصلة الكفاح فى مصر ، وما كان أغناها عن تحمل نفقات هذا الكفاح من مال ووقت وأنفس لو أنها أقرت شروط اتفاق العريش سنة ١٨٠٠

أما كليبر فانه أظهر فى هذه الآونة همة ومقدرة أعادت إلى الأذهان ذكرى نابليون فى مصر فانه نشر صورة الخطاب على الجنود واكتفى بالتعليق عليه بهذه الكلمة : « أيها الجنود لا جواب لنا على هذه الوقاحة إلا النصر فهيا إلى الحرب ! » فكانت هذه الكلمات بمثابة تيار كهربائى سرى فى نفوس الجند فما كادت تقع عليها الأنظار حتى نادى الجميع ضباط وجنود بصوت وكلمة واحدة رنت فى الآفاق « الانتقام ! »

موقعة عين شمس

هذه الحماسة وتلك الروح الجديدة جعلت عشرة آلاف جندى يهزمون أربعة أضعاف عددهم من الأتراك بقيادة يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم شر هزيمة فى موقعة « المطرية أو عين شمس » ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ اذ فر يوسف باشا ومن معه جهة الصالحية تاركين خزائنهم ومؤنهم وذخيرتهم .

ثورة القاهرة

وبينما كان كليبر يطارد الوزير ويعيد النفوذ الفرنسى فى الدلتا كانت القاهرة تغلى غليان المرجل بالثورة وخاصة فى حى بولاق ، فقد انتهز المصريون فرصة خروج كليبر والجزء الأعظم من جيشه لمقابلة العثمانيين فقاموا وحاصروا ما بقى من الفرنسيين داخل المدينة ثم ما لبث ان دخل المدينة عدد من جنود الأتراك والمماليك يبلغ ٦٠٠٠ وعلى رأسهم حسن ناصف باشا القائد العثمانى ومعه زعماء المصريين الذين فروا

إلى الشام عقب واقعة إمبابه وهم ابراهيم بك ومحمد بك الألفى وعثمان كتخدا وحسن بك الجداوى ، فتحمس الناس من جميع الطوائف وتضافروا على انتهاز هذه الفرصة للقيام فى وجه الفرنسيين فحاصروا قلاع الفرنسيين وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق وغلقت أبواب المدينة وتطوع الناس لحراسة هذه الأبواب ليل نهار ، وظهرت الحركة بأجلى مظهر فى مدينة القاهرة وفى بولاق فأنشأوا معملا للبارود فى الخرنفش، وكان « السيد المحروقى » كبير التجار و « السيد عمر مكرم » نقيب الأشراف وباقى الأعيان والتجار « يباشرون الكلف والنفقات والمآكل والمشارب، وكذلك جميع أهل مصر كل إنسان سمح بنفسه وبجميع مايملكه، وأعان بعضهم بعضاً ودفعوا مافى وسعهم وطاقتهم من المعونة » ولم يكن الأقباط أقل وطنية من المسلمين وقت الشدة فقد جاء أكابر القبط « جرجس الجوهرى » وفلتيوس « وملطى » فطلبوا الأمان وقاموا بنصيبهم وقدموا المال اللازم ماعدا « يعقوب » الذى كرنك فى داره بالدرب الواسع [1] .

« أما المشايخ الذين اتهموا بممالأة الفرنسية فنالهم أذى وأهانة بالغة من العامة . وقام الشعب فى بولاق على ساق واحدة بقيادة « الحاج مصطفى البشتيلى » الذى أثار حماسة العامة فهيئوا عصيهم وأسلحتهم وعملوا كرانك حوالى البلد ومتاريس واستعدوا للحرب والجهاد وقوى فى رؤوسهم العناد »

(١) وهو المعروف « بالجنرال يعقوب » الذي غادر مصر مع الحملة الفرنسية ومات فى طريقه الى فرنسا.

قمع الثورة

ولما انتهى كليبر من مطاردة فلول الأتراك وعلى رأسهم الوزير يوسف باشا دخل القاهرة وقطع الصادر والوارد وأحاطت جنوده بها وظل حصارها أكثر من شهر « حتى غلت أسعار المبيعات وعزت المأكولات واستمر ضرب المدافع والنيران ليل نهار والناس لا يهنأ لهم نوم ولا راحة ومقامهم دائماً أبداً بالأزقة والأسواق ، أما الصبية والنساء فمقامهم بأسفل الحواصل والعقودات تحت طباق الأبنية » وعلى الرغم من مجهودات المصريين وطول مقاومتهم أخمد الفرنسيون الثورة فى بولاق فقضوا على رجالها وأحرقوا بيوتها عن آخرها في ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠

وكان مراد بك قد اصطلح مع الفرنسيين على أثر انهزام الأتراك وأعطاه كليبر حكومة الصعيد تحت سيادة الفرنسيين فتوسط هو والبرديسى أحد أتباعه للصلح فأرسل الفرنسيون يطلبون المشايخ واتفقوا نهائياً على أن يغادر الأتراك ومن يشاء من المماليك والمصريين إلى سوريا على حساب فرنسا وبحراسة الفرنسيين أثناء الطريق ، فاستشاطت العامة غضباً وهموا بقتل رؤساء العثمانيين وحاول «المحروقى» و « عمر مكرم » أن يقودوا العامة بمفردهما فلم يفلحا ، وانتهى الأمر بخروج العثمانيين وعساكرهم ومعهم من المماليك ابراهيم بك والألفى وأمراؤهما وأجنادهما ، ومن المصريين السيد عمر مكرم والمحروقى وكثير من أهل مصر

أما كليبر فلم يشتد فى الانتقام من المصريين ولم يعاقبهم على

ثورتهم كما عاقبهم نابليون إذا اكتفى بفرض غرامة حربية عظيمة مقدارها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا كما أنه فرض على الوجه البحرى غرامة قدرها ٧,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا، وهذا مبلغ عظيم إذا ذكرنا سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد فلا عجب إذا لاقى الناس منتهى الضيق من جراء فرض هذه الغرامة « حتى اضطروا إلى بيع متاعهم ومصاغهم فلم يجدوا من يشترى وضاق خناق الناس وتمنوا الموت فلم يجدوه ، ثم وقع الترجى فى قبول المصاغات والفضيات فأحضر الناس ماعندهم فكانوا يقومونه بأبخس الاثمان »

السكون بعد العاصفة

ولما هدأت الحال شعر الناس والجنود باقتراب عهد سعيد جديد إذ انتظمت العلاقات بين مصر وفرنسا وصار البريد يصل إلى مصر فى كل شهر ، وشرع كليبر يقوم باصلاحات جمة ويعيد تنظيم الحملة من جديد بعدأن كان قدلحقها الفشل ودب فيهاديب اليأس ، وأهم هذه الاصلاحات إنشاء المصانع المختلفة بهمة « كنتيه Conté » لانتاج ما كان ينقص الحملة من مختلف الحاجات ، ثم انه نظم « المجمع العلمى » وكون لجاناً أرسلها فى مختلف الجهات لمزاولة البحث وكتابة التقارير العلمية ، ومن أعماله أيضاً أنه زاد فى صفوف الحملة باضافة فرق جديدة من الطوائف الشرقية المسيحية وبنى الحصون والقلاع بالقاهرة والاسكندرية

قتل كليبر

وبينما هو مكب على هذه الاصلاحات إذا بشخص سورى اسمه « سليمان الحلبى » قد انقض على كليبر أثناء ما كان يتنزه فى حديقة منزله فطعنه بخنجره فى قلبه فخر صريعاً فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ وعمره ٤٧ سنة . وبفقده فقدت الحملة أعظم رجل يستطيع انقاذها .

مينو

وخلفه أقدم الضباط فى الحملة وهو القائد « مينو Menou » وعمره إذ ذاك ستون سنة ، واشتهر مينو بحسن الادارة ودماثة أخلاقه وشدة تعلقه بنابليون . وقد يظهر لأول نظرة ان « مينو » بسبب سياسته ومعارضته دخول كليبر فى مفاوضات الصلح مع الترك ورفضه الدخول فى هذه المفاوضات بعد موت كليبر انه أصلح الضباط للرياسة . ولكن تعيينه فى الحقيقة لم يثر حماسة الجند بسبب تحوله إلى الاسلام وزواجه من مسلمة . وليس من شك انه كان أقل كفاءة من سلفيه وانه لا يصلح لقيادة الحملة لأنه بحكم نابليون لم يسبق له أن تولى قيادة الجيوش ضد العدو وما سبق أنه كسب موقعة قط

على ان مينو اضطلع باعباء الحكم وسار فى ادارته بكل حزم فنظم المالية ووحد صفوف الجيش وقضى على المنافسات الحزبية وقوى الحصون ، واستمر كذلك إلى مارس سنة ١٨٠١ لم ينغص عليه سوى شيء واحد وهو عدم تبادل الثقة والتفاهم بينه وبين كبار الضباط فى الحملة ، فان جهله بالأمور الحربية جعله يرتاب فى آراء زملائه ويشك فى إخلاصهم وحسن نيتهم نحوه ، وهذا الشعور هو الذى سبب انهزام الحملة أمام الانجليز فى النهاية

والحقيقة أن الحالة كانت تتطلب تداخلا سريعاً وحاسماً من جانب نابليون لاسيما وانه كان على رأس حكومة القنصلية ، ولكن اهتمام نابليون بشأن الحملة أخذ يقل شيئاً فشيئاً كلما اتسعت دائرة مطامعه فى أوربا ، وكل ماحاوله انه أرسل « غانتوم » سنة ١٨٠١ بحملة بحرية وهذا لم يجرؤ على اختراق البحر الأبيض فتركت الحملة وشأنها

موقف الحكومة الانجليزية

وكانت الحكومة الانجليزية قد تأكد لها ضعف تركيا وعجزها أمام الفرنسيين على أثر موقعة أبى قير البرية وموقعة عين شمس فصممت على الدخول فى الحرب بنفسها ، ووقفت ترقب الحالة وتتلمس الفرصة ، فلما قتل كليبر ، ورأس الحملة مينو اغتنمت الفرصة وعولت على بذل أقصى جهدها لاخراج الفرنسيين من مصر فأرسلت أولا حملة انجليزية مكونة من ١٧٠٠٠ بينهم عدد كبير من الجنود المرتزقة برياسة « السير رالف ابركرمبي Sir Ralph Abercromby » . ثانياً قوة برية عثمانية تهاجم مصر من جهة حدودها الشرقية بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا ويبلغ عددها ٢٥٫٠٠٠ . ثالثاً قوة بحرية عثمانية يبلغ عددها ٦٠٠٠ تشترك مع الحملة الانجليزية وتسير فى فرع رشيد برئاسة حسين باشا القبطان. رابعاً وأخيراً قوة هندية ترسلها حكومة الهند وتصل إلى مصر عن طريق القصير وقنا وعددها ٦٠٠٠ بقيادة « السير داڤيد بيرد Sir David Baird »

وصول الحملة الانجليزية

وفى أوائل مارس سنة ١٨٠١ نزل الانجليز عند أبى قير ولم يكن لدى « فريانت Friant » حاكم الاسكندرية الفرنسى سوى ١٫٥٠٠ جندى لمواجهة العدو فلم يستطع ايقافه ونزل باقى الحملة الانجليزية وسرعان ماصار الطريق مهدداً

سوء تدبير مينو

أما مينو فانه أظهر ضعفاً متناهياً وسوء تدبير وعناداً لا يتفق مع خطورة الحالة فانه أبى أن يستمع للخبيرين من الضباط وأصر على تقسيم قوات الحملة بدلا من جمع مالديه من القوات لمواجهة الانجليز ومنعهم من النزول أو التقدم إلى القاهرة . ولكن مينو كان يخشى هجوم الأتراك

من الناحية الشرقية فترك الحاميات محتلة داخلية البلاد كما ترك بالقاهرة قوة كبرى ، وفاته أن الأتراك لا يجرءون على الزحف بمفردهم وانهم سيتقدمون مع الانجليز خطوة بخطوة

وعلى ذلك سار مينو شمالا ومعه قوة تبلغ ١١٫٠٠٠ جندى وتقابل الطرفان فى موقعة « قانوب Canop » جنوبى أبى قير وانهزم الفرنسيون فارتدوا الى الاسكندرية وتحصن «مينو» داخلها، أما الانجليز فخسروا قائدهم أبو كرمبى وتولى بدله « هتشنسون Hutchinson » وساروا ببطء نحو الجنوب قاصدين القاهرة ، وكان المماليك قد انضموا إلى الحملة وزادوا فى عدد فرسانها ، ولما وصلت الحملة «الرحمانية» اتصل الانجليز بالحملة العثمانية السائرة فى النيل وسقطت الرحمانية فى أيدى الانجليز بعد مناوشات مع الفرنسيين وبذلك قطعوا طريق الاتصال بين الحملة الفرنسية فى مصر وقائدها مينو فى الاسكندرية . وواصلت الحملة السير ببطء نحو الجنوب إلى أن وصلت القاهرة فى يونيه وكان الانجليز ينتظرون قيام معركة حامية بين الفرنسيين قبل دخول القاهرة ولكن لشد مادهش الانجليز عند ما علموا أن « بليار Belliard » قائد الحامية طلب الصلح فى حين أن عدد الفرنسيين كان يقرب من ١٦٠٠٠ من هؤلاء ٨٠٠٠ يستطيعون حمل السلاح .

تسليم القاهرة

أما الشروط التى سلم بها الفرنسيون فى ٢١ يونيه سنة ١٨٠١ فهى عين الشرط التى كان قد اتفق عليها بالعريش فى يناير سنة ١٨٠٠ وهى خروج الفرنسيين بعددهم وأسلحتهم على سفن العدو وترك الحرية لهم إذا

عادوا إلى أوطانهم . وعلى أثر ذلك أخذ الفرنسيون يتأهبون لمغادرة البلاد ودخل العثمانيون وأمراء المماليك بالقاهرة وبقى الانجليز معسكرين ببر الجيزة .

وفى ذلك الوقت كانت الحملة الهندية التى خرجت من « كالكتا » فى ديسمبر سنة ١٨٠٠ قد وصلت الى الجيزة فلم تشترك فى حرب ما ولكنها سارت شمالا فساعدت فى تضييق الحصار على « مينو » الذى أصر على المقاومة للنهاية رغم تسليم « بليار » . ولولا اختلافه مع الضباط والجنود وإرتيابه فى نيات البعض منهم لطال أمد مقاومته إلى وقت إبرام الصلح العام إذ كان نابليون قد أتم صلح «لو نفيل» مع النمسا سنة ١٨٠١ و بدأت مفاوضات صلح «أمين» سنة ١٨٠٢ ولو استطاع «مينو» المقاومة شهرين آخرين لتم الصلح ولفرنسا نصيب من الغنيمة ، ولكن ماء البحر وبحيرة مريوط كان يحيط بمينو ، وكان الانجليز يضيقون عليه الحصار يوما بعد يوم فاضطر إلى التسليم فى أول سبتمبر سنة ١٨٠١ ، وأخذ الفرنسيون يغادرون البلاد حاملين معهم أبحاثهم وأوراقهم وأشياءهم ، وكان الانجليز قد اشترطوا أولا تسليم الأبحاث والأوراق الى الانجليز فأبى العلماء وهددوا بقذفها فى البحر إذا أصر الانجليز على هذا الشرط وعند ذلك عدل الانجليز عن طلبهم

الفصل الخامس

نتائج الحملة الفرنسية

انتهت الحملة بعد أن بقيت بمصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور ولم تكن لها نتيجة تذكر من الوجة الحربيـة ، ولكن نتائجها السياسية والأدبية والاقتصادية كانت ذات شأن عظيم .

فمن الوجهة الحربية لم تحقق الحملة الأغراض التى قامت من أجلها فلا الحملة استطاعت أن تتصل بالمستعمرات الانجليزية فى الشرق فتعمل معها على تقويض دولة الانجليز الاستعمارية ، ولا هى حاولت قطع الطريق بين انجلترا والشرق بانشاء قناة السويس والسيطرة عليها ، ولا تمكنت من تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر توازن ما لانجلترا من المستعمرات فى الشرق . وأهم أسباب الفشل من هذه الوجهة تفوق القوة البحرية الانجليزية تفوقاً ظاهراً بعد تدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية وقد ظهر أثر هذا التفوق أمام عكا وفى المحاولتين اللتين قامت بهما الحكومة الفرنسية لانقاذ الحملة الأولى بقيادة روى Bruix سنة ١٧٩٩ والثانية سنة ١٨٠١ بقيادة غانتوم ، ومن نتائج هذا التفوق التى كان لها أسوأ تأثير فى مصير الحملة تضييق الحصر البحرى على السواحل المصرية مما أدى إلى كساد التجارة وسوء الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد

الوجهة السياسية

أما من الوجهة السياسية الدولية فانه منذ ١٩ مايو سنة١٧٩٨ وهو اليوم الذى خرجت فيه الحملة الفرنسية من ميناء طولون قاصدة مصر ولدت «المسألة المصرية» وأخذت صبغتها السياسية فوراً لأنه إذا كان الاستحواذ على الهند يعد مغنما اقتصاديا هاما فان الاستيلاء على مصر بعد أن استقر بأرضها نابليون بمثل تلك السهولة أصبح من المسائل السياسية الدولية الأولى التى مافتئت تشغل بال الدول إلى لآن ، ففرنسا وحدها هى الأولى التى اخترقت بصدق نظرها الحجب السميكة التى أخفت مركز مصر عن أنظار الدول فى ذلك الوقت وهى التى عملت على أخذ العالم على غرة بالاستحواذ عليها ، وكانت مصر إلى ذلك الوقت بعيدة عن أفكار الدول لا يعلمون عنها إلا أنها ولاية عثمانية شرقية ، فلما نجح الفرنسيون فى احتلالها ورأت الدول ما يمكن أن تجنيه فرنسا من الفوائد التجارية والسياسية تاقت نفس كل منها إلى التدخل فى مصر وإحراز بعض الغنائم منها

وما كانت الدول لترتبك بشأن مصر بسبب خصب أرضها أو جودة هوائها أو سوقها التجارية بل هناك أشياء خاصة تتنازع من أجلها الدول وهى المواصلات المختلفة . والموقع الحربى ، والنفوذ السياسى فيها ، لأن مركز مصر فى شرق البحر الأبيض المتوسط بين القارات الثلاث مع قربها لأوربا وسيطرتها على طريق الشرق ، وسهوله تهديدها لفلسطين والشام من الوجهة الحربية جعل لها شأناً دولياً زاده أهمية فتح قناة السويس وكشف منابع النيل فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، هذا سبب اهتمام الدول وخاصة انجلترا بأمر مصر

أما انجلترا ففطنت فى الحال إلى أن لمصر مركزاً حيوياً بالاضافة إلى علاقاتها مع مستعمراتها فى الشرق ، وأنه إذا فاقها فى مصر عدو لها أمكنه أن يكيد لها كيداً عظيما ولذلك لم تأل جهداً منذ ذلك الوقت فى انتهاز كل فرصة للتدخل فى مصر ومحاربة من يتصدى لتقوية مركزه فيها دونها

غير أن هذا العداء لم يؤثر فى مركز فرنسا الأدبى بمصر بعد أن غادرتها الحملة إذ أصبح للفرنسيين المركز الأول فى نظر المصريين وأصبحوا هم ممثلى المدنية الغربية والرقى ، واعتبر المصريون أنفسهم مدينين لفرنسا وتلاميذ لأبنائها فلما حان الوقت واحتاجت مصر إلى رجال يصلحون شؤونها استعانت بضباط فرنسيين فى تنظيم جيوشها ، وبمهندسين فرنسيين فى تنظيم ريها وطرقها ، وبأطباء فرنسيين وأساتذة ومشرعين فرنسيين

وبدأ الفرنسيون يزيدون فى عدد من بقى منهم بعد ذهاب الحملة فأسسوا جالية كبيرة صناعية وتجارية وأصبحت الصلة التى تربط فرنسا بمصر صلة أشبه بالصلة التى تربط الاستاذ بتلميذه ، وهذا يفسر كثرة الأموال التى دفعها الفرنسيون فى القروض التى أصدرتها الحكومة وفى إنشاء قناة السويس ، وظلت فرنسا مدة قرن تقريبا حافظة نفوذها الأدبى إلى أن جاء الاتفاق الفرنسى الانجليزى سنة ١٩٠٤ فذهب بهذه الميزة

ظهور المسألة العربية

وكما أن الحملة الفرنسية على مصر كانت سببا في ظهور المسألة المصرية فى عالم السياسة الدولية كذلك كان وجود نابليون فى مصر مدعاة إلى التفكير فى تكوين وحدة عربية لجميع العناصر العربية الخاضعة لتركيا . وقد قوى هذه الفكرة فى ذهن نابليون ما شاهده من العداء والخلاف المستحكم بين

العنصرين العربى والتركى ؛ ويدلنا على اهتمام نابليون بتنفيذ هذه الفكرة — فكرة تكوين دولة عربية مركزها مصر — عنايته باللغة العربية ونشره المنشورات المختلفة باللغة العربية واتفاقه مع الشعوب العربية فى سوريا فى أثناء حملته على تلك البلاد ، ومع أن الحملة قد باءت بالفشل فان الفكرة ظلت قائمة وقد حاول تنفيذها « محمد على » واستخدمها الحلفاء فى الحرب العظمى ضد تركيا .

من الوجهة الداخلية

أما من الوجهة الداخلية فقد كان المصريون قبل دخول الفرنسيين فى مصر فى سبات عميق ، بمعزل عن العالم المتمدين ، لايعرفون عن المدنية الأوربية شيئاً فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى وفتحت أعينهم لعصر جديد ومدنية جديدة تنطوى على معلومات وعدد وأفكار وأنظمة لاعهد لهم بها من قبل ، فآنس المصريون من هذا الضوء بريقا لامعاً وتنسموا فى الهواء عنصرا منعشاً من ناحية أوربا فاندفعوا بالطبيعة نحوها وأصبحت أوربا فى ذلك الوقت موضع اعجابهم وارهابهم فى آن واحد .

كذلك قضت الحملة على سطوة المماليك فى البلاد وقلت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذى رأوا لأول مرة فى تاريخهم الحديث امكان اعتمادهم على أنفسهم دون المماليك ، فقد كان من أول أعمال نابليون فى مصر اشتراك المصريين فى الحكم وتكوين المجالس الوطنية فى القاهرة وفى الأقاليم لمساعدة الحكام العسكريين من الفرنسيين وقد أدخل مبدأ الانتخاب بدلا من التعيين فى الوظائف الهامة

فترك للديوان الوطنى حق اختيار رئيسه وسكرتيره ، ولما خلت وظيفة قاضى القضاة التى كان يشغلها أحد العلماء الأتراك دعى المشايخ الى اختيار شيخ مصرى يقوم بالوظيفة بدلا من القاضى العثمانى ، وهكذا تمرن المصريون فى أثناء وجود الفرنسيين على أن يقوموا بنصيبهم فى حكم البلاد فكان لهذا التدريب أثره فى الحوادث المستقبلة .

من الوجهة العلمية

أما من الوجهة العلمية فان أهم وأبقى أثر تركته الحملة فى مصر هو ما خلفه العلماء من الابحاث العلمية والعملية التى أضاءت الطريق أمام الباحثين ووضعت أساس تقدم البلاد العلمى والصناعى والاجتماعى ، ومن حسن طالع البلاد أن جاء مع الحملة نوابغ النظريين ونوابغ العمليين فكان « منج Monge » أكبر رياضى جنب « ليبير Lepère » أكبر المهندسين وكنتيه Conté أذكى المخترعين ، وقد ذكرنا أن نابليون بونابرت هو أول من كون المجمع وقسمه الى لجان مختلفة ، غير أن المجمع لم ينشط إلا فى عهدى كليبر ومينو ، ففى ١١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ كون كليبر لجنة كبرى لتنظيم عمل المجمع ووزعت الأعمال على اللجان الآتية :

(١) للتشريع والديانة والعادات	(٦) للتجارة والصناعة
(٢) للادارة	(٧) للزراعة
(٣) لنظام الشرطة	(٨) للتاريخ الطبيعى
(٤) للتاريخ والحكومة	(٩) للآثار القديمة
(٥) للحالة العسكرية	(١٠) للنيل والفيضان

فكان أعضاء اللجان يطوفون فى الأقاليم والقرى باحثين منقبين مستعلمين من الأهالى والحكام عن كل ماله علاقة بموضوع بحثهم ، ومن أهم هذه الابحاث درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض

مشروع قناة السويس

أن أول عمل قام به المجمع هو كشف أثر القناة التى كانت توصل البحر الأحمر بالنيل وفحص برزخ السويس بقصد إنشاء قناة توصل البحرين ، وكانت اللجنة التى ذهبت لدرس المسألة برئاسة المهندس ليبير Lepère وقد زار نابليون هذه الجهات بنفسه مع اللجنة فى ديسمبر سنة ١٧٩٨ أما « ليبير » فانه كتب تقريراً فنيا وافيا فى الموضوع أظهر فيه أهمية استخدام هذا الطريق وأفضليته على الطريق الأخرى الموصلة للشرق ، وقد استرشد « دلسبس » فى المستقبل بهذا التقرير عند ماهم بتنفيذ فكرة وصل البحرين وذلك على الرغم من الخطأ الحسابى الذى وقع فيه « ليبير » وكانت نتيجته أن قال بأن مستوى المياه فى البحر الأحمر أعلى منه فى البحر الأبيض وانه يخشى أن يفيض الماء على أرض الدلتا اذا فتحت القناة

خريطة مصر

ومن الأعمال المهمة أيضا وضع خريطة جغرافية صحيحة للقطر المصرى ، وقد تم وضعها فى سنة ١٨٠٠ فى عهد مينو اذ كون لجنة من المهندسين لمسح أراضى القطر وجمع المعلومات اللازمة لعمل الخريطة التى قام بوضعها نهائيا « جاكوتين Jacotin »

دراسة الآثار القديمة

ثم يلى ذلك من الأعمال الأبحاث العلمية والطبية والفنية والجوية والجيولوجية والمائية الخاصة بالنيل وفيضانه ، وأهم هذه الابحاث ماقاموا به فى دراسة الآثار القديمة فى « طيبة » و « ابيدوس » أو « العرابة المدفونة »

و « عين شمس » فقد وصفوا هذه الآثار وصفاً دقيقاً بقدر ما وصل اليه علمهم ونقلوا صورها بأيديهم ، وفي سنة ١٧٩٩ عثر الضابط الفرنسى « بوشار Bouchard » قرب رشيد على الحجر المعروف بذلك الاسم وعليه كتابة باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموطيقية والاغريقية ، وظن العلماء حينذاك أنهم عثروا على مفتاح اللغة الهيروغليفيه ، غير أن الحجر وقع بأيدى الانجليز فى أثناء حملتهم الأولى سنة ١٨٠١ فعادوا به إلى لندن حيث حفظوه فى المتحف البريطانى الى أن انبرى لتفسيره وحل طلاسمه العالم الأثرى الفرنسى « شمبليون Champollion » سنة ١٨٢٢ ومهد بذلك تكوين علم جديد أفاض النور على تاريخ مصر القديم هو علم الآثار المصرية « الأجبتولوجى »

أما الصناعات والمعامل التى أقامها الفرنسيون بمصر لتغنيهم عن مصنوعات أوربا التى فقدوا أسباب الاتصال بها فكثيرة أهمها صناعة المنسوجات والورق والبارود وعمل آلات لسك النقود ولرفع المياه ودبغ الجلود وللجراحة ، وللحملة يرجع الفضل فى إنشاء المستشفيات والمكاتب وطبع الجرائد وإدخال المطبعة العربية التى قامت على أنقاضها مطبعة بولاق التى أوجدها محمد على ، ولهم فضل كبير فى تأديب عرب الصحراء الذين كانوا يغيرون على القرى وفى تحصين القاهرة وساحل مصر الشمالى وغير ذلك من الاصلاحات التي وإن لم تكمل إذ ذاك فانها كونت النواة التى تجمعت حولها اصلاحات محمد على فى المستقبل .

الفصل السادس

تنازع البقاء فى مصر بعد الحملة

فرح المصريون وابتهجوا بخروج الفرنسيين ودخول الأتراك وحلفائهم من المماليك ، ولكن ما كاد الأتراك يستقرون بالبلاد حتى ساد الاضطراب واستقبلت البلاد فى المدة من يونية سنة١٨٠١ الى يونية سنة ١٨٠٥ عهداً وصلت فيه الفوضى إلى درجة ليس لها مثيل فقد تعاقب عليها فى هذه المدة سبعة حكام قتل منهم اثنان وطرد الباقون بعد أن سجنوا ، وفى هذه الفترة كاتب بعض المماليك حكومة فرنسا طالبين حمايتها واتفق آخرون على طلب حماية انجلترا ، وقد نزل فى هذه المدة بمصر كثير من مختلف الجنود العثمانية ، ارناؤد وانكشارية ودلاة تنازعوا فيما بينهم . وهناك عاملان ساعدا على ارتباك الحالة :

أولا — سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد وهذا أعظم ما كانت تشكو منه مصر فى ذلك الوقت وذلك بسبب استمرار الحرب مدة ثلاث سنوات متتالية كانت فيها البلاد ميداناً للحرب أمام ثلاث قوات كبرى الفرنسيين والعثمانيين والانجليز ولاشك أن استمرار هذه الحروب وما ترتب عليها من قيام الثورات الداخلية واضطراب الأمن قد دعا الفلاح إلى هجر مزارعه والصانع والتاجر الى ترك ووقف عملها فاشتدت ضائقة البلاد الاقتصادية وعمد الحكام الى طرق القسر والاعتساف للحصول على المال اللازم

ثانياً — تعدد السلطات التى خلفتها الحملة الفرنسية في مصر .
فكانت القوة الانجليزية لاتزال باقية بقيادة «هتشنسون» فى الاسكندرية وبقيادة «رمزى Ramsay» أمام القاهرة عند الجيزة ، أما القوة العثمانية فكان يمثلها القبطان حسين باشا فى الاسكندرية والصدر يوسف باشا ضيا فى القاهرة ، وهناك قوة المماليك الى كانت منتشرة فى البلاد ، وكانت كل قوة من هذه القوى تعمل ضد الأخرى وتنتهز الفرص للتفوق عليها فضلا عن أن الأتراك والمماليك كانوا منقسمين شيعاً وفرقاً وأصبحوا فى نزاع حزبى مستمر جرّ على البلاد مصائب جمة

والآن نبحث فى مركز القوات المختلفة بعد خروج الحملة

العثمانيون

العثمانيون : بمقتضى المعاهدة التى تمت بين الانجليز والأتراك سنة ١٧٩٩ ضمنت انجلترا لتركيا سلامة أملاكها كما كانت قبل دخول الفرنسيين مصر ، ومعنى ذلك أن لتركيا أن تتسلم حكومة البلاد قانوناً بعد خروج الفرنسيين . والحقيقة أن الأتراك بذلوا جهداً عظيماً فى سبيل طرد الفرنسيين من مصر ، وقد شاهدنا أثر هذه الجهود عند عكا وأبى قير وعين شمس . ومع أن الفشل كان نصيب الأتراك فى هذه الوقائع فأنها على كل حال تدل على عظم الضحايا التى بذلتها تركيا فى سبيل استرداد مصر . لذلك اعتقد الأتراك أن المصريين مدينون لهم بحريتهم وبخلاصهم من «الكفرة» الفرنسيين وأنه يجب على المصريين في مقابل ذلك أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك ومطالبهم من غير شكوى أو اعتراض . وكان الأتراك مصممين فى هده المرة أن يحكموا البلاد بانفسهم دون أن

يمكنوا المماليك من استرجاع سلطانهم الأول ، وذلك لأنهم اعتبروا أنفسهم فاتحين مصر من جديد فلهم أن يحكموا البلاد مباشرة من غير وساطة المماليك ، وعلى ذلك عاد الأتراك الى حكم البلاد بطرقهم الأولى غير مكترثين بشيء سوى الاستحواذ على المال بكل الطرق . ولما كانت موارد ثروة البلاد في تأخر مستمر لجأ جنود الأتراك إلى النهب والسلب والسطو على البيوت والأفراد والمحال التجارية . ومما زاد الحالة حرجا انقسام الأتراك إلى طوائف متعادية فكانت المعارك بين الجماعات والأفراد تنشب في كل وقت وفي كل شارع مما أدى إلى إغلاق الحوانيت ومحال التجارة وتملك الفزع من النفوس .

المماليك

أما المماليك فساعدوا الأتراك والانجليز في حملاتهم ضد الفرنسيين واليهم يرجع الفضل في مناوأة القوات الفرنسية في الصعيد ونشر الدعوة من سوريا ومصر ضد الفرنسيين ، لذلك كانوا هم أيضاً يمنون أنفسهم بعد خروج الفرنسيين بأن ينالوا مركزهم القديم في البلاد لاسيما وأنهم كانوا أعرف الهيئات بالناس وبطرق حكم الفلاحين وأكثرهم دربة على حكومة البلاد. وقد كان في استطاعتهم حقاً أن يحسنوا مركزهم ويستعيدوا سلطانهم لو أنهم غيروا طرق حكمهم الأولى وفهموا ضرورة استمالة الشعب اليهم بعد أن تدرب على الاشتراك في الحكم وعرف قوته وحقوقه في أثناء حكم الفرنسيين ، ولكن المماليك «كاسرة البوربون» في فرنسا بعد عودتها إلى

الحكم لم تتعلم شيئاً من محنها ولم تنس شيئاً من ماضيها ، ففشل المماليك كما فشل الأتراك . وترجع أسباب فشلهم إلى ما يأتى : —

١ — قضت الحملة الفرنسية على نفوذ المماليك فقللت من عددهم وأضعفت من جانبهم ، ولما لم يكن فى استطاعتهم شراء الرقيق من الخارج لملء صفوفهم بسبب معارضة الباب العالى الذى كان يسيطر على أسواق الرقيق وبلاده اضطروا إلى استخدام بعض الأعراب ، ومع ذلك فان عددهم لم يزد كثيراً على ٤٠٠٠ ومثلهم من البدو

٢ — انقسم المماليك أحزاباً فظهر بينهم حزب يمالئ الانجليز وزعيم هذا الحزب محمد بك الألفى ، وحزب آخر يعارض الأول فى سياسته ويريد أن يتقرب إلى الفرنسيين ، وأنصار هذا الحزب من أتباع مراد بك الذى مات سنة ١٨٠١ وخلفه « الطمبورجى بك » ثم « البرديسى بك » .

٣ — كره الأهالى لهم بسبب سطوهم على القرى ورغبتهم فى التمتع بخيرات البلاد دون غيرهم من العناصر

٤ — مناوأة الأتراك للماليك ورغبتهم فى التخلص منهم إما بالدسيسة وإما بالحرب

مؤامرة الاتراك ضد المماليك

وفعلا أبدى الباب العالى فى أول الأمر رغبته فى أن يتمكن ممثلو سلطته من الايقاع بالمماليك ، وتنفيذاً لهذه الرغبة دعا حسين باشا القبطان فى الأسكندرية «الطمبورجى بك » خلف مراد بك لزيارته على أحدى سفن الأسطول بأبى قير هو وأتباعه ، وأرسل يوسف ضيا باشا

فى القاهرة إلى ابراهيم بك وأتباعه دعوة أخرى ، لزيارته فى معسكره ، وقد قتل عدد منهم فى أبى قير فى عرض البحر ، ومن الذين قتلوا الطمبورجى بك زعيم المراديين ، ولكن تدخل القائد « هتشنسون » وخلص الباقين وكذلك فى القاهرة تدخل القائد الانجليزى «رمزى» وخلصهم من فتك العثمانيين بهم

بعد ذلك لم يأمن المماليك البقاء فى القاهرة مع العثمانيين ، ووطنوا أنفسهم على محاربتهم حتى النهاية . وخلف الطمبورجى « عثمان بك البرديسى » وهو من أقوى زعماء المماليك وأحسنهم سياسة فبدأوا يشكون إلى نابليون سوء حالهم وكتبوا إليه يقولون أنه هو الذى أوصلهم إلى حالة البؤس والضعف التى هم فيها ، ويرجون أن يساعدهم فى إعادتهم إلى سلطانهم الأول ويسمحون له مقابل تدخله بأى امتيازات يرضاها ، غير أن نابليون كان قد شغل عن مصر بمطامع أخرى فلم يأبه لصرخة المماليك ، وسرعان ماقامت الحرب بينهم وبين الأتراك .

الكفاح بين الاتراك والمماليك

وكان « محمد باشا خسرو » أول وال عثمانى عين بعد خروج الحملة قد أرسل جيشاً لمحاربة المماليك فانهزم الجيش عند بنى سويف وانتشر المماليك فى الوجه البحرى وتحصنوا عند دمنهور ، واتصلوا بالانجليز الذين كانوا بالاسكندرية والذين ما فتئوا يعضدونهم وخاصة بعد اتفاق نابليون وتركيا ، فانتصر البرديسى انتصاراً عظيما على الأتراك عند دمنهور فى نوفمبر سنة ١٨٠٢ .

ولكن الانجليز لم يستمروا طويلا بالبلاد واضطروا إلى مغادرتها

عقب صلح « أمين Amiens » بين فرنسا وانجلترا ، وعلى ذلك سرعان ما ضعف مركز المماليك وظلوا كذلك إلى أن انضم معهم محمد على فرجحت كفتهم على الأتراك ولكنه عاد فانقلب عليهم ومازال بهم حتى قضى عليهم

موقف الانجليز

الانجليز : بقيت القوات الانجليزية محتلة سواحل البلاد وموانيها إلى أن تم صلح أمين سنة ١٨٠٢ بين انجلترا وفرنسا وبه نزل كل جانب عما احتله أثناء الحرب ، وتحتم على أساطيل انجلترا وجنودها الخروج من مصر وتم ذلك فعلا فى مارس سنة ١٨٠٣ ، غير أن السياسة الانجليزية بقيت تعمل فى مصر . هذه السياسة كانت ترمى إلى الاحتفاظ بنفوذها السياسى فى البلاد ومنع تفوق أية حكومة غير محالفة لانجلترا حتى لايتأثر مركزها السياسى وتتعرض مصالحها التجارية والاستعمارية للخطر وهذا كله بسبب أهمية مصر بالنسبة لمواصلات الامبراطورية الانجليزية فى الشرق .

واعتمدت انجلترا فى أول الأمر على أن محالفتها مع تركيا تجعل نفوذها السياسى فى مصر متفوقاً على نفوذ أية دولة أخرى . غير أن صداقة تركيا لانجلترا لم تدم طويلا بعد خروج الفرنسيين من مصر ، إذ سرعان ما تمكن نابليون من كسب تركيا لجانبه بفضل مساعى سفيره فى القسطنطينية « سباستيانى Sebastiani » وخرجت تركيا من المحالفة ضد فرنسا .

عندذلك عولت انجلترا على استخدام المماليك فى مصر لمصلحتها ، وقد شاهدنا كيف أن المماليك كانوا منتصرين على الأتراك بفضل معاضدة

الانجليز لهم ، وقبل أن يغادر الانجليز البلاد كونوا حزباً يعمل على تنفيذ السياسة الانجليزية فى مصر ولهذا الغرض صحبهم محمد الألفى بك زعيم الحزب إلى انجلترا حيث أكرموه وقدموا إليه الهدايا الفاخرة ومنوه بالسعى لدى الباب العالى حتى يتسلم المماليك مقاليد الأمور بمصر ، وإذا ما تم لهم ذلك تركوا حماية السواحل الشمالية للأسطول البريطانى

غير أن الألفى بك لم يفلح فى سياسته بعد عودته وذلك لمعارضة زعماء المماليك الآخرين عثمان بك البرديس وابراهيم بك اللذين اتفقا مع محمد على وتمكنا من قهره ، ولما طاش سهم الانجليز سعوا لدى الباب العالى بأن يصدر أمره بطرد محمد على من مصر ومعه جنوده الأرنؤود ، ولما أخفقت هذه الخطة كشفت انجلترا القناع وأرسلت حملة القائد « فريزر Fraser » سنة ١٨٠٧ لغزو مصر.

أما فرنسا فظلت مرتبطة بمصر أدبياً ولكنها سياسياً لم تهتم بشأن مصر لاشتغال نابليون بمطامعه وحروبه فى أوربا ، غير أن الحكومة الفرنسية أدركت من أول وهلة أن هناك عنصراً جديداً يعمل لمصلحة المصريين ضد الأتراك والمماليك ويطمح إلى تنفيذ وتتميم الخطة والعمل الصالح الذى بدأه بونابرت فى الشرق ، لذلك عملت على معاضدته منذ الساعة الأولى ، هذا العنصر الجديد الذى ظهر فى أفق مصر هو « محمد على » موقف فرنسا

كل هذه القوات والفئات فشلت ولم تستطع حكم البلاد لأنها لم تستمد قوتها من أهل البلاد ولم تدرك روح القومية الجديدة التى تجلت

بين الشعب المصرى على أثر دخول الحملة الفرنسية ، ونجح فرد واحد لم يكن شيئاً مذكورا بجانب قوات المماليك والأتراك لأنه أدرك بحذقه وثاقب فكره مظاهر الوطنية المصرية الناشئة فعمل معها ولها ، وكسب لنفسه ولذريته ملكا وطيد الأركان ، هذا الفرد هو « محمد على الأكبر »

طفولة محمد على

ولد محمد على فى مدينة «قوله» فى بلاد الروملى أو مقدونيا وهى الآن تابعة لليونان ، وذلك فى سنة ١١٨٢ هجرية أوسنة ١٧٦٩ ميلادية ، وليس لدينا من المعلومات ما يؤيد صحة هذا التاريخ سوى تأكيد محمد على نفسه إذ كان يجد غبطة وفخراً فى أنه ولد فى نفس السنة التى ولد فيها «نابليون» و « ولنجتن » .

وقد جرت عادة مؤرخى عظماء الرجال أن ينسجوا حول أبطالهم، وهم لا يزالون بعد أطفالا قصصاً وحكايات وخيالات تنبىء عما هو مخبوء لهم فى المستقبل من عظم الجاه ورفعة الشأن، وقد ذكر الكاتبون والمؤرخون حول طفولة محمد على حكايات مختلفة سنقص بعضها لا لأننا نعتقد صحتها ولكن لأننا نرى فيها دلالة على صفات محمد على التى ميزته فى حياته

وقد حكى محمد على عن نفسه مراراً أنه ولد لأبوين فقيرين وأنه الإبن الوحيد الذى عاش لأبويه ، وأن أبويه لم يدخرا جهداً فى تربية وحيدهما ، ولكن زملاءه من الأطفال كانوا يرثون لهذا الابن الفقير ويقولون «ماذا يا ترى يفعل هذا الطفل لو مات أبواه ، إنه لا يملك شيئاً ولا يستطيع الكسب بنفسه » .

فكانت هذه الكلمات إذا وصلت إلى آذان محمد على ألهبت غيرته وأثارت همته وحماسته، فكان لا يترك فرصة تمر من غير أن يظهر فيها تفوقه على أقرانه مهما لاقى وعانى فى سبيل ذلك.

وحكى أنه خرج مرة مع رفقائه فى سياحة فى البحر إلى إحدى الجزر القريبة، وبينماهم يسيرون إذ هبت العاصفة فارغى البحر وأزبد وتضخمت أمواجه وعلت وهبطت فلم يستطع أقرانه المضى فى السياحة ونزلوا عند صخر قريب، وبقى محمد على بمفرده وهو يعمل فى القارب بيديه حتى أدماها ولكنه فى النهاية وصل إلى الجزيرة بمفرده، وقد صارت هذه الجزيرة ملكا له فى المستقبل وهى جزيرة « طاشيوز »

كان أبوه «ابراهيم أغا» من جنس تركى يقوم بوظيفة رئيس الحرس فى «قوله»، فلما مات وكان الابن طفلا كفله عمه طوسون، ثم لما مات طوسون بعد قليل كفله حاكم المدينة أو «الشوربجى» لما أنسه فى الطفل من الذكاء والصفات الممتازة ويقول البعض لقرابة بعيدة بين الأسرتين، فتربى محمد على مع ابن الشوربجى على أعمال الفروسية كركوب الخيل واستعمال السيف. ومن الذين أكرموا مثوى الولد اليتيم وعطفوا عليه أيام صبوته تاجر فرنسى اسمه « المسيو ليون » من مرسيليا كان يتاجر فى الدخان فى قوله منذ سنة ١٧٧١، فكان محمد على يتردد عليه ويتعلم منه أساليب التجارة، وقد حفظ محمد على جميل المسيو ليون فى مستقبل أيامه ولم ينس معروفه عليه على الرغم مما وصل اليه من دولة وصولة، فأخذ يسأل عنه وعن مقره حتى اهتدى إلى عنوانه سنة ١٨٢٠ وأرسل يدعوه

الى مصر ، وقد تأهب ليون للسفر فعلا ولكنه مات قبل أن ينفذ عزمه ولما علم محمد على خبر موته كتب يعزى أخته وأرسل إليها هدية قيمة [١]

ومن الحكايات التي يذكرها المؤرخون والتي تظهر ما أوتيه محمد على من الدهاء والحزم والجرأة أن أهل قرية « بروسطه » امتنعوا عن دفع المال المطلوب فتكدر الشوربجى واستعصى عليه حل المشكل لعدم ميله إلى استعمال طرق العنف ، فتقدم محمد على وأخذ على نفسه مهمة إخضاع « بروسطه » وجمع المال المطلوب ، فأخذ معه عشرة رجال مسلحين وذهب إلى « بروسطه » وقصد تواً إلى مسجدها فصلى وأرسل يطلب أربعة من كبار أعيان القرية لتبليغهم أمراً يهمهم ، فأسرع الرجال بالحضور وحال دخولهم أشار محمد على إلى رجاله بالقبض عليهم فتجمهر أهل القرية حول محمد على طالبين إطلاق سراح الأعيان ، فوقف محمد على وسط رجاله وهددهم بذبح الأعيان إذا هم هموا بتخليصهم ، وعلى ذلك قاد الرجال معه إلى قوله ، وفى الصباح جاء أهل القرية يدفعون الأموال المؤخرة ليخلصوا أعيانهم من الأسر .

اسرة محمد على

لذلك ولما أظهره محمد على من الهمة وصدق النظر والحكم فى الأمور كافأه الحاكم برتبة « يوزباشى » وزوجه باحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة فولدله منها خمسة منهم ثلاثة ذكور هم « ابراهيم » و « طوسون » و « اسماعيل » ، الأول سماه باسم والده ، والثانى باسم عمه ، والثالث باسم

(١) ومن الغريب ان محمد على لم يشر فى محادثاته الى تفاصيل هذا الطور من حياته مع ان تدربيه فى التجارة كان له اعظم اثر عملى فى حياته السياسية اذ مكنته غريزة التاجر من الانتفاع بموارد البلاد زراعياً وصناعياً وتجارياً وبذلك حصل على الثروة اللازمة لانشاء دولة على اقوى وامتن القواعد

مريبه الشوربجى . ويظهر أن زواج محمد على بالأرملة وولادة إبراهيم فى نفس السنة التى تزوج فيها قد دعا إلى القول بأن ابراهيم لم يكن إبناً حقيقياً لمحمد على بل هو ابن متبنى ، وهذه الدعوى لاتستند إلى أدلة ثابتة ، والحقيقة التى اتفق عليها أكثر الرواة والمؤرخين والتى ذكرها محمد على كثيراً هى ما أثبتناه ، ويؤيد هذا الرأى تقارب الشبه بين الوالد وإبنه ووجود أبناء آخرين لمحمد على غير ابراهيم ، وبقاء العلاقات بين الاثنين على أحسن ما تكون العلاقات بين ابن بار وأب رحيم ، وأخيراً اعتراف الباب العالى رسمياً بهذه النسبة .

وبسبب الثروة التى كانت لزوجته زاول محمد على مهنة التجارة فى السلعة التى اشتهرت البلاد بانتاجها وهى الدخان ، وقد قضى محمد على سنين طويلة فى عيشة منزلية هادئة مجداً مثابراً فى تجارته ، عاملا على تربية أبنائه وبناته ، ولم يخطر بباله قط أنه سيأتى يوم يهجر فيه التجارة والوطن ويقوم فى حملة حربية إلى بلد بعيد .

حضور محمد على إلى مصر

وقد جاء هذا اليوم فى سنة ١٨٠١ حينما اتفقت انجلترا وتركيا على بذل أقصى مجهود ممكن لاخراج الفرنسيين من مصر ، فكان محمد على ضمن القوة التى قامت مع القبطان حسين باشا وسارت فى فرع رشيد بالاشتراك مع الحملة الانجليزية التى كان يرأسها «هتشنسن» . وقد كان محمد على وابن الشوربجى على رأس القوة التى جاءت من «قوله» فلما عاد ابن الشوربجى لأسباب لا نعلمها صار محمد على رئيساً للقوة برتبة «بمباشى» ، ولما حاصرت

الحملة الانجليزية حصن الرحمانية اشترك محمدعلى فى الموقعة وشاهد لأول مرة أساليب الحرب الحديثة ، وقد أبدى محمد على من الشجاعة والاقدام ما جعل « القبطان باشا » يرقيه إلى رتبة « قائد » ، وقد كافأه حسين باشا فوق ذلك بأن جعله فى معية خسرو باشا حاكم مصر العتيد .

وقد كانت العلاقات بين محمد على وخسرو باشا فى أول الأمر على أحسن ما تكون إلى أن كانت فوقعة «دمنهور» التى انهزم فيها الأتراك ، وكان محمد على على مقربة من مكان الموقعة ولكنه لم يتحرك للمساعدة اتكالا على تفوق الأتراك من حيث العدد ، فلما علم خسرو بذلك حنق على محمد على وأضمر له الانتقام فطلبه لمقابلته ليلا فأجابه محمدعلى أنه سيحضر نهاراً ومعه جنوده .

خطة محمد على المبدئية

هذا تفسير سياسة محمد على الأولى التى أوصلته إلى مركز الحاكم فى مصر ، وذلك أنه رأى تفاهة الأغراض التى يقاتل من أجلها الطرفان فالوالى كان يريد إخضاع المماليك ليجعل مصر تحت سيطرة الباب العالى ويرسل منها كل سنة من المال أكثر ما يستطيع إرساله ليبقى فى منصبه ، والمماليك من جهة أخرى كانوا يريدون أن تكون مصر لأنفسهم ينعمون بخيراتها ويسومون أهلها صنوف العذاب. وفى كلتا الحالتين خراب مصر واضمحلالها وانحطاطها ، لذلك عول محمد على علىَ ألا يساعد فى تقوية حزب دون آخر وصمم على أن لا يعمل إلا لما فيه نفعه الشخصى ، وكان قد دبر فى نفسه أن ينتفع بمركز مصر وخصب أرضها وما فطر عليه

أهلها من الولاء والسكينة فيبنى لمصر ولنفسه مركزاً عالياً ومجداً مؤثلا. فلماذا إذن لا يترك محمد على هذه الفئات تتطاحن حتى تسنح له الفرصة وفى أثناء ذلك يمكنه بدهائه وحزمه وعقله وبعد نظره أن يعد العدة لنفسه، هذا ما عوّل عليه محمد على وهو الانتفاع بما يسنح من فرص والسعى لتنفيذ أغراضه لمصلحة مصر

ثورة الجند على خسرو

وكان « خسرو » قد أمر الجنود بالسير إلى الصعيد لمطاردة المماليك الذين رحلوا إلى الصعيد وحاصروا « المنيا » وعاثوا فساداً ونهبوا وخربوا القرى والبلاد، فأبى الجند السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة، ولما لم يجابوا إلى طلباتهم تجمهروا فصوب عليهم خسرو المدافع، غير أن « أحمد باشا طاهر » رئيس الحركة قاد الأرنؤود وهزم خسرو ففر هذا إلى دمياط وعين طاهر باشا والياً مؤقتاً حتى يصدر أمر الاستانة بتوليته، ولكن قامت قيامة الانكشارية وكانوا فى القاهرة مع قائدهم « احمد باشا » والى المدينة الذى كان يجتاز مصر وهو فى طريقه إلى بلاد العرب، فطلبوا رواتبهم أيضاً وقامت الحرب بينهم وبين الأرنؤود فدخل اثنان من الانكشارية وقتلوا « طاهراً » وتولى أحمد باشا الحكم وأرسل يستميل محمد على الذى أصبح بعد موت « طاهر » قائد الأرنؤود وكان عددهم نحوا من ٤٠٠٠

اتفاق محمد على والمماليك

ولكن محمد على لم يجبه إلى طلبه بل دعا زعماء المماليك عثمان بك البرديسى وابراهيم بك فحضروا، ودخل المماليك القاهرة بعد الاتفاق مع محمد على، وتسلموا مقاليد الأعمال وطردوا الانكشارية وأحمد باشا

الذى واصل السير إلى مقر حكمه فى بلاد العرب ، وأصبح الأمر بأيدى المماليك فى الظاهر ولكن كل شىء كان يعمل باشارة محمدعلى ، فتقرب إليه الأعيان والمماليك والمشايخ وسار « البرديسى » وقبض على خسرو واعتقله فى القلعة ، وبدأ محمد على والبرديسى يتحببان إلى الناس ففتحوا مخازن الغلال ووزعوا الصدقات على الفقراء . كل هذا والوالى الجديد « على باشا الجزائرلى أو الطرابلسى » بالاسكندرية يخشى الحضور إلى القاهرة ، ويكاتب المماليك ليتفق معهم ، وأخيراً سار إلى القاهرة ومعه عدد عظيم من الجنود ففطن المماليك لغرضه وترصدوه فى الطريق وأجبروه على الرجوع إلى سوريا ثم قتلوه فى الطريق . وبعد ذلك حضر الألفى الكبير من انجلترا فخشى البرديسى ومحمد على عاقبة اتفاقه مع الحكومة الانجليزية ، وكانت مصلحة المماليك تقضي عليهم إذ ذاك بالاتحاد ، ولكن البرديسى كان واثقاً وثوقاً تاماً من محمد على فلم يهتم بذلك وعمل على تشتيت قوى الألفى الذى لم يسعه إلا الإختفاء .

بعد ذلك قامت ضجة الألبانيين أو الأرنؤود وطلبوا رواتبهم فأحالهم محمد على على المماليك إذ كان تاركا كل شىء فى أيديهم ظاهراً ، ففرض البرديسى ضرائب جديدة وأرسل رسله لجمعها فذعر الناس وقاموا صاخبين وسخط العلماء والمشايخ على تصرفات المماليك وثارت الجنود عليهم التخلص من المماليك
عند ذلك خاف محمد على أن يكيد له المماليك كما يكيد هو لهم فلم يجد مناصاً من كشف الحجاب وإظهار نياته ، فأرسل فى مارس سنة ١٨٠٤ جنوداً لحصار البرديسى فى منزله وآخرين لحصار إبراهيم بك ، فاتنفس

الصبح إلا والمماليك قد فروا من وجه محمد على ورحلوا مع زعمائهم عن القاهرة وبذلك تخلص محمد على من مشاركة المماليك له ، ولم يبق بينه وبين غرضه النهائى إلا خطوة واحدة وهى تسلم مقاليد الحكم فى يده

احتراس محمد على

ولكن ذلك الباشا الحذر رأى أن الفرصة غير سانحة ، فأملت عليه سياسته الدقيقة أن يتريث ، فعمد إلى القلعة وفك أسر خسرو باشا وبعمله هذا برهن أمام الشعب المصرى انه لم تكن له أغراض شخصية من فعلته وإنه إنما قام بعمله خدمة للمصلحة المصرية ، وأظهر كذلك ولاءه للسلطان وعدم تآمره مع المماليك على الباب العالى ، وبذلك حسّن محمد على مركزه فى نظر الباب العالى وفى نظر الشعب المصرى

بين محمد على وخورشيد

ولكن حيلة محمد على لم تنجح ، لأن أقرباء طاهر باشا ثاروا على خسرو وأنزلوه فى قارب إلى رشيد ومنها إلى القسطنطينية . واستعمل محمد على الدهاء والصبر مرة ثانية فعين « احمد خورشيد باشا » حاكم الاسكندرية واليًا . فوصل خورشيد واشتبك محمد على فى وقائع ضد المماليك وأخذ يطاردهم فى الصعيد ، وفى أثناء ذلك بلغه أن خورشيد استقدم جنداً من الشام يعرفون « بالدلاة » ليعاونوه ضد الأرنؤود ففطن محمد على لغرض خورشيد وعاد إلى القاهرة ، وكان « الدلاة » قد انتشروا فى البلاد وفى المدينة يعيثون فساداً ، وأراد خورشيد ترحيل الألبانيين ومعهم محمد على ولكن هؤلاء أبوا ، وأخيراً وصل الأمر بتولية محمد على ولاية « جده » فأبى محمد على أولا وامتنع عن الدخول فى القلعة فنزل الوالى إلى بيت صديق لمحمد على وألبسه شارات الحكم ، وعاد محمد على إلى منزله ناثراً الذهب

في طريقه بين الناس الذين اجتمعوا لتحيته .

أساس نهضة مصر الحديثة

وبعد ذلك بثلاثة أيام كانت الجنود « الدلاة » قد أتت مخازى استفزت غضب العلماء والأهالى فقام المشايخ والعلماء والصناع فى ٥ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (مايو سنة ١٨٠٥) برياسة « السيد عمر مكرم » « والشيخ عبد الله الشرقاوى » وساروا فى موكب عظيم إلى منزل محمد على وطلبوا عزل خورشيد باشا ، فسألهم محمد على عمن يريدون توليته بدله ، فقالوا « لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا » وتقدم السيد عمر والشيخ الشرقاوى وألبساه « الكرك والقفطان » وهما شارات الحكم

انتخاب محمد على والياً

ثم سار الجميع نحو القلعة فأبى خورشيد النزول وقال إنه معين من قبل السلطان بخطه الشريف فلا ينزل عن كرسيه بأمر « الفلاحين » واستمر فى القلعة يحاصره الأرنؤود تارة وأخرى المصريون الذين تقدموا لخدمة محمد على ، حتى حضر مرسوم السلطان بتولية محمد على حكم مصر فى يوليه سنة ١٨٠٥ ، فأذعن خورشيد للأمر .

مشاكل محمد على

وصل محمد على إلى غرضه الأساسى ولكنه وجد نفسه فى مركز لا يقل خطورة عن مركز سابقيه فى الحكم ، فكان أمامه المماليك فى الصعيد يتهددونه ويبذلون كل شىء فى سبيل طرده من مصر ، فلم يكتفوا بالكتابة إلى خورشيد باشا يعلمونه باستمدادهم لتعضيده ضد محمد على ، بل سعوا سعياً متواصلا لدى ممثل انجلترا يطلبون مساعدة الحكومة الانجليزية وحض السلطان على استدعاء محمد على وإعادتهم إلى مراكزهم كذلك كانت أمامه مشكلة دفع رواتب جنوده المتأخرة . فكان

احتياج محمد على للمال عظيما لمقاتلة المماليك ولاعطاء الجنود رواتبهم ولتقديم الهدايا للباب العالى ، غير أنه اتبع فى ذلك سياسة حكيمة وهى أنه أظهر لأصحابه من المشايخ والعلماء ضرورة جمع المال منعاً لتألب الجنود واستعداداً لقتال المماليك أعداء المصريين ، وبفضل هذا الاتفاق فى الغرض حصل محمد على علَى الأموال اللازمة من غير أن يعرض نفسه لكره الشعب . على أن هذا لم يمنعه أحياناً من الالتجاء إلى الطرق القهرية القديمة فى جمع المال

أما من جهة المماليك فقد استعملت الحكومة الانجليزية سياسة الضغط على حكومة القسطنطينية حتى أرسلت عفواً عن المماليك وأسطولا عظيما يحمل «موسى باشا» والياً جديداً على مصر ومرسوماً بنقل محمد على إلى ولاية «سلانيك».فتظاهر محمد على بالقبول ولكنه استعان بنفس القوة التى نصبته حاكما ، فحرك المشايخ والعلماء وكتبوا التماساً للسلطان ولقبطان الاسطول يطلبون فيه إبقاء محمد على،ويبدون عجزهم عن ضمان المماليك إذا هم عادوا إلى حكم البلاد . وظل الألفى يكاتب القبطان ويرسل إليه الهدايا والقبطان يشدد على محمد على وجنوده بالخروج من مصر ، إلى أن دعا القبطان أمراء المماليك إليه وانتظر فلم يحضر أحد من الزعماء لاختلافهم فى الرأى ، وما لبث أن رأى بنفسه ما عليه المماليك من تفرق الكلمة والشقاق إذ أبى البرديسى أن يشترك مع الألفى فى الاستنجاد بانجلترا ، فنزل القبطان عن رأيه الأول وكتب يؤيد محمد على، فأرسل محمد على الهدايا إلى السلطان مع ابنه ابراهيم وكتب خطابا

يتعهد فيه بكل ما طلبه الباب العالى من المماليك فيدفع ٤٠٠٠ كيس « فى كل كيس خمسة جنيهات مجدية » كل سنة زيادة على قيامه بالحج ونفقاته . وتثبت محمد على فى ولاية مصر فى نوفمبر سنة ١٨٠٦، وبتثبيته انقضى حكم تركيا لمصر مباشرة وأصبح أمر مصر بيد محمد على

استنجاد المماليك بانجلترا

غير أن الألفى لم يقلع عن سياسة المناوأة فأرسل يستنجد بالحكومة الانجليزية التى وعدته فى هذه المرة بارسال حملة انجليزية مكونة من ٦٠٠٠ جندى تعمل بالاشتراك مع المماليك . فظل الألفى يترقب وصولها عند دمنهور ، ومحمد على يرسل ضده قوة بعد أخرى فكانت تنهزم فى كل مرة . وأخيراً مات البرديسى فى نوفمبر سنة ١٨٠٦ ففرح محمد على كثيراً وما لبث أن تضاعف سروره بموت الألفى فى يناير سنة ١٨٠٧ ، وأيقن أن مصر قد أصبحت له فأخذ محمد على ينظر فى إصلاح الأحوال فى مصر، وجمع من المال ما أمكن جمعه من الأقباط والعلماء والتجار .

ولم يكد محمد على يشرع فى الاصلاح حتى دهمه خطر جديد وهو بلاشك أول صدمة قوية واجهته فى أوائل حكمه . وذلك أنه لما أعيت

مظاهرة بحرية ضد تركيا

انجلترا الحيل فى تثبيت نفوذها فى مصر بواسطة المماليك عمدت إلى استعمال القوة ، فأرسلت أولا حملة بحرية ضد تركيا فى سنة ١٨٠٧ بقيادة أمير البحر « دكورث Duckworth » لترغم تركيا على التخلى عن محالفتها لنابليون وعلى الانضمام مع روسيا وانجلترا ضده ، فلما لم تذعن لذلك أعلنت عليها الروسيا الحرب ووقفت العمارة الانجليزية بالدردنيل وأخذت

الحكومة العثمانية تستعد للدفاع بفضل تعضيد « سبستيانى » سفير نابليون فى القسطنطينية ، فأعلنت تركيا الحرب على انجلترا وأقامت الاستحكامات ونصبت المدافع ودبت الحماسة فى قلوب السكان فتطوع الشبان آلافا فى خدمة الاسطول الجديد ، فلما رأى الانجليز ما عليه البوغازات من المناعة انقلبوا على أعقابهم وباءت الحملة بالفشل بعد أن أصابها بعض العطب أثناء هروبها فى مارس سنة ١٨٠٧

حملة انجلترا على مصر ١٨٠٧

ولم ترض انجلترا أن تظهر بمظهر الفشل فأرسلت حملة يبلغ عددها ٧٠٠٠ بقيادة « Fraser » أمام الاسكندرية فى ١٧ مارس سنة ١٨٠٧ وهذه هى الحملة التى كان قد وعد بها الألفى من جانب الحكومة الانجليزية، ولو كان حياً لكان للحملة شأن غير شأنها ، ويجب أن نذكر هنا أن غرض هذه الحملة يختلف عن غرض الحملة الأولى التى أرسلتها سنة ١٨٠١ فهذه كان غرضها مساعدة الأتراك على طرد الفرنسيين ورد مصر إلى الأتراك ، وأما حملة سنة ١٨٠٧ فكان غرضها الفتح والاستيلاء على البلاد بمعاونة المماليك .

انهزام الحملة عند رشيد

وأراد الانجليز أن يتشبهوا بالفرنسيين فرسوا عند الاسكندرية وسلمت المدينة من غير مقاومة تذكر ، ثم احتلت الحملة رشيد بسهولة فظن الانجليز أنهم فى « نزهة حربية » وكان الوقت صيفاً فانتشروا فى شوارع المدينة وحاراتها وألقوا أسلحتهم وتفيئوا الظلال نائمين ناعمين وانهم لكذلك إذا بحاكم المدينة « على بك السلانكلى » قد أمر جنوده من الأتراك والأعراب فأطلقت عليهم النيران من النوافذ ومن فوق

الجدران فبادت الفرقة جميعها وأرسلت الأسرى ورءوس القتلى للقاهرة تأييداً لخبر الانتصار

موقف محمد على

وقد وصل خبر الحملة الى محمد على وهو « بأسيوط » يحارب المماليك ويطاردهم ، فخاف جانب الانجليز وتلكأ أولا ، ولكن ما لبث أن اتخذ الأهبة للسفر وترك العلماء يقومون بعقد الصلح ويجيبون المماليك إلى كل مطالبهم على شرط أنهم يحاربون العدو المهاجم ، وأخذ محمدعلى يعد العدة للمقاومة ويبدى همته المعهودة فشرع ينظم قواته بمشورة صديقه « دروفتى Drovetti » قنصل فرنسا الذى مافتىء من أول ظهور محمدعلى يرشده إلى الطريق الحكيم والسياسة الرشيدة التى تمكنه من الظهور على أعدائه ، فدرب الجنود على طرق الحرب الحديثة ، وبنى الاستحكامات .

وفى أثناء ذلك كان « فريزر » قد أرسل قوة كبيرة إلى رشيد على رأسها القائد « استوارت Stewart » لينتقم لما أصابه من الهزيمة الأولى فنجحت أولا ولكنها سرعان ماتقهقرت عند « الحمّاد » وعادت إلى الاسكندرية خوفا من أن يصيبها ما أصاب سابقتها ، ورأى « فريزر » أنه ليس من الحزم أن يعرض جيشه لهزيمة ثانية فقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الاسكندرية بالماء الملح كما حدث فى حملة سنة ١٨٠١ ، وظل بالاسكندرية ينتظر مايمكن أن يقوم به مماليك الألفى الذين انتخبوا « شاهين بك » رئيسا لهم .

المماليك لايساعدون الانجليز

وكان المنتظر أن يفاوض « فريزر » المماليك ويدعوهم إلى الوفاء بعهودهم القديمة وهى القيام بالثورة فى الداخل ليقع محمدعلى بين نارين .

ولو كان الألفى باقياً لتفاقم الخطب ولتعذر على « محمد على » توجيه عنايته ضد العدو المهاجم من الخارج ، ولكن ماذا كان ينتظر من المماليك والانجليز منهزمون؟ لقد آثر المماليك فى هذه المرة المصلحة القومية والملية على الفائدة الشخصية وأخلدوا إلى السكينة بفضل اقناع العلماء لهم بأن قيامهم مع الانجليز مجلبة للشر وفيه خروج على الدين ، وعلى الخصوص أن الانجليز قوم متمسكون بشعائرهم الدينية وليسوا كالفرنسيين لايعرف لهم دين !

وبعد أن أمن محمد على جانب المماليك واستمالهم اليه زالت هواجسه ومخاوفه وخرج على رأس جيشه لمقابلة الانجليز ، فعجل هؤلاء بفتح مفاوضات الصلح فتم ذلك بتبادل الأسرى ، ورفض محمد على قبول فدية عن أسرى الانجليز ، فترك بذلك أثراً حسنا فى نفوسهم لاسيما وأنه كان قد أحسن معاملة الأسرى وعنى بالجرحى منهم فأحضر الأطباء والممرضين لمداواتهم والسهر على راحتهم فأكسبه كل ذلك رضاء الحكومة الانجليزية عنه ، ولم يكن ليعرف هذه الأساليب الحديثة لولا إرشاد «دروفتى» له ، وقد أقلعت العمارة الانجليزية على عجل فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ بسبب عقد صلح « تلست » بين روسيا ونابليون إذ أصبحت انجلترا بعد ذلك بمفردها أمام نابليون .

عقد الصلح وجلاء الانجليز

بذلك تغلب محمد على على أعظم خطر تهدده الى ذلك الوقت فى حياته الجديدة ، وزاد حبه فى قلوب المصريين فأصبح فى نظرهم بطل مصر وحامى ذمارها ووصل اسم محمد على لأول مرة إلى مسامع أوربا وصار بذلك من عوامل السياسة فى العالم الخارجى . أما الباب العالى فدارى حسده وأنعم

على محمد على بحكومة السواحل المصرية وقد كانت إلى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة وفى دائرة نفوذ القبطان باشا

ولما انتهى محمد على من أمر الانجليز التفت إلى تنظيم الأحوال ، فكان من أول أعماله أنه سلم مقاليد المصالح المصرية لأشخاص أكفاء من ذوى قرباه أو من بلدته « قوله » مثل محمد بك لاظ وحسن باشا الارنؤودى ، ومحمد بك الدفتردار . ثم أرسل لجاءته أسرته وأولاده ، وعينهم فى المناصب العالية واعتمد عليهم فنجح نجاحاً عظيما ، واستمر محمد على للنهاية يثق بأولاده وأحفاده ويوليهم عطفه واهتمامه فحاط بذلك ملكه بسياج من الأمانة وتبادل المحبة إلى درجة غير معهودة ، ولم يصب ملكه بشىء من منافسات الأسر التى هى آفة دول الشرق ، ولما أصلحت الأمور بحسن تدبيره مالت اليه قلوب المصريين ، وقبلوا دفع الضرائب المنظمة لما رأوه من ثمرة الاصلاح وخاصة فى وسائل الدفاع عن القطر ، إذ أمر بتحصين السواحل عند دمياط ورشيد وأبى قير والاسكندرية والسويس ، وأصبحت الأمور لأول مرة فى أيدى حكومة قوية مصلحة .

الفصل السابع

نهضة محمد على

تمهيد ومقارنة

ولد القرن التاسع عشر والثورة الفرنسية تتمخض عن نابليون ابنها الحقيقى الذى مالبث أن سوى حسابها وتسلم زمامها وواصل السعى وهو أحد أفراد الشعب حتى تسنم مركزاً ظهر به على الذين توارثوا تالد ملكهم عن ملوك متوجة تستمد عظمتها وأحكامها من لدن الله تعالى . مميزات القرن التاسع عشر

هنا بلغت الثورة الفرنسية المتجسمة فى شخص نابليون سمت النجاح فنفذ نورها إلى قلوب الشعوب فى كل صقع ووصل أثرها إلى أعماق النفوس من حيث تدرى ولا تدرى، حتى إذا ما تألبت الرءوس المتوجة على نابليون وتمكنت فى النهاية من أسره وكسر جنده وأنظمته انبلجت الحقيقة وبقيت روح الثورة عاملة بين الأمم التى استضاءت بهديها على الرغم من مصادرة الملوك لها فى حلفهم المقدس وغيره .

وما كان فى مقدور حكومات أوربا أن تتسلط على نفوس الناس أو تطفئ نور العرفان أو تمحو حقائق التاريخ من صدور مستوعبيها . لذلك سرعان ما قامت الثورات فى العالم المتمدين ، وسرعان ما تشخص نابليون الملك فى غيره من الأفراد — وزراء وجنود ماجرت فى عروق

آبائهم أو أجدادهم قطرة من دماء الملوك من قبل ، ولكنهم وصلوا إلى ما وصلوا إليه من سلطان أو ملك بمحض جهادهم ونبوغهم . مثل هؤلاء « برنادوت » فى السويد و « مورا » فى إيطاليا « وكابود ستريا » فى اليونان « ولويز نابليون » فى فرنسا « ومحمد على » فى مصر .

محمد على ونابليون

أن محمد على الا نابليون آخر ولدته الثورة أيضاً ولكن فى الشرق فلولا الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ما وطىء محمد على أرض مصر ، والحملة الفرنسية من بنات أفكار الثورة قامت بها الثورة فى شخص نابليون فلما اضطر إلى الرجوع إلى فرنسا ولحقته الحملة الفرنسية بأكملها بعد أن فتحت عهداً جديداً لمصر . ظهر محمد على على مسرح السياسة بمصر يريد تنفيذ سياسة نابليون فى الشرق بكل حذافيرها ، ولقد نجح محمد على حيث أخفق نابليون ، فقد ساد الشرق بطريقيه . طريق البحر الأحمر وطريق نهر الفرات . وجمع العالم العربى تحت لوائه وكون دولة تمتد من جزيرة « كريت » غربا إلى « خليج العجم » شرقا ومن « جبال طورس » شمالا إلى بلاد « سنار » جنوبا ، وحاصرت جنوده حصن « عكا » فما لبثت أن سقطت فى يده وانتصر على جيوش السلطان فى مواقع عدة ، كان محمد على على أثرها قاب قوسين أو أدنى من عرش الخلافة

نعم نال محمد على من لدن الدول ما نال نابليون نفسه فقد تحداها حتى تحالفت عليه فى آخر الأمر وأرغمته على الخضوع . ولكن نظر محمد على إلى الظروف المحيطة به بعين الحكمة والحذر فأبدل اخفاقه نصراً وثبت لنفسه بموافقة الدول عرشاً لا يزال يتوارثه نسله إلى الآن . أما نابليون

فقد خسر بأخفاقه فى « واترلو » كل شىء. وليست الموازنة بين نابليون ومحمد على ضربا من المبالغة أو المغالطة ، فأوجه الشبه بينهما كثيرة على الرغم من اختلاف أحوالهما اختلافا بيناً — والمطلع على المستندات الرسمية السياسية التى دارت بين ممثلى الدول ومحمدعلى أثناء أزمة سنة ١٨٤٠ يرى أن كثيراً من ساسة ذلك العصر وهم ينصحون أو يهددون محمد على لم يترددوا فى الإشارة إلى العواقب الوخيمة التى قد تعود عليه كما عادت على نابليون من قبل من جراء مخالفته الدول . أما السحر الشخصى الذى كان لاسم نابليون على محمدعلى فقد كان عظيما حتى جعله يدرس تاريخ نابليون درساً وافياً من أوثق الكتب الفرنسية ، وظل نابليون القدوة والمثل الأعلى الذى اختاره محمد على لنفسه طول حياته وبقى للنهاية ينتفع بخدمات رجال نابليون والذين اضطهدتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوههم شطر مصر ومصلحها العظيم

وكما أن نابليون بونابرت الايطالى جاء فرنسا وهو جندى ومالبث أن أصبح ملكا مطلقاً بارادة الشعب الفرنسى ، كذلك جاء محمد على الألبانى إلى مصر وما هى إلا خمس سنوات حتى أصبح صاحب الأمر بارادة الشعب المصرى . فمحمد على مصرى مهما قيل أنه ألبانى أو تركى كما أن نابليون فرنسى مهما قيل أنه «قورسقى» أو ايطالى . لم يدخل محمد على مصر فاتحاً ولم يملكها بحد السيف إنما حقه مستمد من أهل مصر الذين نادوا به حاكما وأجبروا الباب العالى على الموافقة ، ولقد كان يوم ٥ صفر سنة ١٢٢٠ (مايو سنة ١٨٠٥) بمصر من الأيام التاريخية المشهودة

ففيه وضعت مصر بيدها الحجر الأساسى لحريتها إذ تمثلت طوائف مصر المختلفة من علماء ومشايخ وصناع وتجار وساروا فى شوارع القاهرة إلى منزل محمد على بهيئة مظاهرة وطنية عظمى منادين بسقوط « العثمانلى » ومعلنين رغبتهم فى تولية محمد على ، وعلى ذلك يكون محمد على كلمة الشعب المصرى الفاصلة فى موضوع الحكم فى مصر

منذ ذلك التاريخ أصبح محمد على بطل مصر الفذ ومازال يعمل على إحياء وتقوية مصر زراعياً وحربياً وصناعياً وتجارياً حتى أصبحت فى ربع قرن بفضل جهوده « الهرقلية » أول دولة فى الشرق كله وثالث دولة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط بعد انجلترا وفرنسا ، وأول ما ظهرت جهود محمد على وهمته الحربية كانت فى حرب الوهابيين

حرب الوهابيين

ضعف الباب العالى

لم يشأ الباب العالى أن يترك محمد على بمصر هادىء البال يعمل على تقويتها وإصلاحها على الرغم مما بذله فى تخليص مصر من المفسدين والأعداء . فحالما رحلت الحملة الانجليزية أتت المكاتبات إليه بضرورة الاستعداد لمقاتلة الوهابيين. وكانت داخلية بلاد الدولة فى حالة من الفوضى شديدة والحكومة عاجزة عن صيانة البلاد من الخراب ، وسبب ذلك رغبة السلطان سليم الثالث فى إدخال النظام الحديث فى الجندية فى سنة ١٨٠٨ فقام العلماء وساعدوا الانكشارية على الثورة ، فخربوا ودمروا واستبدوا بالأحكام بعد أن عزلوا السلطان سليم وولوا السلطان مصطفى

الرابع ، ثم مالبث أن انتصر أعداء الانكشارية وعزلوا السلطان مصطفى ثم قتلوه بعد بضعة أشهر وولوا السلطان «محمود الثانى» وكان شابا حازماً فصالح الانكشارية وترقب الفرص للقضاء عليهم ، ولكن هذه الحوادث تركت الجيش فى حالة سيئة من الضعف . فلما رأى السلطان أن قوة الوهابيين أخذت تستفحل وأن جنوده تنهزم فى كل مرة كتب إلى محمد على ليجهز حملة على الوهابيين (١٨٠٩) وكانوا قد استولوا على الحرمين وقطعوا طريق الحج وهدموا قبر النبى صلى الله عليه وسلم ودانت لهم بلاد العرب بأكلها

منشأ الوهابيين

ظهر فى أوائل القرن الثامن عشر رجل فى بلاد « نجد » اسمه محمد ابن عبدالوهاب من علماء الحنابلة ولد سنة ١٦٩٦ م وتلقى العلم عن أبيه ثم انتقل إلى « البصرة » لاتمام دروسه ، وزار مكة والمدينة ثم استقر فى بلده فى إقليم «العارض» من نجد ، وكان يظهر شذوذاً فى كثير من المسائل الدينية ومخالفة للسنة وأئمة الدين ، وخلاصة مذهبه التمسك بالقرآن الكريم والتوسل إلى الله رأساً دون وساطة نبى أو مخلوق ، وكان يعتقد أن التوسل لله بالنبى شرك وأن زيارة قبر النبى وقبور الانبياء جميعهم والأولياء شرك ومن دعوته التقشف وعدم التزين بالحرير والذهب وهدم المزارات وقباب الأولياء لأنها من مظاهر الوثنية ، ومنع الناس من التدخين والمسكرات ومنع البغاء والميسر . ولما ذاع أمره واضطهده أهل بلده دعاه «محمد بن سعود» أمير «الدرعية» إلى المكث فى بلاده فدخلها محمد بن عبد الوهاب فى سنة ١٧٤٦ وقد وعده بن سعود بحمايته ممن يناوئه. فنشر دعوته وأخذ نفوذه

السياسى يزداد بانضمام بن سعود اليه فكاتب مشايخ القبائل ودعاهم إلى مذهبه والا قاتلهم برجال «الدرعية» جهاداً فى سبيل الحق، فأذعن له كثير وحضروا اليه فى الدرعية حتى زاد أنصاره زيادة يخشى منها ، ثم تزوج بن سعود بابنة محمد بن عبد الوهاب فولدت «عبدالعزيز» الذى خلف أباه سنة ١٧٦٥ وجمع بين سلطان جده محمد بن عبد الوهاب من الوجهة الدينية وسلطان والده من الوجهة السياسية ، وبذلك اندمجت الدعوة الدينية فى السياسية وكان عبد العزيز شجاعا فاستولى على مكة (١٨٠١) ودانت له شبه جزيرة العرب ، وكانت الدولة إذ ذاك مشتغلة عنها بمشاكلها الخارجية فى أوربا وفى مصر فلم تقو على رده وقتل فى ١٨٠٢ ، وخلفه ابنه «سعود الثانى» وكان جندياً شهماً هماماً فهدد الدولة فى العراق والشام وفتح «المدينة» ١٨٠٤ واستولى على ما فيها من التحف ، ونشر دعوة الوهابية بهمة وشدة فكتب إلى السلطان سليم يأمره بعدم إرسال المحمل السنوى إلى البقاع المقدسة بالزمر والطبول قائلا أن ذلك ليس من الدين فى شىء . فأبطل إرسال المحمل منذ سنة ١٨٠٦ . هذه كانت الحال لما وصل إلى محمد على فى سنة ١٨٠٩ أمر تجهيز الحملة

استعداد محمد على

ولما وصل الأمر بذل محمد على جهده فى تعبئة العسكر وتجهيز المؤن والذخائر . ولما كان على يقين من أن السفر بطريق البر إلى بلاد العرب صعب للغاية يهلك فيه كثير من الجند ودواب النقل صمم على أن يتخذ طريق البحر الأحمر إلى «يَنبُع» و«جُدّه» . ولم يضعف هذا العزم حين لم يجد سفناً له لنقل الجند بل أصدر أوامره إلى سائر جهات القطر

المصرى بجمع الخشب وما يلزم لأنشاء خمس عشرة سفينة كبيرة، وطلب إلى الاستانة إرسال الخشب كذلك، ولما تم قطع أشجار النبق والتوت أحضرت إلى ساحل «بولاق» حيث أنشأ هناك «دارصناعة» مكونة من معامل مختلفة اجتمع فيها النجارون والنشارون والحدادون وغيرهم، وبعد أعداد أجزاء السفينة كانت تحمل على الجمال إلى السويس وهناك يضم الصناع أجزاءها ويهيئونها للنزول إلى البحر ، وأنجز عمل أربع سفن كبيرة من النوع المعروف «بالأبريق» واحدى عشرة من النوع المعروف «بالشونة» ، وسافر محمد على بنفسه إلى السويس ليباشر العمل بهمته المعهودة. وكان الجيش المراد نقله يبلغ ٢٠٠٠ من الفرسان يسيرون عن طريق القصير و ٦٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من المدفعية يسيرون بحراً بطريق السويس

وفى أثناء اشتغال محمد على ورجاله فى تجهيز الحملة كان المماليك يمنون أنفسهم بقرب القضاء على سلطان محمد على فى مصر ، وكان محمد على قد صالح مماليك الألفى وأقطع زعيمهم «شاهين بك» الجيزة والفيوم وأسكنه قصراً فخماً بالجيزة ، فجاء المماليك من الصعيد وخيموا بالجيزة وانضم شاهين الألفى إلى ابراهيم وحنث فى تعهده لمحمد على ، وبلغ محمد على وهو بالسويس خبر استعدادهم للحرب فوصل القاهرة بسرعة خوفا من تربص المماليك به فى الطريق ، ونزل اليهم هو وابنه طوسون وبعض جنوده ، فأخذ محمد على يستميل اليه بعض أمراء المماليك فانحاز اليه كثيرون وما زال محمد على وابنه طوسون يستميلانهم حتى انحاز تحفز المماليك

اليه أكثرهم وانهزم الباقون وتشتتوا فى الصعيد .

الفتك بالمماليك

ولما عاد محمد على الى مصر ومعه أمراء المماليك الذين تغلب عليهم بلينه ومهارته السياسية ، رأى أن المسألة بينه وبينهم أصبحت مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب المماليك ما داموا يعيشون فوق أرض مصر وتحت سمائها ، فصمم على أن يغدر بهم اراحة لنفسه ولمصر من شر هذه الطائفة الباغية فدبر لهم مكيدة القلعة الشهيرة فى أول مارس سنة ١٨١١، وكان قد دعا الأمراء والأعيان بملابسهم الرسمية للاحتفال بتقليد ابنه « طوسون » رياسة الحملة فجاءوا الى القلعة وقابلهم محمد على بلطف وترحاب، ثم سار الموكب وخرج بعض الجنود والمشايخ والأعيان ، و بينما أمراء المماليك سائرون فى الطريق الجبلى الى « باب العزب » أقفلت الأبواب وأطلقت النيران من كل صوب على صفوف المماليك المحصورين بين الأسوار فى ذلك الطريق الضيق ، فحصدتهم النيران ، واستمر الضرب حتى فنوا أجمعهم الا اثنين على ما يقال ، ثم سرى الخبر الى الخارج ، فقتل عدد عظيم فى القاهرة وفى الأقاليم بأمر الباشا .

مكيدة المماليك فى نظر التاريخ

وكانت هذه الحادثة فى يوم الجمعة واستمر التقتيل الى يوم السبت فخرج محمد على وابنه طوسون وأوقفا النهب والسلب والقتل وأخذ محمد على أبناء المماليك وأدخلهم فى خدمته وأجرى الأرزاق على نسائهم وزوجهن لضباط جيشه وأتباعه ، وقتل من المماليك فى هذه المكيدة نحواً من ألف منهم أربعمائة من الأمراء والباقون من الأتباع وبذلك قضى

محمد على فى يوم وليلة على طائفة طالما أراد الباب العالى القضاء عليها فأعياه الأمر . قضى محمد على عليهم ولكن لا فى ميادين الحرب حيث يجتنى الشرف ويبرر القتل ، قضى عليهم خلسة وغدراً وهم فى ضيافته ، لا فرق بين مجرم منهم وبرىء ، تخلف فى تاريخه نقطة سوداء إذا بررت وجودها الضرورات السياسية لا يمكن أن تمحو عارها أبداً ، ولكن يجب قبل الحكم الذى لا سبيل للعواطف اليه ، أن نفهم الزمن والأحوال والبيئة التى كان يعيش فيها محمد على ونذكر سوابق الطائفة المجنى عليها فلا نحكم عليه بمقتضى تقاليد الأمم الراقية .

لقد أعيا أمر المماليك محمد على إلى درجة لم تدع له مجالا للتريث فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم ، بل كلما هزمهم محمد على وشتت شملهم عادوا فرفعوا رؤسهم وتجمعوا صفوفا ضده متحينين الفرصة للقضاء عليه ، ويا ليتهم مع ذلك كانوا متصلين بالبلاد صلة تعود عليها بفائدة حيوية بل كانت مصالح المماليك الحقيقية متنافرة مع مصلحة البلاد والأهالى ، وكأنهم فى مصر كانوا حكومة داخل حكومة أخرى تتعارض أغراضهما فى كل شىء

رأى محمد على أن مصر لا يمكنها أن تخطو خطوة واحدة فى سبيل الرقى والاصلاح إلا إذا أمنت كل خطر من جانب هذه الطائفة التى لم يكن لها أثر فى مصر إلا الخراب والدمار والحروب والمجاعات ، ورأى أنه عما قريب سيرسل جنده وقواده إلى بلاد العرب ضد الوهابيين وأنه سيصبح من غير جيش قوى يستند عليه ويرهب المماليك به فاذا تألب

المماليك ضده ربما عجز عن قهرهم وضاعت جهوده سدى ، ورأى أيضاً أن الحكمة السياسية تقضى بأن تسوى الحكومة مشاكلها الداخلية قبل أن تقوم لمواجهة حرب أجنبية خوفا من أن ينال العدو منها فى الخارج ، وأن الفظائع الهائلة التى ارتكبت فى عهد حكم الارهاب بفرنسا فى وقت الثورة لم يكن لها مبرر إلا تهديد العدو لحدود فرنسا من الخارج لهذه الأسباب دبر محمد على مكيدته ضد قوم « لو بقوا فى مراكزهم لقضوا على عدد من الأشخاص بقدر ما سفك محمد على من قطرات دمائهم[1] »

خروج الحملة

ولما خلص محمد على من شر المماليك أصدر أمره بتسيير الحملة سنة ١٨١٢ ضد الوهابيين بقيادة ابنه طوسون وكان قد فاوض « الشريف غالب » فى « ينبع » واتفق معه بشأن محاربة الوهابيين ، فنزلت الحملة فى « ينبع » وقابلها السكان بالفرح ، وكان طوسون فى ذلك الوقت شاباً يناهز الثامنة عشرة من عمره شجاعا مقداما فاعتمد على قوة جنوده وفوقانهم فى العدد والأسلحة وسار تواً إلى « المدينة » فتقابل مع جموع الوهابيين عند بلدة « بدر » الشهيرة بانتصار النبى صلى الله عليه وسلم فانكسر الوهابيون أولا ، ولكنهم عادوا وحصنوا أماكنهم وأقاموا المتاريس وأظهروا شجاعة وشدة بأس عظيمتين ، فتقهقر طوسون إلى « ينبع » بعد أن فقد عددا عظيما من جنوده ، وقد ساعد على هذه الخسائر أن جنود محمد على كانت تحارب فى ميدان وعر المسالك كثير المكامن ، فكان من المتعذر معرفة طرق المسير فيه ، وأدى ذلك إلى هلاك الكثيرين . زد على ذلك

(١) راجع تقرير دكتور بورنغ : اوراق برلمانية مجلد نمرة ٢١ سنة ١٨٤٠

عدم صداقة العرب للمصريين وترفع طوسون عن استمالتهم مما جعلهم يفتكون بالجنود المصرية أينما رأوهم

انتصار طوسون اولا ثم انهزامه

ولما علم محمد على بهزيمة المصريين أسرع فأرسل المدد فخرج طوسون ثانياً قاصداً « المدينة » وكان قد استمال إليه القبائل القاطنة بينها وبين « ينبع » فلم يلق معارضة ، وحاصر « المدينة » ولم يستعمل المدافع احتراماً للحجرة النبوية، وأخيراً أحدث ثغرة فى السور وخلص «المدينة» من الوهابيين ثم قصد إلى «جده» فاستولى عليها وتابع السير إلى «مكة» ففرت منها حامية الوهابيين ودخلها طوسون وطير خبر هذه الانتصارات إلى القاهرة والقسطنطينية ففرح والده كثيراً ، ثم احتلت الجنود المصرية «الطائف» من غير مقاومة أيضاً فاغتاظ «سعود» من هذا التقدم وخاف عاقبة ذلك ، وكان قد تحصن فى الداخل فخرج هو وجميع جيوشه بعد أن نظمها ، وبدأ يناوش الجنود المصرية حتى قابلهم فى واقعة «تُربة» شرقى الطائف فكسرهم واستولى على عدة نقط حصينة ، وكان طوسون فى المدينة فكتب لوالده بارسال المدد

حضور محمد على الى الميدان

فحضر محمد على سنة ١٨١٣ بنفسه مع المدد عن طريق السويس ومعه عابدين بك احد ضباطه وأول ما عمله هو القبض على الشريف غالب لشكوك كانت تحوم حوله لأنه ترك المدينة ومكة تقع فى أيدى الوهابيين من أول الأمر وبقى هو فى جدة ، وكان مذبذباً بين المصريين والوهابيين يترقب ليرى أيهما يفوز بالنصر ليتبعه، فأرسلوه إلى مصر عن طريق القصير ثم أرسل ابنه طوسون ليستولى على «تربه» وأرسل عابدين بك ليتتبع

الوهابيين الذين يهاجمون القوافل، ولكن معرفة العرب بمجاهل الأرض وسهلها ووعرها ودروبها جعلتهم يفلتون ، وأصبح عابدين فى حالة حرجة إذ كان العرب يكمنون له ولجنوده فى الطريق فرجع إلى « الطائف » وكذلك لم يقو طوسون على أخذ « تربة » فتقهقر إلى « الطائف » وأخيراً خرج محمد على من « المدينة » وقصد « الطائف » ومعه قليل من الجند ، فلما علم الوهابيون بقدومه فروا من وجهه وأخذ محمد على يدبر خطة يقضى بها على الوهابيين ، وكان زعيمهم « سعود » قد مات سنة ١٨١٤ وخلفه « عبد الله » وكان قائداً ضعيفاً فهزم محمد على الوهابيين عند « تربة » وكان لانتصاره هذا أثر عظيم إذ انضم إليه كثيرون فلم يبق أمامه إلا « الدرعية » ولكنه علم فى ذلك الوقت بهروب نابليون من جزيرة « ألبا » واضطراب العالم على أثر ذلك واحتمال تعرض البلاد لغزو جديد، وجاءه خبر تمرد أحد ضباطه المدعو لطيف باشا فأسرع بالعوده إلى مصر فوصلها عن طريق القصير فى ١٨ يونيه سنة ١٨١٥ وهو اليوم الذى انهزم فيه نابليون فى موقعة « واترلو »

انتصار محمد علي وعودته

أما طوسون فانه احتل « الدرعية » وأرسل عبد الله يطلب الصلح فعقد معه طوسون صلحاً جعله وقفاً على مصادقة محمد على . ولكن عبد الله لم يذعن لكل الشروط التى جاءت فيه فهدده محمد على بأنه إن لم يقبل أرسل اليه جيشاً جراراً يخرب بلاده . ثم وصلت إلى طوسون أخبار مبالغ فيها عن حرج مركز والده بمصر فغادر بلاد العرب لنجدة والده وترك مسألة الوهابيين معلقة .

عودة طوسون



ابراهيم باشا

مشا كل محمد على

أما « لطيف باشا » فكان قد أرسله محمد على ليبلغ الباب العالى خبر فتح مكة والمدينة ، فلما عاد إلى مصر فكر فى اغتصاب ولاية مصر من محمد على بمساعدة بعض رجال الباب العالى ، الذين اتفقوا معه فى الاستانة على هذه الخيانة . فلما علم نائب محمد على « الكتخدا » محمد بك لاظ » بعزمه حاصره فى بيته ، ودعا مجلساً مخصوصاً حكم عليه بالاعدام سنة ١٨١٣ أثناء غياب محمد على . وعلى أثر عودة محمد على قام الجند ضد محاولة إدخال النظام الجديد وهذا ما حدا طوسون إلى الحضور إلى مصر حيث استقبل استقبالا فخماً ولكنه مات بالطاعون بقصره قرب رشيد وهو فى مقتبل عمره (١٨١٦) وكان محبوباً عند الجند والأهالى على السواء ، وكان يفضله أبوه على باقى إخوته حتى على إبراهيم أكبر أولاده لأنه كان يرى فى طوسون صورة مصغرة من نفسه فحزن عليه حزناً شديداً .

أما الوهابيون ففرحوا بموت طوسون وظنوا أن مشروع الحملة قد فشل ، ولكن محمد على عين ابنه ابراهيم لقيادة حملة جديدة ، فسافر ابراهيم عن طريق القصير فى سبتمبر سنة ١٨١٦ ووصل ينبع قاصداً المدينة المنورة ، ولما علم عبد الله بن سعود بقدوم إبراهيم جمع أربعين ألف مقاتل . ولكن أسلحتهم كانت من الطراز القديمة وجل اعتمادهم على السيوف والرماح والبنادق ذوات الفتائل فلم يقووا على الوقوف أمام نيران المصريين المتأججة المتواصلة ، فانهزمت طلائع جيش عبدالله

وتحصن « فى عنيزه » أما ابراهيم فحاصر « الرّس » وتغلب عليها وعلى « عنيزة » وأخيراً حاصر «الدرعية» فى إبريل » سنة ١٨١٨ حتى سلمت فى سبتمبر التالى ، ثم عمل على تدميرها ، وأرسل عبد الله إلى القاهرة فى نوفمبر ١٨١٨ ونزل عند اسماعيل بن محمد على

ولما قابله الباشا فى قصره بشبرا وقف له وأجلسه بجواره وبادره قائلا « ما هـذه المطاولة » ؟ فقال « إن الحرب سجال » قال « وكيف وجدت ولدى ابراهيم ؟ » قال « ماقصر وبذل الهمة ، وقد فعلنا نحن فعلته حتى كان ما قدره الله » قال « شأشفع فيك عند الخليفة إن شاء الله » قال « ما قدر سوف يكون » . ثم أرسل إلى القسطنطينية فاعدم فيها ، وعاد ابراهيم عن طريق القصير فى سنة ١٨١٩ بعد أن أخضع العرب فازدانت له البلاد سبعة أيام بلياليها .

نتائج حرب الوهابيين

لاشك فى أن هـذه الحروب التى قام بها محمد على بناء على أمر السلطان استنفدت كثيراً من ثروة مصر فى وقت لم تقو فيه على دفع رواتب الجنود ، فما بالك بالانفاق على حرب دامت ست سنوات! فليس بعجيب إذن أن يلجأ محمد على إلى استعمال الشدة المتناهية فى جمع الأموال وليس أدل على شدته من فعلته مع «المعلم غالى» رئيس حسابات الحكومة فقد امتحن وكيل الباشا حساباته فوجد عجزاً يبلغ ٦٠٠٠ كيس فأمره بدفعها حالا ، ووشى به جماعة من منافسيه الأقباط وقالوا بل أن العجز ٣٠٠٠٠ كيس فتشدد « كتخدا » فى عقابه وأخيراً أخلى سبيله بشفاعة طبيب محمد على بعد دفع ١٤٠٠٠ كيس

مثل هذه الأعمال لم يكن يلجأ إليها محمد على لولا شدة حاجته إلى المعدات الحربية والبحرية التى كانت تتطلبها حرب دامت ست سنوات فى بلاد بعيدة وعرة غير مأمونة الجانب لا تنبت إلا القتاد والشوك ، فى حين لم يلق محمد على من السلطان ولا من وزرائه ولا من أى ناحية أخرى سوى مصر معونة مالية قط

هنا يتساءل الأنسان لماذا زجّ محمد على بنفسه فى مشروع مثل هذا غرمه أكثر من غنمه ؟ الجواب على ذلك سهل لمن يعرف حدة نظر محمد على السياسى ، فانه قد اتخذ من هذه المسألة مبرراً له فى تكوين قوة برية وعسكرية ما كان ليوفق لأنشائها لولا قيامه بحملته على الوهابيين

ومن حسن طالعه أن كانت الحملة الوهابية برية وبحرية فكما تطلبت جيشاً كذلك تطلبت أسطولا ، ولا ننسى أن الحملة قد قضت على عدد عظيم من الجنود الألبانيين الذين وقفوا حجر عثرة أمام محمد على فى سبيل إصلاح الجيش على النسق الفرنسى ، فقد تمكن بعد انتهاء الحملة من الشروع فى الأصلاح . أما نتيجة الحملة فلا شك فى أن انتصار محمد على قد جعل العالم الاسلامى يلهج بذكره وحمده لأنه هو الذى أمن حجاج بيت الله ، وخدم الاسلام والملة خدمة قصرت عن انجازها همم السلاطين والولاة .

لذلك بدأ الناس فى الشرق يعرفون لمحمد على قدره ويخصونه بالمهابة والاحترام والثقة ، وخاصة بعد أن أصبح ابنه حاكما على بلاد العرب والمتصرف فى مكة والمدينة . أما السلطان فلم يسعه بالطبع إلا الأعتراف

لمحمد على وولده ابراهيم بجميل الصنع فأرسل الهدايا ومنح ابراهيم لقب الوزارة ، ولكن السلطان كان على الرغم من ذلك يحسد محمد على انتصارة فى ميدان أخفق هو فيه . ثم ما لبث محمد على أن نجح فى عمل آخر أخفق فيه السلطان أيضاً ألا وهو إنشاء جيش على النظام الفرنسى الحديث .

تكوين الجيش المصرى

وما دام التاريخ يحفظ بين سطوره أبطال الحروب ، ويخصهم بالإجلال والاعظام ، وما دامت الجيوش دليل قوة الأمم وعنوان بأسها وأداة رفعتها، فسوف نرى الناس فى كل آن ومكان يمجدون أبطال الحروب « كرمسيس » « والاسكندر » وقيصر » « ونابليون » « ومحمد على » . وإذا كانت الجيوش النظامية فى الممالك قد ساعدت الملوك والأمم على الرقى فانها فى مصر قد كان لها الفضل فى ادخال كل معالم المدنية فى البلاد .

ولقد رأى محمد على منذ أن كان يقاتل الفرنسيين فى « الرحمانية » فضل النظم الحربية الحديثة وعرف قيمتها عند مساعدة « دورقى » له أثناء حملة «فريزر» على مصر سنة ١٨٠٧ ، فصمم محمد على على أن يستغنى عن جنوده الأرنؤود ويسعى فى إدخال « النظام الجديد » متى سنحت فرصة لذلك

المحاولة الاولى

وأول ما فكر جدياً فى ذلك كان فى يونيه سنة ١٨١٥ إذ قضى

مدة فى اقناع قواد جنوده بأفضلية الطرق الأوربية ، ولكن لما لم يأت ذلك بثمرة نفذ مشروعه على غير رغبة الجند ، وبدأ بتمرين إحدى الفرق وكان على رأسها ولده اسماعيل ، فتحزب الجند والقواد واتفقوا على الغدر بمحمد على ، ولكن نمى إليه خبر الدسيسة بواسطة «عابدين بك» فاحتاط لنفسه ، ولما طاش سهم المتآمرين انقضوا على المدينة وانتشروا للسلب والنهب كعادتهم ، ولكن محمد على فطن لأغراضهم الحقيقية فأوصل الأسلحة لتجار « خان الخليلى » و « الفحامين » فقاوموا الجنود ولم تمس هذه الأحياء التى يكثر فيها وجود الأجانب بسوء . أما الغورية والسكرية الخ فنهبت متاجرها ، ولما رأى محمد على هذه المقاومة استمال الجند إليه فوزع عليهم الرواتب والأقوات وترك مشروع تدريبهم على النظام الأوربى منتظراً فرصة أخرى ، وسلك محمد على مسلكا جديداً ينطوى على العدل والحكمة ، ذلك أنه فى صبيحة اليوم التالى للنهب دعا « السيد محمد المحروقى » رئيس تجار العاصمة وأمره بأعداد قوائم بأسماء التجار وتقدير خسائرهم، فوزع محمدعلى عليهم عوض هذه الخسائر وبلغت بضعة الآف من الجنيهات صرفت بعد أداء اليمين الشرعية فاطمأن الناس واستبشروا بهذا العصر الجديد

وأما معارضة الجنود الألبانية للاصلاح فلم يجد محمد على صعوبة عظيمة فى التغلب عليها ، لأنه بعد أن استمالهم أبعدهم عن القاهرة وأرسلهم إلى ميادين الحرب فى بلاد العرب وفى سنار ، وبذلك تخلص من جزء عظيم منهم ، ولو كان محمد على اتكل على الألبانيين لعرقلوا إصلاحاته

لماذا لم يعتمد على الالبانيين

واستنفدوا مال خزانته، كما استنفدوا أموال الولاة السابقين، ولحرمه السلطان تجنيد جنوده من مقدونيا كما حرم على المماليك شراء الرقيق من «جورجيا» وأوربا، فكان من حسن طالع محمد على أن الألبانيين قاوموا النظام الجديد ولم يقبلوه لأنهم لو قبلوه لكونوا نواة الجيش الجديد لمحمد على ولقللوا آماله فى النجاح

المحاولة الثانية

ولما عاد ابراهيم من حرب الوهابيين منتصراً فكر محمد على فى إنشاء النظام العسكرى الجديد، وصادف عزمه هذا حضور «الكولونيل سيف Sève» المعروف «بسليمان باشا» إلى القاهرة فعهد إليه محمد على فى مهمة تكوين الجيش الجديد وكان «سيف قد ترقى من جندى صغير فى خدمة الجيش الفرنسى مدة الامبراطورية الأولى إلى أن أصبح فى سنة ١٨١٥ «ياوراً» أو أميناً للمشير «ناى Ney» ولما انهزم نابليون فى «واترلو» اشتغل «سيف» بالتجارة، ثم قدم إلى محمد على بخطاب توصية جميل، فاختبره محمد على فوجد منه أخلص وأكفأ خادم له فى جيشه الجديد وإليه يرجع الفضل الأكبر فى رفع ذكر مصر فى عهد محمد على.

جهود الكولونيل سيف

ولما بدأ «سيف» فى القاهرة بتدريب بعض أولاد المماليك الذين كانوا فى خدمة محمد على ومعهم ابراهيم ليكون مثلا حسناً للطاعة والاستفادة بدأت تظهر علامات التذمر وأخذ العلماء يغرون الشبان بعدم الانصياع لتعاليم الفرنجة، فرأى محمد على أن خير طريقة لتلافى الفتنة وتنفيذ أغراضه هى أن يرسل «سيف» ومعه أربعمائة أو أكثر من أولاد المماليك

إلى «أسوان» فيدربهم هناك بعيدين عن الدسائس والقال والقيل ، وكان معظم هؤلاء المماليك من الشبان النابهين اختارهم محمد على ليكونوا بعد أن يتخرجوا نواة الجيش الجديد ، فاشتغل «سيف» بتعليمهم ثلاث سنوات باثاً فى نفوسهم روح الأخلاق العسكرية الشريفة ، ضارباً لهم الأمثال دائماً بسيرة نابليون وسير قواده

وقد صادف « سيف » صعوبة فى أول الأمر فى تعويدهم الصمت والرزانة فى أثناء الحركات ، فنقم منه بعضهم وصمموا على قتله ونمى إليه الخبر ، فجمعهم فى الصباح وانتهرهم قائلا : إن الشرف العسكرى يأبى أن يعمد الجندى إلى طرق النذالة والجبن وإذا أراد أحدكم الانتقام فأمامه المبارزة والقتال. وصوب عليه بعضهم بنادقهم فى حادثة أخرى فأخطأوه ، فأعمل فيهم السوط لأنهم لم يصيبوا المرمى، وأمرهم بتعمير البنادق وتصويبها نحوه ، ووقف أمامهم ثابت الجأش فبهتوا عاراً وخجلا ورموا ببنادقهم وتقدموا إليه صارخين باكين يطلبون العفو . فعفا عنهم باسما ، وبعدها لم يقع منهم مايخل بالنظام العسكرى وامتثلوا أوامر رئيسهم وأحبوه حباً جماً، ثم ما لبث «سيف» أن اعتنق الديانة الاسلامية ظاهرياً حسب ما أشار به محمد على، إذ الحقيقة أنه كان من الذين لايهتمون كثيرا بأمر الدين ، فزاد الاخلاص والولاء بينه وبين عساكره ، ولم تمض سنوات ثلاث حتى ضارعت جنوده أحسن الجنود الأوربية نظاماً وشجاعة وإقداماً ، كذلك تمكن « سيف » من الرقى السريع حتى وصل إلى أرقى مراتب الجيش

ولما وُجد الضباط الأكفاء فكر محمد على فى جمع الجنود ، ولم يشأ أن يكون بينهم أتراك ولا ألبانيون لئلا يحرضوهم على الفتنة ، فعمد إلى السودانيين — وكان قد أرسل حملته إلى السودان — وجمع منهم ثلاثين ألفاً وأتى بهم إلى « بنى عدى » قرب منفلوط ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا فى أسوان فبدءوا بتدريبهم فى سنة ١٨٢٣ وما انتهت سنة ١٨٢٤ إلا وكانوا قد دربوا على التمرينات العسكرية اللازمة ، فاستعان بهم محمد على وأرسل منهم فرقاً إلى بلاد العرب وأخرى إلى السودان وأرسل الباقى إلى حرب « الموره »

استخدام السودانيين فى الجيش

ولكن النتيجة لم تكن سارة أبداً ، لأن أبناء السودان لم يألفوا المعيشة الشاقة بعيدين عن أوطانهم ولم تقو أجسامهم الهزيلة على احتمال البرودة، فرض منهم عدد عظيم ومات معظمهم فى سنين قلائل. وأخيراً بدت له فكرة تكوين جيش من جنود مصرية ، وظهر فى أول الأمر أن هذه المحاولة مملوءة خطراً ، وأبان له بعض أتباعه والمقربين منه أن الزراعة فى البلاد لا بد أن تتأثر من عواقب التجنيد ، وأن التجنيد بين قوم لم يألفوا الجندية منذ زمن بعيد سيكون أمراً مكروهاً جدّ الكراهية لا يمكن أن يأتى بأقل ثمرة . وأى نفع كان يرجى من قوم كانت مهمة من يحكمهم منذ الأزمان الغابرة أن يلصقهم بالأرض وفلاحتها ، ثم يرهقهم بالضرائب فيحرثون ويزرعون ليقووا على دفع هذه الضرائب ؟ وهكذا كانت قواهم دائماً منهوكة فى الزراعة التى هى منبع ثروة الأهالى وسبب مذلتهم فى آن واحد

استخدام المصريين



سليمان باشا الفرنساوي

غير أن محمد على لم يأبه لهذه الاعتراضات ونفذ مشروعه ، فقامت بعض حركات عدائية فى الأقاليم ضده. وأخذ الفلاح النشيط يوقع الأذى بنظره وجسمه، ويهاجر إلى بلاد العرب وبلاد الشام تهربا من نظام الجندية غير أن المصريين ما لبثوا أن رحبوا بالنظام الجديد بعد ما وجدوه فيه من تأنق فى ملبس الجندى وسعة عيشه ومكافأة المجتهد منهم ومنزلة الجندى بين غيره من الناس . ثم لما زادت أعمال الجيش أدخل محمد على فى خدمته غير «سليمان بك» من ضباط الفرنسيين فعاونوه على فتح مدارس حربية على النظام الفرنسى ففتحت مدرسة «المشاة» بدمياط ومدرسة «الموسيقى» بالقلعة ومدرسة « الفرسان » بالجيزة ، ومدرسة « المدفعية » فى طره ، فتعلم الطلبة فيها اللغات والرياضة والرسم والهندسة والحركات العسكرية حتى ضارعوا أحسن جيوش أوربا بشهادة أكابر الضباط الأجانب ، وكان إصلاح الجيش سبب الاهتمام بأمر التعليم والصناعة والصحة فى البلاد ، وسنعود إلى ذلك فى محله .

أثر تكوين الجيش فى المصريين

أما مصر فجنت من وراء الجيش فوائد أدبية ووطنية لا تقـدر ، فالجيش كان عنوان وحدتها ، إذ القبطى والمسلم فيه سواء، وأوجد فى البلاد روحا نظامية قومية كانت مفقودة منذ قرون، وقد أمن البلاد من مصائب الفئات الظالمة الفوضوية التى كانت تعيث فى الأرض فساداً ، ولا ننسى الروح الوطنية التى تولدت على أثر تكوين الجيش إذ أخذ المصريون يتنافسون فى مضمار النبوغ ودبّت فى قلوبهم روح الثقة والفخر : الثقة

بقوة أبنائهم وجنودهم والفخر بكفاءتهم وانتصاراتهم ، ومن ذا الذى يمكنه أن يخلص فى الزود عن بلاده وفى محاربة عدوها ويحرص الحرص كله على حريتها واستقلالها أكثر من أبناء البلاد أنفسهم الذين أظهروا من خلائق الصبر واحتمال المشاق ما جعلهم من أحسن الجنود .

يالها من فكرة علوية أتت بوافر الخير على مصر ، فان انتظام الفلاح فى سلك الجندية بعد أن عاش قرونا طويلة مستعبداً فى كسر بيته أخرجه من حالة الذل والجبن والمسكنة التى كان فيها، وعلمه دروساً جديدة فى النظام وأداء الواجب ، علمه الشرف الحقيقى والتنافس فى سبيله ، علمه أن يضحى بنفسه فى ميادين القتال من أجل مصر ومليكها واستقلالها ، وكان محمد على يقضى معظم وقته ملازما للجيش الجديد ويشترك فى رحلاته وتدريبه وتمرينه . ولقد قص محمد على مرة على معتمد انجلترا ما شاهده من بوادر الرقى الأدبى فى جيشه الجديد فقال « جرح ذراع أحد الجنود جرحاً بالغاً أثناء التعليم العسكرى بسبب إهمال الجندى الواقف خلفه، فلما طلب اليه الضابط أن يخرج من الصف ليضمد جرحه أبى وقال الآن وقد أصبحت جنديا فأنا اليوم غيرى بالأمس، وما دامت تجرى فى عروقى نقطة دم واحدة سأبقى فى مكانى حتى أنتهى من واجب اليوم »

هذه الروح الجديدة تفسر الانتصارات الباهرة التى صادفها الجيش المصرى الجديد فى ميادين القتال سواء أكان فى أوربا أم فى أفريقية أم فى آسيا ، واستمر محمد على يعنى بالجيش عناية خاصة ، إذ أصبح فى نظره

مسألة حيوية فى الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنه علم أن اعتماده على حسن نيات الباب العالى نحوه أمر محفوف بالخطر ، وانه مهما قدم للباب العالى من الخدمات فلن يرحمه السلطان اذا ضعفت قوته أوقات شوكته يوما ما .

حملة السودان

اسباب الحملة

ماذا يعمل محمد على وقد عاد اليه جنوده الألبانيون منتصرين من بلاد العرب ؟ أيسمح لهم بالاقامة بالقاهرة فيعيدوا عهد الثورات والنهب والسلب ويشغلوه عن اصلاحاته وربما وقفوا أمام مشروع النظام الجديد موقفهم فى سنة ١٨١٥ ؟ لاشك فى أن حسن السياسة كان على عليه أن يرسل هؤلاء الأرناؤد إلى ميدان جديد فيستريح من مشاغباتهم ويقلل من عددهم ، ففكر فى تجهيز حملة السودان ليطارد بقايا المماليك الذين استوطنوا اقليم « دنقلة » ونصبوا أنفسهم فيه حكاما . وكان الناس يتحدثون فى ذلك الوقت ، ومحمد على يعتقد أيضا أن فى السودان مناجم غنية بالذهب والمعادن النفيسة ، فظن الألبانيون أن هناك غنما عظيما يجب ألا يفلت من أيديهم فرحبوا بفكرة محمد على .

هذا ، وأن حاجة محمد على إلى استيراد جنود جديدة لجيشه الجديد جعلته يطمع فى فتح الأصقاع المجاورة لمصر كى يتمكن من ادماج شبان تلك البلاد فى جيشه ، وأراد محمد على من هذه الحملة أيضاً أن يبسط سلطانه وأسواقه على سواحل البحر الأحمر الغربية بعد أن انتشر نفوذه

وتجارته فى شبه جزيرة العرب الى خليج العجم، ولا تنس اهتمام محمد على وعنايته بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها، فقد كان من أغراض الحملة حل اللغز الذى حير الناس منذ « هيرودوت » وهو محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه إلى أقصى نقطة ممكنة، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة، تشبهاً بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه «اسماعيل» قائد الحملة بالمعلومات الجغرافية والخاصة بالتعدين

وبدأ محمد على فى إعداد الحملة فى يونيه سنة ١٨٢٠ فجمع ٣٠٠٠ من المشاة و ٢٥٠٠ من الفرسان ومدفعية مركبة من ١٢ مدفعا، وعين على رأس الحملة اسماعيل ثالث أنجاله، وكانت هذه أول مهمة حربية ذات شأن عهد فيها إلى اسماعيل، إلا أن واجبه لم يكن من الصعوبة كواجب أخيه « طوسون » من قبل لأن قبائل السودان كانت همجية لا تعرف استعمال الأسلحة النارية، على العكس من العرب الذين كانوا على اتصال ببلاد الهند والعجم فكانت أسلحتهم على ذلك أرقى كثيراً من أسلحة السودانيين، كذلك كانت حال حكومة « سنار » المعروفة « بالدولة الزرقاء » التى لحقها الضعف منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولم يبق من الدولة العظيمة سوى عدد من الوزراء الذين ظلوا يتنازعون الحكم إلى أن جاءت حملة اسماعيل فقدموا له المملكة غنيمة سهلة. أما الكردفان فكانت تحت حماية سلطان دارفور بالاسم فقط.

مهمة اسماعيل

ولما كانت قبائل السودان من المسلمين السنيين لا شيعة ولا

وهايبين أصحب محمد على الحملة عدداً من العلماء ليبرروا أغراض الحملة فى نظر المسلمين، وليراقبوا أعمال الجيش حتى لايخرج الجنود عن الحدود المشروعة فى الدين، واضطر محمد على إلى إصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الاسلامية حتى لا يحصل غضاضة أو تذمر بين جنود المسلمين. وسارت الحملة عن طريق النيل، وأما الفرسان فساروا بمحاذاة النيل ووصلت الحملة الى « دنقلة » فذعر المماليك وفروا إلى أقاصى السودان ولم تجتمع لهم قوة بعد ذلك. ثم سارت الحملة جنوبا ولقيت من القبائل المعروفة « بالشيقية » أو « الشائقية » مقاومة عظيمة اذ اجتمع منهم ثلاثون ألفا على الخيول والهجن وتأججت فى رءوسهم نار الحرب فاستماتوا فى الدفاع عن اوطانهم ولكنهم انهزموا انهزاما حاسما فى « كورتى » ثم سقطت « شندى » و « بربر » وبعد ذلك سارت الحملة الى « سنار » فخضعت بدون كبير مقاومة،

وفى سبتمبر سنة ١٨٢١ حضر ابراهيم باشا على رأس حملة كحملة أخيه اسماعيل باشا، وحضر أيضاً محمد بك الدفتردار صهر الباشا على رأس حملة لفتح الكردفان، فسار ابراهيم فى النيل الأبيض الى تلول « دنكا » عند مصب نهر سوباط، أما اسماعيل فسار شرقا فى النيل الأزرق الى حدود الحبشة ومعه العالم الطبيعى « كيار Caillard » الفرنسى ليفتش عن مناجم للذهب فلم ينجح إلا قليلا، وأخيراً عاد اسماعيل الى « سنار » وكان ابراهيم قد مرض ورجع بعد أن وصلت جنوده الى « دنكا » ثم كتب اسماعيل يطلب الرجوع الى مصر بعد أن بقى سنتين

فى السودان ، ولكنه قبل أن يصل اليه أمر الرجوع أحرقه الملك « نمر » صاحب « شندى » عقب إهانة له ، فخلف صهره « الدفتردار » الذى فتح الكردفان أن لا بد من قتل ٢٠٠٠٠ فدية لاسماعيل وبالفعل نفذ يمينه وأكثر فى القتل ، وفى سنة ١٨٢٤ رجع الدفتردار وعين « رستم » حاكما على السودان

تقدير نتائج الحملة

ويمكننا أن نقول أن حملة السودان لم تحقق مطامع الباشا إلا قليلا لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة وتستلزم عناية لا تثمر إلا بعد سنين، ولأن الجنود السود لم تنفعه فى أول الأمر بل اضطر إلى أن يستبدل بهم المصريين ، ولكن يقابل ذلك أن أصبح البحر الأحمر بحيرة مصرية ، وضمن محمد على لمصر مراقبة موارد ماء النيل وفتح مجالا واسعاً للمصريين للاتجار والاستثمار ، وأسس محمد على مدينة « الخرطوم » فى سنة ١٨٢٢ واتخذها « الدفتردار بك » قاعدة للحكم فوسعها وبنى فيها « دراً للصناعة » وبنى البيوت وأنشأ السفن النيلية بكثرة وأصبحت « الخرطوم » محطة لتجارة السودان

ومن أشهر الولاة الذين عينهم محمد على فى السودان « خورشيد باشا » (١٨٢٦) الذى قام فيه باصلاحات جمة ، ومد الفتوحات جنوباً واستولى على « فاشوده » ، وخلفه « احمدباشا » المعروف « بأبى ودان » (١٨٣٧) الذى نظم الادارة وقسم البلاد إلى مقاطعات ومديريات وعين حدودها وأدخل كثيراً من الأشجار والحيوانات المصرية فى السودان . وما فتىء محمد على يرسل البعثات العلمية للبحث عن المعادن من آن

الى آخر ، وفى آخر الأمر سافر هو بنفسه وهو فى سن السبعين عام ١٨٣٨ متكبداً مشاقا عظيمة ، فأصلح الأدارة ووصل إلى حدود الحبشة، وأعلن الغاء تجارة الرقيق لا اعتقاداً منه بضرورة ذلك، بل إرضاء للدول الأوربيـة ولكسب مودة انجلترا خاصة . ولشدة اهتمامه بالاستكشافات الجغرافية أرسل أحد ضباطه «البكباشى البحرى سليم افندى» فى ثلاث رحلات مختلفة بين ١٨٣٨ — ١٨٤١ ، وغاية ما وصل اليه حدود نهر سوباط عند خط عرض درجة ١/٢ ٤ شمالا . وكان « سليم قبودان » يكتب التقارير الوافية عن رحلاته ويرفقها بجداول خاصة بالارصادات الجوية ، فكانت هذه التقارير أول المستندات التى ظهرت فيما يختص بداخل افريقية [(١)]

(١) ومن العلماء الفرنسيين الذين رافقوا سليم فى رحلته الاخيرة « دارنو D'arnaud »

الفصل الثامن

اصلاحات محمد على الداخلية

العناية بالارض

ان أول واجب يتحتم القيام به على أية حكومة متنورة نصبت نفسها الحكم مصر هو حفظ الأراضى المزروعة والتى يمكن زرعها من عبث الصحراء المحيطة بالبلاد ، ولا يتأتى ذلك إلا باستتباب الأمن وتنشيط الفلاحة المستديمة ، و بتوافر طرق الرى وتوزيع الماء بالطرق التى تكفل سلامة المحصول

وإنا لنرى أن الماء والرمل عنصران أولهما مرادف للحياة وثانيهما للهلاك يتنازعان دائما السيادة فى وادى النيل ، فمتى قبضت على زمام الأمور حكومة ضعيفة ألفيت الرمل قد انتصر على الماء وفاقه ، وماهى إلا سنوات قليلة حتى يجف الزرع ويقل الحرث والنسل وتكثر المجاعات وتعم الأوبئة والأمراض ، وما عهد مصر أيام حكم المماليك ببعيد ، قال نابليون « لو بقى المماليك فى مصر عشرين سنة أخرى لفقدت مصر ثلث أراضيها الزراعية » .

خطة محمد على الزراعيه

أما محمد على ففطن إلى أهمية الزراعة فى مصر وعلى ذلك منحها كل عنايته والتفاته وأحدث انقلاباً هاماً فى نظام تملك الأرض والزراعة الذى وصفناه فى عهد المماليك ، فنقل إليه أولا حقوق «الملتزمين» ثم ألغى «الالتزام» نهائياً معتمداً على أن الأرض للحاكم ، ولكنه منحهم من المال راتباً سنوياً مساوياً تقريبا لقيمة دخلهم السنوى . وكان قد أخذ منهم قبل ذلك بياناً عن إيراداتهم

فقللوا قيمتها بقدر الامكان. أما أراضى « الوسية » التى ظهر أحقية تملك أصحابها لها فتركها ، وعلى العموم ضمّ محمد على أراضى «الوسية» بالصعيد لقيام الملتزمين بثورة ضده وترك أراضى « الوسية » بالوجه البحرى لأصحابها. أما أراضى الأوقاف فانه احترمها من حيث المبدأ فقط ، وأما عمليا فانه عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظاراً عليها وعين نفسه ناظراً على تلك الأراضى وأخذ على نفسه تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الأوقاف وعين للمشايخ رواتب سنوية . أما العقار الموقوف والحدائق فلم يتعرض لها

ولما حل محمد على مكان الملتزم وزع الأطيان على الفلاحين فأعطى كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة ، وترك لمشايخ القرى قسما يبلغ ٤ ٪ من مجموع أراضى القرية دون أن يفرض عليه ضريبة ما . وذلك لقيامهم بضيافة عمال الحكومة ، وعرف هذا الجزء « بمسموح المشايخ ». وكان الفلاح يزرع الأرض بصفته مستأجراً ويسقط حقه فى فلاحتها إذا عجز عن دفع الخراج. ورتب لهم محمد على أجوراً من جنس المحصول بمقدار السدس عادة ، وأمدهم بالآلات والمواشى والماء للرى . وكان المأمور يحدد المساحات الخاصة بزرع المحصولات المختلفة وإذا نضج المحصول قدرته الحكومة بالثمن الذى تحدده ثم تأخذ من المحصول قيمة الضريبة وتترك له الباقى أو تشتريه عادة لنفسها . وكانت الحكومة تودع ما تجمعه من المحصول فى مخازن أو « شون » عمومية أعدتها فى جميع

أنحاء البلاد وتنتظر الفرص المناسبة للبيع

فوائد الخطة

ويظهر أن هذا النظام كان الوحيد الذى يمكن أن يؤدى إلى ثروة اقتصادية فى البلد يعتمد عليها الباشا فى إصلاحاته العظيمة. لأنه بذلك تمكن من تحسين طرق الزراعة ومراقبة الفلاح وتزويده بالنصائح اللازمة وإمداده بالآلات، وأمكن ادخال المحصولات الجديدة كالنيلة والدخان والقطن والحرير والأفيون،[1] ولو ترك الفلاح وحده مع ماهو معروف عنه من المحافظة على القديم والكسل والاعتماد على القضاء والقدر لخسرت الزراعة شيئاً كثيراً. كذلك لو كان تركه يبيع محصوله لأخفق فى السوق ولاشتراه الأجنبى بثمن بخس. أما محمد على فأمكنه أن يبيع هذه المحصولات فى الأسواق الأوربية فأحرز ربحاً وافراً لولاه ما وصل محمد على ولا وصلت مصر إلى ماوصلت اليه من الرقى فى عهده.

عيوب الخطة

غير أنه يجب ألا ننسى ماجرّه هذا النظام من المصائب على الفلاح، فقد كانت الحكومة تقدر المحصول تقديراً قهرياً وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثم تبيعه له أحياناً إذا احتاج لشىء منه بثمن مرتفع، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته فى حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات. وقد يكون بعضها فسد من استمرار خزنه وتعرضه للجو، هذا فضلا عما فى هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح فى العمل وتعويده الاعتماد على الغير وحرمانه من الانتفاع بثمرة جهوده

(١) أدخل محمد على مالا يقل عن ٣٨٠٠٠ آلة لرفع المياه وانقذ من تعدى الصحراء ١٠٠٠٠٠ فدان في الوجه القبلى اضافها الى الاراضى المزروعة. هذا عدا ماأقامه من القناطر وحفره من الترع والمصارف وادخله من الاشجار وخاصة شجرة التوت لتربية دودة القز. واهتم ابراهيم باشا بانشاء الجنائن ونشر زراعة الازهار والفواكه

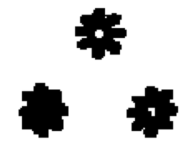
هذه السياسة التى اتبعها محمد على فى الزراعة جرت معها نظام الاحتكار فكما أنه صار المزارع الوحيد أصبح التاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد أيضا وتشمل الاحتكارات جميع المحصولات التى كانت تشتريها الحكومة خاصة لنفسها من الفلاح . ولا يشمل هذا كل ما ينتجه الفلاح بل هناك محصولات تركت له الحكومة حرية بيعها. وأهم المحصولات التى احتكرها محمد على القطن والأرز والصمغ والنيلة والأفيون والسكر والحرير

الضرائب

وكان المورد الثالث لثروة محمد على غير الأرض والاحتكار من الضرائب، وأولها ضريبة الارض أو «الخراج» أو «الميرى» وكان الملتزمون كما عرفنا يجمعون هذه الضريبة ويقسمونها ثلاثة أقسام: قسم للسلطان ويسمى «بالميرى» وقسم للكاشف ويعرف «بالكشوفية» وقسم للملتزم ويعرف « بالفائض » . وكان الملتزمون يتعسفون فى جمع هذه الضريبة وغيرها من الضرائب الاضافية. أما فى عهد محمد على فكانت جميع الأراضى ماعدا « الابعديات » والأراضى الموقوفة على الخيرات ، تدفع المال للحكومة ، ويختلف قدره على حسب جودة الأرض من ٦٠ قرشاً إلى ٤٠ قرشاً إلى ٢٤ قرشاً الفدان الواحد . ولضمان مالية الحكومة كانت القرى تتضامن فى دفع ضرائبها حتى إذا عجزت قرية عن دفع قسطها دفع الباقى عليها جارتها وهكذا

وكثيراً ما منح محمد على كبار موظفيه فى الجيش والادارة اقطاعات من الأرض أصبحت لهم ملكا خاصاً، وهى التى أطلق عليها «الابعديات» لبعدها عن الأراضى الزراعية المسكونة، ولاحتياجها للاعتناء والاصلاح قبل زراعتها تركت بدون أن تجبى منها ضريبة .

أما الضريبة المعروفة « بفردة الروس » فكانت مفروضة على كل فرد مسلم أو قبطى بلغ سنه الثانية عشر ، وتختلف بحسب ثروة الرجل فكانت تتراوح بين ٥٠٠ قرش و١٥ قرشاً فى السنة ، وكانت الحكومة تجبى غير هذه عوائد المكوس وعوائد على الذبح وعلى السفن الخ[1] .



العناية بالتجارة

ولما زادت محصولات البلاد عنى محمد على بالتجارة ، وقد وجد فى مركز مصر الجغرافى الفذ ماشجعه على العمل، وكانت الحالة التجارية فى مصر وفى موانى البحر الأبيض المتوسط على العموم فى كساد وهبوط عظيمين بسبب انتقال الحركة التجارية إلى موانى ساحل المحيط الاطلانطيق التى تتصل بأمريكا وبالشرق الأقصى ، وأصبحت الحال كذلك منذ أن ساح « فاسكو دهجاما » حول رأس الرجاء الصالح فتحولت التجارة من مصر ومن حوض البحر الأبيض ونضبت منابع الثروة التى كانت تفيض على مصر من الشرق .

(١) ملخص ميزانية تقريبية لسنة ١٨٣٣ :

مجموع الايرادات : ٦٢ر٧٧٨ر٧٠٠ فرنك

منها ٢٨ر١٢٠ر٠٠٠ « من ضريبة الخراج

١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ « من احتكارات الحبوب الخ

٣ر٠٧٠ر٠٠٠ « الجمارك

مجموع المصروفات : ٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠

منها ١ر٠٠٠ر٠٠٠ « للقسطنطينيه

١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ « للجيش

١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ « للأسطول

٥ر٠٠٠ر٠٠٠ « لموظفي الحكومة

راجع كتاب نظرة عامة فى مصر لكلوت بك الجزء الثانى صحيفة ٢٠٨)

طريق التجارة البرى

فلما تمت لمحمدعلى السيادة البحرية فى البحر الأحمر فكر جديا فى إعادة طريق التجارة البرى بين الهندو الشرق الأقصى و بين أوربا . فطهر البحر من لصوصه وقذف الرعب فى قلوب عرب الصحراء الشرقية فأصبحوا لايجرءون أن يمسوا أحداً أوشيئاً بسوء . ثم أنشأ المواصلات بين مصر والسويس على ظهور الجمال ، وشيد المنازل على طول الطريق لراحة السياح، ثم رأى ضرورة اتصال الاسكندرية بالنيل لحفر سنة ١٨١٩ أول قناة ذات شأن وهى «قناة المحمودية» التى تصل اسكندرية بفرع رشيد ، واستخدم فى حفرها الألوف من الفلاحين بطريق السخرة ، و بذلك صار فى الامكان تسيير السفن من القاهرة إلى الاسكندرية مباشرة، وأمر بأخذ المكوس مرة واحدة فقط لا مرات متعددة كما كان يحصل فى البلاد التى تحت الأدارة العثمانية ، وسهل الحركة بانشاء محطات للبريد بواسطة الهجن والخيول السريعة ، وتبادل الرسائل البرقية بواسطة الاشارات من فوق أبراج مرتفعة أقامها على أبعاد معينة بين القاهرة والاسكندرية .

ثم لم يمض إلا قليل حتى اخترعت البواخر فأحدثت انقلابا فى عالم التجارة ، وظهرت رغبة انجلترا فى أن تسهل مواصلاتها بأملاكها الشاسعة فى الهند وتتبع فى ذلك طريقاً سريعاً آمناً يقرب المسافة ، فلفت أنظار « الشركة الهندية الانجليزية» طريق مصر البرى فعمدت إليه أولا لنقل حقائب البريد والمسافرين بفضل مساعى الضابط « توماس واجهورن Thomas Waghorn » الذى أرسلته الشركة لدرس المشروع فرأى من محمد على أعظم مشجع له. وسارت أول باخرة للبريد من «بمباى» الى «السويس» ومنها إلى الاسكندرية براً ثم من الاسكندرية إلى مرسيليا بحراً ومنها

إلى انجلترا ، ولم يكن قطع هذا الطريق يستغرق أكثر من شهر

وأخذت أهمية هذا الطريق تزداد على الرغم من التفكير فى إنشاء طريق آخر يمر بالبصرة والفرات وحلب ، غير أن طريق السويس هو الذى تغلب فى النهاية وأخذت أهميته تزداد تدريجاً إذ ما لبثت التجارة أن تحولت إلى هذا الطريق ، فاضطر محمد على إلى إنشاء مصلحة مستقلة خاصة بالطريق البرى وعقد اتفاقا تجاريا مع انجلترا تعهد فيه بنقل البريد الانجليزى مقابل مبلغ خاص تدفعه الخزانة الانجليزية ، فزادت ثروة مصر كثيراً مما كان يصرف داخلها من مصروفات نقل ومعيشة ومكوس ورواتب موظفين . وظلت الفكرة ترقى حتى ختمت بفتح قناة السويس سنة ١٨٦٩

وهذا المشروع باضافته إلى فتوحات محمد على وللمحصولات التى كان يتجر فيها قد فتح أمامه أبواب التجارة فربح أرباحاً وافرة وأصبح له فى معظم الموانى الشهيرة وكلاء ينظرون فى مصالحه التجارية والسياسية ، وكان ناظر التجارة والخارجية لحكومته رجلا أرمنياً يدعى « بوغوص بك يوسف » الذى أخلص فى خدمة محمد على اخلاصاً عظيما فكان يثق فيه الباشا ويعهد اليه بدقائق مشروعاته السياسية والتجارية

لوازم التجارة

إلا أن التجارة لا تقوم إلا على شيئين أساسيين ، أسطول لحملها وحمايتها وأسواق لتصريفها فيها . تلك سنة لأمم التجارية من قديم الزمان لا مندوحة عن اتباعها لأنها نتيجه طبيعية لمقدمات ثابتة . سار محمد على وفق هذا القياس المنطقى وعمل على الوصول إلى هذين الغرضين فبدأ ببناء الأسطول أولا عند « بولاق » كما ذكرنا عند الكلام على حملة الوهابيين ، ثم لما

تكوين الأسطول الجديد

اتسعت دائرة العمل أصلح النقص الطبيعى فى ميناء الاسكندرية ، فأصبحت محطة تجارة مصر ومهد اسطولها العظيم ، ولقد جاء تكوين الأسطول المصرى متأخراً وعلى أثر انتهاء حرب « المورة » التى قضت على أسطوله وجله مكون من خليط من السفن التى صنعت فى الخارج واشتراها الباشا من «مرسيليه» و «ليفورنو» و «تريسته»و«جنوه» .
فلما عادت الحملة المصرية من«المورة» سنة١٨٢٧ فكر محمدعلى فى تكوين أسطول مصرى من جديد فتم له ذلك بفضل جهود مهندس فرنسى كان صاحب معامل للسفن فى «تولون» اسمه « سيريزى Cerisy » فهو الذى عهد إليه الباشا فى إنشاء «دارصناعة» بحرية بالاسكندرية تبلغ مساحتها ٦٠ فداناً بواجهة على البحر يبلغ طولها نصف ميل ، وبها حوض يسع أكبر السفن . وكان محمدعلى شديدالرغبة فى أن يكون له أسطول يغنيه عن شراء ما يلزمه من السفن من الخارج وأن يتم له ذلك بسرعة فوضع «سيريزى»مشروعه وشيددار الصناعةالبحرية حتى ضارعت الاسكندرية «تولون» وأدهشت كل من رآهامن السياح، ثم بدأ «سيريزى» بتمرين البحارة والصناع على الأعمال المختلفة الخاصة بالسفن وإنشائها وتسييرها وجاهد فى سبيل ذلك جهاد الأبطال متغلباً على الصعاب والدسائس التى قامت ضده وأخيراً عاد إلى فرنسا ١٨٣٤ وقام « بسونBesson » بانجاز السفن اللازمةللأسطول الحربى ، وفى ٣يناير سنة١٨٣١ نزلت بالبحر أول سفينة من الأسطول الجديد ، وكان كلما تعلم المصريون عملا من الأعمال استغنى عن العمال الأوربيين حتى لم يبق منهم إلاعدد قليل ، ثم جاء «موجل

« Mougel » المهندس الفرنسي الشهير فأنجز أعمالا جديدة وأسس مدرسة للملاحة لتخريج الضباط البحريين . وأن ظهور الأسطول الجديد ودار الصناعة البحرية في مدة أربع سنوات لدليل جديد على ما يمكن أن تنجزه النفس الطامحة إلى العلا إذا كان الشعور مصحوبا بالارادة والعمل ، قال الدكتور « بورنج » في تقريره « إنه رأى الأسطول المصرى ورجاله وهو لا يختلف عن أى أسطول أوربى آخر إلا فى الملبس الرسمى »[1]

ولما تم الأسطول تفرغ محمد على لإيجاد الأسواق اللازمة ، ولا يتيسر ذلك إلا بالهجوم والفتح ، فأعد جيشه لهذا الغرض وبلغ عدده فى النهاية ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ جندى ، منهم ٤٠٠٠٠ من غير النظاميين وهذا عدد هائل بالنسبة إلى مجموع سكان مصر وقتئذ الذى كان يبلغ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠

حاجات الجيوش والاساطيل

غير أن للجيوش وللأساطيل مطالب وحاجات لابد من القيام بها إذا كان الغرض من تأليف الجيش وطنيا اقتصاديا . رأى محمد على حاجة الجيش إلى مدارس مختلفة لتخريج مختلف الضباط وإلى مستشفيات للمرضى وإلى معامل لتوريد ما يلزم من أسلحة ومؤن وذخيرة ، وإلى مصانع لامداد الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة وملابس وأحذية وأغطية وأدوات مختلفة ، ووجد فى كل ذلك فرصة قد تعود بالنفع المادى والأدبى إذا تولى هو تقديم ذلك كله فعلت همته الشماء إلى مستوى آماله العظيمة . ورأى الباشا بثاقب نظره أن الاعتماد على الأجانب لا يمكن أن يؤدى إلى قوة حقيقية

(١) كان الاسطول يتركب من ٣٠ قطعة حربية ، منها ١١ سفينة كبرى على كل منها ١٠٠ مدفع او اكثر و ٧ قطع على كل منها ٦٠ مدفعا ، و ٣ بواخر ، وعدد رجال الاسطول ١٨,٠٠٠ منهم ٨٠٠ ضابط



بوغوص بك يوسف

وزير الخارجية والتجارة لمحمد على

فاستعان بهم ريثما يتعلم الوطنيون العمل ثم استغنى عن الأجانب تدريجاً وقد أراد أن يكون للوطنيين كل مزايا الأجانب فأرسل البعوث العلمية والصناعية إلى أوربا لتلقى فروع العلم والعمل المختلفة ، وأرسلت البعثة الأولى فى ١٨٢٦ وبلغ عدد أعضائها ٤٤ وصار ١١٤ فى سنة ١٨٣٣ ، ولما رجعت البعوث أعانت محمد على كثيراً فى تأسيس مشروعاته العظيمة، وأنبرى أفرادها لخدمة محمد على فى مصالحه المختلفة ولو أنه لم يتقيد كثيراً باختصاصاتهم وترتيبات المسيو « جومار » رئيس البعثات فى فرنسا وأحد علماء حملة نابليون ، بل عين منهم كما اقتضته حاجته . واهتم بكل درجات التعليم أولى وثانوى وخاص ، وأسس مدارس على النظام الحديث لكل هذه الأنواع لأول مرة فى البلاد ، وكان يساق إليها الطلبة كما يساقون إلى الجيش قسراً على الرغم من ترغيب الباشا لهم بإيوائه التلاميذ واطعامهم وما كان يقدمه لهم من الكسى والرواتب الشهرية غير أن أساس اهتمامه بالتعليم لم يكن الرغبة الخالصة فى تعميمه بين الأهالى ، بل كانت المدارس فى نظره جزءاً من نظام الجندية ، وكان الطلبة يعاملون معاملة الجنود ، وإدارة المدارس تبع الحربية . فاهتم محمد على بالمدارس ما بقيت حاجته للجيش فلما قل عدد الجيش بمقتضى «فرمان» سنة ١٨٤١ قل اهتمامه بالمدارس كذلك ، وعلى كل حال أوجد اهتمامه بالتعليم حركة علمية جديدة ونهضت اللغة العربية بعد أن كادت تقتلها العامية فعربت الكتب فى مختلف العلوم وألقى الأساتذة المصريون محاضراتهم بالعربية وأخرجت المطبعة الأميرية ببولاق عدداً عظيما من المؤلفات العربية وأصدر الباشا

العناية بالتعليم

صحيفة « الوقائع الرسمية » باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة ١٨٢٨ وكانت أنجح مدارس الباشا المدارس الخاصة بأسلحة الجيش ومدرسة الطب ومستشفاها وقد أنشئت أولا « بأبى زعبل » سنة ١٨٢٧ ثم انتقلت إلى محلها الحالى ، وصرف « كلوت بك Clot » جهداً عظيما فى الاهتمام بحالة البلاد الصحية وإدخال الاصلاحات وتعليم علم الطب مما خلد له أحسن الذكر فى تاريخ الصحة والطب بمصر. ومن أشهر المهتمين بأمر التعليم بمصر « أدهم بك » الذى عين رئيساً لمجلس المعارف العالى ومعه نخبة من عظماء رجال العلم فى ذلك العصر (١)

الاصلاحات الحكومية

أما اصلاحاته فى نظام الحكومة فانه بعد أن مسح الأراضى فى سنة ١٨١٣ قسم مديريات مصر إلى سبعة أقسام على كل قسم منها مدير ، أربعة بالوجه البحرى وثلاثة بالوجه القبلى ، وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى قرى . وعلى رأس كل مركز مأمور . ولكل قسم ناظر ، وعلى رأس كل قرية شيخ يساعده «الصراف» و «الخولى» . وكانت وظيفة المأمور مراقبة الزراعة وجمع الأموال والمحصولات و«أنفار القرعة » أما المدير فعليه تنفيذ أوامر الباشا ومراقبة الرى وأعماله . وكان يختار المديرين من الأتراك فى مصر . وأما المأمورون فيعينهم من المصريين . أما القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس

---

(١) ومن المدارس التى اسسها محمد على : المهندسخانة ببولاق ١٨٣٤ والالسن بالازبكية ١٨٣٦ والصنائع ١٨٣٩ والتجهيزية بأبى زعبل ١٨٣٦ والمبتديان بالسيدة زينب ١٨٣٩ واما مدارس الجيش : المشاه والفرسان والطبجية فأسست حول سنة ١٨٣١

فكان يحكم كلا منها حاكم أو محافظ وضابط .

وكان يساعد محمد على فى القيام بادارة البلاد « مجلس خاص » يعرف بالديوان العالى أو « الخديوى » ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى والعرائض ، وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الباشا

وكون محمدعلى « مجالس خاصة » لكل إدارة فى الحكومة، فكان هناك مجالس للحربية والبحرية والزراعة والتجارة والأمور الافرنكية والمدارس والصحة . وفوق كل هذه المجالس « مجلس شورى الدولة » يجتمع فيه كل رؤساء الادارات المختلفة والمختصون والأعيان للنظر فى شؤون الدولة الهامة . ولقد عرف محمدعلى من أول الأمر أن خير طريقة لتحسين الادارة هى توزيع الأعمال على وزارات مختلفة . فاختار لكل وزارة رجلا كفئاً يعينه المجلس الخاص ، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يصل فى عهده إلى حد الكمال لايغيب عنا أنه إلى محمدعلى يرجع الفضل فى توزيع أعمال الحكومة والعمل بحسن نية وبعزيمة صادقة على التقدم والارتقاء فى الادارة ، هذا على الرغم من أن محمد على ظل طول عهده ينظر فى جميع أمور الدولة بنفسه وظلت كلمته هى القانون والحكومة، وبقى الحال كذلك فى عهد خلفائه إلى أواخر عهد الخديوى اسماعيل .

مشروع الاستقلال الاقتصادى

على أن كل تلك الأعمال المدهشة والاصطلاحات الهائلة التى قام بها محمد على لتتضاءل أمام مشروع خطير اقترحه عليه قنصل السويد الذى ذكر لمحمد على أن أعظم مظهر للاستقلال الحقيقى هو الاستقلال

الاقتصادى ، فكما أن مصر غنية بمحصولاتها الزراعية ، كذلك يجب أن تنتج معاملها كل مايحتاج اليه محمد على لجيشه وأسطوله العظيمين وما تحتاج اليه أسواقه وأملاكه من المصنوعات ، بدل أن تظل مصر دائما محتاجة إلى مصنوعات أوربا . ولا يخفى أن المذهب الاقتصادى المعمول به فى تلك الأزمنة وهو المبدأ المعروف بحماية التجارة والصناعة يقضى بالتقليل من الواردات والاستغناء عن البضائع الأجنبية بقدر الامكان .

وأول ما لفت نظره إلى المصنوعات وجود المواد الغفل (الخام) بكثرة ، وأولها القطن وكان قد أدخل زراعته فى الحقول بناء على إشارة المسيو « جيمل Gumel » النساج الفرنسى الذى حضر إلى مصر وأجرى عدة تجارب فى زراعة القطن من أحسن أنواعه الأمريكية (١٨٢١) وكانت مصر كذلك تنتج التيل من الكتان والحرير وصبغة النيلة واصباغا أخرى تصلح لتجهيز النسيج ، كما أنه عنى بتربية الأغنام وجلب الأصناف من الخارج لتحسين نوع الصوف الذى تنتجه البلاد ، لذلك صمم محمد على على إنشاء المعامل المختلفة معتمداً على أن العمل فى مصر ميسور بأجور رخيصة ، غير مكترث بندرة المعادن فى البلاد وبعدم ملاءمة الجو المحمل بالغبار الكثير الجفاف ، ولم يوقف محمد على عن مشروعه متى صمم عليه عدم إستعداد الأهالى للقيام بالأعمال الصناعية الحديثة ولا عظم المبالغ والنفقات التى يتطلبها ، اذ لجأ إلى إستيراد ما يلزمه من الفحم الحجرى والحديد والصناع الفنيين من أوربا . وعلى ذلك أنشأ المغازل والمعامل والمصانع

المختلفة وأصبح جو «بولاق» يدوى بصوت المطارق وأزيز الأنوال[١]

ولقد أغنت هـذه المصنوعات محمـد على عن مصنوعات أوربا.

ولـكن كان مقضياً عليها فى النتيجة وخاصة بعد أن زال سبب تكوينها وهو الجيش إذ نقص عدده إلى ١٨٠٠٠ منذ سنة ١٨٤١. واننا إذا قرنا مقدار ما كانت تتكلفه مصانعه من النفقات بالفائدة التى كان يجنيها محمد على رأينا أن مغارمها كانت أكثر من مغانمها وأن ثمن السلعة فى النهاية كان أرخص لو اشترى من الخارج مباشرة، وكان محمد على على تمام العلم بهـذا العجز فى ايرادات مصانعه ولـكنه استمر للنهاية يستخدمها ويعتنى بها رغبة منه فى تعويد القوم الصناعة وتسيير الآلات الحديثة والظهور بمظهر المستقل وتشبها بنظام فرنسا وانجلترا فى ذلك الوقت وهو نظام حماية التجارة والصناعة، ولما كان محمد على هو المالك الوحيد لهذه المشروعات كانت الخسارة واقعة على خزانة الحكومة، ولو أنها كانت لشركات أهلية لسببت تأثيراً سيئاً عظيما. وقد فشل مشروعه الصناعى نهائياً لضخامته وغرابته فى مصر ولأن المشروع كان لا يمكن أن يغنى عن بضائع أوربا فالوقود والآلات اللازمة للصناعة نفسها كانت كلها ترد من أوربا. ومن أسباب الفشل أيضاً احتياج الزراعة فى مصر لـكل

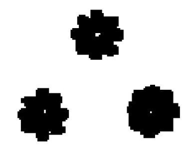
نقد المشروع

(١) كان بمصر ١٤٠١ دولابا للغزل و١٢١٥ نولا و ٢٠٠٠٠ عامل من غزالين ونساجين وخراطين وحدادين وسباكين ونجارين. واخرجت المعامل البفتة والشيت والشاش والاجواخ والبنادق والاسلحة والطرابيش المختلفة، وقطع العدد الصغيرة. وكانت مغازل القطن تخرج مايقرب من مليونى قطعة سنويا واهم هذه المعامل فى بولاق والخرنفش وقليوب والمحلة الكبرى الخ. وكانت هناك معامل للبنادق ومسابك للصلب ومعاصر للزيت. وكانت هذه المصنوعات توزع فى اسواق مصر والخارج

الأيدى العاملة، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقول أن قيام بعض الصناعات فى مصر كعمل السكر والصابون والزجاج وبعض المنسوجات لازم وممكن ومفيد تمام الفائدة.

مشروع القناطر الخيرية

بقى علينا عمل نهائى ختم به محمد على اصلاحاته وهو تشييد «القناطر الخيرية» وهى أعظم عمل نافع أنشىء فى مصر لضبط مياه النيل بأقامة سد عظيم ذى عيون قرب تفرع الدلتا. ولقد فطن محمد على لما يمكن أن يأتى به مثل هذا المشروع من جزيل الفائدة إذ ترتفع المياه فى الترعة على أثر حجز الماء فى أحد الفرعين فيروى الأراضى بسهولة، وكان اهتمام محمد على بالوجه البحرى عظيما جداً لامكان زراعة القطن فى أراضيه، وبعد درس المشروع أصدر فى سنة ١٨٣٥ أمره إلى المسيو «لينان Linant de Bellefonds» لتنفيذ هذه الفكرة التى إن نجحت روت آلافا من الأفدنة فى أوقات «التحاريق». غير أن مشروعاً كهذا كان يتطلب وقتاً طويلا لانجازه لأن مالية الحكومة كانت لا تسمح بالانفاق على هذا المشروع دفعة واحدة، ولأن تثبيت القواعد فى قاع الماء أمر يتطلب وقتاً وعناية، ولكن تسرع محمد على ورغبته فى إنجاز العمل كى يتم فى عهده لم يمكنا «لينان» من تثبيت أساس البناء بالمتانة اللازمة فاضطر إلى إصلاحه ثانياً ثم جاء المسيو «موجل» وواصل العمل فى القناطر ولكنها لم تتم فى عهد محمد على الذى توفى سنة ١٨٤٩ وظلت إلى أواخر أيام سعيد، ومع ذلك فان ضخامة المشروع وفائدته الكبرى لما لا يبقى مجالا للمبالغة، وكفى أن مشروع القناطر هو الذى ولد فكرة خزان أسوان والخزانات الأخرى التى بنيت على النيل



بذلك أدخل محمد على طرق التمدين الحديث فى مصر بفضل اهتمامه بالجيش وملحقاته وحاجاته ، ولا غرابة فى أن يدخل التمدين فى بلد على يد الجيش ففى البلاد الشبيهة بالمتمدينة لا يمكن أن يدخل الرقى والاصلاح على أيدى المجموع ولا يتسنى لغير الحاكم المتنور ذى الهمة العلياء أن يرغم شعبه بالقوة على قبول الاصلاح، ولما كانت القوة أول ما يتطلبه الحاكم المستبد لتأييد سلطانه نرى أن الجيوش والأساطيل كثيراً ما مهدت السبيل لاصلاحات عامة قد لا تتفق مع مصالح الجيش ذاته .

تقدير علم لاعمال محمد على

وفى مصر كان تكوين جيش نظامى داعياً لإيجاد روح نظامية سرت فى كل طبقات المجتمع فتمتع الأهلون بنعم الأمن على الحياة وعلى الأملاك ، وأن ماقام به محمد على من جعل الحكومة مركزية قد أوجد وحدة قومية حكومية بدل البقايا المتنافرة التى كانت من قبل . وكانت نتيجة إدخال النظام فى أعمال الحكومة وجباية أموالها واهتمامها بالزراعة والتجارة والصناعة أن زادت ايرادات الحكومة زيادة ظاهرة أنفقها محمد على فى رفعة شأن مصر وشؤونه الخاصة كبناء القصور وتأثيثها بأفخر الأثاث . وقد كان لمحمد على هيبة واحترام عظيمين فى قلوب شعبه ، ومع أنه كان حاكما مستبداً كان كريماً رؤوفا يقبل النصائح والاقتراحات التى يبديها له غيره ، وقد لقى من الفرنسيين فى كل مشروعاته كل تعضيد ومساعدة واخلاص وان أسماء «سيف» و«سريزى» و «كلوت بك» و «لينان» و «موجنل» و «بسون» لتبقى على الدوام تذكاراً لمنشىء

مصر الحديثة ، وإنك لترى على العموم أن تسامح محمد على وترحيبه بالأجانب وشغفه الزائد بتعرف كل مايجد أمامه كان له أثر عظيم فى تكوين شهرته التى طبقت الآفاق لأنه ما من رجل عرفه وعامله إلا واقتنع بعبقريته ونبوغه وعطف على أمانيه السياسية ، ووصل الحال إلى أن بعض معتمدى الدول وممثليهم كانوا مع حكومة محمد على مرتبطين بصلات ودية مادية جعلتهم يتغاضون عن مصالح حكوماتهم الخاصة ولا يجرءون على الدفاع عنها أمام مصلحة محمد على

وكان محمد على علَى علم دقيق بأحوال السياسة فى أوربا عارفاً تاريخ كل سياسى شهير فيها ، وكان المترجمون يطالعون له كل ما يكتب عن السياسة ورجالها من أوثق المصادر على الرغم من أنه لم يتعلم القراءة والكتابة إلا متأخراً . ومن العوامل التى كان لها أحسن وأسعد أثر فى حياة محمد على إخلاص أبنائه وأسرته له واحترامهم إياه وتضحيتهم بكل شىء فى سبيل طاعة رئيسهم الأكبر وهنائه ، وهناك عامل آخر لولاه مااستطاع محمد على أن يجمع فى شخصه كل هذه القوة التى ذاع صيتها والتى مكنته من إحتلال أكبر أقاليم السلطان ثروة وأعظمها أهمية له — ذلك أن الباب العالى كان على درجة عظيمة من الضعف والتفكك الداخلى بالرغم من جهود السلطان محمود الثانى فى الاصلاح

المجال واسع للناقد

لقد أسهبنا فى الكلام على أعمال محمد على وما أوجده فى مصر من خير واصلاح ، غير أن هناك أيضاً مجالا واسعاً للناقد الذى يريد التنقيب عن الجزء المظلم من صفحة محمد على ، فيجد فى استبداد المديرين البعيدين

عن رقابة الباشا ، وفى فقر وانهاك قوى الأهالى بسبب الاحتكارات والتجنيد ، وفى مقتل المماليك ، وفى تبديد الأموال من غير فائدة على المصانع الجديدة ، وفى قيام تجارة الرقيق فى السودان — تجد فى كل ذلك مجالا للانتقاد لا نهاية له ، ولكن من الظلم أن نحكم على محمد على بحسب مقاييس الغرب ونسبر أعماله بمخبارهم ، فنظام الاحتكار ونظام التجنيد كانا ـ وهذا مما يؤسف له ـ ضرورين على الرغم من ثقل وقعهما على الشعب ، ولم يكن منهما بد لصيانة مصر ومنعها من الوقوع تحت حكم الأتراك مرة أخرى . من أجل ذلك اضطر محمد على للمال والجيش وفضل أن تتحمل مصر آلام هذين النظامين على أن تسود فيها الفوضى ومع ذلك فان نظام الاحتكار لم يلغ من أوربا إلا حديثاً ، وما من حكومة إلا وانتقدت سياستها بشأن أعدائها السياسيين أو بشأن جمع جنودها أو توزيع أراضيها وثروتها

أما تجارة الرقيق فهذا نظام ألفه الناس فى الشرق منذ قرون ولم يكن من السهل إلغاؤه إلا تدريجاً ، ولقد أرسل محمد على خطاباً إلى حاكم السودان فى أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ قال فيه « ليكن معلوماً لك أن نظام الرقيق يحط من قدرى فى نظر العالم المتمدين وخاصة فى نظر الحكومة الانجليزية التى بين حكومتى وبينها علاقات ودية ، وأنى لا أريد أن أكسب من تجارة لا تشرفنى ، وإذا كان إلغاؤها يتطلب بعض تضحيات فأنا مستعد لتحملها »

وفى الختام نرى أننا إذا راعينا الظروف الخاصة التى ظهر فيها محمد على وعرفنا عظم الواجب الذى أخذ على عاتقه القيام به وسط تلك الفوضى والجهل والظلام والدسائس السائدة بمصر وبتركيا ، وجب علينا أن نعد نجاحه فى حكم مصر وما خلده من آثار واصلاحات وما لعبه فى العالم السياسى الأوربى دليلا على نبوغ محمد على ، ولا أدل على عطفه على مصر تلك البلاد التى تبناها وأصبحت فى نظره كل شىء يستحق الوجود من أجله من تلك العبارة التى فاه بها للدكتور «بورنج» المندوب الانجليزى

« إن بلادكم لم تصل إلى وصلت إليه من الرقى الحالى إلا بمجهود أجيال كثيرة مضت وأن الطفرة محال فى رقى الأمم وتقدمها ، ولكن يمكننى أن أقول أننى قد قمت ببعض الشىء لمصر وأصبحت الآن تمتاز عن ممالك كثيرة لا فى الشرق فحسب بل فى الغرب أيضاً ، نعم يعوزنى شىء كثير لا زلت أجهله ، كذلك يعوز شعبى شىء كثير ولذلك ترانى الآن مرسلا إلى بلادكم « أدهم بك » ومعه خمسة عشر شاباً ليتعلموا ما تعلمه بلادكم ، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء بأنفسهم وعليهم أن يمرنوا على العمل بأيديهم وأن يختبروا مصنوعاتكم جيداً ليعلموا وليكشفوا أسباب سبقكم ورقيكم وإذا ما مضوا زمناً كافياً بين أهل بلادكم عادوا إلى بلادهم وعلموا الشعب[1] » .

---

(١) تقرير الدكتور بورنج — اوراق برلمانية الجزء ٢١ من سنة ١٨٤٠

الفصل التاسع

ظهور المسألة الشرقية واستقلال اليونان

معنى المسألة الشرقية

يريدون « بالمسألة الشرقية » الحالة السياسية الدولية التى قد تنتج على أثر انهزام تركيا انهزاماً يؤدى ، إلى انحلال أوصال الدولة وسقوط عرش الخلافة بالقسطنطينية ، فنى هذه الحالة ماذا يكون موقف دول أوربا أزاء الدولة الغالبة؟أتلزم الحيدةوتترك الغالب يستأثر بالغنيمة كلها أم تتحالف عليه وتذكى بذلك نار حرب أوربية عامة ؟ ثم ماذا يكون مصير الشعوب الخاضعة للدولة أيعترف باستقلالها أو تدخل دائرة الحماية الروسية؟وخصوصاً ماذا يكون مصير البوغازات والقسطنطينية نفسها ؟ كل هذه أسئلة يتكون من مجموعها مايعرف بالمسألة الشرقية. وعرفت كذلك لأن القسطنطينية خاصة وأملاك تركيا عامة واقعة فى طريق الشرق ومن استولى عليها كأنه قبض على مفتاح الشرق . وظاهر أن المسألة الشرقية لم تولد ولم يظهر لها أثر حين كانت تركيا متغلبة ظافرة فى حروبها بل الأحرى إذ ذاك أن توجد « مسألة غربية » مذ كانت تركيا تهدد وجود المجر والنمسا

ولكن منذ أواخر القرن السابع عشر بدا ضعف تركيا الحربى وتوالت انهزاماتها أمام النمسا والروسيا ففقدت بذلك المبرر الوحيد

الذى كان يدعوها لاحتلال أملاكها ـ وهو فوقانها الحربى .

حالة الدولة العثمانية

ذلك لأن الدولة العثمانية قامت بالسيف ولاتزال الصفة الحربية عنوانها إلى اليوم ، فبالسيف فتحت فتوحاتها وبفضل ما استولت عليه من الأملاك أصبحت الدولة فى صفوف دول أوربا العظمى ، غير أنه من سوء حظ الدولة أن فتوحاتها كانت غريبة عنها فى صفات كثيرة فلم يربطها بأملاكها إلا روابط ضئيلة ، فلادين يجمع بينهما ولا لغة ولا جنسية ولاتقاليد ، فأصبحت فتوحاتها على ذلك سريعة الانثلام مهددة فى كل وقت بالثورات الداخلية .

فلما انحطت الدولة العثمانية من مركزها الحربى وهى الدولة الحربية قبل كل شىء ضاع نفوذها الأدبى ولم تقو على مطالبة رعاياها بالاخلاد إلى السكون والطاعة ، ولما لم يكن فى مقدور السلطان تأييد نفوذه فى أملاكه أو مزج هذه الأملاك فى جسم الدولة بأية طريقة اكتفى الباب العالى من أملاكه بدخل سنوى يجمعه ممن تنتهى اليه المساومة من بين الباشوات ، وببعض أفراد ينتظمون فى سلك الجيش أو فى البحرية ، ولم يعد يفكر فى شىء من الاصلاحات أو الأنظمة اللازمة لحفظ أملاكه ، على هذا تركت الولايات العثمانية فى حالة شبه استقلالية يحكمها فى الغالب ولاة طغاة

على أنه لغاية القرن الثامن عشر كانت الدولة العثمانية لاتزال ظاهرة أمام العالم الأجنبى بمظهر القوى الثابت وذلك بفضل أنظمتها التى كانت

تحجبها عن أنظار أوربا حتى لم تعرف عن داخليتها ألا قليلا، نعم كان البناء قائماً فى نهاية القرن الثامن عشر ولكن البنيان كان من صخور نخرة واهية توشك أن تنهار إذا ما هبت عليها العاصفة ، وسرعان ما هبت العاصفة من الغرب ، فان زوابع الثورة الفرنسية وحروب نابليون التى لفحت أوربا فأيقظت أهلها من سبات عميق قد صدمت كذلك سياج الدولة العثمانية المفككة العرى فتغلبت الأفكار القومية والاستقلالية على شعور رعايا السلطان المسيحيين فى أوربا

ومما زاد فى خبال الدولة ما كانت عليه الحكومة المركزية من الضعف وما كان يتأجج فى داخلها من نيران الثورات ومن المذابح والمظالم وخاصة بعد ثورة الانكشارية ضد السلطان سليم الثالث سنة ١٨٠٦ فى القسطنطينية . ولم تكن الثورات مقصورة على عاصمة الخلافة بل كانت عامة فى جميع أنحاء الدولة ، فقام الوهابيون فى بلاد العرب وأخذوا يعدون سلطانهم حتى استولوا على مكة والمدينة ، وقام عثمان باشا المعروف « بيسبان أوغلو » والى «ودين» فأخضع إقليم بلغاريا وانتصر على جنود السلطان واضطره إلى تعيينه والياً على هذا الأقليم فى سنة ١٨٠٧ . وقام سكان « الجبل الأسود » ضد الباب العالى وانتهى الأمر بأن أعلن السلطان عدم تدخله فى شؤون الجبل ، وقام على باشا حاكم «يانيه» الذى أخضع البلاد المجاورة له حتى أصبح المسيطر على إقليم «ابيروس». وقام « قره جورج » فى ١٨٠٤ فى بلاد الصرب وعقد جمعية وطنية أعلنت استقلال الصرب الداخلى فحارب الصربيون جنود الانكشارية وانتصروا عليهم وأخرجوهم من بلغراد فى ١٨٠٦ وأصبح « قره جورج » الحاكم المطلق

خطة نابليون في الشرق

وخطة روسيا

كل هذه الحوادث جعلت الخطب يتفاقم في بلاد تركيا، وجعلت نابليون ييأس من مواصلة سياسته الأولى التي بدأها سفيره القائد «سبستياني» والتي كانت تقضي بتقوية تركيا حتى تكون حليفة قوية لفرنسا يعتمد عليها ويستخدمها ضد الروسيا وانجلترا، وكانت الروسيا لا تفتأ تذكر وصية «بطرس» وخطة «كترينة الثانية» وتتحين الفرص لتحقيق أمانيها في احتلال القسطنطينية وسواحل البحر الأسود، ولم تكن الفرصة أكثر ملاءمة منها في سنة ١٨٠٧، وكان نابليون في ذلك الوقت منتصراً في واقعة «فريدلند» على روسيا وبروسيا فتقابل القيصر والأمبراطور نابليون في «تلست» واتفقا بشأن المسألة الشرقية اتفاقاً سرياً بمقتضاه تشترك فرنسا مع الروسيا في تجزئة الدولة العثمانية كما أن الروسيا تشترك مع فرنسا في إعلان الحصر البحري على انجلترا، وبدأت فعلا مفاوضات التجزئة ولكن نابليون أصر على أن تبقى القسطنطينية وبلاد الروملي الشرقي تابعين للدولة العثمانية، وأصر القيصر على أخذ القسطنطينية فلم تأت المفاوضات بنتيجة، هذا إلى أن انجلترا كانت بالمرصاد في البحر

وبينما كان نابليون يعد العدة ضد انجلترا والدولة، جاءت الأخبار بانكسار جيوشه في اسبانيا وقيام الشعوب ضده في شبه جزيرة الأندلس ثم في النمسا والمانيا، وفي هذه الأثناء قامت الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٠٩ واستمرت ثلاث سنوات انتصرت في أثنائها الروسيا كالمعتاد، ولكن لما رأت الروسيا بوادر النزاع بينها وبين نابليون بدأت مفاوضات الصلح مع تركيا، وعلى الرغم من تدخل نابليون في المسألة والحاحه في

إيقاف مفاوضات الصلح لم يصغ الباب العالى لنصحه متذكراً ماعمله نابليون فى « تلست » ومتجاهلا سير السياسة العامة فى أوربا ، لأنه لولم يعقد الصلح لاضطر القيصر إلى إبقاء جزء عظيم من جيشه فى البلقان وما أمكنه مقاومة حملة نابليون الشهيرة فى الروسيا ، ولكن القيصر فطن لهذا فلم يتشدد وعجل بعقد معاهدة « بخارست » فى مايو سنة ١٨١٢ فتنزل القيصر عن حماية البغدان والافلاق وأصبح نهر « البروت » هو الحد الفاصل بين الروسيا والدولة العثمانية

مؤتمر فينا والمسألة الشرقية

ولما انعقد مؤتمر الدول فى «فينا» سنة ١٨١٥ لم يتعرض ساسة أوربا للمسألة الشرقية رغم أنها من المسائل التى كان يتوقف عليها ضمان السلم العام فى أوربا الذى من أجله انعقد المؤتمر ، وخشى « الاسكندر » الذى كان صاحب النفوذ الأول فى المؤتمر أن تعرض المسألة أمام مؤتمر فينا فتفقد الروسيا حرية العمل بمفردها فى حل المسألة التى كانت تعتبرها كأنها مسألة داخلية خاصة بالروسيا دون غيرها من الدول فعمل على إقصاء المسألة عن بحث المؤتمر

الاسكندر الاول وسياسة روسيا

وكان قيصر الروسيا «اسكندر الأول» رجلا شاذاً اعتقد منذ كارثة «موسكو» أنه مرسل من لدن الله للقضاء على قوة نابليون ، وجعل منذ ذلك الوقت يسيطر على اتجاهات السياسة الأوربية العامة ، وكان الاسكندر لا يستقر على قرار بشأن سياسته فبينما تراه يحبذ الأفكار الدستورية ويعمل على تأييدها فى بولندة وفرنسا ، تراه آونة أخرى يعضد مشروعات «مترنخ» وينصر السياسة الرجعية فى كل مكان . وكانت سياسة الاسكندر حيال الدولة كسياسة قياصرة الروس منذ بطرس الأكبر وهى التعجيل بأضعاف

الدولة العثمانية والعمل على اضمحلالها ، وإذا كان لم يتيسر للاسكندر تحقيق أغراضه فى سنة ١٨١٢ بعد انتصاره الباهر فذلك لان نابليون كان يعد حملته الشهيرة ضد الروسيا، فلما سقطت دولة نابليون واستتب السلام فى غرب أوربا عاد الاسكندر إلى مواصلة مشروع القيصرة « كترينة الثانية » وكانت أسباب النزاع بين روسيا وتركيا متوافرة بفضل الحقوق التى كسبتها روسيا على رعايا السلطان المسيحيين ، فقد فسرت معاهدة « كجوق قينردجه » سنة ١٧٧٤ بأن لها حق حماية الرعايا المسيحيين دينياً وسياسياً أينما كانوا ، مع أن نص المعاهدة لا يقضى إلا بأن يكون للروسيا حق حماية كنيستها بالقسطنطينية وغيرها التى من جنسها ، ولم تكن الروسيا تعد نفسها حامية للمسيحيين فحسب بل كانت تعتبر أن الواجب يقضى عليها بتخليص هؤلاء الأقوام من حكم العثمانيين .

ولقد هال الباب العالى أن يرى قيصر الروسيا يقدم وثيقة « المحالفة المقدسة » وفيها ظهرت الدول المسيحية كأنها أسرة واحدة يجب أن تعمل على حسب تعاليم الكتاب المقدس، فظهر لتركيا عزلتها عن باقى ممالك أوربا فخافت أن يكون المقصود من مثل تلك الوثيقه إثارة حرب صليبية من جديد ، فكتبت تستفهم من حكومتى لندره وفينا فأجابتاها بأن تستفهم من القيصر فطمأنها ، ولكن الحقيقه لم تخف عن أنظار الباب العالى الذى رأى الخطر يتهدده لاحتفاظ القيصر بجيش عظيم يبلغ ٦٠٠٠٠٠ جندى ، مع أن الدول كانت قد نقصت جيوشها إلى النصف منذ سنة ١٨١٦ ، ودل القيصر على نياته ضد الباب العالى بتعضيده للثورة فى الصرب وبإيوائه « قره جورج » موقف تركيا

فى سنة ١٨١٣ بعد استعادة السلطان لنفوذه ، وبمساعدته « لميلوش ابرونوفتش » الزعيم الصربى الثانى الذى نال من الباب العالى حق الاستقلال الداخلى للصرب سنة ١٨١٧ بعد أن قتل « قره‌جورج » منافسه

كذلك أدخل القيصر فى خدمته كثيراً من اليونانيين أمثال «كابودستريا س» والأخوين « ابسلنتى» وساعد اليونانيين على تأليف جمعية سرية تدعى «بالهتيريافليكى» أى «جمعية الأخوان» التى أخذت تعد العدة للثورة ضد العثمانيين على مثال جمعية « الكربونارى » فى إيطاليا بالنشر والتحريض — كل هذا كان يعمله القيصر علانية ، غير أن انجلترا والنمسا كانتا على حذر وحاربتا سياسة روسيا بقدر ما فى وسعهما ، لأن النمسا كان لايسعها أن ترى الروسيا تبسط حمايتها على الشعوب الساكنة على سواحل الدانوب قريباً من أملاكها فلم تساعد أهالى البلقان على الثورة ضد الأتراك . وأما بريطانيا فكان من رأى ساستها أن حفظ كيان الدولة العثمانية أمر ضرورى لدوام السلم فى أوربا ولمعارضة الروسيا فى سبيل تقدمها نحو الشرق والبحر الأبيض المتوسط ، وسيظهر هذا الخلاف جلياً عند نشوب ثورة اليونانيين

ثورة اليونانيين

حالة اليونانيين العامة

كان اليونانيون أكثر الأجناس الخاضعة للسلطان عدداً وأقربهم اليه منزلة ، وكان الباب العالى يخصهم بوظائف ومزايا سامية ، وكان فلاحو

اليونانيين أسعد حظاً من زملائهم فى أوربا إذ لم يكن نظام رقيق الأراضى معروفا فيها فى حين أن آثاره كانت باقية فى روسيا و بروسيا و بولنده، وكان السلطان يعين ولاة من العثمانيين يدعون إلى مشاورتهم فى شئون الادارة أعيان اليونانيين والأتراك، وكان يترك توزيع الضرائب وجبايتها فى أيدى سكان كل قرية فكانوا ينتخبون عدداً من بينهم لتقرير الضرائب وتوزيعها على السكان، وكل ما كان يهم الباب العالى هو وصول المال للخزانة والحصول على العدد اللازم من بحارة الجزر اليونانية لالحاقهم بالأسطول العثمانى.

امتيازهم الدينى

أما من الوجهة الدينية فكانت سياسة السلطان داعماً فى كل فتوحاته ترك كل ملة وشأنها، ولما كان المذهب المسيحى السائد فى تركية أوربا هو الأرثوذكسى وفق الكنيسة اليونانية، خص الباب العالى اليونانيين بادارة الشئون الدينية فى جميع أنحاء الدولة فكان يعين منهم «بطريقاً» عاما مقره القسطنطينية، وكانت هذه الوظيفة من أسمى الوظائف فى الباب العالى إذ كان للبطريق اليونانى نفوذ على كافة الكنائس المسيحية فى الدولة العثمانية ما عدا بلاد الصرب وكان له حق تعيين الاساقفة ولهؤلاء حق عقد محاكم خاصة لمحاكمة المسيحيين، وقد أوصلهم حذقهم فى السياسة إلى أعلى الوظائف فى الدولة العلية فكان لهم أربع وظائف وقفاً عليهم وهى وظيفة «كاتب سر» الأسطول و «مترجم» الباب العالى وحاكم «الافلاق» وحاكم «البغدان»

حالتهم التجارية

أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأواً بعيداً منذ معاهدة «قينردجه» ١٧٧٤ التى بمقتضاها فتح البحر الأسود للتجارة الروسية، وانتفع

اليونانيون بمزايا هذه المعاهدة فأخذوا يصنعون السفن التجارية العظيمة ويسلحونها بدعوى الدفاع ضد غزوات لصوص البحر، فأخذوا يتاجرون مع الممالك البعيدة تحت الراية الروسية أو تحت الراية الانجليزية، وقد زادت تجارة اليونانيين وسفنهم أثناء حروب نابليون والحصر البحرى، فأصبح اليونانيون ذوى تجارة واسعة فى شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن دلائل اتساع حركة التجارة اليونانية ظهور ميناء «أودسا» على البحر الأسود فى سنة ١٧٩٢ وهجرة اليونانيين اليها بكثرة حتى أصبحت ملجأ لجماعة من أثريائهم

حالتهم الادبية

كذلك رقت حالة اليونانيين الأدبية فبدءوا يتعلمون فى البلاد الأجنبية ويتلقون دروساً جديدة نبهت عقولهم وجعلتهم يضمرون التخلص من نير الاتراك. وظهر من بينهم المصلح الشهير «كوريس» (١٧٨٤—١٨٣٢) الذى اليه يرجع الفضل فى وضع اللغة اليونانية الحديثة، فإنه رأى أنه لا يكمل الشعور الجنسى بدون رابطة اللغة ورأى أن اللغة اليونانية فى ذلك الوقت خليط عقيم من اللغات الأجنبية المجاورة مع أن اللغة اليونانية القديمة كانت من أفضل اللغات، فأخذ «كوريس» ينقى اللغة من الغريب السوقى ويستبدل به اليونانى العريق، وهكذا أخذ يصلح اللغة ويزيد عليها ويدمج القديم فى الجديد وأخرج مؤلفات جديدة وأحيا الآداب القديمة فأعاد ذكرى مجد اليونانيين القدماء وجعل لهم لغة ذائعة معروفة

ومن ذلك يتبين أن اليونانيين قبل الثورة لم يكونوا مستعبدين بل كانوا فى الحقيقة شبه مستقلين، وانهم وصلوا إلى درجة عظيمة من الثروة

والرقى وخاصة فى مركز نهضتهم وهو قسم « الفنار » فى القسطنطينية حيث كانت دار البطريق التى نشأ حولها طائفة « الفناريين » المعروفين ويليهم فى الرقى يونانيو البغدان والافلاق وأودسا

غير أن هذا الرقى كان باعثاً على تحريك الهمم ضد سيادة الأجنبى وخاصة بعد ما علموه من نجاح الثورة الفرنسية وظهور نابليون الذى أصبح مثالا يقتدى به فى الثورات التى قامت عقب سقوطه مطالبة بالاستقلال ، كذلك شجع اليونانيين على القيام بالثورة ماعلموه من قيام على باشا حاكم «يانية» وغيره فى أنحاء الدولة ، ولكن المسئول مباشرة عن تنظيم حركة الثورة ضد الأتراك هو جمعية «الهتيريا فليكى» أو جمعية الاخوان وهى جمعية سرية أسست فى «أودسا» و «فينا» فى سنة ١٨١٤ لما علم اليونانيون بأن مؤتمر «فينا» سيهمل البحث فى المسألة الشرقية ، وأخذت دائرة الجمعية تتسع تدريجاً حتى انضم إلى صفوفها فى غضون ست سنوات كل يونانى ذى مكانة

تكوين جمعية الاخوان

وكانت هذه الجمعية تتاجر باسم قيصر الروسيا ووزيره اليونانى « كابودسترياس » فلما اجتمع أعضاء الجمعية لتبادل الآراء فى أمر اعلان الثورة فى ولايات البغدان والافلاق لقربها من الروسيا ، وأعلنوا أنهم يريدون استقلال أمارات البلقان وطرد العثمانيين خارج أوروبا وتجديد الدولة البوزنطية ، كانت الآمال معقودة على أن يكون القيصر عضداً للحركة ، فلما أرادوا انتخاب رئيس لقيادة الحركة خابروا «كابودسترياس» وزير القيصر فى الأمور الخارجية فأبى علما منه برغبة القيصر عن ذلك،

قيام الثورة واغراضها

فوقع انتخابهم على «اسكندر ابسلنتى» وكان ضابطا فى الجيش الروسى فى خدمة القيصر أيضاً، فأعلن الثورة فى «ياش» فى ٦ مارس سنة ١٨٢١ و نادى فى الأهالى المسيحيين بالقيام ضد الأتراك وأصدر التماساً للقيصر يطلب التعضيد، ولكن آمال «ابسلنتى» كان مقضياً عليها من المبدأ، لأن شعوب البلقان كانت حانقة على اليونانيين وخاصة فى رومانيا حيث كانت الديانة «كاثوليكية» وعلى ذلك لم يكن من مصلحة الرومانيين والبلغاريين مثلا أن يساعدوا فى تكوين امبراطورية اغريقية جديدة، لذلك لم تصادف دعوة «الهيتريين» قبولا من الفلاحين فى رومانيا كما كانوا ينتظرون.

فشل الثورة فى البلقان

أما القيصر اسكندر الأول فقد جاءه خبر قيام «ابسلنتي» وهو فى مؤتمر «ليباخ» يتناقش مع الدول بشأن اخضاع الثائرين فى «نابلى» وإعادة صاحب الحق الشرعى فيها إلى ملكه، وكان اسكندر فى تلك الآونة قد غير أفكاره السياسية الحرة وتلقى السياسة الرجعية عن أستاذها «مترنخ» وصار له أعظم معين فى سياسته، فما كان ينتظر أن يكون اسكندر عدواً للثورات فى غرب أوربا وعضداً لها فى شرقها وقريباً من أملاكه، لذلك لما بلغه خبر قيام «ابسلنتى» بش للخبر أولا ولكن مازال به «مترنخ» حتى كتب يستهجن عمل «ابسلنتى» ويبرىء نفسه منه، كذلك أصدر «البطريق» اليونانى بالقسطنطينية قرار الحرمان ضد «ابسلنتى»، وفى الوقت نفسه أرسل السلطان جيشاً لقمع الثورة فعبر نهر الدانوب وهزم الثوار ففر «ابسلنتى» إلى داخل حدود المجر حيث اعتقل ومات.

قيام الثورة فى المورة

هذا ما حصل من اليونانيين فى شمال البلقان، ولكن الثورة لم تقتصر على ذلك بل امتدت إلى الجنوب أيضا أى فى شبه جزيرة « المورة » مهد اليونانيين الأصليين فقاموا فى ١٨٢٢ . وكان القصد من هذه الحركة الخروج من نير العثمانيين وإعلان استقلال اليونان فقط، ولما شق اليونانيون عصا الطاعة أتوا بفظائع مروعة ضد العثمانيين وخاصة من كان منهم فى داخلية البلاد، فلما وصل خبر هذه المذابح إلى مسامع الأتراك ثارت نفوسهم وانتقموا لأنفسهم شر انتقام فأعدم السلطان محمود الثانى البطريق اليونانى فى صبيحة عيد الفصح وأعدم غيره من الأساقفة اليونانيين، وظل الجانبان يتبادلان ويتنافسان فى صب العذاب على رءوس الأبرياء، ثم استولى الثوار على « تريبولتزا » مقر الحكم ١٨٢٢ ومثلوا بالأتراك شر تمثيل فقابلهم الأتراك بالفتك بسكان جزيرة « شيوس »

تبادل الفظائع من الجانبين

ثم أعد الباب العالى جيشاً بقيادة « خورشيد باشا » الذى كان حاكما على مصر فى ١٨٠٤ وبعد أن أخضع على باشا والى « يانية » سار جنوباً ووقف جزء من الجيش أمام ميناء « مسولنجى » وسار جيشه مخترقاً مضيق « ترموبيل » ولكنه أهمل تحصين المرتفعات من ورائه، فلما قابله « كولكترونس » رئيس « الكلفت » أو عصابات اليونان الجبلية، وأحد زعماء الثورة اضطر الجيش الزاحف إلى التقهقر فوجد اليونانيين محصنين في المرتفعات، فدحر الجيش بأكمله وانتحر خورشيد باشا بعد

عجز السلطان عن قمع الثورة

هذه الهزيمة . كذلك ظهر فى البحر ملاحو جزر الارخبيل بقيادة «ميوليس» و «كناريس» فهزموا الاتراك وأغرقوهم وسفنهم أينما عثروا بهم، وسرعان مازالت سلطة الأتراك من الأرخبيل ، فلما جاء يناير سنة ١٨٢٢ أعلنت اليونان استقلالها برياسة « ماوروكرداتس » و «ديمترى ابسلنتى» أخى اسكندر ابسلنتى ، ولكن كانت المنافسة بين الوطنيين شديدة فأدى ذلك الى ضعف الحكومة الوطنية .

تدخل مصر

ولما لم يكن لدى السلطان جنود لقمع الثورة ولى وجهه شطر محمد على باشا بأشارة سفير النمسا التى كانت تريد القضاء على الافكار الثورية وعدم اعطاء الروسيا فرصة للتدخل ؛ وأرسل السلطان لمحمد على أمراً بذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٢٤ وعينه حاكما على « كريد » ثم على «الموره» فأذعن محمد على للأمر ورحب بفرصة يظهر فيها للعالم قوته البرية والبحرية ويبرهن مرة ثانية أنه أقدر من السلطان فى ميادين القتال ، فأرسل قوة الى « كريد» أولا ثم جهز حملة مكونة من ١٧٠٠٠ جندى سافرت على ٩٩ سفينة منها ٦٣ قطعة حربية و نقلية و ٣٦ تجارية استؤجرت لنقل العدد والذخائر ، وقد جعل الرياسة لابنه ابراهيم باشا ورياسة الاسطول لصهره محرم بك .

طلب المساعدة من محمد على

وذهب الأسطول أولا الى جزيرة «رودس» فانضم الى الاسطول العثمانى وشجعه على الخروج والمخاطرة ، واقتحم الأرخبيل على الرغم من تعقب سفن اليونانيين لهم ، وكان الأسطول أقوى أسلحتهم ولكن ابراهيم اضطر — بعد أن رأى ضعف الأسطول العثمانى وتخاذله عند كل موقعة —

خطة الحملة المصرية

الى الالتجاء الى جزيرة « كريد » وبقى بهامدة أصلح فيها أحواله وانتهز فرصة منازعات اليونانيين بسبب يأسهم من تعضيد أوربا لهم بعد أن منّوا أنفسهم بذلك زمناً طويلا ، فخرج ابراهيم فى فبراير سنة ١٨٢٥ — منتهزاً فرصة بعد سفن اليونانيين عن مياه كريد — ونزل بميناء « مودن »

وكان نزول الجنود المصرية على أرض « المورة » فاتحة عهد جديد إذ كان مستحيلا على اليونانيين مقاومة جيوش ابراهيم المدربة على النظام الحديث فأخذت انتصارات الأتراك المصريين تتوالى سنة ١٨٢٥ و ١٨٢٦ واخضع ابراهيم « كورون » ثم « نوارين » و « تريبولتزا » وحاصر « نوبليا » مركز قيادة الثورة ؛ ولكنه ارتد عنها ولم يبق من « المورة » غيرها كذلك كان رشيد باشا يحاصر « مسولنجى » فلما أعياه فتحها طلب الى ابراهيم باشا المساعدة ، فتقدم ابراهيم بعد استئذان أبيه وكان اليونانيون مستميتين فى الدفاع عن هذه الميناء ولم يتمكن ابراهيم من فتحها إلا بعد حصار دام من أول الامر خمسة عشر شهراً وسقطت فى ابريل ١٨٢٦ بعد أن هلك ثلاثة أرباع سكان المدينة وثلث القوة المصرية . وبعد « مسولنجى » سقطت « أثينا » (يونيه ١٨٢٧) وبذلك خضعت اليونان ولم يبق لهم إلا بعض جزر الارخبيل و « نوبليا » عاصمتهم فانحطت حالتهم الأدبية وتنازعوا أمرهم بينهم ولم ينقذهم من الفناء إلا شيئان : تدخل أوربا وضعف تركيا الداخلى ؛ وكان السلطان قد قضى على جنود الانكشارية عن آخرهم فى سنة ١٨٢٦ لما شاهده من فوقان الجنود المصرية ، وبدأ بتنظيم جنود جديدة لا يرجى صلاحها للحرب إلا بعد سنين

تدخل الدول

السياسة السائدة في أوربا

لما ظهرت حركة الاستقلال اليوناني كانت المبادئ السياسية السائدة في أوربا لا تتفق البتة مع أماني الثوار اليونانيين فمبادئ المحالفة المقدسة صريحة بشأن الشعوب التي تثور ضد ملوكها وحكوماتها ، ولم يكن ينتظر من المؤتمر الدولي في أوربا أو من ممثله «مترنخ» أن يحبذ الثورة ضد السلطان ، فالثورة ضده لم تخرج عن كونها ثورة ضد صاحب الحق الشرعي على أي حال ، على الرغم من أن السلطان لم يكن من الموقعين على المحالفة المقدسة ولا من المشتركين في المؤتمرات الدولية

وكانت الدول في أول نشوب ثورة اليونان مشتغلة بمسألتي إيطاليا وإسبانيا وما حصل فيهما من التغييرات الحكومية فكان اهتمام الدول ومن بينها الروسيا بشأن الحالة في الغرب عظيما ، فلما قام اليونانيون رأت الدول أنه وإن كان الأمر يقتضي التدخل في جانب صاحب الحق الشرعي وهو السلطان وفاقا للمبادئ الموضوعة منذ سنة ١٨١٥ فعلى الأقل يجب عليها أن تلزم الحيدة حتى تأتي الحرب بنتيجة فعلية . نعم كان الروس والاسكندر متحفزين للوثوب على عدوهم القديم تعضيداً لأخوانهم في الملة، وبالفعل أرسل «الاسكندر» إنذاراً نهائياً للباب العالي وسحب سفيره من القسطنطينية ولكن « مترنخ » « وكسلري » وزير خارجية انجلترا سكنا من روع الاسكندر وأظهرا له الخطر الذي قد يحدث على أثر دخوله في جانب الثوار ضد السلطان ، فأذعن لسياستهما ولم يشأ

الدخول فى جانب الثوار وخاصة لما رأى أن أفكار الثوار متجهة نحو الاستقلال ، وظل كذلك إلى أن مات فى ديسمبر سنة ١٨٢٥

ولما مات « كسلرى Castlereagh » وزير خارجية انجلترا منتحراً فى سنة ١٨٢٢ وخلفه فى وزارة الخارجية « جورج كاننج Canning » وكان سياسياً جريئاً صريحاً ، من خطته مناوأة مؤتمر الدول ومنعه من التدخل فى الشئون الداخلية للدول الصغيرة ، فأدت حدة سياسته تدريجاً إلى عدم اشتراك انجلترا مع دول وسط أوروبا فى قراراتها ، وجعلته يعلن اعتراف انجلترا باستقلال مستعمرات إسبانيا فى أمريكا سنة ١٨٢٤ . أما سياسته أزاء المسألة اليونانية فانه مع عطفه على الثوار لم يتدخل فعلياً فى جانبهم ، وكان يعلل نفسه بأن اليونانيين لا بد أن ينتصروا على الأتراك نهائياً فتستقل اليونان من غير تدخل الدول

خطة انجلترا

أما « مترنخ » الوزير الأكبر للنمسا فلم تكن له إلا سياسة واحدة فى الشرق وفى الغرب وهى سياسة المحافظة على القديم وإخماد الحركات القومية والدستورية واحترام الحقوق الشرعية وأصحابها سواء كان صاحبها « فرديننڈ السابع » ملك أسبانيا أو « محمود الثانى » سلطان تركيا ، لذلك كانت مساعدة النمسا للأتراك ضد الثوار اليونانيين أقرب من نقيض ذلك ، وخاصة لاتصال البلقان بأملاك النمسا . أما سياسة فرنسا فكانت حكومة ملكها « شارل العاشر » تريد اكتساب ثقة الشعب ملكيين وجمهوريين بالدخول فى جانب اليونانيين انتصاراً للشعوب الضعيفة من جهة وتأييداً للمسيحيين ضد الأتراك من جهة أخرى .

خطة النمسا

خطة فرنسا

أما بروسيا فكانت سياستها هى عين سياسة مترنخ ، لأنها لم تكن لها مصالح ذات شأن فى البلقان ، هذه هى سياسة الحكومات

عطف شعوب اوربا

أما شعوب أوربا فكانت منذ الساعة الأولى تعطف على اليونانيين فتألفت جمعيات « أصدقاء اليونان » فى كل مملكة وأيدت اليونانيين بالمال وبالذخائر وبالرجال المتطوعين ، ومن أشهرهم اللورد « بيرون Byron » الشاعر الانجليزى الذى مات أثناء حصار « مسولنجى »

ولا غرابة فى ذلك فاليونان فى نظر أوربا أم الحكمة ومنبع العرفان، وهى البقية الباقية من المدنية القديمة ذات الفضل العظيم والأثر المحمود فى مدنية أوربا الحديثة، وهى البلاد التى انبثق منها نور الحرية والديموقراطية الأولى فكان حقاً على أوربا أن تسدد جزءاً ولو صغيراً من دينها السابق

غير أن الرأى العام فى أوربا كان وقتئذ فى هذه المسألة يعمل مدفوعاً بعواطفه ولا يعلم الحقيقة التى لا مراء فيها وهى أن اليونانيين الحديثين قوم قد امتزجوا بالأمم الصقلبية وتطبعوا بطباعها فكانوا إلى الهمجية أقرب منهم إلى المدنية ولم يتميزوا عن باقى الأمم السلافية فى شىء ، فان البيئة الجغرافية واحدة وقد أثرت فى الجميع على السواء، اللهم إلا اليونانيين الذين رحلوا عن بلادهم وتعلموا وامتزجوا بالأمم الأخرى فانهم حقيقة كانوا ذوى ثروة ونشاط ومقدرة .

على أن عطف شعوب أوربا على اليونانيين لم ينقذهم من الأذعان لسلطان ابراهيم باشا والعثمانيين، وكان محمد على قد أرسل المدد لابنه

ابراهيم نخافت حكومات أوربا أن تكون عاقبة تغلب المصريين فى بلاد اليونان أن ينقرض اليونانيون وتثبت أقدام المصريين فى تلك البلاد، فأصبح التدخل لابد منه وخاصة من ناحية روسيا

وكان القيصر «نيقولا الأول» الذى خلف القيصر اسكندر أقوى مراساً من سلفه مقداما حازماً ولم يكن من رأيه التمسك بمبادىء المحالفة المقدسة لأنه لم يتقيد كخلفه بقرارات سنة ١٨١٥ وما بعدها. وكان من رأيه الصريح التدخل ضد الأتراك فأرسل انذاراً نهائياً بشأن شروط لمعاهدة «بوخارست» لم ينفذها الباب العالى، ولم يقو على التصريح بذكر المسألة اليونانية، فلما علم «كانتج Canning» بذلك خاف أن يؤدى الأمر إلى تدخل الروسيا بمفردها فى حل المسألة فيكون لروسيا النفوذ الأكبر فى البلقان فارسل الدوق «ولنجتون Wellington» سفيراً لدى الروسيا ليعمل على توحيد غرض الحكومتين فاتفقتا مبدئياً فى ٤ ابريل سنة ١٨٢٦ على أن تمنح اليونان الاستقلال الداخلى وتبقى السيادة لتركيا

خطة القيصر نيقولا الاول

ومقابل هذا الاتفاق سعت انجلترا لدى الباب العالى بأن يسرع فى الاتفاق مع القيصر على تنفيذ شروط معاهدة «بوخارست» وفعلا وُوفق على ذلك باتفاق «أكرمان» سنة ١٨٢٦ وبمقتضاه أصبح للروسيا حق فى ولايتى الدنواب لايقل عن حق تركيا، وأخذت الروسيا بعض بلاد فى جنوب القوقاز، وأصبحت الملاحة حرة فى البحر الأسود، ووافق السلطان على ما نالته الصرب من الاستقلال الداخلى

ولكن المسألة اليونانية كانت تتطلب النظر بسرعة، فعمدت

انجلترا والنمسا إلى نصح الباب العالى بقبول الاتفاق المبدئى (ابريل سنة ١٨٢٦) بين انجلترا وروسيا ولكن الحكومة العثمانية أبدت بدل الموافقة لومها الدول لأنها لم تراع مبادىء المحالفة المقدسة ولأنها شجعت الثوار على الخروج على صاحب الحق الشرعى وأنكرت عليهم حقهم فى التدخل فى مسائل الدولة الداخلية ، وكانت الروسيا تتحين الفرص لاعلان الحرب والتدخل فى المسألة فعدت إصرار السلطان على عدم الاتفاق مع الدول مبرراً للحرب ، كذلك اتخذت الوزارة الانجليزية منذ تولى « كاننج » رياستها موقفاً هجومياً فلم تشأ أن تستسلم لماطلة الباب العالى وعلى ذلك سرعان ماتم الاتفاق بين روسيا وانجلترا وفرنسا فى معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧

أما النمسا فقد أعلنت مبدأها الذى لاتحيد عنه وهو أنها لاتتدخل أبداً بناء على طلب الثوار ، وان خير طريق لحل المشكلة هو أن تنصح للسلطان ودياً بأن يمنح اليونانيين مطالبهم ، لذلك لم يتحرك « مترنخ » وترك الدول الثلاث توقع على المعاهدة ، وفى مقدمتها يقولون « انهم عقدوا هذه المعاهدة لمنع الاضرار التى لحقت بمتاجرهم فى الشرق وإجابة لدعوة الثوار وتلبية لنداء الانسانية ، وبمقتضى هذه المعاهدة تقرر أن تفصل اليونان عن تركيا نهائياً وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية وأن تعلن الهدنة بين المتحاربين تنفيذاً لشروط المعاهدة وإلا تدخلت الدول بالقوة ، ولم يمهل الباب العالى إلا شهرين للاجابة

معاهدة لندره ١٨٢٧

ولما رأى الحلفاء ما ينتظر من عناد الباب العالى وإصراره على عدم الأذعان قرروا سراً أن يرسلوا بعض أساطيلهم إلى شواطىء اليونان

استعداداً للتدخل بالقوة، فجاء أمير البحر «كدرنجتون Codrington» أولا على رأس الاسطول الانجليزى وألقى مراسيه عند «نوارين» ثم جاء الفرنسيون بقيادة أمير البحر «رينى Rigny» والروسيون بقيادة «هيدن Heyden» وبدأت المفاوضات فى الحال مع إبراهيم باشا وكان واقفاً باسطوله العثمانى

موقف الحلفاء وموقعه نوارين

المصرى داخل خليج «نوارين». أما الثوار فحين جاءهم خبر إبرام المعاهدة عدوه إنتصاراً باهراً لهم بعد أن كانوا قد وصلوا إلى حالة سيئة للغاية وخاصة بعد أن سقط حصن «أثينا» عقب «مسولنجى» فدبت فى نفوس الثوار روح جديدة ورحبوا بالمعاهدة حال عرضها عليهم، أما الباب العالى فانه بايعاز من النمسا توقف وامتنع عن الاعتراف بالمعاهدة فهُدد باستعمال القوة ولكن لم يجد ذلك نفعاً وفات الوقت من غير رد أو تساهل من قبل الباب العالى فوقف الاسطول المتحد أمام ميناء «نوارين» واتفق مبدئيا على أن تبقى الحالة كما هى حتى تصدر أوامر جديدة. ولكن وقع سوء تفاهم بين الاسطولين أثناء غياب إبراهيم داخل المورة، وكانت تعليمات أمير البحر «كدرنجتن» تقضى باستعمال القوة إذا دعت الحالة فدارت واقعة «نوارين» فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٢٧ وقضى على الجزء الاعظم من الاسطول العثمانى المصرى فى ثلاث ساعات فتشجع الثوار وأخذوا يستردون مكانتهم.

اثر الموقعه

أما خبر موقعة «نوارين» فى تركيا فقد أتى بعكس المطلوب منه، فان الباب العالى استشاط غضباً عند سماعه بالكارثة وطلب تعويضا كبيراً من الدول الثلاث، ودعا السلطان إجتماعا عاماً من كبار الامة وقرأ عليهم منشوراً نسب فيه للروسيا خاصة التحريض والمؤامرة ضد الباب العالى

ودعا المسلمين إلى قتال الروسيا عدوة تركيا ومسببة محنها، فلم يسع القيصر إلا إعلان الحرب سنة ١٨٢٨ . أما فى انجلترا فقد حدث تغيير فى سياستها بسبب موت « كاننج » فى أغسطس سنة ١٨٢٧ وهو صاحب سياسة الهجوم وجاء بعده « ولنجتون » وهو من المحافظين الذين من سياستهم الحرص على بقاء كيان تركيا ، لذلك لم تواصل الحكومة الانجليزية سياسة « كاننج » فتسعى فى تنفيذ معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ ، بل أبدى الملك « وليم الرابع » رسمياً فى خطبة العرش (يناير سنة ١٨٢٨) أسفه على ما حصل فى واقعة « نوارين » مشيراً إلى هذه الحادثة بقوله « الحادث النحس The untoward event » لذلك قصرت انجلترا مساعدتها فى المسألة اليونانية على أن تكون أدبية فقط ، أما فرنسا فأرسلت جيشاً يبلغ عدده ١٥٠٠٠ بقيادة المارشال « ميزون Maison » لمراقبة اخلاء « الموره » من الجيوش المصرية

خطة محمد على بعد الواقعة

أما محمد على فقد كسب لنفسه مركزاً بين الدول لم يكن ليحلم به اذ اضطرت الدول الى مفاوضته مباشرة، ولا بد أن تكون الدول قد دهشت لما رأته من استعداد وموارد الباشا ، ولما أنس محمد على من الدول رغبة فى مصادقته رأى أن إصراره على المقاومة وإنهاكه قواه وإضعافه لمركز مصر واستهدافه للخطر من أجل السلطان ليس من السياسة فى شيء لذلك لما دخلت الجنود الفرنسية « الموره » بقيادة « ميزون » فى أغسطس سنة ١٨٢٨ لم يقع بين الجانبين نضال أو كفاح وتصافى الجيشان وتحابا

وكانت المفاوضات فى غضون ذلك دائرة بين محمد على وأمير البحر

الانجليزى ويتضح منها جلياً مقدار تحسين محمد على لمركزه الدولى ، فقد كتبت اليه الحكومة الانجليزية تبدى عظيم أسفها على مالحق الأسطول المصرى من الخسارة بسبب واقعة «نوارين» وتبدى رغبتها فى أن تكون علاقاتها دائماً ودية مع الباشا ، ثم أفضت اليه الحكومة بأن الاخبار الواردة حديثاً تدل على أن الباب العالى قد يستمر فى مقاومة الحلفاء إلى درجة الدخول فى حرب علنية ، فاذا دخلت انجلترا فى حرب ضد تركيا فان حكومة انجلترا تعتبر مركز محمد على كما يأتى :

مركز مصر فى نظر الدول

«أن جلالة الملك ، من غير تدخل منه فى العلاقات بين الباشا والسلطان الذى يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامه متى تعهد هو أيضاً بمراعاتها مراعاة تامة إذا مانشبت الحرب بين الحلفاء والدولة » (١)

لذلك لم يتردد محمد على ساعة واحدة ووقع على اتفاق الاسكندرية ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨ (٢) وأرسل يأمر ابراهيم بالجلاء عن «المورة» من غير انتظار لأمر السلطان فتم ذلك وفى ٢٩ ديسمبر وصل محرم بك إلى

(١) سجلات وزارة الخارجية بلندن (مصر) من وزارة الخارجية الى « سولت » فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٢٧

(٢) وهاك ملخص نص الاتفاق الذى تم بين أمير البحر كدر نجتن ومحمد على

«١» يتعهد محمد على برد جميع الرقيق اليونانى الذى أرسله جنوده الى ممتلكاته بعد واقعة « نوارين » وقبلها

«٢» يتعهد أمير البحر كدر نجتون بارجاع الاسرى المصريين وبرد سفينتين مصريتين فى مياه « مودن »

«٣» تخلى الجنود المصرية بلاد الموره على سفن مصريه يرسلها محمد على ويحرسها الحلفاء .

وهذا اتفاق غريب فى بابه لانه عقد مع تابع للسلطان باعتباره دولة مستقله وشروط الاتفاق مخالفة كل المخالفة لرغبة صاحب السيادة

الاسكندرية ومعه باقى الاسطول وهو ٣٨ قطعة و ٢٤٠٠٠ جندى ، وأصبح محمد على فى حالة سلم مع دول أوربا و ترك الباب العالى وحده أمام روسيا

الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٨

وكان القيصر قد أعلن الحرب على تركيا فى ابريل سنة ١٨٢٨ ولم تكن تركيا على استعداد تام بسبب تغيير نظام الجندية ، ومع ذلك قد انتصر الاتراك سنة ١٨٢٨ على قيصر الروسيا أمام حصون « شملا » و « سلستريا » على نهر الدانوب، ولكن عاد القيصر فعين الجنرال « ديبتش Diebitch » الذى ترك حصون الدانوب دون أن يستولى عليها واخترق البلقان بقوة صغيرة فدخل « أدرنة » ولم يكن معه إلا ١٥٠٠٠ جندى، فلو أن السلطان واجهه بجيش أيا كان عدده لدارت الدائرة على الروس بلا مراء ، ولكن اضطربت أعصاب وزراء الباب العالى لما علموا باقتراب الجنود الروسية من أسوار القسطنطينية فلم يشاءوا إلا الصلح، وعجلت الروسيا بعقد معاهدة « أدرنه » سنة ١٨٢٩ وبها وافق السلطان على قرار معاهدة لندره بشأن اليونان وأصبح النفوذ الروسى عظيما فى مجالس الباب العالى. قال الوزير الروسى « نسلرود Nesselrode : » قد كان يمكن الروسيا أن تقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية الروسيا أنفع لها سياسياً وتجارياً من ضم هذه الأملاك أو تجزئتها وتحويلها إلى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثروة والقوة والتجارة [1] »

هذا يفسر عدم انتصار الروسيا لمطالب أهل البلقان الكاملة

(١) راجع مسألة الشرق « لدريول » ص ١٠٨

الاستقلال ليظل البلقان تحت نفوذها ، وخشيت الدول أن يزداد نفوذ روسيا فى اليونان بعد معاهدة أدرنه ، وكان « كابودسترياس » وزير الروسيا اليونانى السابق رئيساً للحكومة اليونانية المؤقتة. فسعت انجلترا وفرنسا لدى الباب العالى فى أن تستقل اليونان استقلالا تاماً . وتم ذلك فى سنة ١٨٣٠ باتفاق الدول الثلاث

امتناع محمد على عن مساعدة السلطان

ويلاحظ أن محمد على لم يتقدم لمساعدة السلطان فى هذه الحرب على الرغم من الحاح الباب العالى عليه بأرسال جزء من جيشه . غير أن محمد على لم يسعه إزاء هذا الطلب الا أن ماطل واعتذر ببعد المسافة بطريق البر بين مصر وميدان الحرب ، ولعدم وجود أسطول لنقل جنوده ولوقوف أساطيل الحلفاء بالمرصاد ، ثم اعتذر بتفشى الوباء فى مصر وفى الشام . وعلى ذلك اكتفى بأرسال مليون ريال للباب العالى ، ولم توقع الدول على محمد على قوانين الحصر فظلت موانيه مفتوحة وتجارته سائرة كالمعتاد . ولم يضطهد الأروام فى مصر كما حصل فى جميع أنحاء الدولة فى ذلك الوقت .

الرقيق اليوناني وشدة ابراهيم

أما شدة ابراهيم فى « المورة » فيظهر أن كتاب الأفرنج قد غالوا فيها مغالاة تتفق مع عواطفهم نحو اليونانيين ؛ والحقيقة أن ابراهيم عامل اليونانين على حسب الاجراءات الحربية التى كانت تتخذها أية دولة متمدينة فى ذلك الوقت . واتهمته أوربا كذلك بارسال أهل اليونان كرقيق إلى مصر ولكن ذلك غير صحيح فقد كتب قنصل انجلترا العام إلى وزارة الخارجية فى هذا الموضوع يقول « ان الرقيق اليونانى الذى

أرسل إلى مصر لم يكن أرسله إبراهيم باشا ولا دخل له مطلقاً فى وجود هـذا الرقيق بمصر إذ القانون العسكرى العثمانى يجعل الأسير عبداً لآسره لا للقائد العام، فيظهر أن عدداً عظيما قد باعته الجنود المصرية إلى تجار الرقيق وهؤلاء أرسلوه إلى مصر ليباع فيها. ويبلغ عدد الرقيق اليونانى بمصر ٣٠٠٠ وقد اشترت الجمعية الأغريقية المسيحية نصفهم والباشا يجتهد فى تحرير عدد عظيم من الباقين » (١)

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية (مصر) من « سولت » الى وزارة الخارجية فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٢٦

الفصل العاشر

بين الباشا والسلطان

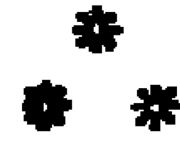
أثر تجزء الدولة

إن تجزؤ الدولة العثمانية بهذه الطريقة وانفصال أملاكها عنها لم يكن بالشيء الغريب إذ ليس من المدهش أن تتساقط الحجارة من البناء المتداعى المنهار، لذلك يمكننا أن نقول أن انفصال الصرب وأمارات الدانوب ، واليونان عاجلا أو آجلا كان عملا طبيعياً لم يكن منه مناص لأنه لم يكن إلا نتيجة لحركات داخلية قام بها أهل هذه الأقسام أنفسهم يحركهم الشعور القومى أولا والتحريض الأجنبى ثانياً ، وليس هناك معنى فى أن تبقى الأقوام تحت سيطرة من لا قدرة له على المحافظة عليها

غير أن الدول بمساعدتها هذه الأقسام على الانفصال من جسم الدولة سواء كان ذلك بالتحريض أو بالمساعدة الفعلية قد أحرجت مركزها أيما احراج . ويظهر أن حب الدول « لكلفت » المورة والبلقان على العموم قد أنساها أهل الشرق وولاته — نسوا إنهم بأذلالهم السلطان و بشدهم أزر الثائرين عليه قد وضعوا مثلا جديداً يحتذيه غيرهم من رعايا السلطان ، ولعلهم تخيلوا أن أهل الشرق دون أهل الغرب تفكيراً وشعوراً وتعاموا فى ذلك عن الحقيقة الظاهرة وهى أن رعايا السلطان مسلمين كانوا أو مسيحيين شرقيين أو غربيين كان نصيبهم من ظلم الولاة وعسفهم واحداً متماثلا . نسيت الدول إنه إذا جرت على قاعدة وطبقتها على مسألة أو أكثر كان حقاً عليها وعدلا أن تطبق القاعدة فى الأحوال المتماثلة التى قد تنشب فى الدولة فى المستقبل، و إنه إذا لم تتبع القاعدة الأولى يكون جزاؤها الازدراء وعدم الاكتراث .

لم يرغم الدول على العدول عن خطتها العدائية ضد السلطان إلا محمد على ،

فهو الذى أجبر الدول على أن تردد النظرية القديمة القائلة بحفظ كيان الدولة العثمانية . ولم يكن محمد على أول من قام يعارض الباب العالى عقب الثورة اليونانية فقد سبقه على باشا حاكم «يانيه» فى أول عهد الثورة وتمرد ولاة «بغداد» و«عكا» و «أشقدرة» ولكن لم يكن فى قدرة واحد من هؤلاء أن يجرد السيف طويلا ضد السلطان . محمد على هو وحده الذى قدر له أن يضرب قلب الدولة ويرغم السلطان على الاتفاق معه على حسب شروطه الخاصة . كل ذلك على مرأى من الدول وضد رغباتها الأكيدة



خطة محمد على الأولى

ولما انتهى محمد على من حروبه فى بلاد العرب والسودان والمورة ظافراً كان اسمه قد طبق الآفاق وصار ذكر منجد مكة والمدينة على لسان كل المسلمين وأصبح محمد على فى مركز يمكنه من معارضة السلطان إذا شاء ذلك ، ولكن محمد على كان له من النظر السياسى الصائب ما جعله يحافظ على علاقته بالدولة العثمانية ، ألم يكن له من ذلك ضمان صيانة أملاكه التى لم تكن إلا جزءاً من الدولة العثمانية المقول بضرورة حفظ كيانها واستقلالها؟ ولقد وجد محمد على من مركزه فى الدولة حصناً منيعاً مكنه من مواصلة سياسته التى كانت أبداً ترمى إلى علو منزلته وامتداد نفوذه فى الدولة تحت ثوب إخلاصه الشفاف

ولما انتهت الحرب اليونانية وانسحبت الجنود المصرية من «المورة» وتمكنت أوربا من تنفيذ كلمتها فى مصلحة اليونان ساء السلطان من محمد على عدم مساعدته للدولة فى حربها ضد الدول واكتفاءه عند نشوب

الحرب الروسية التركية بأرسال اعانة مالية بدل حملة عسكرية ، لذلك اشتد حنق السلطان على محمد على واضطرمت فى صدره نيران الحسد لما ظهر به محمد على من القوة، وأخذ يوقع بين محمد على وابنه ابراهيم ، ولم يكافىء محمد على على خدماته بشىء مما وعده به إلا حكم جزيرة «كريد». ومن مظاهر العداء أن السلطان أشار على محمد على فى سنة ١٨٣٠ أن يترك الاسكندرية ودمياط ورشيد ليتسلم حكمها قبطان باشا ، ومن مظاهره أيضاً أن عين السلطان خسرو باشا صدراً أعظم رغم العداء المستحكم بين خسرو ومحمد على[1] كل ذلك أوغر صدر محمد على ضد الباب العالى وجعله يفكر فى مشروعات كلها طمع وأنانية

مراجعة محمد على لخطته

وأخذ محمد على يراجع خطته السياسية نحو الباب العالى ، فبينما كان الباب العالى يواصل الحرب ضد الروسيا كان محمد على يعد العدة لأجل ماعسى أن يحصل فى المستقبل ، فلما عادت الحملة من «المورة» واستقرت الجنود بمصر شرع ابراهيم باشا يهيىء عقول الضباط لاستقبال السياسة الجديدة ضد الباب العالى . فقد قال فى خطبة له أثناء وليمة للضباط :

« ماذا استفدنا أنا وأنتم من السلطان ؟ ألسنا فى الحقيقة كلنا أولاد محمد على الذى ربانا وعلمنا ! ألم نأكل جميعاً من خبزه ؟ أن مصر حق لمحمد على ، حق اكتسبه بالسيف ولا نعرف لنا ملكا غيره »[2] ، وفى تلك الأيام زار مصر « الأمير بشير الشهابى » حاكم لبنان ونزل ضيفاً

---

(١) راجع « المقتطف » مايو ١٩٢٥ وما بعده « مقالات الدكتور اسد رستم »

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من قنصل انجلترا العام ٨ يناير سنة ١٨٣٢

مكرماً عند الباشا ولا بد أن يكون قد دار بين الاثنين اتفاقات ودية ، ويظهر أن محمد على كان يتأهب للتحفز إذا حدث ما يبرر هذا العمل .

خلق السلطان محمود الثانى

أما لدى الباب العالى فلم تكن دلائل الشقاق والاستعداد أقل منها عند الباشا . وقد ساعد على اذكاء نار الخلاف ما كان فى خلق السلطان محمود الثانى من الشذوذ . فقد كان محمود الثانى سلطاناً مستبداً سريع الانفعال تارة شديد البطش، وأخرى شديد الكآبة والحزن، يقابل تذبذبه بين القسوة واللين عناد شديد يتولاه فى ظروف معينة . وكان يعهد بحكومته إلى أتباعه الذين يشملهم باحسانه فكان يولى ويعزل ويسجن كما شاءت تقلبات أهوائه . ومع ذلك كان محمود الثانى حقيقاً سلطاناً قوياً يريد لأمته كل خير وصلاح ، ولكن لسوء حظه لم يسلك الطرق المناسبة التى توصله إلى أغراضه إذ اتبع طرقا قهرية همجية خالية مما يحبذها ويقربها لدى الشعب . لذلك لم يصادف محمود الثانى فى أكثر اصلاحاته إلا المعارضة الشديدة والاخفاق ، فكان محمود الثانى يتأكل قلبه حسداً من محمد على لأن هذا نجح حيث أخفق هو . ومن شدة حسده لمحمد على أن دعاه لحرب الوهابيين ثم لحرب المورة لعله بذلك يفنى جزءاً كبيرا من قوته وثروته ، ولكن للدهر سخرية وغرائب وعجائب فبدل الضعف الذى كان يرجوه السلطان لمحمد على من جراء الحروب الطاحنة التى اشتبك فيها ناله منها الفخار والصيت الذائع ، ولم يجن السلطان منها إلا الخسارة والذلة لذلك أصبح محمود الثانى وقلبه مفعم بالضغينة يحب الانتقام من محمد على

الحرب الأولى

فلما قام النزاع بين عبد الله باشا والى عكا ومحمد على بسبب عدم إذعان الأول لأوامر الباشا إذ رفض أن يصدر إليه الأخشاب اللازمة لأسطوله وأن يعيد إليه بعض المصريين الفارين من القرعة العسكرية والضرائب ، اشتكى عبد الله إلى الباب العالى فعضد السلطان الوالى وشجعه على معارضة رغبات الباشا ، فعزم محمد على أن يتخذ من هذا التحرش سبباً لتنفيذ مشروعه . أراد محمد على كغيره من كبار الفاتحين أن يوسع رقعة ملكه على حساب جيرانه الضعفاء ، وكان يرى فى بلاد سوريا جزءاً متمماً لمصر وبدونه لا تأمن مصر من غائلة العدو المهاجم من الشرق ، ورأى الباشا أن مصر بلد عديمة الغابات تلزمها الأخشاب من أحراش سوريا اللوقود ولبناء أسطولها التجارى الحربى ، كما أنها فى حاجة لما تنتجه سوريا من ثروة معدنية وزيوت وحرائر وجلود وأحجار مما كانت تحتاجه معامل محمد على . وكان قد أفهمه مستشاروه من الفرنسيين — وهم الاخصائيون فى مسائل الحدود — إن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق هى جبال «طوروس» على أبواب آسيا الصغرى لا صحراء العرب . وفى الحقيقة لم تعدم الحكومات القوية التى استولت على مصر طريقة لضم الشام إلى أملاكها . وليس هناك أدنى شك فى أن محمد على كان مقتنعا بصحة دعاوى القائلين بضم جميع بلاد سوريا ، غير أنه كان فى بادئ الأمر متواضعاً

بين محمد على ووالى عكا

فكرة ضم الشام لمصر

فى طلبه فلم يصمم إلا على ولاية عكا [1]

وانتهز الباشا فرصة اشتباك السلطان فى ثورة قامت فى «البوسنة» فقدم إنذاراً نهائياً للباب العالى يهدد فيه عبد الله والى «عكاء» بالعقاب وباستعمال القوة ضده إذا لم يذعن لطلباته، وخاف السلطان مغبة هذا الأنذار بسبب قيام الثورات الداخلية فى بلاده ففتح بابا للاتفاق مع محمد على، ولكن ما كاد يرسل الباب العالى رسله اليه حتى بلغته أخبار نزول حملة ابراهيم باشا إلى الشام وكانت قد أخمدت الثورة فى «البوسنة» فلم يجد الباب العالى بأساً من تحدى محمد على ومنازلته.

قيام الحملة

وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١ قامت طلائع الحملة من مصر بطريق «العريش»، وفى ٨ نوفبر احتل الأسطول وعلى رأسه القائد العام ابراهيم باشا ميناء «يافا» وفى ٩ ديسمبر بدىء حصر «عكاء» وفى هذه الاثناء كان قد وصل مندوب من قبل السلطان إلى الاسكندرية وهناك أوضح له محمد على خطته بكل صراحة. قال محمد على: «بعد أيام قلائل ستقع «عكا» فى يدى فاذا رضى السلطان وقفت عند هذا الحد، وإذا لم يوافق زحفت جنودى على «دمشق» فاذا وافق السلطان على أن أضم دمشق وقفت عند ذلك وان لم يرض أخذت «حلب» فاذا لم يوافق السلطان فمن يدرى ماذا يكون؟» فعرف المندوب أصرار محمد على وفهم استعداده لتنفيذ أغراضه للنهاية فنصح للباب العالى بالأذعان لطلب محمد على، وكان جزاء صراحته أن سحب

---

(١) راجع مقدمة كتاب «نظرة عامة فى مصر» لكلوت بك

من أسكندرية وسجن ، وأخذ السلطان يعد جيوشه بكل همة لمزاولة حرب لم يكن لها على استعداد

سقوط عكاء وأثره

ولكن قبل أن يتأهب الجيش التركى للعمل بقيادة حسين باشا الذى عينه السلطان قائداً للجيش وواليا على مصر بدل محمد على ، كان قد سقط حصن عكاء فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ فى أيدى المصريين بعد حصار طال ستة شهور تقريباً ، وإذا ذكرنا أن نابليون تقهقر أمام حصن عكا أدركنا أهمية هذا الانتصار لابراهيم باشا ، ولكن يجب أن نذكر أيضاً أنه لم يكن هناك أسطول معاد يعمل ضد إبراهيم فى ميناء « عكاء » كما كان يعمل « سدنى سمت » ضد نابليون

سير الحملة

وكان لسقوط عكا وانتصار محمد على دوى نبه المقول من غفوتها فقام الناس ضد العثمانيين مرحبين بالجيوش المصرية أينما حلت ، وتشجع الامير « بشير » فأعلن صراحة انضمام أهل الجبل لمحمد على ، وأتى الناس من كل فج يعلنون قبولهم للحكم المصرى ، وبينما كان ابراهيم يحاصر « عكاء » كانت قد استولت الجنود المصرية على « بيت المقدس » « وطرابلس » « وبيروت » ولما سقطت « عكاء » أرسل محمد على مندوبا للمفاوضة مع الباب العالى بشأن شروط الصلح طالباً « فرماناً » بتوليته « سوريا »

وكان السلطان فى ذلك الوقت قد أرسل قراراً بعزل محمد على من مصر وابنه من مكة وقراراً آخر بطردهما خارج القانون ، فلما علم محمد على بذلك أرسل من قبله والياً على « دمشق » ودخلها إبراهيم باشا بلا مقاومة ثم اقترب من « حمص » وهزم الأتراك شر هزيمة ، ودخل

خطة الباب العالي وانهزام جيوشه

« حماة » وتقهقرت جيوش السلطان إلى «انطاكيه» ولما اقترب حسين باشا القائد العام من حلب أوصدت فى وجهه الأبواب ورحل عنها إلى « اسكندرونة » فدخل إبراهيم باشا « حلب » فى ١٥ يوليه بدون مقاومة وتقابل هو وجيوش حسين باشا فى مضيق « بيلان » بين انطاكية واسكندرونه فانهزم حسين باشا وترك جيوشه ومؤنته وكل شيء وفر إلى « أطنه » أو « اذنه » أما ابراهيم فدخل انطاكية فى أول أغسطس . ثم فتح محمد على باب المفاوضة للصلح ولما لم يصله الرد عزم على أن يسير نحو القسطنطينية بعد أن يتمكن ابراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال الطوروس التى تفصل بلاد الشام عن آسيا الصغرى(١)

ويظهر أنه كان فى نية محمد على الأولى أن يقف عند هـذا الحد. ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد على التى كان يقدمها عقب كل انتصار اضطر ابراهيم إلى أن يعبر الجبال وينزل فى سهول آسيا الصغرى واحتلت الجنود المصرية أقليم « أطنه » على الساحل بناء على أوامر محمد على

انحياز الراى العام إلى ابراهيم

ولما شعر القوم بوجود قوات محمد على بينهم انبعثت فى قلوبهم الحماسة العظيمة وانهالت على ابراهيم رسائل الترحيب وطلبات التخليص من نير الأتراك. فكتب سكان اقليم « قسطمونى » الكائن فى الركن الشمالى لآسيا الصغرى يقولون : « نحن سكان هذا القسم قد قررنا أن نهجر حزب الحكومة التركية التى عجزت عن صيانتنا والدفاع عنا ، ولما

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) المعتمد باركر الى بالمرستون ٨ يونيه سنة ١٨٣٢

كنا نرغب فى أن تتمتع بالسعادة والسكون الشاملين للأقسام التى خلعت نير الحكومة ودخلت تحت حكمكم فنلتمس أن تقبلوا خضوعنا وأن تشملونا بحمايتكم ورعايتكم »

فتشجع ابراهيم باشا بهذا الشعور الذى ظهر من جانب الأهالى وجاءه المدد من مصر فتقدم إلى الداخل واحتل موقعاً حربياً فى غاية من المنعة عند « قونيه » وكان قد هجرها الأتراك عند سماعهم بقدوم إبراهيم باشا فقضى ابراهيم فصل الشتاء يمرن جنوده فى الجهات المجاورة استعداداً لمقابلة الجيش العثمانى الجديد بقيادة رشيد باشا زميل ابراهيم فى حصار « مسولنجى » فى حرب المورة موقعة قونيه

وكان رشيد باشا قد أخضع العصاة فى ألبانيا والبوسنه فكسب بذلك رضا السلطان الذى علق على تعيينه للقيادة أهمية عظمى . وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٢ دارت رحى القتال عند «قونيه» وهزم الجيش العثمانى شر هزيمة وأسر القائد العام ، وقد كانت خطته فى أول الأمر أن يتحصن فى نقطة منيعة ليحول دون وصول ابراهيم باشا قرب القسطنطينية وعند هذه النقطة ينتظر المهاجم ، ولكن السلطان أرسل اليه أوامره بالتحرك لمقابلة المصريين وكان عدد الجيش العثمانى ضعف عدد الجيش المصرى فكانت النتيجة وبالا على الجيش والسلطان إذ أصبح الباب العالى لا حول له ولا قوة أمام محمد على

المسألة الشرقية والدول

كان أثر انتصارات ابراهيم باشا السريعة المتوالية أن زادت مخاوف السلطان محمود ، ولما لم يكن هناك ولاة يرجى منهم المساعدة ضد محمد على اجتهد السلطان بمساعى وزيره خسرو باشا أن يكسب دول أوربا إلى جانبه وذلك بأن يشوه سمعة محمد على لدى الدول التى لم تنس حماسة المصريين وهم يحاربون فى المورة . أما « بالمرستون » وزير خارجية إنجلترا فأنه لم ينس قط أن المصريين أخذوا معهم إلى مصر ٣٠٠٠ من الرقيق اليونانى بصفة أسرى

غير أن الدول مع شدة رغبتها فى حفظ كيان الدولة العلية ومساعدة السلطان لم تكن وقتئذ متفرغة للنظر فى مشاكل الدولة ، فكانت مسألة ثورة الأراضى المنخفضة وثورة بولنده وحروب أسبانيا الداخلية والاصلاحات النيابية فى إنجلترا تشغل بال ساسة أوربا .

و كان الباب العالى قد طلب الى سفير انجلترا السير « استراتفورد كاننج Stratford Canni. g » عقد محالفة بين تركيا وبريطانيا العظمى الغرض المباشر منها اخضاع محمد على ، ووعد الباب العالى أن يمنح انجلترا أى امتيازات معقولة مقابل ذلك (١) واردف الباب العالى ذلك بأن أرسل سفيره فى النمسا ليفاوض انجلترا خاصة فى ارسال مدد بحرى تقوم تركيا بنفقاته ، ولو كانت انجلترا أجابت الطلب لحال المدد البحرى دون استيلاء ابراهيم باشا على « عكا » بسهولة ولعرقل مساعى محمد على بالشام ، غير أن الوزارة البريطانية قررت رفض ارسال المدد

طلب المساعدة من انجلترا اولا

(١) سجلات وزارة الخارجية : تركيا (سري وخاص) من السير استرانفورد كاننج فى ٩ اغسطس سنة ١٨٣٢

مخالفة فى ذلك رغبة الوزير « بالمرستون » واضطرت الوزارة ان تعلن فيما بعد فى مجلس العموم أنه لم يكن من المستطاع فى حين اشتغال القوات الانجليزية فى هولندة والبرتغال ارسال قوه بحرية تناسب مركز بريطانيا البحرى (١)

ورد الوكيل السياسى لدولة بريطانيا أمام الاستانة قائلا « ان المسألة أصعب مما يتصوره الباب العالى وأن الحكومة البريطانية ستحتاج الى وقت تجيب فيه ، ولكنها فى الوقت نفسه سترسل الى محمد على فى أقرب فرصة معبرة عن الأسف الذى سببته خطته وعن أملها فى أن يعقد الصلح مع السلطان مباشرة ، وأن الحكومة أرسلت معتمداً سياسياً « كولونيل كامبل Campbell » لأجل التشديد على محمد على بعقد الصلح وتفهيمه بأن العبث بوحدة الدولة العثمانية لا يمكن أن يحدث بدون أن تتحرك انجلترا (٢) »

طلب المساعدة من روسيا

فقت فى ساعد السلطان وزاد يأسه لما علم بتهديد إبراهيم للقسطنطينية واضطر أخيراً إلى أن يتنزل فيرسل فى طلب الصلح من محمد على، ويا ليت الأمر وقف عند ذلك بل طلب المعونة من الروسيا بعد أن أخفقت مساعى الباب العالى لدى إنجلترا التى زودته بالقول دون العمل

أما الروسيا فوجدت فى المحنة التى وقع فيها السلطان فرصة لتأييد نفوذها ووضع حمايتها الأدبية على البوغازات ، كذلك لم يكن من مصلحة الروسيا أن ينتصر محمد على ويتفوق على السلطان فتنشأ حينئذ حكومة قوية فى القسطنطينية تحول دون بلوغ الروسيا أمانيها فقد كتب « نسلرود » وزير الروسيا إلى سفيره فى الاستانة يقول : « إذا انتصر محمد على فان النفوذ الفرنسى يزداد فى القسطنطينية فتصبح هذه المدينة مأوى للذين

---

(١) « حياة بالمرستون » الجزء الثانى ص ٢٠٨

(٢) سجلات وزارة الخارجية : الى مندفيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٢

يتآمرون ضد حكومة الروسيا ، لذلك ترى الروسيا فى محمد على جاراً قويا ظافراً بدلا من جار ضعيف مقهور [١] »

حضور المندوب الروسى

وعلى ذلك أوفدت إلى القسطنطينية فى ٢٢ ديسمبر مندوبا خاصاً وهو القائد « موراڤيف Muravieff » فعرض على الباب العالى المساعدة الفعلية ضد محمد على ، وفى ١١ يناير وصل المندوب إلى الاسكندرية ليهدد محمد على باسم القيصر نيقولا بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يقبل شروط الصلح المقدمة له من لدن السلطان بوساطة المندوب خليل باشا الذى أوفده السلطان فى ٧ يناير لمفاوضة الباشا ، فوجل محمد على من تدخل الروسيا ويقول « سنت جون St. John » وهو شاهد عيان أن الباشا تأثر وجمع ٥٠٠٠٠ من المصريين لحضور صلاة جامعة أمام قصره داعين الله بنصر الباشا ورجوع جنوده ظافرين سالمين [٢]

وقوف ابراهيم عند كوتاهيه

غير أن محمد على كان على علم تام بمجرى السياسة فى أوربا فلم يتزعزع أمام تهديد الروسيا ، ولما عرض مندوب السلطان شروط الصلح رفضها باحترام وأدب ، ولكن لكى يرضى الروسيا أرسل إلى ابراهيم يأمره بالوقوف وهو فى طريقه إلى « بروسه » فوقف عند « كوتاهيه » بعد أن رفض الوقوف بناء على أمر « دى فارن De Varennes » المعتمد السياسى لفرنسا بالقسطنطينية قائلا أنه لا يقف ولا يتحرك إلا على حسب أوامر ورغبات أبيه ، وعندئذ كان السلطان قد طلب إلى الروسيا إرسال المدد خوفاً على

(١) « البسفورر والدردنيل » لنوياتوف ص ٣٠

(٢) « مصر ومحمد على » لسنت جون الجزء الثانى ص ٥٢٤

عرشه أن يسقط من جراء الفتن الداخلية التى كان يؤجج نارها محمد على باشا فلبت الروسيا طلبه ، وفى ٢٠ فبراير رست القوة البحرية الروسية فى « البسفور » أمام « ترابيا » حيث دار السفار الانجليزية ، فاشتد قلق انجلترا وفرنسا من تدخل الروسيا الفعلى وانفرادها بالعمل ، وسارع سفير فرنسا الجديد أمير البحر البارون « روسين Roussin » إلى الاحتجاج أمام الباب العالى ونصح لوزير الخارجية بأن يجيب طلبات محمد على فى الحال حتى لا يعرض المملكة للخطر الذى لا بد أن ينجم من وجود الجنود الروسية بين الأهالى

نزول المدد الروسى بالبسفور

وكانت الدول فى هذه الآونة ترقب الأحوال وهى صامتة أثناء عراك محمد على والسلطان فلم تتحرك قيد أنملة لايقاف الحرب ، ولكن لما كسب محمد على الواقعة بدأت الدول تتململ حتى إذا ما ظهرت الروسيا بمفردها فى الميدان أوجس باقى الدول خيفة وبدأ الساسة يتكلمون . وانه من السهل تلخيص سياسة الدول إزاء المسألة الشرقية

خطة الدول

كانت الدول تعتبر المحافظة على كيان الدولة ضرورة سياسية لازمة لتأييد السلم العام فى أوربا ، ولما كان تهديد ابراهيم للقسطنطينية يعد عبثاً بكيان الدولة وجب على الدول التدخل ، ولكن حال دون ذلك موانع أولها اشتغالها بأحوالها الداخلية كما ذكرنا ، وثانيها انتصارات محمد على السريعة التى لم تكن فى الحسبان ، وثالثها أن الدول كانت تميل إلى جعل النزاع بين محمد على والسلطان مسألة داخلية لا ينبغى أن تعقدها الدول بتدخلها

غير أن رسالة القائد « مورافيف » وقبول السلطان لمساعدة الروسيا أثارا الشكوك فى قلوب الدول الأخرى ، حتى « مترنخ » نفسه — على

الرغم من تفاهم القيصر معه — لم يوافق على وجود الأسطول الروسى بالبسفور . أما انجلترا وفرنسا اللتان كانتا فى حالة اتفاق ودى فانهما نظرتا إلى الحالة السياسية بعين الاهتمام العظيم وكانت سياسة انجلترا التقليدية ترمى إلى التمسك بالمحافظة على الدولة العثمانية ، أما فرنسا فكانت لها سياسة مزدوجة ترمى إلى نصرة الدولة العثمانية من جهة وإلى تقوية حكومة مصر الناهضة من جهة أخرى . غير أنه بسبب تدخل الروسيا بمفردها فى المسألة انضمت انجلترا إلى جانب فرنسا نصيرة محمد على وأصبح لفرنسا الشأن الأول أمام « الرئيس افندى » وزير الخارجية العثمانية ولعب « دى فارن » وأمير البحر « البارون روسين » دوراً هاماً فى المخابرات التى جرت بين الباب العالى من جهة ومحمد على وابراهيم من جهة أخرى .

ارسال معتمدين سياسيين لمحمد على

أما انجلترا فانها سارت وفق فرنسا فى جميع أدوار هذه المسألة وزادت بأن أرسلت سفيراً ممتازاً أمام الباب العالى وهو اللورد « بنسنبى « Ponsonby » ولما رأت ماوصل اليه اسم محمد على وحكومته من الصيت بادرت فأرسلت الى مصر معتمداً سياسياً فى شخص الكولونيل « كامبل Campbell » « ليؤكد لمحمد على ما يشعر به جلالة الملك نحو سموه من الاحترام والاعتبار الشخصى ويساعد فى توثيق الروابط الودية التى تربط البلدين » . كذلك أرسل « مترنخ » الكولونيل « بروكش فن استن Prokesch Von Osten » ليعبر عن أعجاب الامبراطور بتفوق عقلية محمد على ويقوى العلاقات التجارية والودية بين البلدين[1]

ويظهر أن الباب العالى بتسويده صحيفة أخلاق الباشا أمام الدول ومداومة الشكوى من نمو قوته قد قدم لمحمد على أجل خدمة ، إذ بذلك جذب عقول

(١) « مصر ومحمد على » لسنت جون ص ٥٣٢

الدول نحو محمد على رمز القوة الناهضة الزاحفة ، والقوة فى عرف الدول مستودع جميع الفضائل

و بينما كان محمد على يستقبل الوفود ومعتمدى الدول ومندو بيها الذين ساقهم حب الاستطلاع الى مصر حيث الرجل العصامى العبقرى الذي كاد يقيم فى الشرق مارسمه نابليون فى مخيلته سنة ١٧٩٨ ، كانت المفاوضات تدور بنوع من القلق والشدة بين الباب العالى وسفراء الدول بشأن الشروط التى يجب التسليم بها حتى تزول أشد أزمة وقع فيها السلطان ، وكان « البارون روسين » المعين حديثاً سفيراً لفرنسا لدى الباب العالى قطب هذه المفاوضات من يوم نزوله بالسفارة

البارون روسين سفير فرنسا

كان البارون روسين رجلا مستقل الرأى صريحاً معجباً بنفسه ومقدرته ولكن لقلة تدريبه فى أعمال السياسة كانت تعوزه الحنكة السياسية والنظر الصحيح، وكانت فكرته الأساسية فى المسألة الشرقية محاربة مطامع الروسيا فى القسطنطينية فى كل وقت ، ولذلك كان ظهور القوة الروسية أمام البسفور فى نظر « روسين » بمثابة إعلان للحرب على فرنسا ، فكان من المحتم عليه مع مؤازرة انجلترا له ازالة كل مايمكن حدوثه من النتائج السيئة من جراء وجود الاسطول الروسى ، غير أنه فى بدء عمله تسرع ولم يسدد خطاه فبدأ بأن تعهد لدى الحكومة العثمانية بأن يقبل محمد على شروط الصلح التى قدمها الباب العالى بوساطة خليل باشا التى بمقتضاها نزل السلطان لمحمد على عن أربعة أقسام فى سوريا وهى صيدا وطرابلس ونابلس و بيت المقدس ، وفى مقابل هذا يتعهد الباب العالى برفض المساعدات الاجنبية[١] وأتبع ذلك بأن كتب إلى محمد على تبريراً لتعهده كتابا جافاً هو بمثابة تهديد بالحرب قال فيه :

« إن إصرارك على طلباتك وادعاءاتك التى أعلنتها ستجر على رأسك عواقب وخيمة أرجو أن يردعك الخوف منها . إن فرنسا ستتمسك بالتعهدات التى أبرمتها وأن لها القوة وأنا ضمين صدق إرادتها . وأنى لأرجو أنك لاتضطرنا

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من مندفيل ٢١ فبراير سنة ١٨٢٣

إلى الالتجاء إلى الضرورة القاسية باستعمال القوة ضد مملكة نحن من مشيديها وضد عظمة وانتصار نحن من أخلص المعجبين بهما » . وزيادة على ذلك فقد كلف « ياوره » الحامل لكتابه أن يهدد محمد على شفاهياً بأنه إذا رفض الشروط فان انجلترا وفرنسا تشتركان فى ضرب الاسكندرية . وقد أرسل كتاباً بهذا المعنى إلى ابراهيم باشا غير أن الحكومة المصرية قابلت الرسالتين بما يستحقانه من السخرية، فان محمد على قد صمم على أن يمد نفوذه إلى سوريا جميعها وإلى « اطنه » فى آسيا الصغرى . وكان محمد على عالماً بأن له من القوة ما يمكنه من تنفيذ أغراضه فى أقاليم تحتلها جنوده ، زد على ذلك أنه كان يعلم علم اليقين بأن اقترابه من القسطنطينية لابد أن يحدث حرباً أوربية عامة . من أجل ذلك تذرع محمد على بالثبات وتمسك بمطالبه الى النهاية ، أما عن رسالة «البارون روسين» فان قنصل فرنسا باسكندرية ومسيو « بولكمت » المندوب الخاص من قبل فرنسا قد خففا من وطأتها [1] وكتب محمد على إلى البارون يرفض شروط السلطان رفضاً جميلا بقوله « اسمح لى ياسيدي السفير أن أسألك بأى حق تدعونى لأن أضحى نفسى ، إن الشعب معى وما على إلا أن أرفع أصبعى فأثير الثورات فى «الروملى» و « الأناضول » ومادام الشعب معى ففى مقدورى أن أعمل كل شيء ، وأن دعوتك لى بأن أتخلى عن الاقاليم التى احتلها هى بمثابة الحكم على بالاعدام السياسى ، غير أنى واثق أن فرنسا وانجلترا لايبخلان بالانصاف» وختم محمد على خطابه بعزمه على التمسك بمطالبه [2]

تمسك محمد على بمطالبه

ولأجل أن يتبع القول بالعمل أرسل محمد على فصائل من الجند إلى سوريا وأمر ابراهيم بالزحف على القسطنطينية إذا لم يقبل الباب العالى شروطه بعد مرور خمسة أيام من وصول خليل باشا الحامل لشروط محمد على . وأمره بمواصلة الزحف حتى تجاب طلباته [3]

مساعى الصلح

(١) راجع مذكرات المسيو جيزوت الجزء الرابع ص ٤٦

(٢) « مذكرات جيزو » : الجزء الرابع ص ٤٦

(٣) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) رسالة نمرة ٦٠ فى ٢٧ مارس سنة ٨٣٣

فلما وصلت الاخبار إلى القسطنطينية زاد رعب السلطان ، وكتب الباب العالى يطلب إلى سفير روسيا الاسراع باحضار القسم الثانى من المدد الروسى ، فوقع الخبر على « روسين » وقعاً أليما أعاد اليه رشده السياسى فعرف حقيقة الحالة وأنه لا يمكن أن يغادر الروس البسفور بمجرد انسحابه من القسطنطينية أو بضرب سواحل الاسكندرية ، وعرف أنه إذا ما تم الصلح بين السلطان والباشا فان الروسيا لا يمكنها أن تبرر وجودها على سواحل البسفور وتضطر حينئذ الى الجلاء ، لذلك عمد «روسين» ومعتمدو الدول السياسيون إلى نصح الباب العالى باجابة طلبات محمد على و بعد مفاوضات دارت بشأن استئناف القتال ، وجد الباب العالى أن لا فائدة البتة من حرب قد تجر معها الانهزام وخسارة كل شيء ، فقرروا أن يذهب المسيو «دى فارن » وكيل فرنسا السياسى الى « كوتاهيه » قاعدة ابراهيم الحربية و يعرض عليه شروط السلطان القاضية بمنحه جميع سوريا ، و يفهمه بأن رفضه لهذه الشروط مما يغضب فرنسا كثيراً (١)

فسافر « دى فارن » فى ٢٠ مارس ولما عرضت الشروط على إبراهيم باشا طلب اضافة «ديار بكر » «وارفا» وميناء واحدة على الأقل فى أقليم «أطنه» فرجع «دى فارن» فى ١٥ ابريل سنة ١٨٣٣ وقال أن ابراهيم لا يسعه الا الأذعان لنصيحة انجلترا وفرنسا وأنه متأكد من أن الباب العالى لا يضن عليه باقليم « اطنه » وأنه قد أصدر أوامره بالجلاء من وراء جبال الطوروس على الرغم من أوامر والده الصريحة بعدم الجلاء مالم تجب مطالبه (٢)

ولكنه لما علم بأن الباب العالى لم ينزل عن « اطنه » بعد أن وافق على ذلك مبدئياً أوقف حركة الجلاء وانتظر سير الحوادث . وأخيراً عجل السلطان بتسوية المسألة على الرغم من حضور قسم ثالث من المدد

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من « مندفيل » ٢١ مارس سنة ١٨٣٣

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) رسالة نمرة ٧٠

الروسى وذلك لأن الأحوال الداخلية فى الدولة كانت فى حالة مزعجة : فان ابراهيم باشا كان يحتل جزءاً كبيراً من « الأناضول » فأصبحت القسطنطينية مهددة بالمجاعة فى أى وقت ، وقد زاد فى ارتباك الحالة الاقتصادية وجود المدد الروسى الذى أصبح عدده أكثر من ٣٠،٠٠٠ ، زد على ذلك الاضطراب السياسى الكامن الذى سببه استعانة السلطان بعدو الأتراك القديم ، إلى هذا ضغط سفراء فرنسا وانجلترا قد جعل السلطان يجيب ابراهيم باشا إلى مطالبه وذلك بأن عينه محصلا لأقليم « أطنه » وكانت قد نشرت الجريدة الرسمية الأقسام الأخرى التى عين عليها محمد على والياً فتم الصلح بذلك بين محمد على والسلطان ، ويعرف هذا الصلح باتفاق « كوتاهيه » وفى ١٦ مايو ١٨٣٣ دوت مدافع حصون الاسكندرية مائة طلقة إعلاناً بعقد الصلح بين الباشا والسلطان

حرج مركز السلطان

صلح كوتاهيه

* * *

غير أنه ما كاد يتم هذا الصلح حتى أوقد شرارة كادت تضرم نار حرب دولية . وذلك أن السلطان محمود تعلم من تجاريبه الحديثة درساً جديداً وهو أنه لما اشتدت الأزمة وانهزمت جيوشه ولى وجهه نحو أصدقائه يطلب المساعدة الفعلية فلم يسعفه أولئك الذين طالما أعلنوا إخلاصهم له إلا بالكلام والقول الجميل ، أما الروسيا فلما وجه إليها الطلب أجابته على الفور بالجيوش والأساطيل ، من ذلك عرف السلطان الناحية التى يجب أن يولى وجهه شطرها إذا ما اضطر لطلب المساعدة

نتيجة الصلح وتفوق روسيا

وفى يوم ٦ مايو عقب تسوية صلح كوتاهية أرسل القيصر سفيراً

فوق العادة وقائداً عاماً للقوات الروسية فى الدولة العلية هو الكونت « أرلوف Orloff » ليحفظ التوازن أمام نفوذ أمير البحر « روسين » الذى جلب على نفسه سخط القيصر نيقولا بسبب سلوكه فى الأزمة الأخيرة. وكان الكونت « أرلوف » من أكثر المقربين للقيصر إخلاصاً ، ومهمته الظاهرية مراقبة إخلاء الجنود المصرية لآسيا الصغرى والاطمئنان على سلامة العاصمة ، ولما كان ابراهيم قد بدأ فى الجلاء فعلا عمد الكونت إلى الاشتغال بالجزء الهام من مهمته فأخذ يقنع وزراء السلطان بأن لا سلامة للباب العالى إلا بقدر المعونة التى يمكن الروسيا أن تمد بها تركيا ، وأخذ يواصل الاجتماع بالوزراء كل يوم حتى كاد يغطى على نفوذ « روسين » و « بنسبنى » وأخيراً فى ١٠ يوليه انسحبت القوات الروسية بعد أن غادرت الجنود المصرية الأراضى العثمانية

عقد معاهدة هنكار اسكلسى

غير أنه قبل انسحاب القوات بيومين كان قد تم التوقيع على معاهدة « هنكارسكلى » وهى محالفة هجومية دفاعية خاصة بين السلطان والقيصر ، وقد حفظ الباب العالى أمر هذه المعاهدة سراً فلم يبح « الرئيس افندى » بشىء عنها لسفيرى انجلترا وفرنسا ، فأقلق هذا الأمر بال هاتين الدولتين وجعلهما ينظران إلى هذه المعاهدة المستريب بعد أن علما بعقد المعاهدة بطريق غير رسمي ، وأهم ما فى هذه المعاهدة شرط سرى فحواه انه فى مقابل المساعدة الحربية التى يتعهد القيصر بتقديمها للسلطان لا يريد القيصر أن يطالب السلطان بمساعدة فعلية ، ويكتفى منه باغلاق « البوغازات » عند الحاجة فى وجه السفن الحربية لأية دولة ، وليس فى هذا الشرط شىء

يغاير السياسة القديمة التى يتبعها الباب العالى منذ زمن بعيد وهى إغلاق البوغازات وقت الحرب ، غير ان اللغز هو فى جملة «عند الحاجة[1]» وبدون هذه الجملة لا أهمية للمعاهدة أبداً ، فبفضل هـذه الجملة تتمكن الروسيا من الدخول إلى البحر الأسود والخروج منه متى شاءت ويمكنها إذا ماأعلنت الحرب على أية دولة أن تقفل أمامها البوغازات وتصبح بمأمن من أى هجوم بحرى ، وينتج من ذلك أن تصبح تركيا تحت أمر الروسيا وحارسة للبوغازات حفظاً لمصالح الروسيا . وقبول الباب العالى لمعاهدة مثل هذه برهان على حالة الضعف والاستكانة والخوف الشديد التى وصلت اليها الدولة العثمانية ، فلا يستغرب إذن قول محمود الثانى فى حالة ثورانه الفكرى « ماذا يهمنى من أمر الدولة جميعها ، ماأهمية القسطنطينية لى ؟ إنى أضحى الاثنين معاً للرجل الذى يحمل إلىّ رأس محمد على[2] ! »

احتجاج انجلترا وفرنسا

أما انجلترا وفرنسا فلم يدهشا لعقد مثل هذه المحالفة بين الروسيا وتركيا لأن دلائل الأحوال فى الأزمة الأخيرة كانت تشير إلى احتمال وقوع شىء مثل هذا ، وكانت نتيجة ظهور هذه المعاهدة أن زادت عرى الوفاق بين الحكومتين توثقاً فقدما احتجاجاتهما فى القسطنطينية وسنت بطرسبورج وذكرا فى الاحتجاج المقدم للكونت « نسلرود » كبير وزراء الروسيا « إن المعاهدة غيرت علاقات تركيا والروسيا وصبغتها صبغة جديدة لا يسع الحكومتين أزاءها إلا أن تضرب عنها صفحاً وتعمل كما لو كانت هذه المعاهدة غير موجودة »

فقال الكونت « نسلرود » فى جوابه أن المعاهدة دفاعية محضة ولا يقصد منها إلا المحافظة على كيان تركيا . أما من جهة تغيير العلاقات بين تركيا وروسيا فان

(١) Au besoin

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الرابع ص ٥٠

المعاهدة قد استبدلت علاقات مبنية على العداء والريبة بعلاقات غيرها سداها ولحمتها الاخلاص والمودة ، وأن القيصر موطد العزم على التمسك بتعهداته للدولة على حسب المعاهدة فيعمل كما لو لم تعلن تصريحات الحكومتين (١)

أما موقف النمسا فكان فى جانب الاعتدال أثناء هذه الأزمة ، إلا أن «مترنخ» كان لا يميل إلى اتفاق المبادىء الحرة بين انجلترا وفرنسا ولذا اتجه نحو « نيقولا » قيصر الروسيا الذى باح له بما فى قلبه نحو الدولة العثمانية وحفظ الحالة السياسية الحاضرة فتشجع « مترنخ » بتفاهمه مع القيصر وانحى باللائمة على انجلترا وفرنسا وأعلن أنه لو كان موقع النمسا موافقا لما تردد فى تقديم المساعدة للسلطان بنفسه ، غير أن هذا لم يمنع « مترنخ » من أن يلوم القيصر على عقده معاهدة ظاهرها يزيد على نفعها الحقيقى ، وانتظر « مترنخ » فرصة ينسخ فيها المعاهدة بغيرها فجاءت هذه الفرصة عند اجتماعه بالقيصر فى « منشنجراتز » حيث عقدا اتفاقا سريا لحفظ كيان الدولة وفحوى الاتفاق أن الروسيا والنمسا تتعهدان بمنع محمد على من نفوذه إلى الولايات الأوربية وإذا ما حصل انقلاب فى النظام الحكومى فى القسطنطينية فان الروسيا والنمسا تتفقان سويا على كل نقطة من حيث النظام الجديد (٢) وليس فى هـذا الاتفاق شىء يخالف أفكار انجلترا وفرنسا ، ولكن كره القيصر نقولا للمبادىء الحرة السائدة فى حكومتى الغرب الدستوريتين جعله يعضد هذا الاتفاق مع النمسا سراً من غير أن يعلم به انجلترا وفرنسا فأصبحتا بعد ذلك تسيئان الظن بسياسة القيصر نيقولا وأغراضه ويعدانه أعدى أعدائهما إلى أن انثلم الاتفاق الودى بين نجلترا وفرنسا فانضم نيقولا إلى جانب « بالمرستون »

اتفاق النمسا وروسيا

ومع ذلك فلم يدر فى خلد نيقولا أن يعمل على إسقاط الدولة وقتئذ أو أن يغير فى مركزها السياسى ، بل أن غاية ما كان يريده هو أن تبقى الدولة حافظة لمركزها

أمانى القيصر نيقولا

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) ٢ نوفمبر سنة ١٨٣٣

(١) سجلات وزارة الخارجية النمسا « سرى » فى ١٤ يوليه سنة ١٨٣٤



بالمرستون وزير خارجية انجلترا

واقفة ساكنة لا تتقدم ، وعلى القيصر أن يحميها من الحركات الخارجية أو الداخلية التى ربما تثير الدولة من رقادها . و بهذه السياسة الحكيمة الخفية كانت حكومة القيصر تؤمل أن تصبح الدولة العلية تحت سيطرة الروسيا من غير أن تضطر إلى فتح أو إعلان حرب ، وعلى الرغم من أن اتفاق « منشنجراتز » قد نسخ معاهدة « هنكاراسكلسى » كانت الدول قد بدأت تتخوف من أن تجد الروسيا مسوغا للدخول إذا فتحت المسألة الشرقية من جديد .



الفصل الحادى عشر

اتفاق الدول ضد محمد على

خطب وليم الرابع ملك انجلترا خطبة العرش فى فبراير سنة ١٨٣٤ فقال: « أنه منذ أن عقد الصلح بين السلطان و محمد على لم يطرأ شىء يعكر صفو السلام ، وأنه يعتقد أن لا يحصل شىء من ذلك »، ثم قال: « وستكون مهمة حكومتى منع حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدول أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها ». أعلنت الحكومة ذلك ليطمئن الذين يخشون على سلامة الدولة العثمانية من تدخل روسيا، غير أن الأحوال فى الشرق كانت تنذر بغير ذلك إذ كان السلم مهدداً فى كل ساعة وذلك لأن محمود الثانى أجبر على الإذعان لمطالب محمد على ، فكان يضمر فى نفسه الانتقام منه وعلى ذلك لم يكن صلح « كوتاهيه » فى الحقيقة إلا هدنة مسلحة .

وليس بعجيب أن تكون الحالة كذلك لأن شروط الصلح لم تكن حاسمة للنزاع القائم بين محمد على والسلطان ، فالشروط مبهمة لا يمكن أن يطمئن لها بال أحد ، ولو كانت الدول أعلنت سيادة السلطان على جميع ولاياته وقصرت محمد على على أن يكون حاكما وراثياً على مصر وحاكما مؤقتاً على ولايات آسيا مثلا لما تزعزع السلام مرة أخرى ولما اضطرت الدول إلى الوقوع فى أزمة سياسية خطيرة فى سنة ١٨٤٠ ، ولكن الدول

راعت فى ذلك الوقت تلافى الخطر الداهم من جراء تدخل الروسيا فضمنت بذلك السلام فى أوربا وتركت الشرق مهدداً.

مماكسة انجلترا لروسيا

نعم كانت فرنسا تود أن تكون العلاقات بين محمدعلى والسلطان قائمة على أساس متين دائم، ولكن انجلترا لم تنظر إلى أبعدمن البسفور فقصرت كل جهودها على فصل تركيامن الروسيا ولم يعدم «بالمرستون» وسيلة لاستفزاز روسيا، فمن ذلك أنه أرسل السير «استراتفوردكاننج» سفيراً أمام حكومة «سنت بطرسبورج» على الرغم من عدم ميل القيصر إلى هذا التعيين، ومن ذلك أيضاً أنه أمر سفيره بالقسطنطينية بأن يدعو الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض داخل الدردنيل إذا طلب السلطان المساعدة [1] وعلى العموم أصبحت العلاقات متوترة بين انجلترا والروسيا إلى درجة توقع الناس معها الحرب

قيام سوريا وتحرك الباب العالى

وفى ذلك الوقت قامت ثورة فى سوريا على أثر إدخال ابراهيم باشا نظام القرعة العسكرية وجمع السلاح من الأهالى، فشغل محمد على وكان السلطان يترقب الفرصة للانتقام منه فلما قامت الثورة فى مايو سنة ١٨٣٤ فكر السلطان فى إرسال أسطوله لمعاقبة محمدعلى، واستطلع رأى انجلترا وفرنسا فى ذلك فكان جوابهما ان عرش الخلافة يصبح فى خطر إذا جازف السلطان بحرب ضد محمد على. ولما أبى محمد على دفع الجزية فى سنة ١٨٣٤ فاتح الباب العالى سفير الروسيا بقصد تطبيق معاهدة «هنكارسكلسى» فتقدم الروسيا المساعدة اللازمة للسلطان ضد الوالى الثائر، فكان جواب روسيا «أن

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) «بالمرستون» إلى البحرية ٣٠ يناير سنة ١٨٣٤

الروسيا وانجلترا لا يعضدان تركيا

الروسيا لا تستطيع ذلك لأن المعاهدة دفاعية محضة ولا يمكن الروسيا تقديم المساعدة مادام الباب العالى هو البادىء بالعدوان وعلى ذلك نصحت له الروسيا بالعدول (١)

ثم جاء تصريح « بالمرستون » بأنه إذا بدأ السلطان العداء وهزم فى الحرب فان انجلترا وفرنسا لا يمكنهما حمايته من محمد على كما فعلتا سابقاً (٢) وكتب « بالمرستون » إلى البحرية الانجليزية ينبهها إلى أن يستعمل القائد العام لأسطول البحر الأبيض حكمته ونفوذه فى إيقاف الحرب بين الأسطولين العثمانى والمصرى ، وإذا لم ينجح فى ذلك فليذكر أن انجلترا فى حالة صلح مع الجانبين وليلزم الحيدة التامة فلا يشترك بأى حال من الأحوال فى الحرب . ولكن ما كادت تصل هذه الرسالة إلى المسئولين حتى وصلت الأخبار بأن الثورة هدأت فى الشام وأن محمد على بفضل مساعدة الأمير بشير وغيره من زعماء الجبل أصبح قابضا على ناصية الحالة فهدأت مخاوف أوربا وزال كل أمل للسلطان فى الانتفاع بمشاغل محمد على

اخماد الثورة

فلما استتب الحال فى سوريا رجع محمد على ورأى أن يخلص نفسه من سيادة السلطان عليه لما رآه من سوء النية ودس الدسائس فى سوريا فأراد أن يسبر سياسة أوربا بشأن إعلانه الاستقلال ، فكتب سفراء إنجلترا وفرنسا والنمسا إلى حكوماتهم بذلك فجاء الرد بالرفض ونصحته إنجلترا بالعدول عن تنفيذ مشروعه لأن حالة أوربا السياسية

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) ٢٣ أغسطس سنة ١٨٣٤

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من « بالمرستون » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٣٤

لا يمكن أن تسمح له بتحقيق أمنيته [١] فأرجأ محمد على موضوع الاستقلال لفرصة أخرى ، وسعت فرنسا فى سنة ١٨٣٦ فى توطيد دعائم الصلح بين الباشا والسلطان بحل مرضى ولكن حبط مسعاها وذلك لأن الباب العالى كان قد فقد كل ثقة فى فرنسا على أثر إحتلالها للجزائر وحمايتها السواحل أفريقية الشمالية وخاصة فى مدة وجود «تيير Thiers» على رأس الوزارة ؛ فكانت هذه السياسة من جانب فرنسا مدعاة للنفور بين إنجلترا وفرنسا ، ولدخول تركيا فى أحضان إنجلترا

اعتماد تركيا على انجلترا

وكانت إنجلترا تظهر شدة التمسك بمصالح الدولة العلية ولذلك صار لسفيرها فى القسطنطينية اللورد «بنسبنى» الكلمة النافذة لدى الديوان العالى .وكان اللورد «بنسبنى» شديد الكره لروسيا ولكن كرهه لمحمد على كان أشد وأنكى ، إذ كان محمد على فى نظره بثرة فى جسم الدولة تمتص ماء حياتها وعونا لروسيا فى تنفيذ أغراضها من الدولة ،وكان كلما أعلن «بنسبنى» عدم ارتياح حكومته من تسوية «كوتاهيه» — وهذا بعكس الروسيا التى كانت تشدد دائما فى بقاء الحالة كما هى — زاد اعتماد تركيا على الحكومة الانجليزية التى ما فتئت تنصح لها بتنظيم جيشها وأسطولها ،فعين الباب العالى الضابط البروسى «فون ملتكة Moltke» لاصلاح الجيش وعين ضباطا من الانجليز لاصلاح الاسطول ، وأخذ «بنسبنى» يبث أعوانه فى سوريا للتجسس على قوة محمد على ولتحريك الرأى العام ضده

بوادر الاستعداد للحرب

كذلك عين السلطان حافظ باشا وهو من المقربين الحربيين حاكما

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) من «بالمرستون» فى ١ نوفمبر سنة ١٨٣٤

على ما بين النهرين، والغرض من ذلك تكوين جيش وتدريبه بالأراضى المجاورة ودس الدسائس ضد الحكومة المصرية وعلى العموم لم يترك « بنسبنى » ولا الوزير « بالمرستون » فرصة تمر من غير إيذاء محمد على. مثال ذلك أنه فى سنة ١٨٣٨ أرادت إنجلترا أن تضرب محمد على فى نقطة حيوية من موارد ثروته وذلك بعقد معاهدة تجارية بينها وبين الباب العالى بمقتضاها زادت ضريبة الواردات إلى ٨٠٪ وحرمت بمقتضاها إحتكار التجارة بجميع أصنافها، وكان يظن أن هذا الشرط يشل حركة محمد على المالية، ولكن الباشا لم يتوان قط فى قبول المعاهدة من غير اهتمام، وصرح « لكامبل » معتمد إنجلترا السياسى بمصر بأن المعاهدة ستكون سبباً فى زيادة ثروته زيادة تفوق ما كانت تجلبه له محتكراته [1]

محمد على يحاول كسب رضا انجلترا

قبل محمد على المعاهدة التجارية كسباً لرضاء إنجلترا لأنه كان شاعراً بعدم صداقتها له، ولقد اجتهد بكل الطرق الممكنة فى إرضاء حكومة انجلترا لتقلل من حدتها ضده، فأرسل البعثات إلى معاملها ودور صناعتها البحرية، وساعد مساعدة لا تقدر فى نجاح طريق التجارة بين البحر الأحمر والأبيض، كذلك اضطر أن يطأطىء رأسه أمام رغبة إنجلترا فى إحتلال «عدن» سنة ١٨٣٩ وما كان محمد على ليسمح لأية دولة باحتلال هذه الميناء التجارية الحصينة. كل هذا أثر فى سياسة « بالمرستون » بعض التأثير فخفف من غلوائه وأرسل مندوبا برلمانيا وهو الدكتور « بورنج Bowring » ليكتب تقريراً ضافياً عن حالة مصر وإصلاحات محمد على، ورفض الدخول

---

(١) تاريخ حياة « بالمرستون » الجزء الثانى ص ٢٠٧

فى معاهدة هجومية مع الترك ضد محمد على ، وفوق ذلك أعلن إستعداده لبقاء شروط « كوتاهيه » بأن كاف سفيره « بنسبنى » أن يشدد على السلطان فى تفهيمه « إنه وإن كانت إنجلترا ترى من المحتم عليها مساعدة الباب العالى ضد أى هجوم من جانب محمد على فان المسألة تتغير إذا بدأ السلطان بالمهاجمة »[1]

ولكن بينما كانت علاقات محمد على آخذة فى التحسين كانت علاقاته بالسلطان لا تبعث على الرضا وحسن التفاهم ، فقد وضع السلطان الانتقام نصب عينيه بعد إهانة « كوتاهيه » ولما لم ينجح فى سنة ١٨٣٤ أجل اليوم لتاريخ آخر ، وقصر همه على ابتزاز الأموال من محمد على بقدر ما يمكن فبلغت الأموال التى سحبها السلطان فى سنة ١٨٣٧ أكثر من نصف مليون ريال[2]

كل هذا زاد فى إرتباك محمد على المالى وكلف الخزينة المصرية فوق طاقتها ، ولو كان هناك فائدة من دوام الصرف لأجاب محمد على طلبات السلطان من غير تململ ، ولكن الدلائل كانت تنبىء بوقوع الحرب لا محالة وكانت عيون محمد على تعلمه بكل مايدور فى الحكومة العثمانية فى حينه. ارتباك محمد على المالى بسبب مركزه السياسى

من ذلك أصبح مركز محمد على مهدداً من كل جهة فالجيش العثمانى فيما وراء النهرين يهدد سوريا وحدود مصر نفسها وأصبح من المحتم إعداد جيش وأسطول ليكونا على إستعداد لمقابلة الطوارىء ، فزادت بذلك

(١) اوراق برلمانية من « بالمرستون » فى سنة ١٨٣٩

(٢) راجع رسالة « توماس واجهورن » فى سنة ١٨٣٧

نفقات محمد على زيادة عظمى امتصت ثروة مصر وأثارت سخط الناس وغيرت حالة مصر من رغد وهناء إلى خوف وانهماك فى إنتاج ثروة ضائعة فى سبيل إيقاف تعدى الأتراك على مصر.

محمد على يطلب استقلال مصر

لذلك عزم محمد على فى سنة ١٨٣٨ على أن يضع حداً لمركزه وكان قد انتهى فى ذلك الوقت من إخضاع نجد ودانت له شبه جزيرة العرب سياسياً وتجارياً فأعلن معتمدى الدول رسمياً فى اجتماع خاص بعزمه الثابت على إعلان إستقلاله قائلا « لا يمكننى أن أرضى بترك ماشيدته من المنافع والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفنى أموالا طائلة كدور الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع وعددها وعمالها والمدارس المتعددة والبعثات والمعاهد العلمية التى أنشأتها على النمط الأوربى والمناجم التى فتحتها فى سوريا لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التى رسمتها بمصر وسوريا — لا يمكننى ترك كل هذا للفناء فى يد الباب العالى بعد موتى. وإن قلبى لينفطر كلما ذكرت أن ثمرة أتعابى ضائعة ومصيرها للفناء، وأن أولادى وأسرتى ستترك بعد موتى تحت رحمة الباب العالى»[١]

جواب الدول

فجاءه جواب الحكومة الانجليزية « بأن الحكومة ترى من المستحيلات تنفيذ مشروع محمد على وترى من نتائجه المحققة الدمار للباشا» وأجابت فرنسا « بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد على على إعلان إستقلاله. وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد تنفيذ هذا المشروع »[٢] أما « مترنخ » فقال « إن صفو السلام فى أوربا

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) كامبل إلى بالمرستون ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨
(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) بالمرستون إلى كامبل ٧ يوليه سنة ١٨٣٨

لا ينبغى أن يمكر » وعبثا حاول الباشا بعد ذلك أن يطلب من الحكومة الانجليزية اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم فى الشرق . وقال بلا جدوى إن مالية مصر لا يمكن أن تتحمل نفقات التسليح باستمرار واحتمال الضرائب الزائدة التى اضطر إلى وضعها . ولما لم تجبه الحكومات إلى طلبه ترك مسئولية مايقع من الحوادث على عاتق الدول وسافر الى السودان مع أنه قد كان بلغ السبعين من عمره ليفتش على مناجم الذهب التى كان ينفق عليها وأخبر « كامبل » أنه اذا رجع ومعه كثير من الذهب فانه يستغنى عن الجيوش وعن الأصحاب فى معاملة الباب العالى (١)

رغبة السلطان فى الحرب

غير أن السلطان لم ينتظر وصول ذهب محمد على وانتهز فرصة تغيبه بالسودان وأخذ يحشد قواته على حدود سوريا ، وذلك لأن موقفه إزاء الوالى كان موقفاً مهيناً للغاية ، فأى ملك أو سلطان يرضى بأن يبرم صلحاً مع تابع له بشروط خاصة تحط من قدره ؟ وإذا كانت الظروف قد اضطرت السلطان إلى أن ينزل عن هذه الأقاليم ألا يكون من أول واجباته التخلص من هذه الربقة غير الشرعية متى سنحت له فرصة ؟ على أن السلطان كان آخذاً فى الشيخوخة ، وكان كلما كبر نما حبه للانتقام من ذلك الذى غطى اسمه على اسم السلطان ، وامتدت ممتلكاته من جبال طوروس شمالا إلى النيل الأبيض جنوبا ومن خليج العجم شرقاً إلى جزيرة كريد غرباً ، وهذا يشمل مصر والسودان، والشام وأطنه وكريد

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) إلى بالمرستون ١٢ يوليه سنة ١٨٣٨

وبلاد العرب بما فيها المدن المقدسة . كل هذه البلاد كانت تحت حكمه ، وكان العالم الاسلامى فى جميع الأنحاء ينظر إلى بطل الاسلام وفاتح المدن المقدسة بعين الاحترام والولاء ، بل كان هناك رجال فى قلب الدولة يعملون على إنزال السلطان الموالى للروس عن عرش الخلافة وإعلان محمد على نائباً للخلافة

ولقد كان السلطان شاعراً بكل هذا ولذلك اجتهد فى تخليص نفسه من هـذا المركز الذليل ، فاستمد للحرب على الرغم من نصيحة كل أصدقائه ، ودهشت حكومات أوربا لما علمت بأن السلطان سيكون البادئ بالعدوان بعد أن كانت الفكرة سائدة بأن محمد على هو الذى سيضرب الضربة الأولى لأنه الجانب الأقوى ، ولقد عرف محمد على ذلك فأكد لمعتمدى الدول عزمه على أن لا يبدأ بالعدوان . وأخيراً بدأت الحرب وذلك بعد أن عبر الجنود الأتراك نهر الفرات وهو الحد الفاصل بين الجانبين. أما فى القسطنطينية فان سفراء الدول حذروا الباب العالى من الحرب ، وأعلن سفير الروسيا أن حكومته لن تساعد السلطان فى حربه ضد محمد على ، وصرح باقى السفراء بمثل هـذا إلا سفير انجلترا فانه سلك سبيلا آخر

كان اللورد « بنسبنى » سفير انجلترا سياسيا بارعا وله خبرة وقدرة غريبة فى تكييف التعليمات التى ترد اليه من حكومته بحيث يجعلها توافق أغراضه وآرائه [١] ومن سوء الحظ إن كانت أفكار بالمرستون و بنسبنى متفقة فى النهاية ، غير أن

مقدرة السفير بنسبنى

---

(١) الحرب فى الشام « لنابيير » . الجزء الثانى ص ٣١

بنسبنى كان يزيد على بالمرستون بميله إلى استخدام الطرق السرية للنجاح فى مشروعاته . فعلى الرغم من الأوامر الصريحة التى وصلت اليه أخيرا تؤكد عليه بأن يبدى النصح للسلطان لتجنب الحرب ، كتب بنسبنى الى حكومته يقول « انه نصح للسلطان بأن يؤخر كل شىء ان لم يكن فى الامكان ترك كل شىء نهائياً »(١) وصرح للحكومة العثمانية بأن الاسطول الانجليزى لن يعترض سير القوات العثمانية وقال انه يرجو أن يكون الباب العالى قد أخذ الضمانات الكافية للنجاح . فتشجع الباب العالى بهذه الارشادات الخفية وصدق ما كان يكتبه حافظ باشا من التقارير المكذوبة عن حالة الجيش العثمانى ، ورأى السلطان أنه فى كلتا الحالتين لا يخسر شيئاً لأنه اذا انتصر فى الحرب فبها واذا هزم فان انجلترا وروسيا لا يمكنهما أن يسمحا لمحمد على بالقضاء على الدولة

الحرب الشامية الثانية

وقف الجيشان وجهاً لوجه وكان الجيش المصرى بقيادة ابراهيم باشا على أرض مصرية عند « عينتاب » والجيش التركى عند قرية « نصيبين » وكانت القوات تكاد تتكافأ ، ٦٠٠٠٠ مصرى و ٨٠٠٠٠ تركى، إلا أن المدفعية التركية كانت تفوق المصرية فوقانا ظاهراً . وكانت أوامر ابراهيم صريحة فى عدم البدء بالعدوان وعلى الرغم من تحرش القوات التركية فانه تحمل كثيراً حرصا على تنفيذ أوامر والده(٢)

حقاً لقد كان محمد على يتوق إلى محاربة السلطان ولكنه كان مصمماً على أن يبدأ السلطان الهجوم أولا وذلك كسباً لرضا الدول، ولكى يبرهن على شعوره السلمى أخبر معتمدى الدول بأنه مستعد لسحب جنوده إلى جنوب دمشق إذا عبر الأتراك نهر الفرات ثانية ، وإذا ضمنت

---

(١) اوراق برلمانية من بنسبنى إلى بالمرستون ٥ ابريل سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلمانية : ابراهيم باشا إلى حافظ باشا ٨ يونيه سنة ١٨٣٩

الدول المحافظة على السلام فانه يسحب جنوده من سوريا جميعها ويقبل شروط الصلح [1]

ولكن السلطان كان مصمما على الحرب فبدأ حافظ باشا بالعدوان وذلك باثارة الفتن بين قبائل سوريا وتوزيع الأسلحة عليهم وأخيراً بمهاجمة بعض فرق الجيش المصرى فى أرض داخل حدود سوريا [2] فلما كتب ابراهيم لوالده بما حصل كتب اليه محمد على بأن يرد هجوم الأتراك وأن يعبر الحدود إذا اقتضى الحال ذلك وقال فى رسالته «كلما صبرنا وكظمنا شعورنا مراعاة لرغائب الدول تقدم العدو، وإذا صبرنا أكثر من ذلك عجزنا عن صده» فبدأت الحرب وأصبح مستقبل الخلافة العثمانية معلقا

* * *

اتفاق انجلترا وفرنسا ضد روسيا

أخفق ممثلو الدول فى التشديد على السلطان بضرورة مراعاة اتفاق «كوتاهيه» وكذلك أهملوا الاجابة عن مطالب محمد على المعقولة فنتج من ذلك أن أصبحت الدول أمام خطر طالما عملوا على تجنبه منذ معاهدة «هنكار سكاسى». ذلك الخطر هو اثارة المسألة الشرقية وفتحها من جديد واحتمال وجود الأسطول الروسى فى البسفور. ولم يكن بين الدول من يحسن الظن بنيات الروسيا غير النمسا، أما باقى الدول فقد كان جل همهم عدم ايجاد ظروف تنتحل منها الروسيا عذراً لتقديم المساعدة على

(١) اوراق برلمانية : «كشليه» إلى «سولت» ٧ يونيه سنة ١٨٣٨

(٢) « « : «كامبل» إلى «بنسبتى» ٦ يونيه سنة ١٨٣٨

حسب شروط المعاهدة . وكانت حكومتا انجلترا وفرنسا متفقتين على منع الروسيا من التدخل بمفردها . فمن أجل ذلك أصدرتا التعليمات اللازمة لأسطوليهما بأن يبحرا إلى الشرق الأدنى ويسعيا جهدهما فى إيقاف الحرب بين السلطان ومحمد على ، ثم كتبتا إلى سفيريهما بالقسطنطينية تعلمانهما بأنه إذا دخل الأسطول الروسى البسفور لأى سبب كان وجب أن يسمح للأسطولين الفرنسى والبريطانى بالدخول أيضاً [١] وبلغ الاتفاق بين انجلترا وفرنسا درجة عظيمة حتى صرح « بالمرستون » لسفير فرنسا بانجلترا « بأن أعمال الحكومتين أصبحت أشبه بمعاملة عضوين فى وزارة واحدة »

اقتراحات الدول بشأن الحالة

كان هذا الاتفاق نتيجة خوف انجلترا الشديد من انفراد روسيا بالعمل . وكانت أعمال الروسيا فى وسط آسيا وتحريضها للأفغان والعجم ضد انجلترا مما ملأ قلوب البريطانيين خوفاً على ممتلكاتهم فى الشرق وحنقا على روسيا التى أصبحت منذ عقد معاهدة « هنكار سكلسى » الحامية الوحيدة للسلطان ، فاعتقد « بالمرستون » أن الفرصة قد سنحت أخيراً للقضاء على هذه المعاهدة ليحل محلها مؤتمر دولى ينظر فى المسألة الشرقية بجزئياتها [٢]

أما فرنسا فانها كانت تريد عزلة الروسيا التى كانت تعارض فى عرض المسألة الشرقية على مسامع مؤتمر مكون من أعدائها . وعارضت النمسا

---

(١) اوراق برلمانية بالمرستون إلى بنسبنى ١٨ يوليه سنة ١٨٣٩

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الرابع . من بوركنى إلى سولت ٢٥ مايو سنة ١٨٣٩

فى تنفيذ مشروع يضر بمصلحة حليفتها الروسيا واقترحت أن يصرف النظر عن مؤتمر لابد أن ينضم اليه مندوب عثمانى ، واقترح « مترنخ » أن يعقد سفراء الدول فى « ڤينا » اجتماعات يتذاكرون فيها الحالة ، فوافقت الدول على هذا الاقتراح وكتبت إلى سفرائها بالقسطنطينية بقبول التعليمات التى يرسلها سفراء حكوماتهم فى ڤينا (١)

مساعى فرنسا لوقف الحرب

ولكن رأت فرنسا أن عقد اجتماعات السفراء فى ڤينا لا يفيد السلم العام شيئاً وان الدماء ستراق فى الشرق اذا لم تتخذ تدابير فعالة فأرسل المارشال «سولت Soult» رئيس الحكومة الفرنسية ملحقين عسكريين أحدهما الى القسطنطينية والثانى الى اسكندرية لأخذ الأوامر اللازمة الى قواد الجيوش المتحاربة بايقاف الحرب أينما وصلتهم الرسالة ، وفعلا نجح الضابط « كاليير » المرسل الى محمد على فأخذ الأوامر الى ابراهيم بالوقوف ، ولكن قبل أن يصل الى معسكر ابراهيم كانت الجيوش قد اشتبكت فى واقعة « نصيبين » فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ حيث دحر الجيش العثمانى عن آخره فى ساعات قليلة بالمدفعية والركبان فقط ولم تشترك المشاة فى الموقعة قط (٢) وقال سفير المانيا فى القسطنطينية إن سبب الهزيمة هو أن حافظ باشا خالف نصائح الضباط البروسيين وفضل حرب العراء على حرب الخنادق . ولم تصل أخبار الهزيمة الى آذان صاحبها السلطان محمود الثانى الذى قضى نحبه فى الثلاثين من شهر يونيه وبفضل مساعى الوزير

---

(١) اوراق برلمانية : رسالة نمرة ٨٣ فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلمانية : من هملتن إلي بالمرستون ٢٤ يوليه سنة ١٨٣٩

خسرو كتمت الأخبار حتى نصب السلطان عبد المجيد بن محمود ولم يبلغ سنه إذ ذاك السادسة عشرة من عمره فتم ذلك بلا سفك دماء أو قيام ثورات كالمعتاد

نكبات الباب العالى

غير أن الكوارث مافتئت تتوالى على الدولة الواحدة تلو الأخرى ففى اليوم الذى وصلت فيه أخبار هزيمة « نصيبين » الى القسطنطينية قام أمير الأسطول العثمانى « احمد باشا فوزى » وخاف مغبة حكم خسرو باشا وخليل باشا فأدار دفة الاسطول نحو الاسكندرية ولم يطلع فوزى أحداً على عزمه الا بعض الضباط المقربين ، وترك باقى البحارة ومن بينهم الضابط الانجليزى « واكر Walker » على جهل تام بما ينوى عمله

انضمام الاسطول العثماني لمصر

وقد اتضح فيما بعد أن الاسطول الفرنسى بقيادة أمير البحر « لالاند » قاطع الاسطول العثمانى فى الطريق وعرف قصد أمير البحر احمد فوزى فاستحسن الفكرة وطلب اليهم أن يحترسوا من مقابلة السفينة الانجليزية « فانجارد » ، ولما اقترب الاسطول من الاسكندرية استعد البحارة للحرب ، ولكن بدل دوى المدافع سمعوا طلقات السلام والترحيب من طوابى الاسكندرية ومن الاسطول المصرى ، ووضع احمد فوزى الاسطول العثمانى طوعاً بين يدى محمد على وهو فى نظره القوة الوحيدة التى يمكنها المحافظة عليه ، فأصبحت الدولة فى مدة أسبوعين فاقدة جيشها وسلطانها وأسطولها ولم يبق لها من أساليب الحماية الا رعاية الدول وحكمة محمد على

وقد أبدى خسرو باشا حكمة سياسية فى أول الأمر بأن أرسل

رسولا إلى محمد على مهمته الظاهرة اعلان تولية السلطان الجديد ولكنه فى الحقيقة كان يحمل شروط الصلح مع محمد على وخولها أن تجعل حكومة مصر وراثية فى أسرة محمد على ، غير أن محمد على اعتمد على انتصاراته وطالب حكومة سوريا زيادة على مصر ورجع عاكف باشا المندوب العثمانى محملا بالهدايا

*
* *

عداء بالمرستون لمحمد على

ولما وصلت أخبار الكوارث التى أصابت الدولة العثمانية إلى مسامع الحكومات الأوربية استولى عليها القلق وأبدت الاهتمام بالأمر وحنق « بالمرستون » حنقا شديدا على محمد على لظفره فى الحرب وساءه أن تقع تركيا بين براثن محمد على وفى قبضة الروسيا . فأضمر لمحمد على منذ ذلك الوقت العداء والمعارضة الشديدة · من ذلك أنه صرح فى البرلمان بلا تردد بأنه لما كانت بلدة « نصيبين » واقعة خارج أقاليم محمد على فانه لا يمكنه أن يفهم كيف يكون السلطان هو المهاجم »[1]

وكتب « بالمرستون » إلى سفيره فى فينا يقول « إن انتصار محمد على فى واقعة ٢٤ يونيه لا يمكن أن يخول له أى اعتبار خاص من جانب الدول الخمس بل قد يؤدى انتصاره إلى عكس ما يتصوره لأن الواقعة قامت على الرغم من نصائح وتصريحات الدول »[2]

وقد كان أكثر ما ساء « بالمرستون » خضوع الاسطول العثمانى لمحمد على ، ففاتح فى الحال الحكومة الفرنسية بشأن الاشتراك لنزع

---

(١) « مجموعة هنسارد » ٣٠ اغسطس سنة ١٨٣٩ و ٢٠ مارس سنة ١٨٤٠

(٢) « حياة بالمرستون » جزء اول « من بالمرستون إلى بوفيل ٢٦ يوليه سنة ١٨٣٩

الأسطول التركى من أيدى محمد على . وفعلا كتب « بالمرستون » للبحرية الانجليزية عن الخطة اللازمة لأجل ذلك حتى جاءه جواب الحكومة الفرنسية يذكره « بأن أى عمل عدائى ضد محمد على من شأنه أن لا يسهل المشروع الذى تسير فيه انجلترا وفرنسا معا » فامسك بالمرستون عن العمل(١)

خطة فرنسا

أما فرنسا فان سياستها كانت فى مصلحة محمد على منذ انتصاره ، وأصبح من واجبها الأدبى تسوية الحالة بأحسن الشروط له . غير أن علاقة تركيا بأوربا كانت تتطلب من فرنسا اهتماما خاصا ، وكان جل أمانى السياسة الفرنسية أن تجمع دول أوربا وتجعلها ضد سياسة القيصر فى المسألة الشرقية

خطة الروسيا

أما موقف الروسيا فكان موقفاً محاطاً بالاحتراس والحكمة فلم تتحرك لمساعدة السلطان فى حربه مع محمد على لأنه كان المهاجم ، وما كان يتيسر لها الانتفاع بمحن السلطان لأن القيصر نيقولا كان قد صرف نفسه عن الأمل فى حل المسألة الشرقية على المنهج الذى يريده ، هذا الى أن الروسيا كانت تعلم أن محمد على قوة لا يستهان بها ، وانه يمكنه الوقوف أمام الروسيا اذا اشتبكت بمفردها فى حرب ضده ، ولا يبعد أن تنحاز انجلترا وفرنسا حينئذ الى جانبه

والحقيقة أن محمد على أخطأ فى ارساله الأوامر لابراهيم بالوقوف

(١) « مذكرات جيزو » الجزء الرابع : من سولت إلى بوركى ٦ اغسطس سنة ١٨٣٩

عقب موقعة « نصيبين » رغبة فى ارضاء « المرشال سولت » رئيس حكومة فرنسا ، ولو أن ابراهيم زحف على القسطنطينيه ونزل الأسطول الروسى الى البسفور لما كان هناك شك فى النتيجة ، ولكن من حسن حظ أوربا أنه لم تقع هذه الأزمة وأسرعت الروسيا بأعلان رغبتها فى عدم تطبيق شروط معاهدة «هنكارسكلسى» وكان من رأى الروسيا حينئذ أنه مادام محمد على لم يهدد وجود تركيا بأوربا وما دامت المفاوضات بشأن الصلح جارية بين الجانبين ، يحسن بالدول أن تراقب الحالة من غير تدخل، مالم يرفض محمد على شروط الصلح مع السلطان رفضاً نهائياً[1]

وكانت فرنسا ترقب من بعد مجرى الحوادث فرأى « سولت » أن فى تصريح الروسيا سبباً يتذرع به لعزلتها سياسياً فأرسلت الحكومة الفرنسية البلاغ الآتى للحكومات لتبليغه لتركيا وهو : « أن الدول توافق تمام الموافقة على أفكار الباب العالى السلمية ولكنها تشدد فى أن لا يتم صلح مع محمد على ما لم يوافق عليه الحلفاء الذين بتدخلهم يمكنهم أن يحصلوا للسلطان على شروط مضمونة وأكثر موافقة لمصلحته »[2] اقتراح فرنسا

فقابلت انجلترا والنمسا هذه الدعوة من فرنسا بالترحاب ورأت هذه الدول أن الوقت قد حان للشروع فى عمل ليس لمنع الروسيا من التدخل بمفردها فحسب بل لايقاف مطامع محمد على الذى كان يستخدم نفوذه فى القصر السلطانى لأجل الحصول على شروط حسنة ، فقد

---

(١) اوراق برلمانيه : من نسلرود فى ٣ يونيه سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلمانية : من المرفىطاسيا إلى بوركى فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٣٩

اجتمع كبار رؤساء الحكومة وقرر المجلس ارسال مندوب آخر لمحمد على يؤكد له أن مهمة المندوب الأول كانت لاعلان تولية السلطان الجديد فقط وأن الشروط التى قدمها لم تكن نهائية ، وكان يظن أن الشروط التى يحملها المندوب الثانى أحسن كثيراً من الشروط الأولى إذ كانت تتضمن زيادة على جعل حكومة مصر وراثية جزءاً من الشام ان لم تكن سوريا بأكملها[١]

تقديم المذكرة المشتركة

فلما علم « مترنخ » بذلك رأى أن التصريح الذى أرسلته الحكومة الفرنسية اذا أعلنته الدول متحدة للباب العالى فان المفاوضات بين السلطان ومحمد على لابد أن توقف مراعاة لرغبة الدول . وفعلا أسرع فأرسل مذكرة ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ الشهيرة لسفيره بالقسطنطينيه لتسليمها للباب العالى ، وكتب ممثلو الدول الى سفرائهم بالقسطنطينية ليشتركوا مع سفير النمسا فى تقديم المذكرة للحكومة العثمانية

وفى يوم ٢٨ يوليه سنة ١٨٣٩ قبل سفر المندوب العثمانى الى الاسكندرية قدم سفراء الدول « المذكرة المشتركة » وفيها يذكرون الباب العالى بأن الدول الخمسة متفقة فيما يختص بالمسألة الشرقية ، ويطلبون من حكومة السلطان أن لا يبرم أى اتفاق مع محمد على مالم توافق عليه الدول[٢]

فتقبل الباب العالى هذه المذكرة بالشكر ، ولكن يظهر من الخطاب

---

(١) اوراق برلمانية : خسرو إلى محمد على يوليه سنة ١٨٣٩

(٢) اوراق برلمانية : رسالة نمرة ٢٣٦

الذى أرسله خسرو إلى محمد على أن كبار الدولة كانوا يفضلون تسوية المسألة مباشرة مع محمد على ، وأنهم ينظرون إلى تدخل الدول فى مسألة بين السلطان والوالى من غير ارتياح . إلا أنه لم يسع الحكومة العثمانية أمام مطلب الدول إلا موافقتها

أثر تقديم المذكرة

وأعلن معتمدو الدول المذكرة إلى محمد على فى ٦ أغسطس سنة ١٨٣٩ فاشتد غيظه من خسرو وهو المسؤول فى نظره عن قبول مثل هذه المذكرة التى سلبت السلطان استقلاله ووضعته تحت حماية الدول فى أوربا ، وعلى ذلك أرسل لوكيله بالقسطنطينية أن يستمر فى مفاوضة الباب العالى كأن لم تقدم هذه المذكرة

إلا أن تقديم المذكرة للباب العالى من الدول الخمس لم تكن لتتوقعه فرنسا التى كانت تحسب أن حكومة الروسيا لا يمكن أن تشترك مع باقى الدول فى اتخاذ هذه الخطوة . وكانت نتيجة اشتراك الروسيا إحداث تغير عظيم فى مجرى الحوادث السياسية الآتية فقد كتب سفير فرنسا بلندن إلى حكومته يقول « أن اتفاق الروسيا الفجائى مع باقى الدول لم يكن منتظراً قط وأن الوقت قد حان لتغيير سياسة الريب والتهديد أزاء الروسيا » (١)

(١) اوراق برلمانية : « بوركنى » إلى « سولت » ١٨ اغسطس سنة ١٨٣٩

الفصل الثاني عشر

عند مفترق الطرق

ظهور وتفوق بالمرستون

بتقديم المذكره المشتركة انتهى الفصل الأول من المسألة الشرقية ولكن انضمام الروسيا الفجائى إلى جانب الدول كان بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار فى سياستها ، وأصبح « بالمرستون » بعدها ذا اليد الطولى فى إدارة الأمور بمهارة ومقدرة فائقة . تقلد « بالمرستون » وزارة الخارجية الانجليزية فى ١٨٣٢ وسار على منهج أستاذه « كاننج » فى اتباع خطة هجومية لا يتقيد بتقاليد حزبية أو بمعاهدات ، بل كان رائده فى سياسته المصلحة و بعد الصيت . وكان فى ذلك الوقت فى السابعة والاربعين من عمره نحيفاً وجريئاً لا تزعزعه الحوادث ولا يأبه بمن يخالفه فى رأيه ، وكان مستقلا فى إدارة شؤون وزارة الخارجية لا يتدخل فى أعماله لا ملك ولا وزارة . وكان إذا نوقش فى « البرلمان » فى خطته السياسية تجنب الموضوع الأساسى للمسألة وأفاض فى الكلام على نقط الموضوع الفرعية وختم الكلام ختاماً مقبولا من الجميع . وبالفعل كان « بالمرستون » ككل سياسى لايبالى بما يقوله أو بما يسلكه من السبل مادام ذلك كله فى سبيل تنفيذ أغراضه ، فلا غرابة إذن أن يصبح « بالمرستون » قطب السياسة الأوربية فى زمن كان يعيش فيه « مترنخ » و « لوى فيليب » « ونيقولا »

وقد قر رأى « بالمرستون » فى سياسته أزاء مسألة الشرق من أول مابدأ النزاع بين الباشا والسلطان فقد كتب إلى سفيره بباريس « اللورد جرانفيل » يقول : أنه قد استقر رأيه فى الموضوع منذ زمن طويل وهو وجوب مساعدة السلطان بكل قوة و إخلاص سواء اشتركت فرنسا أو لم تشترك (١)

---

(١) « حياة بالمرستون » جزء اول من بالمرستون إلى جرانفيل ٥ يونيه سنة ١٨٣٨

ولما نشبت الحرب بين السلطان ومحمد على صمم « بالمرستون » على شيئين : الأول عدم مساعدة محمد على بأى حال من الأحوال ، والثانى عدم السماح للروسيا بالانفراد فى العمل . ولما كانت ثقته فى الروسيا والنمسا قليلة وصل أواصر الاتحاد بينه و بين فرنسا خوفاً من اتحاد فرنسا مع الروسيا . ولكن زالت مخاوف « بالمرستون » منذ أن وقع « بوتنف » سفير الروسيا بالقسطنطينية مذكرة الدول ، وعدّ « بالمرستون » هذا العمل من قبل الروسيا نزولا عن المركز الاستثنائى التى حصلت عليه بمقتضى معاهدة « هنكار سكلسى » . عند ذلك وجه « بالمرستون » كل مساعيه ليضعف من النفوذ الفرنسى فى الشرق وذلك بقهر محمد على وتحديد مطالبه . حقاً أن « بالمرستون » قد أرضى محمد على لما رفض الدخول فى معاهدة هجومية مع السلطان ، وحين شدد على الباب العالى أن يتجنب محاربة محمد على . ولكنه فعل كل هذا رغبة فى خدمة السلطان لا حباً فى محمد على . والآن وقد نشبت الحرب وعرفت نتيجتها وتدخلت الدول وقدمت المذكرة المشتركة عزم « بالمرستون » على تسوية المسألة الشرقية تسوية نهائية

بالمرستون ومحمد على

لم يكن محمد على فى نظر « بالمرستون » إلا عنصراً ناخراً فى جسم الدولة لا بد من بتره حتى تتمكن الدولة من الحياة والوقوف أمام الروسيا ، فلم يكن شأنه شأن الدول وخاصة فرنسا التى كانت تعتقد أن « الرجل المريض » صائر إلى الموت وأنه يحسن بالدول توزيع التركة على وارثيه . بل كان من فكره « أن الدول التى عاشت طويلا يكون سقوطها بطيئاً وأن الدولة العثمانية على أى حال ستبقى إذا ما قوينا بنيانها بدلا من هدمه »(١)

وعلى ذلك كان « بالمرستون » يعتقد أن الواجب يقضى بطرد حكومة محمد على من سوريا ومن مصر إذا أمكن ، وعزز كلامه فى البرلمان رداً على انتقادات المستر « هيوم » نائب « رِكلكنى » بقوله « إن مركز محمد على بمصر يشبه مركز نائب الملك فى إيرلندا إذا أراد تكوين حكومة وراثية لأسرته فى ايرلنده واسكتلنده.

---

(١) « حياة بالمرستون إلى بلور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٩

ولست أرى كيف أن حسن إدارة الحكومة فى مصر يمكن أن يؤثر فى مسألة سياسية عظمى تمس مصالح بريطانيا ، وهى مسألة بقاء الدولة العثمانية أو تجزئتها»[1] ولما طالبه المستر « هيوم » بتعريف وحدة الدولة العثمانية وتفسير إحتلال بريطانيا لعدن واغتصاب الروسيا وفرنسا لكثير من أملاكها لم يحر « بالمرستون » جواباً وغفل عن الرد . وعلى ذلك لم ير بالمرستون فى ١٨٤٠ مبرراً لتعضيد حكومة محمد على وهو الذى قال عنه فى فى سنة ١٨٣٨ فى رسالة « للقنصل » « إنه ما رفع اسم محمد على فى نظر حكومات أوربا إلا جهوده العظيمة التى قام بها فى سبيل تأييد السلام فى بلاده ومساعيه الناجحة فى إقامة دعائم العدل بين رعاياه»[2] . وغريب أن تعترف حكومة انجلترا من تلقاء نفسها باستقلال المستعمرات الاسبانية فى أمريكا وتؤيد الحركات النيابية فى إسبانيا والبرتغال وتسعى جهدها فى سبيل استقلال اليونان والبلجيك وتضن مع ذلك على محمد على منشىء السلام والعمران فى مصر بكلمة واحدة فى سبيل تأييده .

ارتباط فرنسا بمحمد على

ويظهر أن سبب العداء الذى كان يظهره بالمرستون لمحمد على هو اتحاد مصر الوثيق بفرنسا ونابليون ، فقد أصبح محمد على فى نظر الفرنسيين نابليوناً آخر يبذر بذور المدنية الفرنسية أينما قامت حكومته . زد على ذلك شكر الفرنسيين لمحمد على لاستخدامه كثيراً من أنصار الامبراطورية الفرنسية الأولى فى حكومته . وكان الفرنسيون ينظرون إلى أعمال محمد على بعين الاعجاب والفخر لأنه أنشأ حكومة ودولة أقوى كثيراً من الحكومة التى أقامتها جيوش أوربا وعواطف شعوبها على أطلال اليونان القديمة[3]

---

(١) مجموعة « هنسرد » ٢٧ مارس سنة ١٨٤٠

(٢) اوراق برلمانية : بالمرستون إلى كبل يوليه سنه ١٨٣٨

(٣) راجع « مذكرات السير شارلس مرى » عن محمد على

من أجل ذلك أصبح محمد على محل إعجابهم ووجدت الحكومة الفرنسية فيه حليفا تعتمد عليه فى نشر نفوذها على سواحل البحر الأبيض المتوسط ضد نفوذ انجلترا. وفوق ذلك كانت فرنسا ترى فى تعضيدها لمحمد على تعضيداً أو إنهاضاً لتركيا نفسها. ومع أنه لم يكن من رأيها استقلال محمد على استقلالا تاماً عن الترك كانت ترى أن يبقى محمد على وممتلكاته جزءاً من نظام الدولة العلية التى ضمنت الدول استقلالها ووحدتها.

غلطة فرنسا السياسية

غير أن سياسة فرنسا فى الحقيقة لم تكن بمثل هذه الصراحة فلم تعلن فرنسا آراءها للدول على الرغم من ظهورها دائما بمظهر المعضد لمحمد على وفضلت أن تخفى الحقيقة وتظهر للدول أنها كغيرها صديقة للسلطان. وفوق ذلك كانت تعمل دائما سراً وعلانية ضد سياسة الروسيا. وكانت نتيجة هذه الآراء المتضاربة ان ضلت سياسة فرنسا طريق الصواب وأدى ذلك إلى وضع المذكرة المشتركة وتقديمها إلى الباب العالى. وهنا غلطة فرنسا الكبرى فانه لم يكن من مصلحتها الاشتراك فى تقديم مثل هذه المذكرة فى حين أنها تعلم أن آراءها فى مستقبل محمد على لم تكن لتوافق عليها باقى الدول

خطة روسيا

أما الروسيا فقد وقعت على المذكرة لعلمها بأن اكتساب ثقة الدول وخاصة ثقة انجلترا أنفع لها كثيراً من مركزها الوهمى على البسفور.

وأما النمسا فانها رضيت بفكرة اجتماع مؤتمر الدول للبحث فى المسألة الشرقية وماذا كان يهم « مترنخ » أو « نيقولا » من جهة محمد على أو بشأن ما يمنحه السلطان من الأقاليم بجانب الأزمة السياسية بأوربا

وما يمكن أن تنتجة من المنازعات ؟

ولما تم تقديم المذكرة المشتركة بدأت فرنسا تصلح خطأها الأول وذلك بأيضاح شروط الصلح مع محمد علي . وقد أرجأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية المناقشة في تحديد الأقاليم التي تمنح لمحمد علي لتظهرا بمظهر الاتحاد التام أمام الروسيا في أول الأمر .

ظهور الخلاف بين انجلترا وفرنسا

وأول مابدأ الخلاف كان بشأن الأسطول العثماني الذي وضع في أيدي محمدعلي ، فقد كان من فكر الحكومة الانجليزية إخراج الأسطول بالقوة من المياه المصرية ولكن فرنسا اعترضت على استعمال القوة ضد محمد علي . وفي المرة الثانية نشأ خلاف بين الحكومتين بسبب وجود اللورد « بنسبى » السفير الانجليزي بالقسطنطينية الذي كان يعمل ضد أغراض الحكومة الفرنسية .

أما الخلاف الحقيقي بين الحكومتين فانه نشأ بسبب مسألة الأقاليم التي تمنح لمحمد علي لابد أن يشعر بتحسين مركزه عقب انتصاره على السلطان الذي هاجمه من غير حق ، وله على ذلك أن يطمع في أكثر مما كان يستحقه ، وإذا أغفلنا ذلك نكون قد أنكرنا الحقائق المؤكدة [١] .

ثم استطلع « بالمرستون » أغراض حكومة فرنسا فعلم أنها تريد إعطاء محمد علي حق الوراثة في حكم الولايات التي يحكمها ما عدا « أطنه » و « كريد » وبلاد العرب . [٢]

---

(١) اوراق برلمانية : سولت إلى بوركنى ٢٦ يوليه سنة ١٨٣٩

(٢) « مذكرات جيزو » جزء رابع ص ٣٤٣

غير أن « بالمرستون » كان يظن أنه إذا بقيت سوريا تحت حكم محمد على فانه لا يمكن أن يتم سلام بينه وبين السلطان ، وفوق ذلك فان استحواذ محمد على على سوريا يجعله سيد الطريقين إلى « الهند » طريق « السويس » وطريق « الفرات » ، وسيادة محمد على تنطوى على امتداد النفوذ الفرنسى فى الشرق وهذا ما كان يريد « بالمرستون » إيقافه ، وعلى ذلك أعلن « بالمرستون » الحكومة الفرنسية باعتقاده أن الصحراء يجب أن تفصل بين ممتلكات محمد على والسلطان وأن الواجب يقضى بأن ينكمش محمد على فى مهده الأول « مصر » (١)

فلما عارضت حكومة فرنسا زاد إرتياب « بالمرستون » فى نية الحكومة الفرنسية واستبعد اتفاقها معه فى سياسته فتحول إلى نقطة أخرى يختبر منها حقيقة شعور الحكومة الفرنسية نحو محمد على ، فطلب منها إبداء رأيها بشأن الوسائل القهرية التى ترى أنه يجب أن تستخدم ضد محمد على فى حالة إصراره على مواصلة الحرب ضد السلطان أو فى حالة رفضه للشروط التى ستقدم إليه وامتناعه عن تسليم الأسطول العثمانى ، وكانت هذه المسألة من أدق النقط فى نظر الحكومة الفرنسية ولا تستطيع أن توضح رأيها فيها فلم ير « سولت » مندوحة عن أن يقول انه يجب الاتفاق على الشروط قبل كل شىء . غير أن « بالمرستون » علم الحقيقة من سفيره « بلور » وهى أن فرنسا لا يمكنها أن توافق أبداً على استخدام وسائل قهرية ضد محمد على (٢) فزالت ثقة

---

(١) « تاريخ حياة بالمرستون » من بالمرستون إلى بلور اول سبتمبر سنة ١٨٣٩

(٢) من « بلور » إلى « بالمرستون » ٢٦ اغسطس سنة ١٨٣٩

« بالمرستون » بفرنسا وأخذ يتهمها بأعراض ومطامع شخصية تعمل لها وتخشى التصريح بها وأنها لا تعير مصالح السلطان جانباً من الأهتمام هذا إلى عدم احترام عهودها وتصريحاتها . [1]

* * *

الروسيا تنتهز فرصة الخلاف

أسرع سفير الروسيا بباريس وأخبر حكومته برفض فرنسا استخدام الوسائل القهرية ضد محمد على وأشار إلى الخلاف الواقع بين فرنسا وانجلترا فى هذه المسألة . وكانت خطة الروسيا فى ذلك الوقت تدعو إلى الإعجاب فقد كتب وزير الروسيا الكونت « نسلرود » إلى الدول ليوجهوا مساعيهم نحو الاسكندرية بدل توجيهها إلى القسطنطينية حيث لا يتوقع فيها خطر مطلقاً ، وأن الروسيا وإن أظهرت فى هذه المذكرة غيرتها على القسطنطينية فقد كانت تحبذ مع هذا فكرة المفاوضة مباشرة مع محمد على . غير أن مترنخ و « بالمرستون » لم يرغبا فى الاعتراف بمركز محمد على المستقل فيفاوضاه مع أن الدول كانت على علم باتفاق محمد على مع السلطان عند « كوتاهيه » وأن السلطان قد أرسل مندوبين من قبله للمفاوضة مع محمد على ، وعلى ذلك تغافلت الدول عن حقيقة الأحوال وولت وجهها نحو فرنسا تستفسر عن رغبات محمد على .

ولما وصلت رسالة السفير إلى روسيا تنبه القيصر وأراد أن ينتهز فرصة الخلاف بين انجلترا وفرنسا فيصلح علاقات الروسيا بانجلترا ، وكان كره القيصر لاتحاد حكومتى الغرب النيابيتين كرها لا يفوقه إلا كرهه الشخصى

---

(٢) « بالمرستون » إلى « بلور » ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٩

« للوى فيليب » ملك فرنسا ، ففطن « نسلرود » لرغائب « بالمرستون » وبادر بارسال مندوب خاص إلى حكومة انجلترا خوفا من أن تتحسن العلاقات ثانياً بين انجلترا وفرنسا وكتب سفير انجلترا فى بطرسبورج إلى بالمرستون يقول « إنه ما دعا القيصر لارسال المندوب الخاص إلا علمه بأن حكومة انجلترا قد حسنت ظنها بروسيا وأخذت تنظر إلى سياسة القيصر ورغائبه بعين العدل والموافقة [1] »

رسالة برنوف إلى انجلترا

وفى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٣٩ وصل البارون « برنوف Brunnow » إلى لندرة وكان سياسيا قادراً وملماً بسياسة الروسيا الخارجية وبآراء القيصر ففاتح الحكومة الانجليزية فى مهمته وأخبر بالمرستون أن الروسيا ترى أن يمنح محمد على حكومة مصر فقط وتجعل وراثية فى أسرته وأن تخلى الأقاليم الأخرى ، وأن الروسيا مستعدة للاتفاق مع باقى الدول فى استخدام أى وسائل قهرية تراها الدول ، وعلى الروسيا أن تحمى القسطنطينية وآسيا الصغرى بصفة كونها منتدبة عن الدول لا بحق معاهدة « هنكارسكلسى » وقد أدهش البارون « برنوف » بالمرستون باعلانه استعداد حكومة الروسيا للنزول نهائياً عن هذه المعاهدة وأن يحل محلها معاهدة دولية أخرى تحتم احترام المبدأ القاضى باغلاق البسفور والدردنيل أمام جميع السفن الحربية . وزاد برنوف على ذلك أن أسر القول لبالمرستون بأن رفض فرنسا الدخول فى المعاهدة مما يزيد القيصر سروراً [2] بعد ذلك أعلم بالمرستون فرنسا وباقى زملائه بفحوى الرسالة

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) إلى بالمرستون فى ٢٧ اغسطس سنة ١٨٣٩

(٢) سجلات وزارة الخارجية من بالمرستون إلى سفير الروسيا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٣٩

الروسية وجاء الرد من «سولت» ينحى على بالمرستون باللائمة ويقول أن غرض الروسيا ظاهر وهو فصل فرنسا من انجلترا وتدخلها فى القسطنطينية بمفردها ، وقال فى الختام لسفيره أن فرنسا لا يمكن أن تسمح أبداً بدخول أسطول أجنبى أمام القسطنطينية مالم يظهر أسطول فرنسا أيضاً[1]

فاعتمدت الوزراة الانجليزية على اعتراض حكومة فرنسا واعتذرت عن قبول مقترحات « برنوف » ولكن على الرغم من عدم موافقة الوزارة أبدى بالمرستون ارتياحه الخاص لآراء روسيا ورحب بمقترحات برنوف وأفهمه أنه يريد العمل مع الروسيا وترك فرنسا إذا رفضت الاشتراك فى المشروع المعروض

السعى فى كسب فرنسا

ولكن انفصال فرنسا عن انجلترا كان عملا لا ترضاه الوزارة الانجليزية ولا الملك ، ولم يكن بالمرستون نفسه يريد الانفصال نهائياً لعلمه بأن فرنسا وحدها هى التى يمكنها التأثير فى محمد على ، وعلى ذلك اضطر إلى إرضاء الوزارة فعدل شروطه الأولى ورضى أن يحيد عن مبدئه تفاديا من الانفصال عن فرنسا ، فعرض على «سبستيانى» السفير الفرنسى بلندره أن يمنح محمد على ولاية عكا زيادة على مصر ويكونان وراثيتين ولكن بشرط أن تشترك فرنسا فى قهر محمد على إذا رفض[2] فأبلغ السفير اقتراح بالمرستون إلى حكومته وذكر أن هذه الشروط

(١) من سولت إلى بوركنى فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٩

(٢) من سبستيانى إلى سولت فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٣٩

وإن كانت لاتفى باغراض فرنسا فانه يخاف أن تكون آخر ما يمكن الحصول عليه ، ثم ماتم أن جاء جواب الحكومة الفرنسية فكان مثيراً لغضب بالمرستون فانها لم تقتصر على الاحتجاج على استعمال الدول الوسائل القهرية ضد محمد على بل وضعت الشروط المقدمة قائلة « أن محمد على لايخضع لشروط كهذه يرى فيها سقوطه وأنه يفضل أن يثير الحرب ثانية فتكون أقل ضرراً به وأشد وبالا على أوربا . إن فرنسا ترفض أن تسوق محمد على إلى نتيجة كهذه مع علمها تماما بأن هذا الرفض سيقرب ما بين انجلترا والروسيا [1] »

رفض تيير الشروط المقدمه

لم يسىء إلى قضية محمد على شىء أساءة رد فرنسا عنه فان الشروط المقدمة كانت أقصى ما كان ينتظر أن توافق عليه بقية الدول . لذلك استقبل بالمرستون جواب الحكومة بسكوت تام ولما انتهى السفير من كلامه سحب باسم الوزارة الاقتراح المقدم. وكانت نتيجة ذلك أن توترت العلائق بين الحكومتين وكانت الجرائد من الجانبين تضرم نار البغضاء وتثير شعور العامة وخاصة فى باريس حيث كان محمد على فى المنزلة الأولى من قلوب الشعب الذى كان يعد أى اشتراك من جانب الحكومة فى حل ضار فى النهاية بمحمد على عملا ضد كرامة الوطن . وقد شارك الشعب فى هذا الشعور وزراء فرنسا والملك نفسه فاستدعت الحكومة سفيرها بالقسطنطينية أمير البحر « روسين » الذى اشتهر بعدائه لمحمد على ، وردت الحكومة الانجليزية على ذلك باستعداء الكولونيل كامبل معتمدها

(١) سولت إلى سبستيانى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٩

السياسى بمصر الذى اشتهر بالدفاع عن محمد على .

ولم تكن الأحوال فى الشرق هادئة أثناء ذلك فلم يكف محمد على عن السعى لدى ديوان السلطان والسلطانة الوالدة للموافقة على طلباته وإتمام الصلح معه مباشرة بدلا من إنتظار الدول لتصلح ما بينهما ، ولم يكن الباب العالى بأقل رغبة فى عقد الصلح مع محمد على مباشرة وخاصة بعد أن أصطلح محمد على والوزير خسرو باشا . مما دعا السفير « بنسبنى » إلى أن يكتب لحكومته يقول أن للباب العالى رغبة شديدة فى الاتفاق مع محمد على [1] . ولم يؤخر عقد هذا الاتفاق إلا الحاف بنسبنى وتذكيره حكومة الباب العالى بأن مسألة الاتفاق ترجع إلى الدول العظمى وتمسها فى أقرب مصالحها . فتأجل الاتفاق وطال عذاب حكومة تركيا أمام قوتين قوة محمد على ذات التأثير السحرى فى الديوان والقسطنطينية وباقى الولايات ، وقوة الحلفاء الذين أكدوا لها الاتفاق والانجاز فى أول الأمر ثم مالبثوا أن اختلفوا اختلافا لا أمل فى تلافيه بسهولة

مساعى محمد على لدى الباب العالى

وكان بالمرستون شاعراً بضرورة الإسراع فى إنجاز الصلح ولذلك رحب بعودة الكونت « برنوف » إلى لندرة مزوداً برضاء القيصر عن تعديل الاقتراح الأول على حسب رغبة الحكومة الانجليزية وهو أن الروسيا توافق على دخول أسطول من دول الحلفاء إلى البسفور مع الأسطول الروسى فى آن واحد . فزال بذلك كل اعتراض فى سبيل اتفاق الدول واطلع بالمرستون السفير الفرنسى سبستيانى على تصريح

عودة برنوف واشتراك روسيا

(١) بنسبنى إلى بالمرستون فى أكتوبر سنة ١٨٣٩

الروسيا الجديدوأخبره بأن النمسا و بروسيا سيرسلان مندوبين إلى لندرة للاتفاق على ما يجب، فأسرع سبستيانى إلى أخبار حكومته بهذا النبأ فأحدث الخبر إضطرابا إذ لم يكن منتظراً أن الروسيا تتخلى عن مركزها الممتاز فى الآستانة، وبذلك فقدت فرنسا أهم حجة تدافع بها عن خطتها أمام بالمرستون. ومع ذلك أبدى المارشال سولت ارتياحه العظيم من موافقة الروسيا غير المنتظرة ولكنه فى الوقت نفسه أبدى ارتيابه بشأن الأسباب التى دعت الحكومة الروسية إلى تغيير أو تخطئة سياستها القديمة [1] فسئم بالمرستون من هذه الخطة التي أتبعتها فرنسا وصمم على العمل سواء انضمت فرنسا أو لم تنضم

خطة المسيو تيير

أما فى فرنسا فثار الرأى العام ضد تحالف الروسيا وانجلترا وقام « تيير Thiers » فى مجلس النواب ينادى بأن واجب فرنسا يقضى عليها بمساعدة مصر بكل جهدها صونا لمصالحها ولشرفها [2] وكانت نتيجة هذه الحركة أن انقلبت الحكومة وأصبح « تيير » رئيساً لها وعين « جيزو Guizot » سفيراً لفرنسا أمام قصر «سنت جيمس» وكان «تيير» من أشد أنصار محمد على وما كان ينتظر منه أن يوافق على اجتماع مؤتمر دولى يقضى على صاحبه. أما خطته السياسية فهى التمسك طبعاً بمبدأ مذكرة ٢٧ يوليه، ولكن كان من رأيه أنه إذا اتفق السلطان ومحمد على مباشرة فلا ينبغى أن تتدخل الدول وتلغى هذا الاتفاق. ومع أن هذا كان مخالفاً

---

(١) اوراق برلمانية : سولت إلى سبستياني فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٣٩

(٢) تاريخ اوربا السياسى « ديبدور » جزء اول ص ٣٧٤



لوی فلیب

ملك فرنسا ١٨٣٠ — ١٨٤٨

للمذكرة كانت هذه الطريقة فى نظره هى التى بها يتمكن الباشا من كسب شروط فى مصلحته من غير اشتباك مع الدول . ولأجل أن يساعد فى إتمام هـذا الحل أرسل « تيير » رسلا من لدنه إلى القسطنطينية والاسكندرية لتسهيل سبيل الاتفاق بين الطرفين ، وكتب إلى سفيره فى لندره يحذره من الاشتراك فى مؤتمرات أو فى جلسات قد تعقد فى لندره حتى يتسنى لفرنسا الاحتجاج على ما يقرره ولا يكون إنفصال فرنسا ظاهراً . وأكد عليه أن يماطل قليلا ويكسب الوقت (١)

وصول مندوبى الدول

وبعد ذلك سارت المسألة ببطء إذ طلب الحلفاء مندوباً عن تركيا ليشترك فى المؤتمر وكان قد حضر إلى لندره أثناء ذلك « نيومن » عن النمسا و « بيلوف » عن بروسيا ووصلتهما الأوامر من حكومتيهما أن يبذلا جهدهما فى تفهيم « جيزو » ضرورة الاتفاق وتحذيره من نتائج الانفصال واستعملت النمسا نفوذها لدى بالمرستون ورغبت إليه أن يتساهل مع فرنسا مرة أخرى . وكان من رأى مترنخ ألا يتم عمل من غير اشتراك فرنسا لأن أسطول انجلترا وحده لا يمكنه مساعدة الأتراك على طرد محمد على من الشام ولا بد من استعمال الجيوش البرية ، ولم تكن النمسا مستعدة لأرسال جنودها إلى الشام لأن الروسيا وانجلترا كانتا مشتغلتين بحروبهما ، الأولى فى القوقاز والأخرى فى الأفغان والصين وكندا . لذلك اقترح مترنخ أن يعطى محمد على النصف الجنوبى من بلاد الشام زيادة على مصر « ولكن إذا رفض الباشا هـذه الشروط فان النمسا

محاولة استرضاء فرنسا

(١) « مذكرات جيزو » جزء خامس ص ٢٧

لاتتردد فى اتخاذ الوسائل القهرية ضد محمد على ووضع أسطولها تحت تصرف بريطانيا والروسيا »[1]

فلم يمانع بالمرستون وأبلغ الخبر إلى «جيزو» وهذا أبلغه إلى حكومته فى ٧ مايو سنة ١٨٤٠ ولكن جواب « تيير » لم يكن أسعد حظاً من جوابه السابق. قال « تيير » انه متأكد أن محمد على سيرفض الشروط ولا يقبل أبداً تقسيم سوريا ، وماذا تكون النتيجه لو طلب محمد على « أطنه » وهدد الدول بعبور جبال طوروس وشبت نار الحرب ؟ »[2]

رفضها الشروط المقسمة لمحمد على

فضاعت بذلك فرصة ثانية لحل المشكل بطريق السلم. ولو كانت هذه الشروط عرضت على محمد على نفسه مباشرة ومن غير تأثير فرنسا لقبلها حتما. وقد نشأ عن هذا الرفض حدوث أزمة سياسية شديدة بين الدول ، وما سبب ذلك إلا الفكرة المعكوسة التى كانت تشغل أفكار الفرنسيين من كبيرهم إلى صغيرهم من جهة قوة مقاومة محمد على فى بلاد الشام ، وكان «تيير» يعتقد تماماً أن غالبية الوزارة الانجليزية لا توافق على مشروع بالمرستون ، كذلك كان من فكره أن النمسا وبروسيا ستضطران إلى التقهقر عاجلا أو آجلا. وعلى العموم كان «تيير» يعتقد أن الدول تتكلم ولا يمكنها أن تتفق على العمل سريعاً ، وفى أثناء ذلك التردد يكون محمد على قد سوّى شروط الصلح بينه وبين السلطان

بين محمد على وتركيا

وفى غضون ذلك كانت الأحوال تجرى فى الشرق وفق رغبة « تيير » فقد سقطت حكومة خسرو باشا فى القسطنطينية ، وأصبح

(١) « مذكرات جيزو » جزء خامس ص ٨٠ — ٨٦

(٢) اوراق برلمانية : تييرو الى جيزو فى ١١ مايو سنة ١٨٤٠

الصلح بين الجانبين قاب قوسين إذ أرسل محمد على فى ٢١ يونيه سامى بك مندوباً خاصاً لتهنئة السلطان بميلاد ابنه ومعه هدية قدرها ٢٠٠٠ كيس ورسالة إلى السلطان يريد بها الاتفاق نهائياً إذ أن العقبة فى سبيل الاتفاق قد زالت بسقوط خسرو باشا . وقد ذكر سامى بك أن محمد على مستعد لتقديم الأسطول العثمانى ولأخلاء بلاد العرب وكريد إذا رغب السلطان وفى مقابل ذلك يلتمس محمد على منحه حكومتى سوريا ومصر وجعلهما وراثيتين فى نسله (١)

وكان « تيير » قد أرسل رسلا من قبله لتسهيل طريق الاتفاق بين الطرفين فعلم بالمرستون بمساعى « تيير » وخشى أنه إذا لم يقم بعمل حاسم فان المسألة تفلت من يده وتدخل فى حيز العمل الواقع

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من هودجس الى بالمرستون ١٦ يونيه سنة ١٨٤٠

الفصل الثالث عشر

الازمة السياسية فى سنة ١٨٤٠

كانت نتيجة موقف الجمود الذى وقفه « تيير » أمام الدول أن دخلت المسألة المصرية فى دورها المملوء بالحوادث العنيفة . ففى هـذا الدور وصلت الدول ، بعد بحث وتبادل آراء دام سنة ، إلى أنه لأجل استتباب السلم فى أنحاء الدولة العلية يجب الاستعداد لخوض غمار الحرب وفى هذا الدور انفرط عقد الحلفاء وتهدم ما أيدته الدول مراراً من اتفاقها وفيه أيضاً ظهرت قوة محمد على بمظهر لا يتفق مع ماعرف عنه فى أوربا وقد امتلأ هذا الدور بالمتناقضات الغريبة من تقرير وتغيير وعزل وإعادة مما زاد فى خبال الدول

تراكمت الحوادث التى اضطرت بالمرستون إلى العمل فقد جاء نورى بك مندوب تركيا وقدم للحلفاء مذكرة فى ١٨ مايو يشكو المحن التى حلت بتركيا من جراء تأخير الصلح فى الشرق ، ثم قدم شكيب المفوض العثمانى أمام مؤتمر الدول وقدّم مذكرة للسفراء بلهجة شديدة قال فيها : « أنه مهما بلغ الأيلام من جراء الاتفاق مع محمد على مباشرة فان إيلام تركيا من جراء عدم تنفيذ الأمانى الحسنة المدونة فى المذكرة المشتركة أكثر وأشد »[١] إسراع بالمرستون فى عقد المعاهدة

(١) أوراق برلمانية ، شكيب ، الى ، بالمرستون ، فى ٣١ مايو سنة ١٨٤٠

كذلك تذمرت حكومة روسيا من تأخير وتردد بالمرستون وأرسل سفير سنت بطرسبورغ يذكر بالمرستون بأن روسيا تنتظر بنافد الصبر عزم حكومة جلالة الملك بشأن الخطة التى ستتبعها من غير إشتراك فرنسا (١)

على أن بالمرستون لم يكن فى حاجة لمثل هذا التذكير فانه لم يتأخر عن العمل الا مراعاة لرأى الوزارة الانجليزية ولخواطر النمسا وبروسيا اللتين لم تريدا السير بدون فرنسا ، ولقد اجتهد مندوباهما فى إشتراك فرنسا فى الساعة الأخيرة فقدما مشروعا يعطى به محمد على مصر وراثية والشام طول حياته ، ولكن « تيير » رفض مرة أخرى وأصر على الوقوف منفرداً (٢)

عند ذلك لم يبق أمام بالمرستون إلا طريقان : إما أن ترجع الدول عن وعدها الأول لتركيا وتترك المسألة تحل بنفسها وحينئذ تكون الدول قد أضرت بمصالحها ولم تبر بوعدها ، وإما أن تتقدم الدول لمساعدة السلطان من غير اشتراك فرنسا مؤقتاً . واختار بالمرستون ومندوبو الدول الطريقة الأخيرة . ذلك لأن الظروف جاءت وفق أغراضهم فقد أخفق سامى بك مندوب محمد على فى مهمته وأصبح رشيد باشا وزيراً وكان هذا الوزير تركيا صميما تربى تربية غربية صحيحة فكان يعتقد أن الدولة يجب أن تبقى واحدة لا تتجزأ ولا ينبغى أن ينشىء محمد على أسرة مالكة فى قلب الدولة ، وأخذ بنسبتى يعضده ويرشده الى السياسة

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) الى بالمرستون ١٤ فبراير سنة ١٨٤٠

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الخامس ص ٢٠١

اللازمة فكتب يطلب من الدول تنفيذ مذكرة يوليه سنة ١٨٣٩، ولما مال السلطان الى الاتفاق مع محمد على بمساعى سامى بك هدد رشيد بالاستقالة

انتهاز فرصة الثورة فى الشام

ولكن أهم من هذا كله أنه حدثت حوادث لم تشجع على قطع تيار المفاوضة مع محمد على فحسب بل شجعت الجميع على ضرب محمد على ضربة مؤلمة، ذلك هو قيام ثورة فى سوريا ضد الحكومة المصرية التى كانت تريد أن تنهض بالبلاد حربيا وزراعيا وتجاريا فأدخلت نظام الجندية والاحتكار، وأدخلت نظام المحاكم الحديثة التى يتساوى أمامها الجميع مهما اختلفت نحلهم، كل هذا نظر اليه سكان الجبل نظر المستريب غير أن الثورة لم تقم فعلا إلا بعاملين الأول التشجيع من قبل حكومة تركيا والسفارة الانجليزية بالقسطنطينية، والثانى قيام ابراهيم باشا بنزع السلاح من سكان لبنان، واستفحل أمر الثورة فشغل ابراهيم باشا بقمعها واهتم محمد على فأرسل لابنه نجدة قوية على رأسها حفيده عباس باشا فلم يمض إلا قليل حتى أخلدت البلاد إلى السكون وكتب المعتمد الانجليزى فى دمشق إلى حكومته يقول أن الثورة قد انتهت[1]

المعارضون لبالمرستون

ولكن قبل وصول الخبر إلى أوربا كان بالمرستون قد استخدم حادث الثورة فى إقناع زملائه فى الوزارة بضرورة العمل ضد محمد على وكانت الآراء فى الوزارة الانجليزية منقسمة انقساما بينا، فكان رئيس الوزارة اللورد «ملبورن Melbourne» يخشى حدوث أزمة وزارية تفضى باستقالة الوزارة أو باستقالة بعض أعضائها فكان يعمل على التوفيق بين أعضاء الوزارة، وكان

---

(١) اوراق برالنية : من هدجس الى بالمرستون ١٦ يولية سنة ١٨٤٠

بالمرستون مصراً على اتخاذ الخطوة النهائية وهى عقد المعاهدة من غير اشتراك فرنسا ، غير أن الشعور العام فى قصر المملكة و بين الاحرار المتطرفين كان لا يميل إلى التدخل ضد محمد على خوفاً من انفصال فرنسا عن انجلترا . ولا يزال للآن عدد من الرسائل المقدمة لاعضاء البرلمان بطلب العطف على قضية مصر وعدم إهمال مصالحها وتضحية الأنظمة الراقية التى أدخلها محمد على فيها إرضاءاً لسياسة المحافظة على كيان الدولة [١] وقد ظهر فى البرلمان نفسه عدد من الأعضاء يدافعون عن قضية محمد على

تهديد بالمرستون الوزارة بالاستقالة

ولما رأى بالمرستون أن حزب المعارضين له قد قوى هدد الوزارة بالاستقالة إذا لم يعقد الاتفاق ، فقال فى جوابه لرئيس الوزارة « أرانى أزاء الاختلاف فى الرأى بينى و بين أعضاء الوزارة بشأن موضوع المسألة الشرقية الهام مضطراً لترك منصبى تحت تصرف رئيس الوزارة ، وان رأيى فى هذا الموضوع رأى صريح لا يقبل التحويل وهو أننا إذا تقهقرنا واحجمنا عن عقد الاتفاق مع الروسيا والنمسا و بروسيا لأن فرنسا لا تريد الاشتراك معنا فاننا نضع حكومتنا فى مركز مهين غير لائق وتصبح انجلترا كأنها آلة تحركها فرنسا . أما من جهتى فانى ما اقتنعت بشىء فى حياتى اقتناعى بصحة رأيى هذا ، وانى إذا كنت غير محق فى هذه المسألة فانى لا أرى لرأيى قيمة فى أى مسألة أخرى [٢]

ثورة الافكار فى فرنسا

فكانت النتيجة أن خشيت الوزارة السقوط واضطرت إلى موافقة بالمرستون ، فلم يبق أمامه إلا إقناع النمسا وبروسيا بعدم انتظار فرنسا ولم يجد صعوبة مافى التأثير فيهما لما كان جارياً فى فرنسا من الثورة فى الافكار والمظاهرات والمقالات الحماسية وذكرى الحروب والانتصارات النابليونية وذلك بسبب انتظار رفات نابليون من جزيرة « سنت هيلانه » ، وعلى ذلك تم

---

(١) رسالتا « توماس واجهورن » سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٣٨

(٢) « تاريخ حياة بالمرستون » الجزء الثانى : بالمرستون إلى بلور « يوليه سنة ١٨٤٠

عقد الاتفاق فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ . وفى يوم ١٧ يوليه طلب « جيزو » إلى وزارة الخارجية وهناك قرأ له بالمرستون مذكرة تنبىء بعقد اتفاق بين الدول الأربعة من جهة وتركيا من جهة أخرى لتهدئة الحالة فى فى الشرق. وأبدى بالمرستون أسفه لأنفصال الدول المؤقت عن فرنسا ورجا أن لا يدوم الانفصال طويلا وأن تستعمل فرنسا نفوذها فى الاسكندرية لدى الباشا لقبول شروط الاتفاق [1] أما جيزو فأنصت طول الوقت ولم ينبس ببنت شفة ثم غادر مقر الوزارة وبلغ الخبر إلى حكومته

عقد معاهدة لندرة يوليه سنة ١٨٤٠

تعهدت الدول بمقتضى الاتفاق بمساعدة السلطان فعلا فى اخضاع محمد على ، وبينوا فى لائحة خاصة أن يعرض السلطان على محمد على حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود معينة تربطها بالدولة مثل دفع الجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح القاب الشرف وضرب النقود الخ ، وأن يمنح محمد على فضلا عن مصر ولاية عكا مدة حياته فاذا لم يقبل هذه الشروط فى عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فاذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فللسلطان الحق فى اتخاذ أى طريق تشير به عليه مصالحهم الخاصة ونصائح حلفائه . وفى وثيقة ثالثة وافقت الدول على أن الحالة فى سوريا والحالة السياسية الخطرة فى أوربا تحتم عليها الاسراع فى اتخاذ الوسائل الفعلية بلا تأخير ولا

---

(١) « مذكرة بالمرستون » فى ١٧ يوليه سنة ١٨٤٠

انتظار موافقة الحكومات على المعاهدة [1] .

نقد المعاهدة

ويرى الباحث فى شروط المعاهدة غمطا ظاهراً لحقوق محمد على وهو المنتصر فى ميدان الحرب الواقفة جنوده فى جميع البقاع التى يطلب بقاءها فى يده ، وهو وحده الذى كان يمكنه لو شاء اثارة حرب أوربية عامة بأن يأمر جنوده بالزحف على القسطنطينية . على أن المعاهدة لم تكن مبنية على قاعدة منطقية إذ لابد أن يكون محمد على أحد رجلين، إما رجلا يستحق شيئاً أولا يستحق ، فاذا كانت الحالة الأولى فلأى سبب عزلت فرنسا ووضعت شروط صبيانية لا يمكن أن ترغم محمد على أو تؤثر فى رجل مثله، وسواء أعطى محمد على مصر وحدها أو هى والشام فأن العبث بكيان الدولة حاصل على كل حال ، واذا كان محمد على لا يستحق شيئاً فلم لم تشهر عليه الدول الحرب صراحة وتطرد جيوشه من الشام ومصر أيضاً؟

لذلك لم يكن للاتفاق أثر حاسم إلا سوء العلاقات بين انجلترا وفرنسا التي أصبحت منذ اعلان شروط الاتفاق من ملكها «لوى فيليب» ووزرائها الى أصغر رجل فى حالة هياج شديد ضد اجماع الدول على فرنسا التى ثار ثائرها من أجل تألب دول أوربا عليها كما فعلت فى سنة ١٨١٥ واتفاقها على عزلها خارج هيئة الدول والاتفاق على مسألة حيوية أو أوربية من غير استطلاع رأى فرنسا بل وعلى غير رغبتها . وقد عد الفرنسيون اتفاق ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ إهانة لحقت الشرف الفرنسى وضربة قاضية لا بد من الانتقام بسببها ، فقام «لوى فيليب» وهدد الدول بأنه سيتولى رياسة

موقف فرنسا ازاء المعاهدة

---

(١) راجع ملحق المعاهدة فى آخر الكتاب

الشعب الثائر ويطلق « غول » الثورة من عقاله بعد أن عمل على كبح جماحه عشر سنوات [1] وكتب صديق إلى « جيزو » يصف له الحالة فى فرنسا فقال « إن الشعور الحربى بالغ أشده وكل يريد الحرب ، حتى الرءوس المعتدلة قد سرى فيها التيار وأصبحت تتوق للحرب وما من نائب كلمته إلا وصرح بضرورة إظهار قوة فرنسا » [2]

أما « تيير » فنزل عليه الخبر كالصاعقة لأنه لم تصله من « جيزو » معلومات محدودة عن توقع عقد الاتفاق ، وكل الذى وصله عبارة عن الخلاف بين أعضاء الوزارة واحتمال استقالة بالمرستون ، لذلك اتهم جيزو بقلة النشاط وقصر النظر ، ولكن الحقيقة هى أن جيزو قام بالواجب ولم يقصر فى شيء فكتب الى رئيسه فى ١١ يوليه يقول « أن بالمرستون قد أوضح للوزارة آراءه بشدة واصرار و بين خطة العمل لعقد اتفاق مع الدول الاربع » [3] بين تيير وجيزو

أما الخلاف بين أعضاء الوزارة فقد صدق فيه حدس جيزو وانفرد لورد « هولند » ولورد « كلارندون » وهما عضوان من الوزارة وقدما اعتراضاً للملكة ونصه : « تنصح الوزارة لجلالتك بالدخول فى اتفاق الغرض منه اخراج محمد على من سوريا ، ويري اللورد هولند واللورد كلارندون أن مثل هذا التدخل ليس من حسن السياسة ولا هو ضرورى لصيانة شرف تاج جلالتك ولا مفيد لمصالح رعايا جلالتك » [4]

فاذا كان قد قصر « جيزو » فى إنذار حكومته باحتمال ابرام الاتفاق فانما السبب فى ذلك يرجع إلى حذر بالمرستون وكتمان كل شيء حتى يتم الاتفاق ولا يخشى من اذاعة الخبر ، فالغلطة نهائياً هى غلطة تيير وغلطة فرنسا التى رفضت مراراً

---

(١) « تاريخ أوربا السياسى » لديدور جزء اول : ص ٣٨١

(٢) « مذكرات جيزو » الجزء الخامس: ص ٢٠٠

(٣) « مذكرات جيزو » الجزء الخامس ص ٢١٣ و ٢٥٠

(٤) « تاريخ حياة كلارندون » لمكسويل الجزء الثاني ص ١٩٦

كل المفاوضات التى عرضت على أعضاء الحكومة ولم يفكروا يوماً فيما عسى أن يكون مركز فرنسا لو اتفقت الدول ضدها ، لذلك لما فوجئت الحكومة الفرنسية بالاتفاق خفى عليهم طريق العمل وتخبطوا فى سياستهم وخاصة أن فرنسا كانت مضطرة إلى التمسك بمذكرة ١٨٣٩ التى وقعت عليها ، فما كان يمكنها الوقوف فى جانب محمد على ومساعدته ضد الدول ، إذ لا بد أن يجر ذلك الى حرب أوربية عامة لم تكن الحكومة فى حالة تمكنها من الدخول فيها إلا بعد سنة على الأقل .

خطة الحكومة الفرنسية بعد المعاهدة

من أجل ذلك دعا الملك « لوى فيليب » أكبر رجال حكومته إلى قصره للبحث فى الحالة وقر رأيهم على إرسال رسل الى محمد على ليشجعوه ويتعهدوا حصونه واستعداده الحربى وليخففوا من حدته ، وفى أثناء ذلك يجب أن تستعد فرنسا للحرب ، وكتب « تيير » إلى سفراء حكومته يشير عليهم بملازمة التحفظ وإبداء التأثر فى معاملاتهم مع سفراء الدول . أما رد « تيير » على « بالمرستون » فكان رداً قوى الحجة . فقد كتب يقول « أن فرنسا ترى أنه ليس من مصلحة السلطان فى شىء أن تترك له أقاليم يعجز عن صيانتها وحكمها ، كذلك لا ترى أى فائدة للسلطان من أضعاف الباشا الذى قد يكون قوة منيعة للدولة ، وأن فرنسا تعتقد أنه ليس من الحكمة ولا من الاحترام فى شىء أن تقر الدول على وسائل تعجز عن تنفيذها ، أو إذا نفذتها فبطرق ناقصة عظيمة الضرر »[1] وكتب إلى جيزو يأمره بمعاملة بالمرستون كما عامله فيتلو عليه المذكرة ويوجه إليه الأسئلة بشجاعة مستفهماً منه عما إذا كان لديه وسائل لمساعدة الثوار فى سوريا ؟ وماذا يكون شأن الدول لو رفض

(١) اوراق برلمانية : مذكرة جيزو إلى الحكومة الانجليزية فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٤٠

محمد على الشروط التى يقدمها له السلطان رفضاً باتاً ؟ (١)

وكان « تيير » مصمما فى الحقيقة على الدخول فى حرب أوربية إذا لم تحل العصابة الأوربية ، ولم يكن غرضه تعضيد محمد على فقط بل تمزيق معاهدات سنة ١٨١٥ ، وأعد اعتماداً ماليا عظيما للاستعداد للحرب ، وزيد الجيش والأسطول وأخذ فى تحصين القلاع وانبعثت الحماسة فى داخل فرنسا وأخذ الناس يترنمون بالأناشيد الوطنية فى مجتمعاتهم .

وثوق بالمرستون فى النجاح

غير أن هذه المظاهر لم تؤثر فى بالمرستون الذى كان واثقاً أن الملك لوى فيليب لا يمكنه الدخول فى حرب تجر معها ثورة قد تودى بعرشه فكتب إلى « هودجس » المعتمد البريطانى بمصر يقول له أن فرنسا لا يمكنها أن تدخل فى حرب ضد باقى دول أوربا من أجل محمد على ، وليس لدى فرنسا من القوة ما يمكنها من ذلك (٢)

وكانت فكرة بالمرستون تقضى باخضاع محمد على عاجلا حتى إذا هزم رأى الفرنسيون أن لا ضرورة لدخول الحرب فتنتهى الأزمة بسلام . لذلك رأى ضرورة السرعة والانجاز فى العمل فبينما كانت المفاوضات دائرة بين معتمدى الدول ومحمد على أرسل للأسطول البريطانى فى مياه البحر الأبيض المتوسط أن يقطع المواصلات بين سوريا ومصر وكلف ممثلو الدول فى سوريا إذاعة نصوص الاتفاق للعموم ، وأخذ « بنسبنى » ينظم حركة الثورة فى سوريا وشرع أعوانه يرسلون

---

(١) « مذكرات جيزو » جزء خامس : ص ٢٣٠ — ٢٣٥

(٢) أوراق برلمانية : بالمرستون إلى هدجس ١٨ يوليه سنة ١٨٤٠

السلاح والذخيرة خفية إلى الثوار [١]

قيام الثورة فى سوريا

نعم ان الثورة كانت قد خمدت فى يوليه ولكن كان هناك وميض تذمر لو تعهده خدام السوء بالمال والسلاح لشبت نار الثورة وشغلت ابراهيم عن الزحف على القسطنطينية وعرقلت مساعيه الحربية والحلفاء يحاصرونه من البحر ، فكان مما لابد منه لنجاح خطة الحلفاء إضرام نار الثورة فى الداخل . وفعلا نجح الحلفاء فى ذلك فكانت ثورة سوريا سبب إخفاق إبراهيم ومحمد على أمام الحلفاء . إلا انه لم يكن من الشهامة فى شىء أن تتولى سفارة بريطانيا فى القسطنطينية تحريض قوم عرفوا بتمردهم ضد أى حكومة نظامية . وخاصة بعد اعتراف ممثلى انجلترا نفسها بكفاءة ومقدرة الحكومة المصرية [٢] . ولقد كان حقاً على « تيير » أن يستفهم من الحكومة الانجليزية : « هل كان التحريض على الثورة من الأعمال التى تفيد الدولة العلية التى هى فى حاجة إلى الراحة والطمأنينة ؟ وهل الثورة فى الشام تولد حب الطاعة والنظام فى قلوب رعايا السلطان ؟ وهل ينجح السلطان فى حكم هؤلاء القوم بعد أن أثارهم الباب العالى فى وجه الباشا ؟ » [٣]

* * *

(١) بالمرستون إلى بنسبنى فى ١٧ يوليه سنة ١٨٤٠

(٢) ومما يؤيد اشتراك سفارة القسطنطينية فى اثاره الشعور ضد محمد على رسالة « بالمرستون » إلى « بنسبنى » عقب انتهاء الحوادث وهذا نصها : إنى انتهز هذه الفرصة لا ذكر لك انه لما كان اهالى سوريا لم يشهروا السلاح فى وجه محمد على إلا بتحريض الموظفين الانجليز اصبح من واجب الحكومة ان لا تدخر وسعا فى نصح السلطان بعمل كل ما يضمن تخليص السوريين من الظلم (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠)

وقد بلغت نفقات الذخائر الحربية الموزعة فى بلاد الشام بوساطة السفارة البريطانية ٢٨٩٤١ جنيها و ١٣ شلنا وقد طلبت الحكومة الانجليزية تسديدها من الحكومة العثمانية (فبراير سنة ١٨٤٠)

(٣) اوراق برلمانية : مذكرة جيزو ٢٤ يوليه سنة ١٨٤٠

استعداد محمد على لاستقبال المعاهدة

حين وصلت إلى مسامع محمد على أخبار اتفاق ١٥ يوليه أخذ يستعد في مصر لدفاع عظيم خليق بهمته المعهودة فكون فرقا من الحرس الوطني من جميع الصناع والفعلة وأخذ يدربهم على الحركات العسكرية، وأقام القلاع على الشاطىء من رشيد الى الاسكندرية وأمر بعودة جيش بلاد العرب ووحد الأسطولين العثماني والمصري تحت أمرة ضابط مصري. وأرسل الى سوريا لتقوية حصن عكا ثم أرسل ينذر الباب العالي بعاقبة تدخل الدول قائلا أنها لا تكلف نفسها مؤونة حرب لا تجنى من ورائها مصلحة ذاتية وأخذ محمد على يعامل معتمدى الدول بجفاء وصلف

ولقد شكا « الكولونيل هدجس » المعتمد الانجليزي الجديد مما كان يلقاه من المعاملة الجافة. وكانت مهمة هدجس محفوفة بالشكوك إذ أرسله بالمرستون ليحل محل « الكولونيل كامبل » نصير محمد على وليدل الحكومة الانجليزية على بعض الأرشادات الحربية فيما إذا اقتضت الحال إرسال حملة ضد محمد على[١]. وفي ١١ أغسطس حضر المندوب العثماني رفعت بك حاملا شروط الاتفاق لعرضها رسميا على محمد على فلما قدمت له بحضور معتمدي الدول قابلها بثبات تام وخاطبهم قائلا: «ان هذه الشروط لا يمكن قبولها وأنتم أعلم بأخلاق محمد على فهو لا يقضي على نفسه بالموت وهو على قيد الحياة وأني لا أستطيع قبول شروط مذلة لى »[٢]

(١) كتب هودجس الى حكومته يقول: « ما كدت أطأ ارض هذه البلاد حتى حوطني الباشا بالجواسيس ليراقبوا حركاتي ولذلك اصبح من الواجب استعمال الاحتراس الشديد لتجنب كل ما من شأنه اثارة شكوك الباشا وكل ما يشير الى الغرض الحقيقي الذي يرمي اليه ». سجلات وزارة الخارجية: من هودجس الى بالمرستون ١٦ يناير سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية: من هودجس الى بالمرستون ١٩ اغسطس سنة ١٨٤٠

فكتب إليه المعتمدون يذكرونه عاللمعاهدات الدولية من القداسة — رد محمد على
وأنها لا تقبل التغيير والتبديل ، فلم يؤثر هذا فى عزيمة محمد على واعتمد على تعضيد حكومة فرنسا وما كان عليه الشعور العام فيها إذ أكد له المسيو « كوشليه » معتمد فرنسا فى مصر إن الحرب الأوربية لا محالة واقعة ، وقامت الجاليات الأجنبية واحتجت لدى حكوماتها على اتفاق الدول ضد محمد على . « وكانت الجالية الانجليزية أشد الجاليات احتجاجاً وأكثرها سخطا على سياسة حكومتها وممثليها »[1]

فقوى هذا الشعور عزيمة محمد على ، وفى ٢٤ أغسطس حضر اليه المعتمدون والمندوب العثمانى فلم يزد عما قاله فى الجلسة السابقة وأخبرهم بأن لا فائدة من الحضور ثانية بعد عشرة أيام لأنه ليس لديه إلا جواب واحد ثم صارحهم القول فأخبرهم بأن يعدوا العدة للسفر لأنه إذا نشبت الحرب لا يمكن أن يثق فيهم ، « فالرحيل خير وأشرف لكم وآمن لى »[2]

غير أن رفعت بك والمعتمدين مثلوا أمام الباشا فى ٥ سبتمبر على حسب التعليمات الرسمية ليسمعوا كلمته الأخيرة عن القبول أو الرفض فقابلهم محمد على بمفاجأة غريبة ذلك أنه قبل الشرط الثانى من شروط الاتفاق وهو حكومة مصر الوراثية ، وأما عن سوريا فقال أنه مستعد أن يطلبها « صدقة » من السلطان ، وكان هذا الرأى نتيجة ما وصل إليه مجلس الحكومة الأعلى الذى اجتمع لهذا الغرض . فلم يكن من المعتمدين

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) هودجس الى بالمرستون ٢٣ اغسطس سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) مقابلة محمد على فى ٢٥ اغسطس سنة ١٨٤٠

إلا أن وضعوا العقبات وظنوا أن هذه حيلة يكسب بها محمد على الوقت فرفضوا الطلب وأعلموه باتخاذ الوسائل القهرية من غير إبطاء ، فأجابهم محمد على بقوله : « ليكن ذلك ولكن أرسلوا طلباتى إلى لندرة أو إلى القسطنطينية » فطلب المعتمدون ضماناً لحسن نيته رد الأسطول العثمانى فانهال عليهم الباشا بصراخه وغضبه وانفض المجلس[1] ولم يغادر المعتمدون الاسكندرية إلا فى ١٣ أكتوبر

قيام الحرب بين محمد على والدول

والحقيقة أنه لا يفل محمد على إلا الحديد فقامت الحرب وتحملت انجلترا الجزء الأعظم منها ، إذ اقتصرت النمسا على إرسال قطعتين حربيتين من أسطولها . ثم مالبثت الثورة إن قامت مرة ثانية فى سوريا بفضل مساعى « وود Wood » الموظف البريطانى الذى كتب إلى بنسبنى يقول . « انه لم يدخر وسعاً فى تنظيم حركة الثورة ، وأنه تكبد مشاق عظيمة ، وعرض نفسه لأخطار جسيمة من أجل قيامه بالواجب »[2] ثم فكر بنسبنى فى مشروع يسهل على « وود » نشر الثورة فنصح للباب العالى تحت مسئوليته فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠ بأصدار الأمر بعزل محمد على قائلا أنه من العبث أن يترك محمد على ممتعاً بنفوذ السلطان مع أنه يستخدم نفس هذا النفوذ ضد وجود السلطان

عندذلك كانت الحرب قد دارت رحاها بين إبراهيم باشا فى سوريا والحلفاء الذين وقفوا بأسطولهم أمام السواحل بقيادة أمير البحر « استبفورد Stopford » ثم نزل الضابط البحرى « نابيير Napier » وأصدر منشوراً للأهالى يحرضهم

---

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) مقابلة محمد على فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) من وود الى بنسبنى ٣ اغسطس سنة ١٨٤٠

فيه على القيام فى وجه الحكومة، واشتبك الطرفان فى منتصف شهر سبتمبر ولم يمض قليل حتى كان النصر فى جانب الحلفاء بمساعدة أساطيلهم فاحتل الحلفاء بيروت ثم نزلت قوة إلى البر مؤلفة من ٥٠٠ر٣ تركى و ٥٠٠ر١ بحار انجليزى و ١٠٠ نمسوى فسقطت حيفا وصيدا وفى ١٣ نوفمبر سقط حصن عكا المنيع عقب انفجار هائل من الداخل لم يعرف سببه. ولولا هذا الانفجار ما سقط الحصن فى هذا الوقت ولدامت المقاومة طويلا [1]

تقدم الحلفاء على السواحل

وبسقوط عكا انحطت قوى محمد على المعنوية ، غير أن جيوشه التى تبلغ ٦٠٠٠٠ بقيادة ابراهيم باشا كانت لاتزال متفوقة فى داخلية البلاد وكانت دمشق وحلب والقدس وغزه لاتزال فى أيديهم فلم يكن فى إمكان الحلفاء محاربة ابراهيم فى الداخل واقتصروا على مناوشة الجبليين لجيوشه، واكتفوا هم بتضييق الحصر البحرى على الموانىء المصرية وقطع الصلات بين سوريا ومصر . ولم يدم تعضيد الجبليين لهم طويلا بدليل ما كتبه « نابيير » إلى بنسبنى يقول أنه إذا استمرت الحرب مدة فلا بد من أن يقوى حزب ابراهيم فى سوريا [2]

الازمة السياسية فى اوربا

وفى هذه الأثناء كانت الحوادث فى أوربا تنبىء بوقوع أزمة سياسية قد تؤدى إلى حرب عامة فى أى وقت ، فقد توترت العلائق بين فرنسا والباب العالى وبلغ ذلك درجة أزعجت الدول ، وكانت الحكومتان

(١) « الحرب فى الشام » الجزء الأول ص ١٩٦ — ٢٢٥

(١) الحرب فى الشام ، الجزء الأول ص ٢٠٣

الانجليزية والفرنسية تبذلان جهدهما لمنع مايمكن أن يزيد الحالة تعقيداً بينهما والفضل فى ذلك لوساطة الملك « ليوپولد » ملك بلجيكا وصهر لوى فيليب وخال الملكة فيكتوريا . ثم بدأ النزاع فى الوزارة الانجليزية من جديد وكاد الأمر يفضى إلى الاستقالة لولا تدخل الملكة فيكتوريا نفسها ونصيحتها للوزارة بضرورة الظهور أمام العالم مظهراً يوافق سمعة انجلترا ومركزها لتدرأ بذلك مايمكن أن ينجم من النتائج السيئة

تضييد فرنسا لمحمد على

ثم جاء خبر عزل السلطان لمحمد على فقامت فرنسا قومة واحدة ، وفطن بالمرستون لما يمكن أن يؤدى إليه مثل هذا الحادث فبادر بابلاغ الحكومة الفرنسية أن هذا العزل عمل مؤقت لجأ اليه الباب العالى ليرغم محمد على على قبول الاتفاق [١]

ولكن الشعب الفرنسى لم يسكت وأراد انتهاز الفرصة فيتقدم لمساعدة حليفه محمد على ، وبلغت الحماسة حداً جعل « اللورد جرانفيل » سفير انجلترا فى باريس يكتب إلى حكومته يقول « إن حالة البلاد بالغة الغاية فى الارتباك بسبب ثورة الأفكار التى يخشى أن تهدد السلام فى أوربا وليس هناك حكومة يمكنها أن تمتنع عن مقاومة من يحاول قهر محمد على أو طرده من مصر » [٢] وكتب « تيير » إلى « جيزو » يخبره « بأن حكومة فرنسا تعد وجود محمد على كقوة سياسية فى العالم أمراً ضروريا ولابد منه حتى يكفل التوازن بين حكومات العالم وذلك بسبب سعة الأقاليم التى يحكمها والبحار التى يمتد عليها سلطانه » [٣]

ولم يكن فى رسالة تيير شىء يشير إلى العنف أو استعمال القوة فاطمأنت الوزارة البريطانية وهدأ روعها وكتب بالمرستون إلى سفيره بالقسطنطينية ينبهه

---

(١) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، بالمرستون إلى جرانفل ٢ اكتوبر سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، جرانفيل إلى بالمرستون فى ٥و٨ اكتوبر سنة ١٨٤٠

(٣) سجلات وزارة الخارجية ، فرنسا ، من تيير فى ٨ اكتوبر سنة ١٨٤٠

إلى « أنه بمقتضى شروط الاتفاق يجب أن يعمل الباب العالى كل ما يوافق مصالحه بشرط أن لا يحيد عن نصح حلفائه له . فالدول توصى السلطان باعادة محمد على رسمياً إلى حكومة مصر وجعلها وراثية اذا ماأعاد الاسطول وأخلى جميع الاقاليم عدا مصر وملحقاتها فى أفريقية » [١] ولكن مترنخ اقترح أن يطلب محمد على العفو من السلطان ، وهنا نترك بنسبنى يضع العراقيل فى سبيل الصلح مع محمد على على الرغم من أمر حكومته الصريح ليسهل عقد الصلح مااستطاع ولنعد إلى فرنسا حيث الانظار متجهة من كل أنحاء أوربا لمشاهدة ما تقوم به الحكومة من المفاجآت الغريبة

فشل الحركة فى فرنسا

فأنه ما كاد العالم يستفيق من هول النظر إلى حركات الجيوش والأساطيل حتى فتح عينه فاذا هو يرى منظراً مضحكا مبكياً وهو سقوط وزارة « تيير » التى كانت تريد الحرب وقيام وزارة معتدلة برياسة « جيزو » ذلك لأن الملك لوى فيليب لم يفكر فى الحرب بطريقة جدية بل كان يريد السلم بأى الوسائل ، نعم سبق أنه تكلم عن الحرب ، ولكن كما أوضح لسفير انجلترا « الكلام عن الحرب شىء والدخول فيها شىء آخر » [٢] ومما أضعف لوى فيليب خوفه من قيام الثورة ، فقد تعدى عليه فوضوى يريد قتله فى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٤٠ . وفى نفس هذا الشهر أيضا حاول « لوى نابليون » الهرب من معتقله وتحريك الثورة ، زد على ذلك ماظهر من ضعف محمد على فى سوريا وما كان يرسله بالمرستون من الكلمات المزرية ، فمن ذلك ما كتبه لسفيره « قل للملك أن فرنسا إذا تحدتنا فان انجلترا لا تتردد فى منازلتها وأنها اذا بدأت الحرب فانه من المؤكد أن تفقد أسطولها ومستعمراتها وتجارتها وأما محمد على فاننا لا نفعل معه أكثر من قذفه فى النيل ! » [٣]

---

(١) سجلات وزارة الخارجية « تركيا » بالمرستون إلى بنسبنى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٤٠

(٢) « تاريخ حياة بالمرستون » الجزء الثانى ص٣٠٢

(٣) « « « من بالمرستون فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٤٠

كل هذا أثر فى نفس لوى فيليب الذى فضل أن يمارض « تيير » على أن يعارض أوربا ، وأخيرا جاء وقت افتتاح مجلس النواب فوضع تيير على لسان الملك خطبة عدائية حربية لم يقبلها الملك فسقطت الوزارة · وتولاها من بعده « المرشال سولت Soult » وجيزو فى ٢١ اكتوبر سنة ١٨٤٠

نيات تيير

ولقد أوضح تيير خطته فى مجلس النواب عقب انتهاء الأزمة فصرح بأنه كان « يرمى إلى زيادة جيش فرنسا إلى ٦٣٩٫٠٠٠ وتكوين حرس وطنى يتألف من ٣٠٠٫٠٠٠ ، ومتى تم له ذلك يوقف كل المفاوضات مع الدول المتحالفة بشأن المسألة الشرقية حتى يستعد وينصح محمد على بتجنب كل ما من شأنه أن يسبب تدخل فرنسا قبل الأوان ، وبعد أن تتم المعدات تلح حكومة فرنسا فى طلب إلغاء معاهدة ١٥ يوليه وتطلب أيضاً إعادة النظر فى معاهدات ١٨١٥ فتعدل بطريقة توافق مصالح فرنسا ومكانتها » (٢)

مهمة شارلس نابير

وكان سقوط وزارة تيير بمثابة عهد للناس بأن فرنسا لا تتحرك فى حرب من أجل محمد على ، وعلى ذلك قسا الباب العالى واللورد بلمستون فى معاملتهما لمحمد على ، لولا ما بعثته العناية الالهية فى قلب رجل حر شجاع هو « شارلس نابير » من أكبر ضباط الأسطول الانجليزى . رأى هذا الضابط بعينى بصيرته أنه من الصعب إخضاع محمد على بقوة الأسطول منفردة ، ورأى قوة ابراهيم فى الداخل، وفساد الحكم التركى الجديد الذى يريد الحلفاء تثبيته بدلا من حكومة مصر — رأى حقائق الحال وكان مرابطاً أمام الاسكندرية ومعه خمس قطع حربية ففتح

(١) جريدة « المونيتير الفرنسية » فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠

باب المفاوضات مع حكومة الباشا مباشرة

اتفاقه مع محمد على

وكان « نابيير » من حزب الأحرار المتطرفين وكانت تصله الأخبار من أصدقائه بلندره ، فعرف فحوى الخطاب الذى أرسله بالمرستون لبنسبنى فى ١ اكتوبر ، وبنى من تلقاء نفسه على ما جاء فيه أساس اتفاق عقد بينه وبين بوغوص باشا وزير محمد على بمقتضاه وعد محمد على بتسليم الأسطول العثمانى وباخلاء ابراهيم باشا لسوريا ، وفى مقابل ذلك تعهد « نابيير » بأن تضمن الدول لمحمد على حكومة مصر وراثية ، وبأن لا تمس سواحل مصر بسوء ، وأن تعود العلاقات بين مصر وسوريا ، فرحب محمد على بالاتفاق على الرغم من نصيحة فرنسا له بضد ذلك لانه كان قد سئم من جمود فرنسا نحوه ، ووقع على الاتفاق فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٤٠ . وكتب « نابيير » إلى حكومته يقول « إنه أخذ على عاتقه هذا العمل متحملا وحده تبعته ، وأنه عمل ما رآه صوابا راجيا موافقة الحكومة . نعم إن التبعة خطيرة ولكن يجب أن لا يحجم الضابط عن العمل من غير أمر متى كان العمل فى صالح الوطن (١) »

غير أنه من دواعى الأسف أن السلطان لم يعترف بنص هذا الاتفاق إذ أنكره أمير البحر « استبفورد » واللورد بنسبنى والحكومة العثمانية ماعدا بالمرستون فانه وافق عليه . وأرسل إلى « استبفورد » يكلفه بعمل ما قام به نابيير ، ويكون بذلك قد اضطر بالمرستون فى نهاية الأمر إلى مفاوضة محمد على رأسا ، ولو فعل ذلك من أول الأمر

---

(١) « الحرب فى الشام » الجزء الاول : نابيير إلى بالمرستون فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٠

لكانت المشكلة قد انتهت من زمن من غير إراقة دماء، وهناك أسباب دعت بالمرستون لأن يخفف من غلوائه ضد محمد علي. فقد كتبت اليه الملكة مرة بتاريخ ١٧ اكتوبر وأخرى في ١١ نوفمبر تطلب اليه بشدة أن يخفف من حدته [١]. ومن هذه الأسباب أيضاً وجود وزارة معتدلة في فرنسا فقد اضطرت الحكومة مجاراة للرأي العام أن تستمر في معدات الحرب، ولكن أصبح من الواجب على الحلفاء مساعدة «جيزو» ومصالحة فرنسا التي بدأت تهدأ ثائرتها عقب سقوط «عكا» وتدهور قوات محمد علي.

موافقة بالمرستون على مشروع الاتفاق

(١) «مذكرات» جرفل، الجزء الرابع ص ٣٥٠ و «خطابات الملكة فكتوريا» جزء اول ص ١٤٨

الفصل الرابع عشر

خاتمة المرحلة الأولى

في صباح ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠ نزل إلى الاسكندرية الضابط « فانشو » مندوبا من أمير البحر « استبفورد » قائد قوات الحلفاء ليبلغ محمدعلى رغبات الدول ، فقبل محمدعلى كل ماأشار به الضابط وكتب خطاباً يستعطف به السلطان وأرسله إلى الصدر الأعظم ، ولكن لعبت الأيدى المستترة فى القسطنطينية فشك الباب العالى فى إخلاص محمدعلى وأرسل بنسبنى إلى قواده فى سوريا بأن يؤذوا جيش ابراهيم أثناء إخلائه سوريا بناء على أمر الباشا . وعلى العموم لم يدخر بنسبنى وسعاً فى الإضرار بمحمدعلى حتى أن « نابير » كتب يقول « لو كان لبنسبنى القوة لما تردد فى تضحية الأسطول البريطانى حباً فى إهلاك محمد على »[1]

مفاوضة الدول واستسلام محمد على

وآخر ضربة من بنسبنى أنه أغرى الباب العالى بأن يمنح محمد على حكومة مصر ويهمل ذكر حق الوراثة ، وكان الباب العالى قد تشجع بانكسار محمدعلى وأخذ يتبجح بطلباته إذ كتب رشيدباشا إلى المندوب العثمانى بلندرة يقول : « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد على حكومة وراثية »[2]

معاكسة بنسبنى لمحمد على

ولكن لم تكن لهذه الألاعيب السياسية نتيجة سوى إيغار صدر النمسا

---

(١) « الحرب فى الشام » لنابير الجزء الثانى ص ١٩٥

(٢) أوراق برلمانية : من رشيد باشا إلى شكيب باشا فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠

إرسال الفرمان

و بروسيا وروسيا فاحتج السفراء لدى الباب العالى وكانت النتيجة أن أرسل السلطان فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ولكن هذا الفرمان اشتمل على كثير من الشروط غير المعقولة كحق السلطان فى اختيار والى مصر من أسرة محمد على، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر، وتضييقات أخرى تتعلق بمنح الألقاب العسكرية وغيرها مما أثار غضب محمد على فرفض قبول الفرمان مالم يعدل على حسب طلباته وكتب بهذه الطلبات مذكرة وأرسل للسلطان يقول « إن الله سبحانه وتعالى لم يثقل كاهل العبد بشروط ليست فى وسعه فكيف يطلب السلطان خليفة الله فى أرضه أن يضيف إلى منته شروطاً لا يمكن تنفيذها[1] »

محمد على يطلب تعديله والدول تؤيده

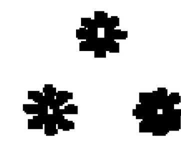
وكتبت حكومة النمسا للسلطان وإلى الحكومة الانجليزية تهدد بالانسحاب من المحالفة إذا لم يعدل الفرمان على حسب طلبات محمد على وفعلا أمرت قائدها بأن لا يعمل ضد إبراهيم أو ضد مصر[2] وأرسلت حكومتا بروسيا والروسيا كتاباً بهذا المعنى، فلم يكن من بالمرستون إلا أن أرسل خطاباً إلى سفيره بالقسطنطينية يلح عليه إلحاحاً شديداً أن يبذل كل جهد لدى الديوان لإرسال الفرمان بالتعديل المطلوب فى أقرب فرصة، فتم الفرمان الجديد، وكان الوزير رشيد باشا قد استقال وخلفه فى وزارة الخارجية « رفعت بك » فعدل الفرمان فى أهم شروطه . وهى أولا — أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة على حسب القانون العثمانى ثانياً — أن تحدد الجزية بمقدار ٨٠٠٠٠ كيس (٤٠٠٠٠٠ جنيه)

(١) أوراق بريطانية : من محمد على إلى الصدر الأعظم فى مارس سنة ١٨٤١
(٢) » » : من بوفيل إلى بالمرستون فى ٩ إبريل سنة ١٨٤١

ثالثاً — أن يكون للباشا حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة « قائمقام » ، وفى ٢٢ مايو وافق السفراء على نص الفرمان الجديد [١].

وفى ١٠ يونيه قرىء الفرمان الجديد رسمياً فى قصر محمد على باحتفال لائق [٢] وعلى ذلك يكون محمد على قد نجح فى تثبيت عرشه على أرض مصر بحسب الشروط التى أملاها

بعد ذلك اهتمت الدول بمصالحة فرنسا فقبل جيزو ذلك بشرط أن تحل المحالفة وذلك بكتابة كلمة تنبىء بانتهاء الأزمة الشرقية ، فتم ذلك ووقع الدول الاربع على قرار الانتهاء . واشتركت الدول الخمس فى التوقيع على « معاهدة المضايق » وهى إعلان من الدول بقبول المبدأ القديم القاضى باقفال البوغازات أمام جميع السفن الحربية وفتحها للسفن التجارية .



تلخيص نهائى

وعلى ذلك انتهى المشكل الدولى الذى شغل بال الحكومات مدة سنتين أصبحت الحرب الأوربية فى أثنائها قاب قوسين ، ولو تركت الدول المسألة من غير تدخل مابلغت الأزمة أشدها ولاتفق السلطان

---

(١) راجع الملحق فى آخر الكتاب

(٢) وهذا نص اعتماد سفراء الدول فى القسطنطينية على الفرمان النهائى : نحن الموقعين ادناه ممثلى الدول الاربع العظمى حلفاء الباب العالى نعلن حسب طلب الباب العالى بأنه قد وصلنا الفرمان الجديد المراد ارساله إلى محمد على باشا حاكم مصر ولم نر فيه شيئا ايا كان يدعو إلى معارضتنا . وعلى ذلك لم يبق علينا إلا ان نطلب من الباب العالى إرسال الفرمان إلى صاحبه بأسرع ما يمكن . ٢٢ مايو سنة ١٨٤١

أستن : النمسا   كونجزمارك : بروسيا

بنسبنى : انجلترا   بوتنف : روسيا

ومحمد على على حل كما اتفقا فى سنة ١٨٣٣ برأى من الدول ، ولكن خشيت الدول تدخل الروسيا بمفردها وهذا الخوف جرهم إلى التدخل فى شؤون الحكومة العثمانية تدخلا لم يسبق له نظير . ولما زالت الهواجس من جهة الروسيا بتوقيعها على المذكرة المشتركة فى يوليه سنة ١٨٣٩ سنحت الفرصة لبالمرستون ليعمل على حل المشكل حسب مصالح السلطان التى كانت تتفق وقتئذ مع مصالح انجلترا

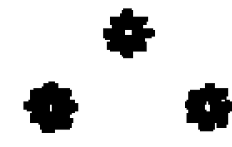
ولأجل تنفيذ هذه الخطة وجد بالمرستون أن لا بد من الانفصال عن محالفة فرنسا التى كانت مصالحها تتفق مع مصالح محمد على . فزاد الخلاف بين الحكومتين وأصبح الانشقاق مؤكداً ، فاجتهد بالمرستون فى كسب الدول الأوربية إلى جانبه ، وتم له ذلك لخوف هذه الدول وغيرتها من فرنسا . بعد ذلك ظهر لبالمرستون أن محمد على قد يعارض الدول ويقاومها بالقوة وإذا أريد قهره فلا بد من الحرب ، ولم يكن بالمرستون ولا حلفاؤه على إستعداد تام للحرب وحينئذ عن له أن يكسب اتفاق فرنسا بنزوله لها عن بعض شروط لمحمد على. ولكن فرنسا عاندت ورفضت مراراً واستعملت دعاوى عريضة أوغرت صدر بالمرستون

وحدا بفرنسا على سلوك هذه السياسة اتكالها على استحالة إتفاق الدول من غير اشتراكها ، واعتمادها على قوة محمد على العظيمة . ولكن خاب ظنها من الوجهتين فأن مصالح انجلترا فى المسألة كانت حيوية ولذا قر بالمرستون على عقد الاتفاق وضرب فرنسا ضربة أدبية أعادت اليها رشدها ، ثم كان من المظنون أن تدخل فرنسا الحرب من أجل

هذه الاهانة لولا مساعى ملكها لوى فيليب الذى كان يفهمه بالمرستون حق الفهم .

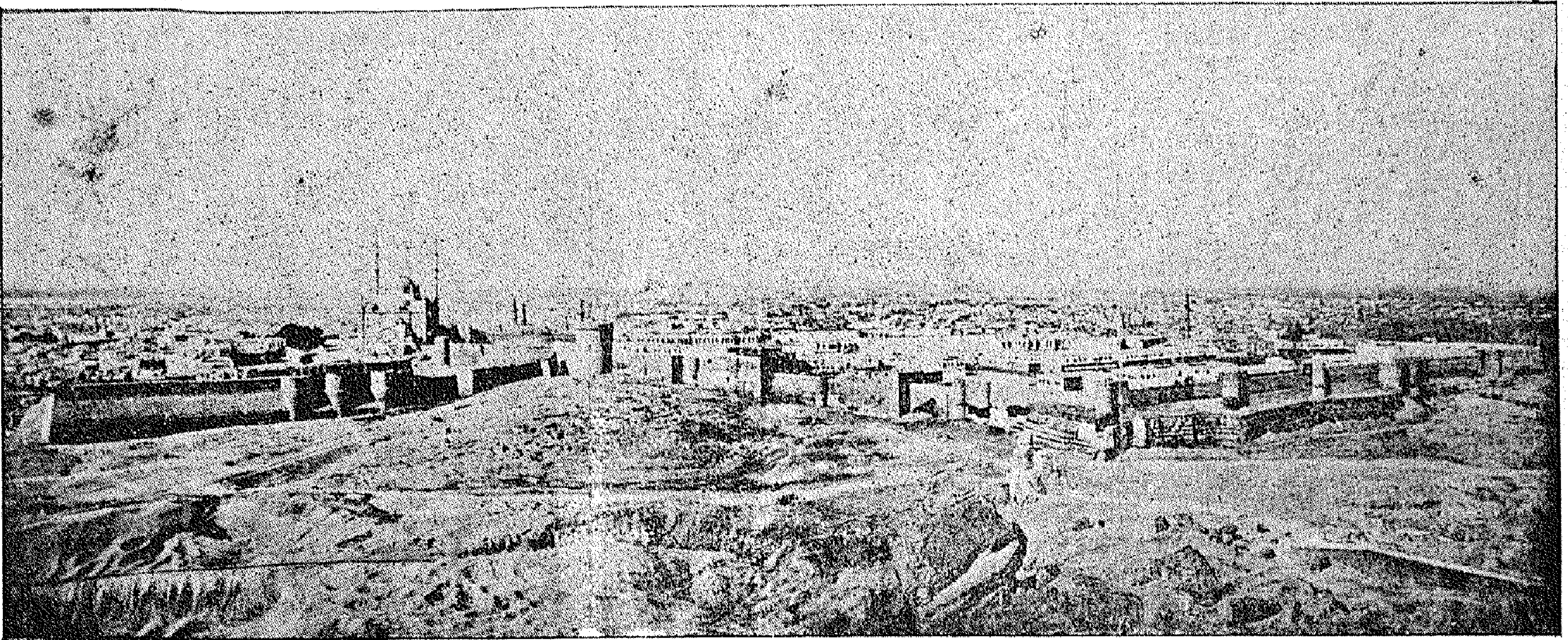
ثم ما لبثت قوى محمد على فى سوريا أن تداعت تداعياً سريعاً ونجحت بذلك سياسة بالمرستون نجاحاً كاملاً . وأراد الباب العالى أن ينتفع بالفرصة فيقص من جناحى محمد على . ولكن بالمرستون وحلفاءه فطنوا إلى سوء هذه السياسة فأوقفوا الباب العالى عند حده وفتحوا باب المفاوضة مع محمد على مباشرة وانتهى المشكل بانضمام فرنسا إلى الدول

وخرج محمد على من الأزمة مغلوباً فى الحرب لأنه اعتمد على تعضيد فرنسا له ، وحكومة فرنسا لم تزوده إلا بالأقوال والدعاوى حتى إذا جاءت الساعة العصيبة أحجمت ، لأن الملك رأى غير ما كان يراه الشعب غير أن محمد على نال أقصى أمانيه ومطامعه إذ ثبت عرش أسرته فى أرض مصر بموافقة الدول وسوى العلاقات بين حكومته و بين الباب العالى بحسب الشروط التى اختارها لنفسه ، وبتسوية المسألة انتهت المرحلة الأولى من مسألة مصر



وبوصول فرمان يونيه سنه ١٨٤١ انتهت حياة محمد على السياسية فانصرف إلى تحسين داخلية البلاد بقدر ما سمحت به شيخوخته ، وصارت علاقاته مع دول أوربا على أحسن ما تكون ، فلما سافر ابنه ابراهيم فى عام ١٨٤٥ إلى أوربا للاستشفاء استقبلته فرنسا وانجلترا استقبالا فخما عظيما دلّ على عظم منزلة ابراهيم الحربية ومكانة والده فى نظر أوربا . خاتمة محمد على

ولكى يبرهن محمد على أمام الدول على حسن نياته نحو الباب العالى سافر فى يوليه سنة ١٨٤٦ إلى الاستانة وقدم فروض الاخلاص للسلطان الذى رحب به أيما ترحيب ، ثم عرج على لدته « قوله » وترك فيها عدة أعمال خيرية ثم عاد إلى الاسكندرية وكانت صحته قد تضعضعت كثيراً فترك مقاليد الأمور لحفيده عباس بن طوسون ، إذ استمر ابراهيم يشكو من مرضه فسافر إلى أوربا ثانية سنة ١٨٤٧ وفى أثناء هذه الزيارة قام محمد على برحلة بحرية إلى نابلى وهناك سمع بثورة سنة ١٨٤٨ وخلع لوى فليب فتأثر محمد على كثيراً للصداقة التى كانت بينهما فعاد إلى مصر وحالته العقلية والجثمانية قد ضعفت ضعفاً ظاهراً . وعاد ابراهيم فتقلد الولاية بدلا من والده فى يوليه سنة ١٨٤٨ ولكن المنية عاجلته فى نوفمبر ١٨٤٨ فجاء عباس باشا من مكة واستلم زمام الاحكام ، وكان محمد على إذ ذاك فى الاسكندرية فى قصره المحبوب برأس التين ومن حوله الأطباء والممرضين وهو يعانى أشد الآلام لاسيما بعد وفاة ابنه الأكبر ، وأخيراً فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات الرجل العظيم فنقلت جثته إلى القاهرة ودفن بمسجده الذى شيده ليشرف على القاهرة من أعلى المقطم ؟



(القلعة من ناحية جبل المقطم)

ملحق (أ)

منشور بونابرت الى المصريين

الذى طبعه فى الاسكندرية ووزعه فى جميع أنحاء البلاد عقب نزول الفرنسيين فى الاسكندرية ٢ يوليه سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣

« بسم الله الرحمن الرحيم . لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له فى ملكه . من طرف الجمهور الفرنساوى المبنى على أساس الحرية والتسوية السرعسكر الكبير بونابرت أمير الجيوش الفرنساوية يعرف أهل مصر جميعهم أنه من زمن مديد السناجق الذين يتولون مصر يعاملون الملة الفرنساوية بالاحتقار والاعتداء وقد حضرت الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا من مدة طويلة هؤلاء المماليك المجلوبين من بلاد الاباظة والجركس يفسدون فى الاقليم الحسن الاحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها ولكن رب العالمين القادر على كل شىء فانه قد حكم بانقضاء دولتهم . فيا أيها المصريون قد قيل لكم أننى ما نزلت هذه الجهة إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح لا تصدقوه وقولوا للمفترين أننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وأننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم أيضاً أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الذى يميز بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم . وأى شىء فى المماليك يميزهم عن غيرهم ويستوجب أن يتملكوا مصر وحدهم فحيثما تكون أرض مخصبة فهى للمماليك ومثل ذلك أحسن الجوارى وأكرم الخيل وأجمل المساكن . فان كانت الأرض المصرية إلتزاماً للمماليك فليظهروا لنا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحكيم ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية فالعقلاء والفضلاء والعلماء منهم

سيديرون الأمور و بذلك تصلح حال الأمة كلها وسابقاً كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا طمع المماليك وظلمهم . فيا أيها القضاة والمشايخ والأئمة ويا أيها الشربجية أعيان البلاد قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون . واثبات ذلك أنهم نزلوا فى رومية الكبرى وأخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة المسلمين ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكفاليرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم محاربة المسلمين . ومع ذلك فان الفرنسويين فى كل وقت صاروا محبين مخلصين لحضرة سلطان العثمانيين وأعداء أعدائه أيد الله ملكه مع ذلك أن المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأوامره فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم فطوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وترفع مراتبهم وطوبى للذين يقعدون فى أماكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب . لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك و يساعدونهم فى الحرب علينا فلا يجدون بعد ذلك طريقا للخلاص ولا يبقى لهم أثر

« المادة الأولى : جميع القرى الواقعة فى دائرة قريبة على مسافة ثلاث ساعات من المواضع التى يمر بها عسكر الفرنساوية يجب أن ترسل للسر عسكر وكلاء من عندها كيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا العلم الفرنساوى الذى هو أبيض و كحلى وأحمر

« المادة الثانية : كل قرية تقوم على العساكر الفرنسوية تحرق بالنار

« المادة الثالثة : كل قرية تطيع العساكر الفرنسوية يجب أن تنصب أيضاً سناجق السلطان العثمانى محبنا دام بقاؤه

« المادة الرابعة : المشايخ فى كل بلد يختمون حالا جميع الارزاق والبيوت والأملاك التى تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شىء منها

« المادة الخامسة : يجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أن يلازموا وظائفهم وعلى كل واحد من أهل البلد أن يبقى فى مسكنه مطمئناً كذلك تكون الصلاة فى الجوامع على العادة . وعلى المصريين جميعاً أن يشكروا فضل الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال . أدام الله اجلال السلطان العثمانى أدام الله اجلال العسكر الفرنساوى . لعن الله المماليك . وأصلح حال الأمة المصرية »

(تحريرا فى معسكر الاسكندرية فى ٢ يوليه سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣)



ملحق ب

محمد على والخلافة (١)

سأتناول اليوم نقطة سياسية فى تاريخ محمد على جديرة بالبحث والايضاح فى هذه الأيام التى كثر فيها الكلام بشأن الخلافة . ولا أريد التعرض فى مقالى لموضوع الخلافة نفسه . انما جل رغبتى اصلاح خطأ منتشر فى شأن نيات محمد على نحو مركز الخلافة العثمانية فأقول :

اتخذ سلاطين بنى عثمان لقب الخلافة فى القرن السادس عشر بعد الميلاد وأقرتهم أكثرية العالم الاسلامى على ذلك بسبب ما أحرزه الأتراك من الانتصارات الباهرة فى ميادين القتال شرقاً وغرباً وما فتحوه من الأقاليم الغنية الواسعة بما فى ذلك الأراضى المقدسة وما أحيوه من روح اسلامية حربية كانت قد ضعفت منذ إنتهاء الحروب الصليبية . ولكن ماجاء النصف الأخير من القرن الثامن عشر حتى بدأت الدولة تتدهور لاضطراب داخليتها من جهة ، ولظهور جارات لها طامعات فى ملكها من جهة أخرى . فما لبثت الدولة الحربية أن انهزمت فى ميادين القتال أمام أعدائها فضعف نفوذها الأدبى ولم تقو على كبح جماح الثائرين من رعاياها وما جاء عام ١٨٣٢ حتى فقدت معظم بلاد البلقان وكريد والجزائر ومصر وسوريا وبلاد العرب . فلا غرابة إذن أن يحفظ التاريخ فى سجلات سنة ١٨٣٣ مشروعات غريبة تنبئ بقرب زوال الخلافة العثمانية وانتقال أمرها إلى يد من هو أقوى سلطاناً وأشد بطشا — وهو محمد على

والحقيقة أنه لو أراد محمد على قلب حكومة الخلافة إذ ذاك لما تعذر عليه ذلك . ألم يكن له من سعة السلطان والقوة ما يرشحه لمنصب الخلافة فضلا عن مواهبه

(١) هذه المقالة نشرها المؤلف في مجلة « المقتطف » عدد نوفمبر سنة ١٩٢٣

ومحبة الشعب له ؟ ألم يكن هو الذى خلّص المدن المقدسة من أيدى الوهابيين وفتح طريق الحج إلى بيت الله حتى لهجت بذكره ألسنة المؤمنين فى أنحاء العالم الأسلامى ؟ أولم يكن هو الحاكم المتصرف فى دولة عربية واسعة النطاق تمتد من كريد إلى الخليج الفارسى ومن جبال الطوروس إلى أعالى النيل الأبيض ؟ ألم يكن صاحب الجيوش والأساطيل المنظمة الظافرة ؟ أولم تقمع جيوشه ثورة الأغريق ثم استولت على سوريا وهزمت جيوش السلطان فى أكثر من موقعة ؟ ثم زحفت كتائبه داخل الأناضول حتى وقفت عند « كوتاهية » ومنها هددت القسطنطينية مقر الخلافة نفسها

ولكننا على الرغم من كل هذا نخطىء كثيراً ونركب متن الشطط فى تصوير سياسة محمد على إذا عزونا إليه إرادة انتزاع الخلافة من العثمانيين . فمثل هذا الأمل لم يدخل فى حدود منهجه السياسى العملى . لقد كان لمحمد على من النظر السياسى الصائب ما جعله يحافظ على علاقاته الرسمية بالدولة العثمانية ضماناً لصيانة أملاكه الواسعة التى فتحها والتى لم تكن فى الحقيقة إلا جزءاً من الدولة العثمانية التى ما فتئت الدول تعلن لزوم حفظ كيانها واستقلالها . لقد انتفع محمد على أيما انتفاع من مركزه داخل الدولة إذ أخذ يواصل سياسة الفتح والاستعمار لمصلحته الخاصة تحت ستار من الاخلاص والولاء للسلطان

إن محمد على لم ينس قط منشأه وما هو مدين به للسلطان الذى منه استمد حقوقه وقوته . ولم يجهل قط مبلغ تمسك الأتراك بأسرة آل عثمان على عرش الخلافة إذ مهما يكن من شأن الأتراك فى منازعاتهم وخلع سلاطينهم وتنصيبهم فمن المحقق أنهم لم يحاولوا يوماً تغيير الاسرة الحاكمة

كل هذه الاعتبارات جعلت محمد على يضع حداً لمقاصده وتصمياته فلم يقذفه بنفسه فى مشروع عالى كالخلافة تحكمه التقاليد التاريخية قبل كل شىء . ولم يكن نصيبه من الارث التاريخى حينذاك شيئاً مذكورا . وإننا إذا تتبعنا خطواته

واسترشدنا بخطته التى سار على منهاجها تبين لنا أن الغرض الذى كان يعمل له هو تثبيت أقدامه وأسرته من بعده فى حكم مصر وما يتبعها من الأراضى على أساس معاهدة دولية صريحة . وأنه كان كبير الأمل متى بلغ هذه الأمنية أن تجد الدولة العثمانية من قوته ونفوذه واستنارته خير نصير لها وللأمم الشرقية الاسلامية بصفة عامة

إن البحث الدقيق فيما كتب عن محمد على من مصادر أصلية لم يدلنا على أنه طمح يوماً إلى إنشاء خلافة جديدة . ولقد أرادت الحكومة الانجليزية أن تستوثق من نياته نحو الخلافة فطلبت إلى معتمدها فى مصر الكولونيل كامبل (١٨٣٢ - ١٨٣٩) أن ينقب فى سجلات القنصلية رجاء العثور على ما يثبت أدانة محمد على فبحث ولكن على غير جدوى وكتب ينفى الخبر نفياً باتا (سجلات وزارة الخارجية الانجليزية من كامبل إلى بالمرستون أكتوبر سنة ١٨٣٨ « سرى »)

وكل ما فى الأمر أنه فى أثناء أزمة ١٨٣٢ - ١٨٣٣ لما نشبت الحرب الشامية الأولى بين محمد على والسلطان محمود الثاني تبادل الطرفان قرارات تدل على شدة التحامل والتسرع ولا يمكن أن يؤبه لها لأنها صدرت فى أحوال إستثنائية مؤقتة . من ذلك أن السلطان أصدر قراراً بعزل محمد على و إبنه إبراهيم وطردهما خارج القانون وهدر دمهما فأجاب محمد على على ذلك بأن أمر شريف مكة باصدار فتوى دينية ضد الخليفة الأعظم على نسق ما كان يجرى فى أوربا فى العصور الوسطى بين الملوك والبابوات . ولقد بدا لمحمد على حينذاك أن يظهر فى مصر بمظهر المستقل و بلغ به السخط على الباب العالى أن صرح لبعض ممثلى الدول أنه يود خلع السلطان و إجلاس إبنه الصغير (ابن السلطان) على عرش الخلافة فيكون هو صاحب الوصاية والقوة المحركة للخليفة القاصر . وهذا منتهى ما وصل إليه تطرف محمد على الفكرى أثناء الأزمة العصيبة التى هزت عرش الخلافة هزاً

ولو كان محمد على يطمع حقا فى الخلافة لانتهز فرصة انتصاراته الحاسمة ولأمر جيوشه بالزحف على القسطنطينية من غير تردد ، وما كان أصلحها فرصة له فان

إنجلترا وفرنسا كانتا تساعدانه بلا شك ضد أية حركة عدائية من جانب الروسيا أو النمسا أو هما معا

ونكن محمد على لم يتحرك ضد القسطنطينية بل أرسل أوامره إلى إبنه ابراهيم بالوقوف عند « كوتاهية » حتى تجاب مطالبه التى قصرها على حكم سوريا واطنه عدا الاقاليم التى كانت فى يده قبل الحرب . وإن كل مابدا من محمد على أثناء هذه الازمة من الحذر وضبط النفس والاعتدال لبرهانا قويا على سلامة نياته نحو الخلافة العثمانية

* * *

وهناك عامل آخر لابد من حسبانه عند البحث فى هذا الموضوع وهو رأى دول أوربا فيما لو تمكن محمد على من انتزاع الخلافة من يد العثمانيين . وليس هذا من الفروض التاريخية التى لايجوز البحث فيها ، فليس ثمة شك أن هذه المسألة طرحت فعلا على بساط البحث والمناقشة بين الدول عقب أزمة ١٨٣٣ . وكان الرأى الذى اتفقت عليه الدول إذ ذاك أنه يجب المحافظة على كيان الدولة العثمانية وخاصة فى أوربا ضمانا للسلام والصفاء بين الدول

غير أنه كان لكل دولة تبع أهوائها ومراميها تفسير خاص لهذا المبدأ . فالروسيا مثلا كانت تريد أن تبقى الدولة كما كانت ضعيفة تحت رحمة القيصر ورهن إرادته . وما كانت الروسيا لتعضد عنصراً ناهضاً كمحمد على إلا إذا كانت مجهوداته مسلطة ضد الدولة خارج بحر مرمره . فقد كتب الكونت « نسلرود » رئيس حكومة روسيا فى ذلك الوقت إلى المندوب الروسى فى القسطنطينية يقول « يجب أن لا يصل محمد على إلى القسطنطينية و يقلب نظام الحكم فيها . فمثل هذا العمل لا يتفق مع مصالح حكومة القيصر وأغراضها . فان محمد على إذا وطد ملكه فى الاستانة كان منه حصن منيع وقوة لا يستهان بها أمام روسيا بدلا من جار ضعيف منهزم » (البسفور والدردنيل : لغريانوف ص ٢٩)

أما فرنسا فكانت سياستها ذات وجهين فبينما نراها منجذبة نحو محمد على عاملة على رفع شأنه إذ هى من جهة أخرى تؤكد للباب العالى صدق ولائها القديم وتصميمها على الوقوف فى وجه الروسيا ومنعها من تنفيذ أغراضها فى الدولة

أما إنجلترا فانها لم تكن تود أن ترى محمد على عقبة فى طريقها إلى الهند أعنى طريق السويس وطريق الفرات . ولكنها إذا خيرت بينه و بين الروسيا فضلت محمد على فبعض الشر اهون من بعض . ولهذا السبب تضامنت مع فرنسا فى حمل السلطان على إجابة مطالب محمد على سنة ١٨٣٣ . ولهذا السبب أيضا أدلى بالمرستون وزير خارجية إنجلترا لسفيره فى القسطنطينية بتصريح مهم قال فيه « إذا اضطررنا يوما أن نختار أحد أمرين إما استيلاء محمد على على القسطنطينية أو جعلها تحت نفوذ روسيا فلا يكون فى وسعنا إلا أن نختار الامر الاول (سجلات وزارة الخارجية من بالمرستون إلى بنسبنى ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣) هذا تصريح نزل نزول الصاعقة على الروسيا والنمسا — تصريح لم يفه الوزير الانجليزى بمثله فى جانب محمد على . و بلغ من خوف مترنخ الوزير النمسوى أنه كتب على أثر ذلك يرجو بالمرستون أن يحفظ تصريحه فى طى الكتمان مخافة أن يصل إلى علم الباشا فيشجعه على تجديد العداء للسلطان . وأراد الوزير الانجليزى أن يوضح الأمر جليا للروسيا فكتب إلى سفيره ببطرسبورج يقول « ولو أنه لا يوافق الحكومة الروسية ن ترى محمد على على رأس الدولة العلية لأنهـا تخشى همته ونشاطه فان إنجلترا ترى أنه خير لأوربا ومصالحها أن يحكم الدولة حاكم قوى مستقل من أن يكون السلطان آلة فى يد الروسيا تحركها كيف شاءت » (من بالمرستون ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤)

ولما نشبت الحرب الشامية الثانية بين محمد على والسلطان سنة ١٨٣٩ صرح بالمرستون لسفير فرنسا فى إنجلترا « بأنه كان يروم من صميم فؤاده أن يرى محمد على حتى فى منصب الخلافة لو أن له من الخصال والتقاليد ما يضمن بقاء الدولة وتماسكها فى المستقبل » (مذكرات جيزو الجزء الرابع)

أما النمسا فانهـا ارتبطت في سياستها مع الروسيا واتفقتا على العمل معاً ضد امتداد محمد على فى أوربا

هذه خلاصة أراء الدولة العظمى بشأن محمد على والخلافة — وكلها تؤيد ما ذهبنا إليه وهو فى حين أنه كان من المستطاع أن يقلب محمد على حكومة الخلافة العثمانية و يأتى فى سبيل ذلك تعضيد بعض الدول فانه كأمير مسلم عثمانى صميم طأطأ رأسه أمام سرير الخلافة العظمى فلم يمسسها بسوء وظل إلى النهاية يقدس مقام الخلافة و يعمل فقط على تثبيت حكمه وأسرته فى مصر وما يتبعها من الأقاليم حتى تحقق جل أمانيه بمعاهدة لندرة سـنة ١٨٤٠ وهى أساس استقلالنا اليوم أمام الدول

ملحق (ح)

مشروع لجمعية الامم فى سنة ١٨٤٠[1]

كانت دول أوربا العظمى قد قررت سنة ١٨١٥ فى مدينة فينا أن يجتمع مندوبون من قبلها فى مؤتمر غايته الاتفاق على الطرق التى تكفل بقاء السلم العام فى أوربا ، وقد عقد المؤتمر ولكنه لم يأت بالغرض المرجو منه لأن الدول اقتصرت على تطبيق المبدأ من جهة واحدة ، ذلك أنها اهتمت فى المؤتمر الأوربى الأول الذى عقدته بشؤون غيرها من الأمم وغفلت عن نفسها واغلاطها فتركتها من غير قيد ولا شرع زاعمة أن الثورات الداخلية وحدها هى التى يخشى منها على بقاء السلم ونسيت أو تناست أن المطامع الفردية إذا تسلطت على إحدى الدول العظمى كانت مدعاة إلى نشوب الحرب لا محالة

وهناك أمران ساعدا على فشل المؤتمر الأوربى الأول قيام انجلترا ضد دول أوربا المستبدة ناصرة للممالك الصغيرة وقائلة بعدم التصدى لها فى شؤونها الداخلية والثانى سعى كل من الدول العظمى فى أغراضها الخاصة بها من غير اكتراث لقانون الحقوق الشرعية ولا مراعاة لتخوم الممالك التى قررها مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ فقد حدث أن تعرضت روسيا لشؤون الدولة العثمانية بين ١٨٢٨ — ١٨٣٣ وكادت تقضى على استقلال تركيا فى أوربا ، وتعرضت النمسا لشؤون إيطاليا وتعرضت فرنسا وانجلترا لشؤون هولندا حتى باتت الحرب فى كل حادثة من الحوادث المذكورة على قاب قوسين و باتت فكرة السلام العام أملا مضيعاً ونسياً منسياً

كان من جراء هذه الحوادث وأمثالها أن علم سواس أوربا الذين كانوا يتوقون إلى السلم أن الضمان الحقيقى للسلام العام إنما هو وضع حد لمطامع أية دولة من

---

(١) نشرها المؤلف فى مجلة « المقتطف » فى عدد ابريل سنة ١٩١٩

الدول العظمى نفسها تظهر ميلا إلى التعدى وذلك باتفاق باقى زملائها عليها — لا فى مراقبة الدول الصغيرة وحراستها — ولو وجد مؤتمر على هـذه القاعدة لعمر طويلا فى أوربا . وليس فى التاريخ ذكر لجمعية الأمم هذه و إنما توجد مستندات تاريخية تؤيد محاولة بعض الساسة تأليف جمعية للأمم فى أوربا سنة ١٨٤٠ . فقد تولدت هذه الفكرة فى فينا والفضل فى إبرازها يرجع إلى رجلين الأول « اللورد بوفيل » (السير فردريك لام) سفير بريطانيا العظمى فى فينا والثانى البرنس مترنخ رئيس حكومة النمسا وصاحب المبادىء الرجعية المعروفة . وكان ذلك فى أغسطس سنة ١٨٤٠ أيام أن عكرت المسألة المصرية صفو أوربا وكادت فرنسا تشعل الحرب من أجل محمد على باشا

و يغلب على الظن أن الأوراق التاريخية التى نحن بصددها لم يسبق نشرها فان المستر « أليسن فيلبس » لم يشر فى كتابه الشهير « إتحاد أوربا » بكلمة ما إلى هذه الخطوة الهامة فى سبيل تكوين جمعية الأمم . والأوراق المشار إليها تنبىء عن مشروع تكوين عصابة أوربية دفاعية من الأربع أو الخمس الدول العظمى التى أخذت على عاتقها إصلاح ذات البين بين الدول والوقوف أمام أية دولة سواء كانت من أعضاء الجمعية أو خارجة عنها تهدد السلم العام إما بالمظاهرات أو بالحرب الفعلية . ومقاومة الجمعية لهذه الدولة المعتدية إما أن تكون بواسطة الاحتجاج أو باستعمال القوة لو قضت الضرورة بذلك

وتمتاز هذه الجمعية عن الجمعيات التى ألفت قبلها لتأييد السلم العام بثلاث نقط أولها وأهمها أن المشروع يقضى صراحة بوجوب العمل ضد أية دولة من الدول العظمى تسعى فى تهديد السلم العام . ثانياً : إن المشروع لا يقضي بتكوين جمعية دائمة لمندوبى الدول ، إنما يجتمع النواب بناء على دعوة ترسلها إحدى الدول أو فى حالة ما إذا أصبح السلم فى أوربا مهدداً فى نظر الجميع . ثالثاً : إن الدول فى هذه المرة كانت مدفوعة بعامل الإخلاص لأجل المحافظة على السلم العام لا سعياً وراء مصلحة الملوك بل وراء مصلحة الشعوب أيضاً ودوام سعادتها

ويلاحظ أن عدد الممالك التى تتألف الجمعية منها لم يحدد فى المشروع وذلك لعدم وثوق الدول بأمكان انضمام فرنسا اليهن . على أن المادة الثالثة من المشروع تقضى بقبول أية دولة أوربية فى الجمعية بشرط أن تحفظ الدول العظمى لنفسها حق دعوة من تريد أن تشركها من الحكومات فى جلساتها . كذلك يلاحظ مطابقة روح المشروع لافكار أكبر القائلين بتأييد السلام العام . فقد قال المسيو «نو بل» صاحب الجائزة المعروفة «اذا عاهدت الدول نفسها بأن تتحد ضد أول معتد من الأمم استحال وقوع الحرب وتعذر على أشد الحكومات عناداً سلوك أى طريق سوى السكوت أو التحكيم» . وذكر السير فردريك بلوك «إن المنازعات على التفوق فى العالم لا يفصل فيها بالبراهين والحجج المنطقية ، وليس هناك إلا علاج واحد مفيد وهو وجود عصبة تعمل على تنفيذ مبدأ السلام العام»

وهاك نص المشروع الذى وضعه سفير بريطانيا فى فينا بالاتفاق مع البرنس مترنخ وهو [(١)]

المادة الأولى

تتعهد الدول الأربع . . . . كل على حدة وبالتضامن بأن لا تعتمد إلى إستعمال القوة ضد أية حكومة أوربية من غير أخذ رأى الدول الاخرى الموقعة على هذه المعاهدة أولا حتى يمكن أن تنظر الدول فى رفع ظلامتها وإنصافها بالطرق السلمية .

ملاحظة : «وافق البرنس مترنخ على هذه المادة معتبراً أنها أساس المشروع كله»

المادة الثانية

إذا قدم طلب مثل هذا تتعهد الدول بالاجتماع فى المدينة التى تعينها الدولة التى طلبت الاجتماع للاتفاق معاً على الطرق التى تكفل منع الحرب ومتى درست

(١) من سجلات وزارة الخارجية (النمسا) . شئون خارجية من اللورد بوفيل الى اللورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا فى ٢٩ اغسطس سنة ١٨٤٠ «سرى»

الدول حقائق الموضوع سارعت إلى إزالة بواعث الحرب باستخدام نفوذها الأدبى لحماية الدول المهددة أو لتعيين التعويضات اللازمة حسب ظروف القضية

« ملاحظة : هنا اقترح البرنس مترنخ أن تعين المدينة التى يجتمع فيها ، فكان جواب اللورد بوفيل أنه قد تمضى سنة فى مفاوضات عديمة الجدوى بشأن ذلك وان اللازم أن تعين المكان الدولة الطالبة للاجتماع فهى أعرف بالمكان الذى يوافقها . وأخيراً اقترح البرنس مترنخ أن يكون الاجتماع فى عاصمة الحكومة التى طلبته . ومع ذلك فيترك للمؤتمر حرية الانتقال إلى المكان الذى يعتبره أكثر موافقة »

المادة الثالثة

إذا أصرت دولة مهاجمة على العدوان بالرغم من مساعى الدول الأخرى وفضلت استعمال القوة فللدول حينئذ وفى هذه الحالة فقط دون غيرها أن تأخذ التدابير اللازمة للدفاع المشترك وفى هذه الحالة يعتبر الهجوم ضد أى دولة كأنه هجوم ضد الجميع .

(ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة)

المادة الرابعة

لكى لا يكون هناك أدنى ريب فى نيات الدول الحقيقية أزاء مشروع السلام العام تعلن الدول أنه إذا هددت السلام إحدى الدول الموقعة على هذا فان الدول الأخرى تقوم بما فرض عليها كما هو مبين بالمواد السابقة وتعمل كما لو كانت هذه الدولة لا علاقة لها بالدول الأخرى ولا بهذه المعاهدة .

« ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة »

المادة الخامسة

إذا لم يقدم للدول أى طلب ولكن اشتهر لدى الجميع أن السلام العام فى خطر

فالدول الموقعة على هذا تحفظ لنفسها حق الاجتماع فى عاصمة أى حكومة من بينها لاتخاذ التدابير والطرق اللازمة للمحافظة على السلام العام .

« ملاحظة : وافق البرنس مترنخ على هذه المادة »

المادة السادسة

لما كانت رغبة الدول العظمى الأربع .... أن تتمتع أوربا بمثل هذه الضمانات التى أخذتها الدول على نفسها فقد اتفق الدول على إرسال هذه المعاهدة إلى الحكومات الاخرى داعية إياها إلى الانضمام إليها بشرط أن يبقى حق المذاكرة والفصل حسب نص هذه المعاهدة فى أيدى الدول الواضعة للمعاهدة .

« ملاحظة : صادق البرنس على هذه المادة ولكنه ذكر أنه يفضل الاشارة إلى « معاهدة اكس لاشابل » التى تقضى بأن يشترك فى المذاكرة الحكومات صاحبات المصالح فى المسألة المعروضة ، ولكن من رأى اللورد بوفيل أن الاوفق عدم السماح بذلك لانه لابد أن تكون هناك دولة من الدول العظمى لها مصالح فى كل مسألة معروضة فهل يسمح لها بأن تكون حكما فى قضية تخصها . هذه مسألة معضلة ، وهناك معضلة أخرى وهى كيف يوفق بين فكرة دعوة حكومات أوربا للانضمام إلى هذه المعاهدة وفى الوقت نفسه لا يسمح لها بالاشتراك فيما يقرره المؤتمر بشأن مصالحها الخاصة . ومع ذلك فالمشروع يكون عديم الفائدة من غير إعطاء هذا الحق للحكومات

***

لم يقبل اللورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا وقتئذ المداولة بشأن هذا المشروع لان الازمة السياسية التى هددت السلم العام فى أوربا كانت قد زالت بسقوط حكومة تيير فى فرنسا فى أكتوبر سنة ١٨٤٠

ملحق (د)

فرمان حق الوراثة لمحمد على فى حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيد أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قدرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها :

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالأرث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالى شخصاً آخر فى الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريتكم حقاً أيا كان فى الوراثة

على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر فى « كلخانة » وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين الباب العالى والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا . وكما هو مفروض على المصريين من

الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكى لا يكون أهالى مصر وهم من رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانتنا السلطانية المبلغ الذى سيقرر فى فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما تناسب إيرادات البلاد [1] هذا فضلا عن إرسال الغلال والخضر المعتاد ارسالها إلى المدن المقدسة

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتى السنية أن أصرح بسك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الاستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها

« ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند المحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانيه فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقاً فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة . فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً فى مصر بشرط أن تستعمل فى ذلك جميع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الاستانة سنويا أربعمائة جندى . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن

(١) تقرر ان يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠ كيس اي ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه

تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائمقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبه فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشىء من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا باذننا الخصوصى ، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لأبطال هذا الامتياز والغائه . و بناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدروا أنتم وأولادكم وذريتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحموا أهالى مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها إليكم » اه .

فرمان ولاية على السودان

ثم صدر فرمان آخر يثبت ولايته على النوبة ودارفور وكردوفان وسنار هذا نصه :

« أن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط وحدود معينة ، وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكوردفان وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر

فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هاته المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الاسباب الآيله لسعادة الأهلين وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها الخ

ملحق (هـ)

معاهدة لندره

١٥ يوليه سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وامبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر الروسيا تقديم المساعدة له فى المحنة التى وقع فيها على أثر سلوك محمد على العدائى نحوه تلك المحنة التى عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر رأى أصحاب الجلالة مراعاة للود الذى يربط بينهم و بين السلطان ورغبة فى السلم وفى صيانة الدولة واتباعا لنص المذكرة المشتركة التى قدمت للباب العالى فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ ومنعاً لاهراق الدماء التى تسيل فى سوريا بين موظفى الباشا ورعية السلطان

اتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :

١ — أن تعمل الدولة المتفقة بالتضامن على إرغام محمد على على قبول الشروط التى اتفق عليها

٢ — إذا رفض محمد على قبول الشروط التى سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول بالاتفاق مع السلطان أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدين . وتنفيذاً لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لأساطيلهما بالبحر الأبيض المتوسط لمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم

٣ — إذا حاول محمد على بعد إصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فان الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل بناء على طلب السلطان كل ما يصون البوغازات والاستانة وتعود القوات

التى تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عند ما يأمر السلطان

٤ — يجب أن لا تعتبر هذه المساعدة المذكورة فى المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة باغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة القديمة

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

قانون خاص

ملحق بمعاهدة لندره ١٥ يولية سنة ١٨١٥

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية : —

١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعد حكومة مصر. وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد مع إعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد إعلانها اليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط إصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد واقليم أطنه

٢ — إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على إبقاء منحة الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدة عشرة أيام أخر بالشروط المذكورة فى المادة السابقة

٣ — تعيين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها

٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون أن يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر

٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة

٦ — القوات البرية والبحرية التى تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءاً من قوات الدولة

٧ — يعتبر هذا القانون كأنه متمم للمعاهدة وداخل فيها حرفاً بحرف

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

قرار خاص

تابع للمعاهدة

إنجازاً للمهمة التى أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بهما ونظراً لبعد المسافات التى تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعجيل بالموافقة نظراً للحالة الواقعة فى سوريا وخدمة للانسانية ومراعاة للأزمة الواقعة فى السياسة الأوربية

ويرون أيضاً ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالى نص الشروط لمحمد على من غير تأخير ويشترك قناصل الدول فى مصر مع مندوب السلطان فى عرض الشروط واستخدام كل نفوذهم فى حض محمد على على قبول الشروط وسترسل التعليمات للاساطيل الواقفة فى البحر الأبيض للاتصال مع القناصل

بالمرستون . نيومان . بولوف برنوف . شكيب

ملحق (و)

مصادر الكتاب

﴿ مصادر أصلية ﴾

١ — سجلات وزارة الخارجية بلندره
٢ — مكتبة المتحف البريطانى (المخطوطات)
٣ — الأوراق البرلمانية
٤ — « عجائب الآثار » فى أجزاء تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى
٥ — « سوريا ومصر » تأليف جنا باركر معتمد انجلترا فى مصر سنة ١٨٢٦ — ١٨٣٢ (انجليزى)
٦ — « نظرة عامة فى أحوال مصر » فى جزئين لكلوت بك (فرنسى)
٧ — « تاريخ محمد على » تأليف موربيه فى ٤ أجزاء (فرنسى)
٨ — « مصر ومحمد على » تأليف « سنت جون » فى جزئين (انجليزى)
٩ — « مذكرات نابليون » تأليف « الكونت لا كاس » (فرنسى)
١٠ — « مصر فى سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٣٨ » تأليف « توماس واجهرون » (انجليزى)
١١ — « مذكرات جيزو » تأليف « جيزو » وزير (فرنسى)
١٢ — « تاريخ حياة مترنخ » بنفسه (انجليزي)
١٣ — « الحرب فى الشام » تأليف « شارلس نابيير » فى جزئين (انجليز)
١٤ — « تاريخ حياة بالمرستون » تأليف « هنرى بلور » فى ثلاثة أجزاء (انجليزى)
١٥ — « مجموعة هانسارد » للخطابات البرلمانية (انجليزى)

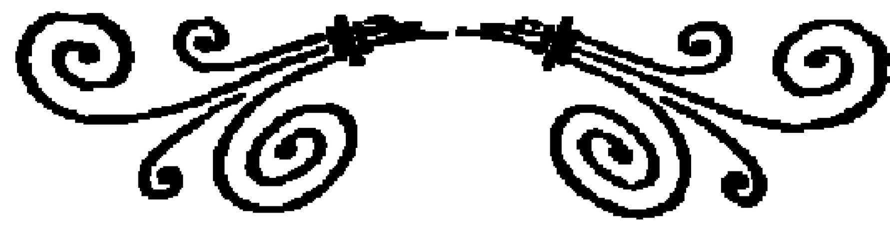
١٦ — « مذكرات جرڤل » تأليف « هنرى جرڤل » (انجليزى)
١٧ — « خطابات الملكة فكتوريا » سنة ١٨٣٧ — ١٨٦١ (انجليزى)
١٨ — « الثورة الفرنسية » تأليف « تيير » (فرنسى)
١٩ — « نابليون بونابرت فى مصر » تأليف « لاكروا » (فرنسى)

﴿ مصادرة ثانوية ﴾

٢٠ — « تاريخ أوربا السياسى » تأليف « دبيدور » جزئين (فرنسى)
٢١ — « المسألة الشرقية » تأليف « دربولت » (فرنسى)
٢٢ — « مسألة مصر » تأليف « ده فرسنيه » (فرنسى)
٢٣ — « البسفور والدردنيل » تأليف « غريانوف » (فرنسى)
٢٤ — « حقائق الأخبار عن دول البحار » تأليف « اسماعيل باشا سرهنك »
٢٥ — « الكافى » تأليف « شاوربيم بك »
٢٦ — « تاريخ مصر الحديث » لجورجى زيدان
٢٧ — « المماليك » للسير وليم ميور
٢٨ — « تاريخ أوربا منذ سنة ١٨١٥ » تأليف هازن (انجليزى)
٢٩ — « انجلترا وأسرة الأورلياز » تأليف « هول » (انجليزى)
٣٠ — « التاريخ العام » تأليف « لافيس » (فرنسى)
٣١ — « جورج كاننج » تأليف « تمپرلى » (انجليزى)
٣٢ — « مذكرات عن محمد على » تأليف السير شارلس مرى (انجليزى)
٣٣ — « مجموعة القوانين » تأليف « جلاد » (فرنسى)
٣٤ — « تاريخ حياة اللورد كلارندون » تأليف « السير هربارت مكسويل »
(انجليزى)
٣٥ — « أوربا فى القرن التاسع عشر » تأليف « أليسن فيلبس »

٣٦ — « تقدم دول أوربا » مأليف (أليسن فيلبس)
٣٧ — « تاريخ مصر فى حكم محمد على » تأليف منجن (فرنسى)
٣٨ — « مصر من ١٧٩٨ — ١٩٠٠ » تأليف لويس برهيبه (فرنسى)
٣٩ — « انجلترا والحالة الفرنسية على مصر » فى مجلدين تأليف (شارل رو)
٤٠ — «فتح مصر مصر الحديث أو بونابرت فى مصر» لأحمد بك حافظ عوض

ملاحظة : هذه أهم ما نذكره من مراجع الكتاب



ملحق (ز)

أسماء أهم الأعلام الأوربية الواردة فى الكتاب

﴿ الفرنسيون ﴾

بليار	Belliard	« بليار » أحد قواد الحمله الفرنسية بمصر
بوالكمت	Bois-le-Comte	مندوب فرنسى بالقاهرة سنة ١٨٣٢
بروى	Brueys	قائد أسطول الحملة الفرنسية
كلوت بك	Clot Bey	دكتور فى خدمة محمدعلى ومنشىء مدرسة الطب
كشليه	Cochlet	معتمد فرنسا بالقاهرة
سريزى	Cerisy	من منشىء الأسطول المصرى فى عهد محمد على
ديزيه	Desaix	أحد قواد الحملة
جيزو	Guizot	سفير فرنسا بلندره (مارس سنة ١٨٤٠) ثم وزير خارجية فرنسا اكتوبر سنة ١٨٤٠
كليبر	Kléber	القائد العام للحملة بعد عودة نابليون
لالند	Lalande	قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٣٩
ليبنتز	Leibnitz	فيلسوف ألمانى
لوى فيليب	Louis philippe	ملك فرنسا سنة ١٨٣٠ — ١٨٤٨
مجالون	Magallon	ممثل الحكومة الفرنسية باسكندرية قبل الحملة
ميزون	Maison	قائد الحملة الفرنسية بالموره سنة ١٨٢٨
مينو	Menou	القائد العام للحملة بعد موت كليبر
منج	Monge	رئيس البعثة الفرنسية العلمية
رينى	Rigny	أمير البحر فى واقعة نوارين

روسين	Roussin	سفير فرنسا بالقسطنطينية
سبستيانى	Sebastiani	سفير لندره لغاية فبراير سنة ١٨٤٠
سليمان باشا	Séves	قائد بالجيش المصرى ومنشىء الجيش المصرى في عهد محمد على
سولت	Soult	رئيس وزراء فرنسا لغاية فبراير سنة ١٨٤٠
تاليرند	Talleyrand	أحد أعضاء حكومة الادارة بفرنسا
تيير	Thiers	رئيس الوزارة من فبراير سنة ١٨٤٠ إلى اكتوبر سنة ١٨٤٠
فارن	Varennes	معتمد بالقسطنطينية

﴿ البريطانيون ﴾

بوفيل	Beauvale	سفير بفينا
بورنج	Bowring	عضو فى البرلمان ومندوب لمصر سنة ١٧٣٧
بلور	Bulwer	سكرتير السفارة بالقسطنطينية ثم فى باريس
كاننج	Canning	وزير الخارجية ورئيس الوزارة سنة ١٨٢٧
كامبل	Campbell	معتمد بالقاهرة
كدرنجتن	Codrington	أمير البحر فى موقعة نوارين
فانشو	Fanshaw	مندوب ليفاوض محمد على سنة ١٨٤٠
فريزر	Fraser	قائد الحملة الأنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧
جرانفيل	Granville	سفير بباريس
هولند	Holland	أحد أعضاء الوزراء
هدجس	Hodges	معتمد انجلترا بالقاهرة بعد كامبيل
كيث	Keith	قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٠١

مندفيل	Mandeville	معتمد بالقسطنطينية
ملبورن	Melbourne	رئيس الوزارة
نابيير	Napier	ضابط فى الأسطول
بالمرستون	Palmerston	وزير الخارجية
بنسنبى	Ponsonby	سفير بالقسطنطينية من سنة ١٨٣٣
استبفورد	Stopford	القائد العام لحلة الحلفاء سنة ١٨٤٠
سدنى سمث	Sidney Smith	قائد بحرى أمام عكا سنة ١٨٩٩
واجهورن	Waghorn	مندوب شركة الهند الشرقية الانجليزية
واكر	Walker	ضابط بالاسطول العثمانى
وود	Wood	موظف بريطانى

﴿ الروسيون ﴾

بوتنف	Boutenieff	سفير بالقسطنطينية
برنوف	Brunnow	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
ديبتش	Diebitch	القائد فى الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٩
هيدن	Heyden	أمير البحر فى واقعة نوارين
مدم	Medem	ممثل الحكومة بالقاهرة
مورافيف	Muravieff	مندوب خاص لتركيا ومصر سنة ١٨٣٢
نسلرود	Nesselrode	رئيس الحكومة
ارلوف	Orloff	مفوض بالقسطنطينية سنة ١٨٣٣

﴿ النمسويون ﴾

لورين	Laurin	ممثل الحكومة النمسوية بمصر
نيومن	Nieumann	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠

مترنخ	Metternich	رئيس الحكومة
بروكش	Prokesch	مندوب بمصر سنة ١٨٣٣
استورمر	Stürmer	سفير بالقسطنطينية

﴿البروسيون﴾

بيلوف	Bülow	مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
كورنجزمرك	Kœnigsmark	سفير بالقسطنطينية
ملتكه	Moltke	قائد بالجيش العثماني

﴿اليونانيون﴾

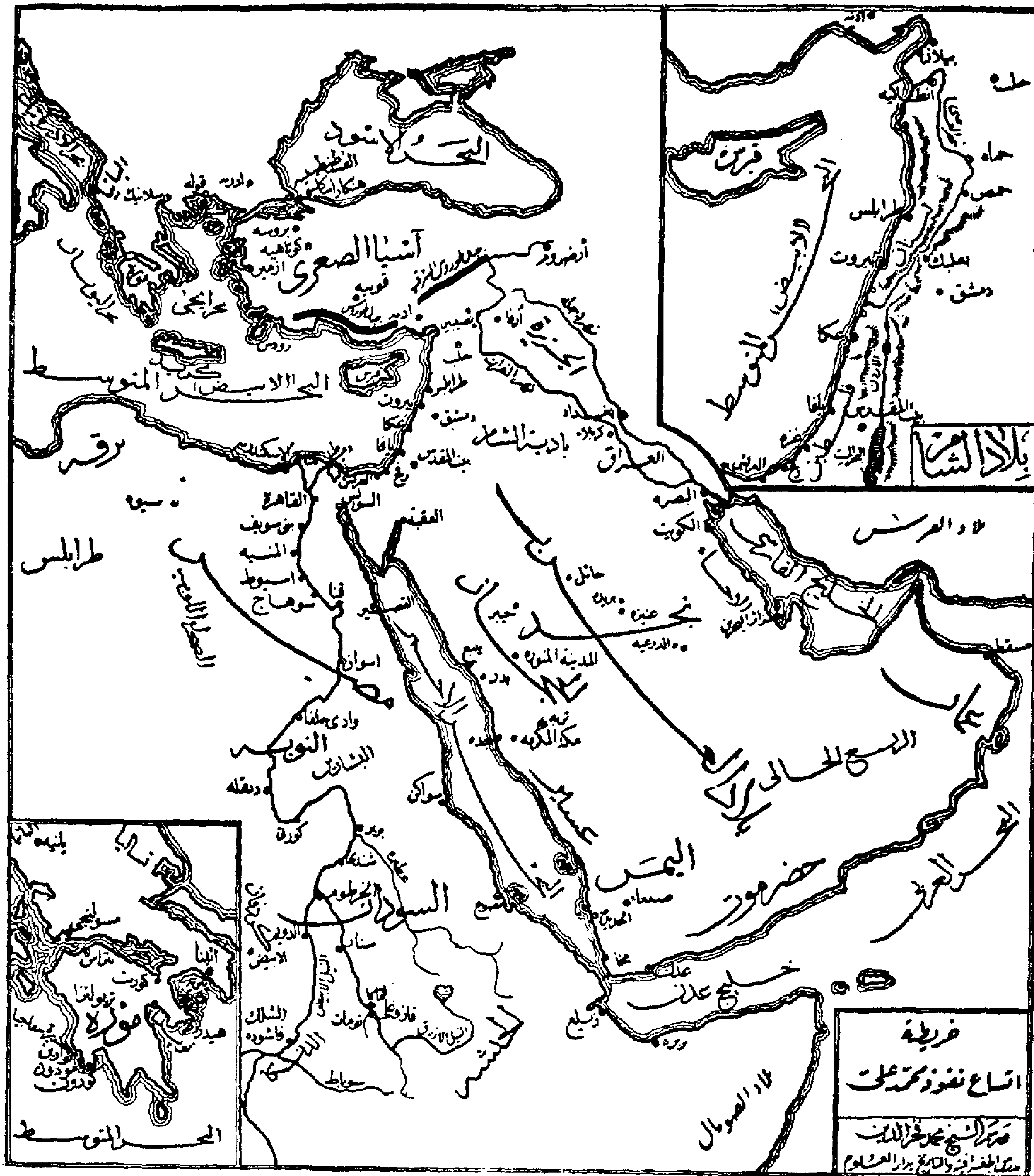
Capo d'Istrias وزير خارجية قيصر الروسيا ورئيس حكومة اليونان سنة ١٨٣٠

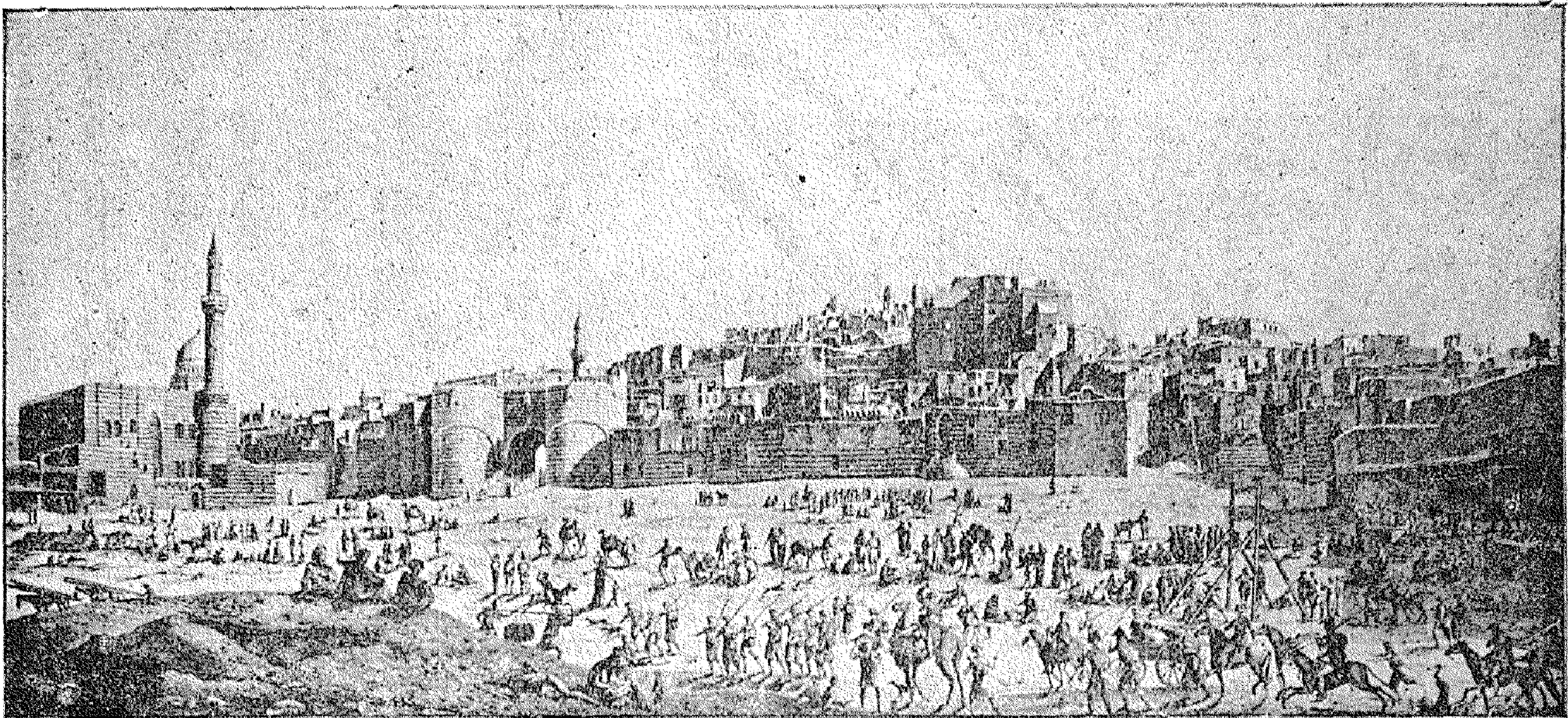
Hetairia Philike جمعية الإخوان الاغريقية

Ipsilanti
maurocordatos
Colcotronis
} زعماء الثورة

Canaris
Miaoulis
} قواد في البحر

Klephtes عصابات الجبليين


خريطة
اتساع نفوذ محمد علي
مدرس الجغرافية والتاريخ بدار العلوم
بلاد الشام
البحر الأسود
آسيا الصغرى
البحر الأبيض المتوسط
برقة
طرابلس
مصر
النوبة
السودان
الحبشة
بلاد الصومال
خليج عدن
عدن
اليمن
عسير
حضرموت
عمان
نجد
الحجاز
الربع الخالي
البحر العربي
بلاد الفرس
العراق
بادية الشام
الجزيرة
القاهرة
الإسكندرية
السويس
أسوان
دنقلة
الخرطوم
سواكن
جدة
مكة المكرمة
المدينة المنورة
ينبع
الدرعية
عنيزة
حائل
البصرة
الكويت
بغداد
كربلاء
دمشق
بيروت
عكا
يافا
بيت المقدس
حلب
حماه
حمص
طرابلس
بعلبك
قبرص
كريت
رودس
قونية
بروسه
كوتاهيه
ازمير
أرضروم
موره
نوارين
البحر المتوسط



القلعة عند دخول الحملة الفرنسية

تاريخ مصر السياسي

في الأزمنة الحديثة

تعليقات بعض الجرائد على الكتاب

جاء في جريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢١

« بين أيدينا كتب ألفت في التاريخ المصري وهذه الكتب على تعددها تكاد تكون كتابا واحداً كثير الطبعات . . .

وأنا اليوم للمرة الأولى في عهد هذه النهضة نرى من كتاب تاريخ مصر السياسي الذي أخرجه المؤرخ المصري الفاضل محمد رفعت .. أرقى أنموذج عملي ممكن للتأليف في هذه المادة فأن هذا المؤلف في التاريخ لم يكن في شيء من أولئك المقلدين الذين حذا بعضهم حذو بعض حتى تشابهوا وحتى كان آخرهم صورة لأولهم . بل هو قبل أن يؤلف كتابه هذا ألف طريقة مثلى لوضعه بحيث يكون في نفسه مادة علمية صافية من كل شائبة ويكون كذلك حجة قاطعة لكل لبس أو إبهام يحيط بأي مسألة من مسائل التاريخ

ونحن نشكر لحضرته كل الشكر هذه الخدمه العلمية التي لا ينقضي برها ولا ينقطع شكرها ، نشكر له تلك اليد البيضاء ونرجوا أن يوفق إلى إتمام ما بدأ فيه بمثل تلك العناية الجميلة »

وجاء فى جريدة « الأهرام » بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ :

تاريخ مصر السياسى

« بين أيدينا الآن كتاب « تاريخ مصر السياسى » لمؤلفه الاستاذ محمد رفعت وقد بذل المؤلف عناية كبرى فى البحث والاستقصاء فرجع إلى مصادر تاريخية عديدة ومحررات رسمية كثيرة للالمام بموضوعه من جميع أطرافه لأنه لم يقتصر على إيراد الوقائع على سبيل الرواية بل تخطى الرواية إلى بحث العلل والمعلولات وما ترتب على ذلك من النتائج السياسية... الخ.

وجاء فى مجلة « المقتطف » عدد يونيه سنة ١٩٢١ :

تاريخ مصر السياسى

« تأليف الأستاذ محمد رفعت .... وقد قال فى مقدمته أنه اعتمد فى جمعه وتأليفه على المصادر الموثوق بها . . . وأنه توخى أسلوباً سهلاً وطريقة علمية غايتها الوحدة التاريخية وربط الأسباب بالمسببات وإغفال التفاصيل المملة وإبداء النقد على حسب الحقائق المقررة لا على حسب ماتمليه العواطف

لايكاد القارىء يتصفح أربع صفحات من الفصل الأول من هذا الكتاب حتى تبدو له الأدلة على ما قاله المؤلف . . . الخ الخ »

تاريخ مصر السياسي

في الأزمنة الحديثة

تأليف

محمد رفعت

مساعد المراقب بتعليم البنات

(والحائز لدرجة استاذ فى الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الاولى
فى التاريخ الحديث وعلى منحة البحث العلمى من جامعة ليفربول)

الجزء الثاني

سنة ١٨٤٩ — ١٨٨٢ م

﴿ الطبعة الأولى ﴾

ديسمبر ١٩٣٢

الثمن : ١٥ ص

المطبعة الرحمانية بمصر
شارع الخرنفش رقم ٣٥ تليفون ٥١٥٢٢



الخديوي اسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أعانى على إظهار هذا الجزء بعد أن ترددت طويلا فى إصداره لسببين أولهما ارتباط حوادث هذا الجزء برجال العصر الذى نعيش فيه، وثانيهما عدم تمكنى من الوصول إلى جميع المصادر الأصلية التى يمكن الرجوع إليها فى تكوين تاريخ ذلك العهد. وقد كنت اعتزمت أن أحتفظ بما وصلت إليه من البحوث حتى يزول أثر الاعتراضين، غير أن أموراً حدثت جعلتنى أراجع نفسى وأمضى فى سبيل إتمام بحوثى ونشرها وفى مقدمة هذه الأمور ما خبرته بنفسى من حاجة المشتغلين بدراسة التاريخ إلى كتاب يمكن الوثوق به فى تاريخ ذلك العهد وقد تاق الجمهور أخيراً إلى دراسة حوادثه وسير أبطاله . وليس من شك فى أن نشر هذه البحوث وعرضها لانظار الجمهور طبعة بعد أخرى سيحفز المؤلف إلى إصلاح نقصها واستكمالها كلما توافرت لديه المصادر وانفتحت أبواب الخزائن الحاوية لمختلف الوثائق والأسرار الخاصة بتاريخ هذا العصر

أما عن ارتباط حوادث هذا الجزء بأهل العصر الذى نعيش فيه فانى أعتقد أن تاريخ الرجل السياسى العام ليس وقفا على أهله أو أسرته إنما هو فى الحقيقة ملك للأمة ووظيفة المؤرخ بعد استيعاب الحقائق

و نقدها و استقراء الحوادث وتقديرها أن يذكر أثر الرجل وماله وماعليه دون محاباة ووفقا لدلائل الاقناع

هذا وقد سرت فى كتابة هذا الجزء على نسق الخطة التى رسمتها منذ اثنى عشر عاما عند ما أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب فأهملت التفاصيل المملة ـ وكان فى استطاعتى مل‌ء مجلدات منها ـ وقصدت إلى الوحدة التاريخية للموضوع واتجاه السياسة العامة وتصوير مناحى الحياة المختلفة مع ربط الأسباب بالمسببات وابداء النقد بحسب استقرائى للحقائق التى وصلت إليها دون أن يكون للعاطفة شأن ما

هذا ومن دواعى الشرف والفخر أن أذكر هنا نجاح الجزء الخاص بتاريخ الخديوى اسماعيل فى المسابقة التى عملت فى سنة ١٩٢٢ وحصول المؤلف على إحدى الجوائز التى تفضل بتقديمها حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم فؤاد الأول حفظه الله وأبقاه ذخراً للعلم و نبراساً لطلابه

والله أسأل أن يعيننى على إخراج الجزء الثالث المكمل لهذه الحلقة التاريخية وأن يلهمنا جميعاً الهداية والتوفيق آمين م؟

محمد رفعت

مصر الجديدة غرة رمضان سنة ١٣٥١   ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢

فهرس

ملاحق الكتاب

صور الكتاب

الخرائط

تمهيد

إن الملوك إذا سقطوا عن عروشهم كافأهم الجمهور فى الغالب بالثلب ونكران الجميل ، إذ بنزولهم عن مراكز قوتهم وجبروتهم يرفع عنهم حجاب الملك المقدس الذى طالما احتجبوا وراءه، فتعظم سوآتهم وتنكمش حسناتهم وتصغر جلائل أعمالهم ويمحق الباطل القليل الخير الكثير وتتغلب السياسة على التاريخ فتختنق الحقيقة ويتشجع العاملون على قلب الحقائق فيعلو الباطل ويصبح ذا ثمن . وتظل الحقيقة على هذه الحالة ليس لها من ولى ولا نصير حتى يمد التاريخ يده لنجدتها حيث تكون يد الزمن قد عالجت نقط الخلاف الأولى فسوتها أو قضت عليها وعند ذلك تظهر الحقيقة جلية واضحة للناظرين . وما شأن الخديوى اسماعيل بشاذ عن هذه القاعدة فقد ظل فى آخر أيامه عرضة للمثالب والنقد الباطل إلى درجة لم يصب بها إلا قليل من الملوك قبله أو بعده . على أنه قد مرّ زمن كان فيه الخديوى عزيز قومه فى بلاده والصديق المفضل على غيره فى أوربا ، وكان النائلون منه أشد المعجبين به والمقربين منه ، وتغنى القوم بمحاسن اسماعيل وعبقريته وما حصلوا عليه فى عصره الذهبى . فهل من سبب لهذه المتناقضات التى تواجه الباحث فى تاريخ اسماعيل ؟ لماذا يواجه الباحث شخصين لاسماعيل يتباينان خلقاً ومنزلة والمسافة بينهما كالتى بين القطبين ؟

لايلبث الباحث أن يهتدى إلى السبب . فنقطة الافتراق عبارة هامة ألقاها « دزرائيلى Disraeli » رئيس وزارة انجلترا فى البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ ردا على سؤال وجه اليه فى هذا اليوم إذ أعلن « أن الحكومة كانت تود أن تنشر التقرير الذى قدمه المستر « كيف Cave » عن المالية المصرية لولا معارضة الخديوى فى نشر هذا التقرير لسوء الحالة المالية فى مصر » . فوقع هـذا التصريح كالصاعقة وكان بمثابة إنذار للناس وللدائنين خاصة بأن الخديوى قد أفلس ، وكانوا إلى تلك اللحظة يظنون أنه سيظل يقترض بلا خوف ولا نهاية وأن لمصر ثروة لاتفنى ودخلا لا ينضب له معين . أما الآن فقد ظهر عجز إسماعيل وأصبح لايمكنه أن يملأ بطون الذين منّوا أنفسهم بأن يثروا على حسابه ولذلك حقت عليه الكلمة ! يظهر من ذلك أنه مادام الخديوى يقترض ويولم الولائم ويقوم بدفع الحساب كله كان الناس يولونه عطفهم ويكثرون من مديحه ، فلما ضيق عليه ولم تعد له قدرة على الاقتراض ولا على دفع الحساب كله أو بعضه انفضوا من حوله وانهالوا عليه باللوم والتقريع . هذا تعليل المتناقضات والتباين بين اسماعيل لغاية سنة ١٨٧٥ واسماعيل بعد ذلك التاريخ وهذا أيضاً هو السبب الوحيد الذى من أجله قلبت له أوربا ظهر المجن . إذن فالعوامل التى كانت سببا فى إثارة مدح إسماعيل أو هجوه هى عوامل شخصية أساسها الماديات وهى لاتصلح أن تدل الباحث على مكان الحقيقة . فمن واجب الباحث إذن أن يفحص عن حسنات إسماعيل وسيئاته كما كانت لا كما صورها

البعض مع مراعاة ما كانت تتطلبه ظروفه واعتبار ما كان مستترا خلف الظاهر من البواعث الحقيقية التى كانت تحركه والتى حركت غيره ضده .

وأنه ليجدر بنا بادئ بدء أن نذكر أن الخديوى إسماعيل كان أميراً عظيما وكانت آماله ومطامعه وأعماله عظيمة أيضاً سواء أكان ذلك بالنسبة لنفسه وأسرته أم بالنسبة لمصر ، فلقد قام بمشروعات كبيرة لا تزال للآن عنوان فخر كل مصرى وموضع إعجابه . وأما سوء خاتمة عهده فسببه ما اتخذه من الوسائل للوصول إلى أغراضه فانه أراد فى سنين قليلة أن ينفذ أعمالا كان حسن إنجازها يتطلب سنين كثيرة ونفقات طائلة لا تقوى على تحملها إلا حكومات أكثر من مصر ثروة وأغزر مالا .

أما سبب الكارثة المالية التى أودت بالخديوى فلم يكن مجرد تبذيره كما يدور فى الأذهان ويعتقده الكثيرون ، بل أن سببها كما جاء فى تقرير المستر « كيف » (١) سنة ١٨٧٦ « يمكن قصره على الشروط الفادحة للاموال التى اقترضها الخديوى لحاجات ضرورية ولأسباب لم يكن للخديوى فى أحوال كثيرة سلطان عليها إلا القليل » . وإنى لا أريد بهذا مدح الخديوى ولا ذمه ، انما مهمتى وواجبى يقضيان علىّ بتوخى الحقيقة ما استطعت وإثبات ما يدل عليها وإخراج صورة حقيقية مختصرة للحالة فى عهد الخديوى إسماعيل .

---

(١) « استيفن كيف » عضو البرلمان الانجليزى ارسلته الحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٧٦ لتقديم تقرير واف عن حالة المالية المصرية بناء على طلب الخديوى .

الفصل الأول

مصر كما وجدها اسماعيل

خلفاء محمد على

مما قاله « بالمرستون » الوزير الانجليزى أثناء الجدل السياسى الذى قام بين انجلترا وفرنسا بشأن محمد على فى أزمة سنة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ « إنه إذا سننا نظاماً سياسياً جديداً فى الشرق بسبب المركز الاستثنائى الذى وصل إليه رجل بلغ من السن سبعين سنة نكون كمن أسس بناء على الرمل ولا يعلم أحد ماذا يكون الحال بعد موت محمد على »(١)

فى هذا التصريح إشارة خفية تمس سمعة أولاد وأحفاد محمد على الذين ورثوه فى الملك. ولو تحقق شىء من المخاوف التى أبداها بالمرستون لقضى على نهضة مصر الحديثة ولعادت الحالة فيها إلى ما كانت عليه من ظلام العصور الوسطى. غير أن محمد على قد خلّف بعده رجالا حقيقيين بشرف الانتساب إليه، رجالا وإن لم تظهر فيهم صفات العبقرية مثله فقد ورثوا منه وطناً جديداً ومقدرة إدارية وحبًّا للنظام والإصلاح يبلغ درجة غير معهودة فى الشرق كله. ولم يعزب عن بال محمد على قط أن كثيراً من الاصلاحات التى أدخلها فى مصر يتوقف نماؤها وصيانتها على صفات خلفائه على عرش مصر، لذلك لم يفتر لحظة واحدة عن تعليم وتدريب أبنائه وأحفاده تدريباً لائقاً يؤهلهم للقيام بأعباء الحكم فى المستقبل

(١) انظر كتاب بلور « تاريخ حياة بالمرستون » من بالمرستون إلى بلور ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٨

وليس هناك أدل على شدة عناية محمد على بأمر تربية خلفائه من وثيقة مكتوبة بخط اليد محفوظة فى دار الآثار البريطانية كتبها الفيلسوف السياسى الشهير « جرمى بنتام Bentham » إجابة لطلب محمد على وفيها يبين القواعد التى يجب اتباعها فى تربية حفيده عباس ولى العهد بعد إبراهيم حتى ينشأ أميراً دستورياً . وفى هذه الوثيقة يقول بنتام : « فمن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء اصلاحاتك التى قمت بها . ومن غير الاستقلال لا يمكن أن يولد الدستور . ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش ويحترم الدستور ويحرص على التمسك به أيا كان نوعه يستهدف الدستور وكل ما قمت به من الأعمال للزوال[١] » .

وكان ولى عهد محمد على إذ ذاك ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذى عاجلته المنية قبل أبيه فخسرت مصر بفقده حاكماً قديراً وجندياً شهماً خلد اسمه فى تاريخ القرن التاسع عشر بجانب « نابليون » و « ولنجتون » و « ملتكه » . ولد إبراهيم فى سنة ١٧٨٩ ودربه أبوه منذ حداثة سنه على قيادة الجنود وحكم البلاد فقاد جيشا سنة ١٨٠٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره فظهرت مواهبه ومقدرته العسكرية لأول مرة ، ثم عينه والده حاكماً على الصعيد وفى سنة ١٨١٣ منحه الباب العالى لقب باشا واختاره والده قائدا لحملته ضد الوهابيين بعد موت « طوسون » سنة ١٨١٥ . ومنذ ذلك التاريخ ذاعت سمعة إبراهيم الحربية وتوالت انتصاراته ابراهيم باشا

(١) انظر ملحق حرف « ا » فى آخر الكتاب

واستوقف أنظار أوربا فى حرب المورة وحروب الشام الشهيرة ، وبهر العالم بانتصاراته الحاسمة أمام «مسّولنجى» سنة ١٨٢٦ ضد الثوار الإغريق ، وفى واقعتى «قونيه» فى ديسمبر سنة ١٨٣٢ «ونصيبين» ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ضد الباب العالى

كفاية ابراهيم وبرهن إبراهيم على كفاءة إدارية نادرة أثناء حكمه سوريا من سنة ١٨٣٢ الى ١٨٤٠ حيث عينه والده حاكما عاما فوحد حكم البلاد وأنشأ حكومة مركزية عادلة مستنيرة ساوى فيها بين معتنق الأديان المختلفة ، وأوجد روح الإمن والنظام وكشف موارد البلاد الطبيعية والصناعية ، وشغّل أهلها فى إنمائها وقضى على امتيازات بعض القبائل وحظر حمل الأسلحة التى كانت من أهم أسباب الثورات والإخلال بالنظام . وبالاجمال نجح إبراهيم فى إقامة خير حكومة رأتها سوريا فى تاريخها الحديث . ولا يزال ذكر إبراهيم والمصريين مقرونا فى تلك البلاد بالإعجاب والاحترام على الرغم من الثورات العنيفة التى قامت ضده بسبب شدته المتناهية فى جمع الأسلحة وبسبب إدخال الانظمة التى لم يتعودها سكان الجبل

صفاته وقد اعتاد المؤرخون لاسيما الأجانب أن يبالغوا فى قسوة إبراهيم فيصفونه بالغلظة والوحشية ، والحقيقة أنه كان بطبيعته جنديًا مجبولاً على حب النظام وإطاعة الأوامر ، شديد الوطأة على العابثين والمخالفين. أما الأجانب فكانوا مدفوعين ضده بعوامل قومية دينية لقضائه على ثورة الإغريق قضاء مبرماً ، مع أنه لم يظهر فى هجومه شيئا يخالف

التقاليد الحربية فى ذلك الوقت حتى وفى وقتنا هذا . ومن أهم صفات إبراهيم غرامه وقت السلم بالزراعة وغرس الحدائق والبساتين وبالشؤون الاقتصادية عامة ، وتلك خلة ورثها عنه أبناؤه فيما بعد فأصبحت من مميزات كثير من أمراء الأسرة العلوية .

ومن صفاته التى حببته إلى الجند ميله إلى الكفاف ورقيق العيش واشتراكه معهم فى السراء والضراء فكان يتدرب معهم فى أول أمره على النظام الجديد بإرشاد سليمان باشا الفرنساوى، وكان يعيش معهم أثناء الحرب كجندى صغير . وقد أدى هذا فى النهاية إلى مرضه فسافر إلى أوربا مرتين فى سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٨ للاستشفاء وصحبه سليمان باشا ومسيو « بنفور Bonfort » كترجمان خاص له وزار إيطاليا وفرنسا وانجلترا وكان القوم يستقبلونه أينما مر بالحفاوة والتكريم اللائق بمركزه كولى عهد الحكومة المصرية وكقائد من أكبر قواد القرن التاسع عشر. وكانوا فى فرنسا ينصبون له أقواس النصر ويكتبون عليها أسماء وقائعه الشهيرة بحروف بارزة . وتحسنت صحته قليلا وعاد إلى مصر فى سنة ١٨٤٨ لكنه وجد أن والده لم يعد يقوى على مزاولة شؤون الحكومة فجمع مجلساً خاصاً قرر أن يقوم إبراهيم بالحكم بدل والده ، وأرسل الباب العالى فرمانا بتولية إبراهيم وبدأ يهتم بتحصين السواحل المصرية وتقوية قلاعها وحامياتها بمساعدة «غاليس بك Galice » ولكن المرض عاد فتغلب عليه ومات فى نوفبر سنة ١٨٤٨ بعد أن تولى الحكم سبعة شهور قبل موت والده الذى تدهورت حالته الجثمانية والعقلية وخاصة بعد

زيارته لاوروبا

وفاته

موت ابنه فقضى فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ .

عباس الأول

وتولى الحكم بعد إبراهيم عباس الأول بن طوسون بن محمد على المولود بجده فى سنة ١٨١٦ ولم يكن فى مقدور عباس أن ينهج المنهج الذى رسمه « بنتام » لجده لأنه نشأ على نظم التربية القديمة فتدرب على الأعمال الحربية والادارية فى الشام تحت امرة عمه ابراهيم، وفى مصر حيث عينه جده حاكما على القاهرة، ولكنه على الرغم من ذلك كله بقى للنهاية حاكما مستبدا متباعدا عن شعبه محافظا على القديم كارها للاصلاحات الأجنبية وللأجانب على العموم وظل مترقبا سنوح فرصة ينتقم فيها من كل شىء أجنبى حتى جاءت الفرصة بارتقائه العرش ، وإنه لمن المؤلم جد الألم لمن اعتاد البحث والكتابة فى أعمال محمد على المجيدة أن يضطر الآن الى تدوين عكس هذه الأعمال . ففى عصر عباس باشا أقفلت المدارس والمعاهد وأهملت المصانع والآلات وهدمت السفن الحربية وعرضت هى واسلحتها للبيع واعتزل كثيرون من كبار الموظفين العمل وفضلوا الالتحاق بخدمة الحكومة العثمانية . وأمر عباس فاستغنى عن الموظفين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم وكان ذلك سببا فى ايغار صدر حكومة فرنسا عليه ، وكذلك اشتد فى معاملة أمراء الأسرة الحاكمة فاجتمعوا ضده وكونوا حزبا للمعارضة برياسة سعيد وإسماعيل وقدموا الشكاوى تترى للباب العالى[1] . غير أن عهد عباس على ما فيه من جمود وأنانية وتعصب وتحكيم للشهوات لم يكن خلوا من الحسنات . فقد سعد الفلاح فى عهده بعض السعادة وأصبح فى حقله آمنا من تصرفات رجال

حال الفلاح

(١) سجلات وزارة الخارجية بلندرا : من الكولنيل مرى فبراير سنة١٨٤٩

الجندية وأعمال السخرة وذلك لقلة عـدد الجيش ولعدم وجود اشغال عمومية لحفر القنوات وإقامة القناطر . ولما قلت المصروفات بسبب هذه الخطة تحتم تخفيف الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار فعم الرخاء واغتبط الفلاح بثمرة كدّه وعمله . من ذلك يظهر أن عهد عباس لم يكن من الرداءة والجمود كما يصوره عادة كتاب الافرنج الذين لم يكن بينهـم وبين عباس عظيم مودة . وانقضى عهد عباس من غير أثر يذكر من الوجهة السياسية سوى أنه كان لممثل الحـكومة الانجليزية من النفوذ والتفوق فى مجالسه ماجعل الباشا يوافق على مد السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٥٢ ويعنى باصلاح الطريق بين السويس والقاهرة لتسهيل المواصلات بين الشرق وأوربا

أما خلفه عمه سعيد باشا فقد ولد فى سنة ١٨٢٢ واكتسب من الصفات ما أعده لأن يكون حاكما محبوبا لدى رعيته فقد رباه والده تربية غربية وعهد به إلى مرب ألمانى الاصل قدير يدعى « كونيج » فحبب إليه الأخلاق الغربية وطرق المدنية الحديثة. ولما كبر عينه والده قائداً للأسطول ، وعلى ذلك نشأ سعيد على العكس من سلفه مصلحاً مستنيراً محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل فى مصر . غير أنه على الرغم من فطنته وحسن نياته وأمله فى مواصلة المشروعات العظيمة التى قام بها محمد على كانت طبيعة أخلاقه تحول دون مثابرته واستمراره فى سبيل الاصلاح ، فقد كان سعيد رجلا ضعيف الخلق كثير المزاح سهل الانقياد تعوزه قوة العزيمة والارادة فتراه يسر ويغضب فى دقيقة واحدة ولرب كلمة ظريفة أثرت فى نفسه أثراً كبيراً

سعيد باشا

تساهله مع الأجانب

ولقد جر تساهله مع الأجانب عددا ليس بالقليل ممن لا مبادىء ولا خلاق لهم فتدخلوا مع الباشا واتخذوا من الامتيازات حصناً يلجأون إليه متى أعوزتهم الحيلة فجروا على البلاد شرا مستطيرا وويلات كانت سبباً مبدئياً فى الخراب المالى فى المستقبل . وكان اتصال سعيد بعظيم منهم وهو « فرديننـد دلسبس » سبباً فى إخراج مشروع كبير كانت له نتائج هامة على مصر والعالم بأجمعه — ألا وهو مشروع « قناة السويس » وكان العقد الذى تم بين الحكومة المصرية ودلسبس عقدا كلف الحكومة والأمة نفقات طائلة اضطرت معها الحكومة أن تزيد الضرائب وتفرض أخرى جديدة على الأطيان العشورية ، وكان على الحكومة بمقتضى العقدان ترسل آلاف الفلاحين للعمل فى حفر القناة حيث كانوا يقضون نحبهم بسبب الجوع والأوبئة والاهمال

اهتمامه بالجيش

وزيادة على ذلك كان سعيد شديد الشغف بالجيش فكان له بمثابة لعبة ثمينة يلهو بها وصار يقضى وقته مع الجيش يدربه ويقوده ويلبسه الخز والحرير وأفخر أنواع الزينة وأحسن الأسلحة . ومن أجل الجيش أوصد سعيد جميع المعاهد التى لا علاقة لها بتخريج الضباط، وبنى قلعة القناطر الخيرية على رأس الدلتا وجعل لها حصوناً واستحكامات وأبراجا وثكنات ونقل إليها مدرسة الهندسة وبلغ اهتمامه بها درجة تفوق الوصف ، ومع ذلك لم يكن للجيش فى عهده عمل حربى مذكور سوى إخضاعه لأعراب المنيا والفيوم ، ومواصلته الاشتراك مع جيوش تركيا وحلفائها فى حرب القرم التى بدأت فى عهد عباس الأول وانتهت فى سنة ١٨٥٦

وفى عهد سعيد أخذت مصر تسير سيرا حثيثا وتخطو نحو التقدم والرقى بعض خطوات حقيقية فزادت فى عهده الخطوط الحديدية، واهتم سعيد بحالة الرى فى البلاد فطلب إلى اللجنة الدولية التى تألفت للبحث فى مشروع قناة السويس أن تفحص عن قيمة القناطر الخيرية وتقترح ما يلزم بشأن تحسين حالة الرى فى البلاد، واهتم كذلك بالسودان بعد أن كان فى عهد عباس منفى للمجرمين والمغضوب عليهم فزاره سعيد سنة ١٨٥٧ مع صديقه « دلسبس » وأصلح فى أدارته وحكومته إصلاحاته

وفى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد لائحته الشهيرة الخاصة بالأراضى وبها أصبح الفلاح لأول مرة المالك القانونى للأطيان التى اعتاد أن يفلحها، وأبطل كثيرا من المغارم والمظالم فى البلاد، وانتشرت فى عهده زراعة القطن لكثرة أرباح محصوله فتنافس القوم فى زراعته ومهدت الطريق إلى الثورة الاقتصادية العظيمة التى قلبت مصر وغيرت حالها من وجوه كثيرة، ولا ننسى تسلل الأجانب فى زمن سعيد إلى داخلية البلاد حتى القرى فنجم عن ذلك اختلاط المصريين بهم وعرفوا لأول مرة ما للأجانب من حقوق وامتيازات

بذلك انتهى عهدا عباس وسعيد، ومصر فيهما ساكنة خاملة ليس لها بين الدول شأن يذكر كما كان لها فى عهد محمد على حين لفت رقيها السريع وتقدمها الواسع الخطى نظر العالم المتمدين بأجمعه. وقد قضى سعيد آخر أيامه كئيبا كاسف البال معذبا بالمرض تاركا لابن أخيه مهمة تجديد عصر النهضة والاصلاح

الفصل الثانى
مصر التى أوجدها اسماعيل
١
النهضة الاقتصادية

فى مايو سنة ١٨٥٨ كان سعيد باشا بالاسكندرية يستقبل وفود المهنئين بعيد الفطر وكان قد حضر من امراء الاسرة العلوية الامير أحمد ابن ابراهيم باشا ولى العهد، وشقيقه الأمير اسماعيل والأمير عبد الحليم أصغر أبناء محمد على الكبير وغيرهم . ولما تمت التشريفات أعد قطار خاص للأمراء وأتباعهم وتخلف اسماعيل فلما وصل القطار بهم الى كفر الزيات ولم يكن قد تم بناء القنطرة الشهيرة كان المتبع أن تسير عربات القطار على عوامة كبيرة، ولكن حدث فى ذلك اليوم خطب لم يكن فى الحسبان فقد أهمل تقييد العربات بالسلاسل كالمعتاد فاندفعت العجلات فى الماء وغرق الأمير أحمد وكان بدينا ونجا الأمير عبد الحليم لخفته بعد أن عجز عن انقاذ ابن أخيه فتقدم بذلك خطوة نحو العرش[1] ، أما اسماعيل فأصبح بعد هذه الكارثة ولى عهد الحكومة المصرية وكان عمره إذ ذاك ثمانيا وعشرين سنة

(١) اختلفت الروايات فى تفسير هذه الحادثة فمن قائل ان اسماعيل لم يغادر القاهرة ويشير من طرف خفي الى اشتراكه فى تدبير الحادثة . والحقيقة المتداولة هي التى اثبتناها . انظر كتاب « الكافى » الجزء الرابع لشاروبيم بك ص : ١٣٦

صفات اسماعيل

ولد اسماعيل بالقاهره فى سنة ١٨٣٠ وبدأ تربيته الاولى فى مصر ثم فى فرنسا حيث أرسله جده مع باقى الامراء وتمم علومه بكلية «سنت سير St cyr» الحربية وعاد فى سنة ١٨٤٩ بعد أن نال من التربية قسطا عاما كافيا على الرغم من تهمة بعض المعاصرين له بانه لم يعرف الكتابة بالفرنسية الصحيحة[1]. وليس أدل على سمو درجته من المعرفة وعلو كعبه فى الفنون من محادثاته وتصريحاته لزائريه من مختلف طبقات الناس ومن مشروعاته الفخمة العظيمة التى فكر فيها وأخرجها الى حيز التنفيذ . ولما عاد اسماعيل الى مصر مالت اليه النفوس وأحبته فما لبث أن نقم عليه عباس باشا فأضمر له الشر وقامت بينهما منازعات استمرت الى أن قتل عباس سنة ١٨٥٤ . وجاء عمه سعيد فاتخذه معينا له ووزيرا ، وكان اسماعيل سيدا مقتصدا نشيطا لا يهتم بشىء سوى أراضيه ومحصولاته ، وكان محترسا قليل الظهور فى الدوائر الاجتماعية خوفا من إثارة غيرة عمه سعيد منه ، ومع ذلك كانت العلاقات بينهما من المبدأ ودية للغاية فعهد اليه عمه فى القيام ببعثة سياسية خاصة فى سنة ١٨٥٥ أمام نابليون الثالث قبيل انعقاد مؤتمر صلح باريس ولزيارة البابا بيو التاسع، وقام مقام عمه فى الحكومة أثناء سياحة سعيد باشا للتداوى فى أوربا وأثناء قيامه بفريضة الحج سنة ١٨٦١ . وكان اسماعيل يقوم بما يعهد إليه خير قيام ذلك لأنه جمع فى نفسه خبرة الرجل الزراعى الحريص وميلا فطريا للنظام والاصلاح . وظل كذلك يعاون عمه إلى أن مات سعيد فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وأصبح الحكم بيد اسماعيل

---

(١) جا فى كتاب « محادثات دبوميات » ناساو سنيوران الخديوى لم يتعلم الكتابة بالفرنسية الصحيحة قط واستقي المؤلف هذا الخبر من حوذي الخديوى نفسه !

قال « مو برلى بل » مراسل جريدة التيمس فى مصر فى ذلك العهد « انه لم يرفى حياته شخصاً أياكان لم تؤثر فيه أخلاق اسماعيل وجاذبيته فسواء أكان محادث الخديوى سياسياً أم مهندساً أم عسكرياً أم طبيباً أم ظريفاً فانه لا بد واجد من اسماعيل كفئاً له ونظيراً » . وزيادة على ما منحه الله من شخصية جذابة وذهن متوقد حاضر قد وضع أمامه سياسة ومطامع عالية لم تدر فى خلد أحد غير جده الأكبر محمد على . فكان اسماعيل مثله يرمى إلى تكبير مصر وإسعادها من طريق إسعاد نفسه وأسرته . ولم تكن مصر فى نظره إلا ضيعة عظيمة يجب عليه انماؤها والانتفاع بثمرها، فاذا رأى ان الفلاحين قوم كسالى محافظين على القديم لا علم لهم بطرق الزراعة والاقتصاد الحديثة فليس هذا بضائره فى شىء وما عليه إلا أن يضع يده على أقصى ما يمكن الاستحواذ عليه من الأراضى فيباشره بنفسه . وفعلا سرعان ما أصبح اسماعيل مالكا لما يقرب من خمس الأراضى المزروعة فى مصر

سياسة اسماعيل الاقتصادية

غير أن أرباح الأراضى الزراعية محدودة كما انها مؤكدة فلا تزيد أرباحها دوماً بنسبة الأموال التى تصرف لتحسينها . ولقد عرف اسماعيل هذا القانون الاقتصادى فبذل جهده فى كسب أقصى ما يمكن كسبه من الزراعة ، فأدخل الآلات الزراعية الحديثة وأدخل المحصولات الجديدة وسخر الفلاحين فى فلاحة أراضيه . ولكى يزيد فى أرباحه المحدودة فكر الأمير التاجر فى مشروع يدل على مهارة وذكاء عظيمين

ويناسب أغراضه ومطامعه السياسية . هذا المشروع يقضى باجتذاب رؤس الأموال الأجنبية إلى مصر وذلك بدفع أرباح زائدة لأصحاب الأموال حتى إذا اجتمعت رؤس الأموال استخدمها الباشا فى انجاز مشروعاته ومبانيه . والحقيقة انه لم يشجع اسماعيل على طرق هذا الباب إلا أحوال أوربا فى ذلك الوقت وهو عهد الاقبال على الاكتتاب فى شركات السكك الحديدية والشركات التجارية والمصارف والنقابات، حين كان القوم يتهافتون تهافتاً غير حكيم على شراء الأسهم والأوراق المالية الأجنبية . وكانت مصر فى ذلك الوقت تعتبر من أضمن الأسواق المالية فى العالم فكان طبيعياً أن يجود القوم برؤس أموالهم وأن يرحب الباشا بها أيما ترحيب

اثر الحرب الاهلية بامريكا

ولا غرابة فقد كانت مصر وقتئذ تجنى ربحا طائلا بسبب اختفاء القطن الأمريكى من الأسواق لقيام الحرب الأهلية فى أمريكا (سنة ١٨٦٣ — ١٨٦٥) أولا وبسبب إلغاء الرقيق ثانياً . فانتهز اسماعيل هذه الفرصة وعمل على إعلاء شأن زراعة القطن فى الدلتا وهى أحسن البقاع الصالحة لزراعته لما خصتها به الطبيعة من خصب ولما أدخل فيها من مشروعات الرى الحديثة . وكانت قد أدخلت زراعة القطن فى مصر فى عهد محمد على وانتشر تدريجا حتى أصبحت مصر فى أواخر أيام سعيد تصدر سنويا إلى الخارج ٥٧٠٠٠ بالة فى كل بالة خمسة قناطير ونصف . غير انه إلى اسماعيل يرجع الفضل فى توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محصولات مصر . فهو الذى بدأ بزرعه وعنى به عناية عظمى فى مزارعه

العناية بزراعة القطن

الخاصة [1] ولما رأى الأعيان الأرباح العظيمة التي يمكن أن تعود من زراعته تشبهوا بأميرهم وزرعوا أراضيهم، ثم تحول صغار الزارعين والفلاحين فانكبوا على زراعته بعد أن كانوا فى شك منه ونبذوا ما اعتادوا زرعه وهجروا طرقهم الأولى . وكان من نتيجة هذا الانقلاب الزراعي أن فاضت البلاد بالثروة والرخاء إلى درجة لم تعهدها مصر من زمن بعيد فقد كثرت طلبات القطن من الخارج للأسباب التى ذكرناها وزاد الطلب عن المعروض فارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلا، وبلغ سعر القنطار إثنى عشر جنيهاً بعد أن كان لا يزيد على جنيه واحد فزادت بذلك كمية الذهب الواردة من لنكشير وأقاليم أوربا الصناعية وفاض الذهب فى داخل البلاد بسبب الأموال التى دخلت مصر من طريق الأسواق المالية

زيادة الثروة وآثرها

فنشأ عن هـذه الثروة الفجائية الاستثنائية فى بلد زراعى ان عم الاسراف وبسطت الأيدى كل البسط وانتشرت المضاربة . وكان اسماعيل أول من اغتر بهذه الثروة الطائلة فأخذ ينفق من غير حكمة وظهرت فى أخلاقه صفة كانت إلى ذلك الحين مختفية وهى صفة التبذير على الطريقة الشرقية . فشيد القصور الشاهقة والمبانى الضخمة بسرعة مدهشة . وتشبه كبار الأغنياء والموظفين بسيدهم فأزاحوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين فى حلل المدنية الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية استبدلوا بها البذلة الاستمبولية وسكنوا قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غربياً واشتروا من الرقيق الأبيض شيئاً

(١) بلغت مساحة الاراضي المزروعة قطنا فى سنة ١٨٧٠ ٨٤٧ ر ٨٧١ فدان انتجت ٥٤١ ر ٦١٠ ر٢ قنطارا من القطن . وبلغ سعر القنطار من ٣٠٠ قرشا إلى ٢٥٠ قرشا .

كثيراً وطافوا بشوارع المدينة والمنتزهات تحملهم العربات والجياد المطهمة بعد أن كانوا يمتطون حميراً كالغزلان يكسوها الخز والفضة! ثم أنهم لم يقفوا عند هذا الحد بل تشبهوا بمليكهم واقترضوا الأموال من الأجانب بما شاء أصحابها من الفوائد

الحالة الاجتماعية

أما أعيان الأقاليم والمحدثون من الأثرياء فكانت لهم آراء خاصة فى الاستمتاع والانتفاع بثروتهم الجديدة. فنهم من راعى قوانين الأجداد القديمة فخبئوا تحت الأرض جزءاً عظيما من ثروتهم واشتروا بالباقى طرائف الزينة والحلى لنسائهم . وآخرون رأوا من الواجب عليهم أن يحسنوا مراكزهم فزادوا ممتلكاتهم ووسعوا رقعة أطيانهم وآخرون قنعوا بما أوتوه من ثروة فتقاعدوا عن العمل ولزموا حياة خمول واتكال . ولكن أكثرهم سار وفق روح العصر الجديد فولوا وجوههم نحو القاهرة يستمتعون بطرائف الحياة وكثير منهم عاد إلى قريته يحمل جارية بيضاء اشتراها من القاهرة

ولقد كان دخول الجارية القرية بمثابة عهد جديد تغيرت على أثره الحياة المنزلية العتيقة، إذ ما لبثت الجارية أن رثت لحال سيدها وعطفت عليه فأشارت بأطراف البنان مفصحة عما يكنه ضميرها لأنها چركسية لاتعرف من العربية إلا كلمات معدودة وأعلمته بما يحببه إليها وبما تبتغيه من مسكن وخدم ومأكل ومشرب مما اعتادت التمتع بمثله فى قصر فلان باشا بالقاهرة، ففهم الفلاح المثرى مرادها وبنى مسكنه فى الريف

على طراز جديد متسع النوافذ عالى السقوف رحب الحجرات، وبنى لاستقبال الرجال جناحاً خاصاً، وأعد لها من الخدم ما يضمن نظافة المنزل وحسن تنسيقه وترتيبه . ولما استقر بها النوى أكسبت ما حولها بهاء ورونقاً، وتعلم القوم من عاداتها النظافة والتأنق فى الملبس والمأكل وجرى الجمال والشجاعة فى عروق أبنائها وأحفادها إلى اليوم .

* * *

بداية رد الفعل

ولكن سرعان ما انقضى هذا العصر الذهبى فقد انتهت الحرب الأهليه فى أمريكا وعم السلام فى البلاد فعاد القطن الأمريكى إلى الظهور فى الأسواق وهبطت أسعار القطن المصرى هبوطاً سريعاً . ولم تجن البلاد من عصر الرخاء إلا زيادة الضرائب وكثرة الديون وإنهاك الأراضى الزراعية . وكان الواجب على الحكومة فى تلك الحال أن تتدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقصد فى المصروفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالى . ولكن الحكومة تغافلت عن الحقيقة وخافت أن تظهر أمام العالم بمظهر غير لائق بسمعتها الأولى ، فاستمرت تجبى الضرائب الفادحة من الأهالى الذين زادت مطالبهم وكثرت مصروفات معاشهم ، فقصدوا المرابين ليدفعوا ماعليهم من فوائد الديون وضرائب الحكومة. وكانوا يقترضون المال من المرابى بارباح ثقيلة فاضطروا إلى بيع أراضيهم بثمن بخس ، وكثير منهم هجر أراضيه كلية ليهرب من فداحة الضرائب التى عليها . فاختفت بذلك الوقت طبقة صغار الملاك ولم يعد لها أثر يذكر .

انتشار المرابين

ولما علم المرابون من يونان ويهود وغيرهم بما هو حاصل هرعوا إلى

داخل البلاد ليقضوا على الفلاح قضاء مبرما وليبتزوا ما بقى من ثروته حتى الثمالة . وكان هؤلاء المرابون فى أول الأمر تجاراً متنقلين فى البلاد يحملون معهم مختلف السلع من حرائر وعطر وملابس ومشروبات ليبيعوها لملوك القطن فى السنوات السمان ، فلما ثقل حمل الضرائب على الفلاحين وطاف المديرون فى القرى يصحبهم الصراف «والفلقه» لابتزاز أموال الناس ، رأى المرابون أنه يحسن بهم أن يتبعوا المديرين فى رحلاتهم ومعهم جعاب أموالهم يسعفون الفلاح بما ينقذ جلده فيخدمون بذلك أنفسهم والانسانية المعذبة ! وبهذه الطريقة أخذت أراضى الأهالى تنتقل إلى أيدى الأجانب وبدأ عهد اضطهاد الفلاحين المعروف فى تاريخ اسماعيل

ولكن إذا كان الفلاحون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ولم يعدوا عدتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية، فان اسماعيل عرف حقيقة الحال وأمكنه أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالى الذى استولى عليه كما استولى على غيره . والفضل فى خلاصه يرجع إلى توقد ذهنه وقوة خياله فانه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر . وكانت قد جربت زراعة قصب السكر ونجحت فى مزارع الأمير مصطفى فاضل فى الوجه القبلى حيث الجو يوافق زراعته ، فعمل اسماعيل على ضم هذه المزارع وانتحل من الأسباب ما أبعد أخاه ووارث الملك بعده إلى القسطنطينية . ولما كانت زراعة القصب كزراعة القطن تتطلب مورداً للرى سهل التناول اقتضى

اسماعيل
وزراعة القصب

الحال تغيير طرق الرى فى مصر الوسطى من نظام الأحواض إلى نظام الرى بالترع ، فحفر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى بيا يبلغ طولها ١٨٠ ميلا وأطلق عليها اسم ترعة الابراهيمية نسبة إلى أبيه ابراهيم باشا الـكبير . وبعد ذلك ضمت معظم الأراضى التى على جانبى الترعة إلى دائرة الخديوى سواء أكان ذلك بالشراء العرفى أم الجبرى ، ولأجل زيادة العمران فى هذه الجهات وتسهيل المواصلات بدأ بوضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكرور . وما لبث أن ظهر أكبر مشروع قام به الخديوى وهو بناء تسعة عشر مصنعا للسكر فى نقط مختلفة [(١)] ، ومن الغريب أن بناء هذه المصانع كان بقرب المزارع لا بقرب محطات السكة الحديدية كما كان ينتظر وهذه غلطة غير هينة كانت سبباً فى كثرة نفقات المشروع . وأتى بعدد هذه المصانع من أوربا وعين لـكل مصنع مهندساً فرنسيا أو انجليزياً وناظراً مصرياً ثم تدرج واستخدم كثيرا من المصريين فى إدارة وهندسة هذه المصانع . وأصبحت مصر فى عهده تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس فى محصولها السكر الأجنبى حتى فى أسواق أوربا . وبلغ ما تصدره كل سنة مليون قنطار من السكر قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، أما قبل اسماعيل فلم يزد محصول السكر عن ٥٥٠٠٠ر قنطار فى السنة ولم تكن ثمة إلا أربعة مصانع للسكر . فإلى اسماعيل يرجع الفضل الأعظم فى إحياء صناعة السكر فى مصر وهى التى قال «ماك كون» عنها

قيام صناعة السكر

(١) اهم هذه المصانع فى الفشن ومغاغه ومطاى والمنيا وارمنت والمطاعنة الخ

فى كتابه « إن نمو هذا المشروع كان عظيما سريعاً يندر أن يكون له نظير فى تاريخ التجارة »[1] غير أن نصيب المشروع من النجاح لم يكن أكثر من نصيب مشروع القطن وذلك لأسباب مختلفة منها سوء الادارة ، والاختلاس وإتلاف العدد والتبذير وأخطار المضاربة والمنافسة فى الأسواق . ولقد شيد اسماعيل عدا مصانع السكر مصانع لعمل الورق والمنسوجات والطرابيش والبارود والأسلحة على اختلاف أنواعها مما سد مطالب الجيش وبعض حاجات البلاد وأغناها عن الأسواق الأجنبية ولو إلى حين .

ولما رأت الحكومة أن أرباح المشروعات لم تكف لتحسين مركز الخديوى المالى شددت فى جباية الضرائب المقررة : ضريبة الأطيان بنوعيها الخراجية والعشورية . وضريبة الخراج كانت تفرض فى الأصل على الأراضى التابعة لأهالى البلاد التى فتحت عنوة ومقدار هذه الضريبة خمس المحصول . وكانت أرض مصر كلها خراجية إلى عهد محمد على ، ففى أيامه منحت الحكومة كبار الموظفين إقطاعات من الأرض تبقى ملكا خاصاً لهم ولذريتهم . ولما كانت هذه الاقطاعات عادة منعزلة أطلق عليها « الأبعاديات » ولم تفرض عليها ضريبة لأن أراضيها كانت تتطلب اصلاحات ومصروفات كثيرة حتى يمكن أن تنتج ربحاً لصاحبها . غير أنه فى زمن سعيد فى سنة ١٨٦١ رأت الحكومة أن الأبعاديات أنتجت أرباحاً وفيرة لأصحابها ففرضت عليها أول ضريبة أطلق عليها « العشور » الضرائب المقررة

---

(١) انظر كتاب « مصر كما هي » لملك كون ص ١٦٧ .

لان قيمتها عشر محصول الأرض . ويلاحظ أن الأراضي المشورية كانت تمتاز بكونها ملكا يتصرف فيها صاحبها، أما الأراضي الخراجية فكانت نظرياً ملك السلطان أو نائبه ولا يمكن أن تتناقلها الأيدى إلا بعد دفع عوائد تشبه العوائد التى كانت تجبى فى أوربا أيام عهد الاقطاع

وبلغت الضريبة فى عهد اسماعيل على الفدان الخراجى من ٤٥ قرشا إلى ١٥٥ قرشاً تختلف تبعاً للجودة وتبعاً للمديرية ، وضريبة الفدان المشورى من ١٤ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً . وفى سنة ١٨٦٨ زادت الضريبتان بمقدار السدس. وفى سنة ١٨٧٠ زادتا بمقدار ١٠ ٪ ثم فى سنة ١٨٧١ بدأت سلفة المقابلة إختيارياً . وفى سنة ١٨٧٤ أصبحت سلفة المقابلة جبرية . ويقضى قانون المقابلة بدفع ستة أمثال الضريبة مرة واحدة مقابل تخفيض الضريبة إلى النصف تخفيضا مستمراً وسنعود إلى قانون المقابلة بعد [1]

وكان إلى جانب ضريبة الأطيان ضريبة النخيل وضريبة الأملاك وضريبة الرأس على كل ذكر بلغ عشر سنوات فأكثر، ثم ضريبة فردة الرءوس على الرخص وضريبة الخدامين والفعلة والصناع والتجار . وغير هذه الضرائب كانت هناك عوائد المكس والوراثة والبيع والدمغة والتسجيل والملح والأسماك والعوائد الداخلية وعوائد الملاحة ورسوم المحاكم والجسور والعربات والنوافذ الخ [2]

---

(١) انظر كتاب « ملكية الاراضي في مصر » ليعقوب ارتين باشا.

(٢) بلغ عدد الافدنة المزروعة فى ذلك الوقت ٣,٤٨٧,٠٠٠ فدانا من الاراضى الخراجية و ١,٣٤٣,٠٠٠ فدانا من الاراضي العشوريه . أما عدد السكان فكان يبلغ خمسة ملايين ونصف مليون

ومع أن دخل هذه الضرائب بلغ ١١٫٩٦٠٫٢٨٧ جنيها فى العام فانه لم يكف لسد المطلوب من الخديوى ومن الحكومة للدائنين من الأجانب واضطرت الحكومة أن ترهق الفلاح بكافة طرق التعذيب لتخرج آخر قرش يملكه كى تدفع أقساط الدين الثقيلة للمصارف التى لا تؤخر ولا ترحم

٢

المونة والحجارة

ولكن مع العسر المالى الذى وقع فيه الخديوى رأى أنه يحسن به أن يواصل الظهور بمظهر المسرف كيما يخدع دائنيه بأوربا . وعندى أن اسماعيل « المبذر » ماهو إلا فصل تمثيلى قام به الخديوى جاداً فى أول الأمر ثم متورطاً لتحسين سمعتـه لدى الرأى العام الأوربى السريع التصديق . أما التبذير المفرط فلم يكن من خلق اسماعيـل فى الأصل وليس أدل على ذلك من دقته وشدته المتناهية فى مراقبة حساباته وثروته الخاصة . حقاً عاش الخديوى عيشة الملوك وشيد القصور وأقام الولائم والأفراح واحتفى بملوك أوربا وأمرائها ونبلائها احتفاء لم يعرف له نظير فى العصور الحديثة، ولكن لم يتعد تبذيره ماذكرنا، وأن الطبيعة البشرية لتقضى على المدين بأن يظهر أمام دائنيه ظهور القادر الواثق من مركزه المالى . على أن هناك قائمة ضافية الذيول تنبئ عن الأعمال المجيدة التى قام بها اسماعيل فى مقابلة ديونه العظيمة .

قال اسماعيل « إن لكل إنسان غراماً أو جنوناً بشيء خاص وغرامى وجنونى بالمونة والحجارة »[1]. ولا مراء فى أن اسماعيل قد أنجز فى ست عشرة سنة من الأعمال العمومية مالم تصل اليه همة أى ملك آخر فى الأزمان الحديثة. وأن ما أقامه لويس الرابع عشر فى باريس ليتضاءل أمام ما أحدثه اسماعيل فى القاهرة والاسكندرية. سر أينما شئت فى القاهرة فلابد أن يقع نظرك على قصر أو حديقة أو ميدان أو منتزه أو مدرسة أو تمثال أو شارع أو حى أو ضاحية بأكملها أنشأها اسماعيل الفخم. وإن فيما جد على القاهرة من التغيرات لشاهداً عدلاً على ما كان للخديوى من الذوق السليم والهمة القعساء. فقد شملت عنايته واصلاحاته جميع أحياء القاهرة ما عدا العريقة فى القدم

منشئات اسماعيل

وكان من رأى اسماعيل أن ينجز كل الاصلاح والتحسين بأسرع ما يمكن فسابق اسماعيل الوقت. كل ذلك ليظهر أمام الملوك والأمراء العظام الذين دعاهم لحضور فتح قناة السويس بمظهر الملك العظيم، ولتضارع القاهرة باريس فى جمالها وتنسيقها فتكون عاصمة البلاد مقراً مناسباً لعظمة مليكها وعلى ذلك بدىء العمل بهمة زائدة، وتعذر السير فى الطرق لكثرة معدات البناء كما ذكر بعض السياح فى ذلك الوقت، وفى سنين قليلة تغيرت معالم القاهرة وأصبح القادم إلى محطة مصر لا يكاد يصدق نظره لفرط دهشه مما يراه من التغيير كأنما هو أمام مبان شيدها مصباح علاء الدين فى حكاية ألف ليلة. فبدل المروج الخضراء التى كانت

---

(١) « مصر الخديوية » تأليف دلبون ص : ١٤٠

تكتنف المحطة من كل جهة يرى القادم الجديد مبانى ضخمة وقصوراً ذات حدائق غناء تفصلها طرق موشاة الجوانب بالأشجار ذات الظلال الوارفه . أما الأزبكية المعروفة فى عهد محمد على بقهواتها الوطنية ونوافذ بيوتها ذوات الشرفات الدقيقة الصنع المطلة على البحيرة والتى كانت منتزهاً عاماً لسكان القاهرة فقد أنشئ على آثارها الآن مبان وحانات على النسق الفرنسى ، ولم يبق منها إلا فوارتان وحديقة أنشئت على نظام حدائق أوربا وحديقة فرسايل خاصة . وخلف الفوارتين أنشئت دار الأوپرا الجميلة ، وخلفها أقام اسماعيل تمثالا لوالده العظيم ابراهيم باشا وهو على جواده . وإذا سار القادم جنوبا رأى قصر عابدين الذى أبدع الخديوى في تنسيقه واتخذه مقراً رسمياً . وفى الشمال منه والغرب أنشأ اسماعيل حياً جميلا سمى بعد ذلك بالاسماعيلية ، وقد سهل على الناس شروط الدفع والبناء فى هذا الحى فسكنه كثير من الأجانب وشيدوا قصوراً جميلة جعلته من أجمل الأحياء فى القاهرة

ثم اذا تابع السير غرباً رأى السائح قنطرة قصر النيل العظيمة التى أتمت بناءها شركة فرنسية فى سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاتها ١٠٨٫٠٠٠ جنيهاً، وإذا عبر القادم القنطرة واتجه الى الجنوب رأى طريق الجيزة والاهرام الشهير ، فاذا اتجه يميناً اقترب من قصر الجزيرة الشهير حيث أقام ضيوف الخديوى من أصحاب الرءوس المتوجة كالأمبراطورة يوچينى وامبراطور النمسا وولى عهد انجلترا أثناء زيارتهم لمصر . والحقيقة أن قصر الجزيرة قصر الجزيرة

كان أشبه بمعرض منه بقصر فكانت تجرى خلاله البحيرات وتشرف من جوانبه المقصورات « يرى الناظر في فنائه الذئاب في القباب والنمور في الخدور تعوى وتزأر فتملأ القلوب خشوعاً ورهبة . ويسير بين الرياض فيملك سمعيه تغريد الطيور ويعطر أنفاسه وهيج الزهر وأريج المطر ، يتفيأ في ظلال الأشجار المتمايلة والأغصان الميادة حيث الثريات معلقة في كل دوح فتضىء مختلف الأثمار من نخيل وجوز ومنجة وصفصاف وشجر البان وأشجار عطرية من شجيرات المنطقة الحارة ذات العرف الذكى واللون الجميل يرنحها الهواء العليل وتبللها قطرات الماء والفوارات »

ضاحية حلوان الحمامات

ولم يقف غرام اسماعيل وجنونه بالحجارة والمونة عند حد القاهرة بل تعداها الى الصحراء نفسها حيث كشف قرية صغيرة بالقرب من القاهرة اسمها « حلوان » كانت فيما مضى مقاماً صحياً لأمراء مصر ، رأى في جفاف جوها ومياهها المعدنية ما يجعلها مقاما صحيا ، فاهتم الخديوى بالأمر وبنى بها الحمامات وشيد منزلا نخما عين له مديراً كفئاً ، ثم وصلها بالقاهرة بخط حديدى يبدأ من محطة بالقرب من القلعة ثم نشر الاعلانات عن « حمامات حلوان » الجديدة . ولما رأى القوم أن الخديوى نفسه هو صاحب المشروع تهافت الأجانب والوطنيون على حلوان للاستحمام ، وبدأوا يشيدون المساكن والقصور على طول الخط من القاهرة الى حلوان ، وأصبحت بذلك فى سنوات قليلة من أصح وأثرى ضواحى القاهرة

واتماماً لهذه المنشئات الجديدة أدخلت الإنارة بغاز الاستصباح

وكان قد أنشأ « لبون وشركاه Lebon » شركة فى الاسكندرية سنة ١٨٦٤ وأسس فرعاً بالقاهرة فى سنة ١٨٦٨ فأضيئت شوارع القاهرة بهذا الضوء الساطع . وأما توزيع المياه بالأنابيب فقد عم أيضا فى سنة ١٨٦٥ حين أنشئت شركة مياه القاهرة

الاعمال العامة

هذا وانا لو شئنا أن نذكر بالتفصيل كل ما أقامه الخديوى اسماعيل من المنافع والأشغال العامة لاستنفدنا كراستنا فحسبنا هنا إذن أن نعددها ليقتنع الذى يخامره الريب

وأول ما نذكره أنه أقام ١١٠٠ ميل من السكك الحديدية وأهمها تكميل السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى أسيوط . وأما الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة فوضع فى عهد عباس وهو من تصميم « ربرت استيفنسن Stephenson » المهندس الانجليزى. وفى عهد اسماعيل بنى جسر كفر الزيات على النيل وبلغت نفقاته ٤٠٠,٠٠٠ جنيه وهو من تصميم المهندس الانجليزى استفنسن أيضاً . وفى سنة ١٨٦٥ فكر اسماعيل فى مشروع استعمارى عظيم يقضى بربط مصر والسودان بطريق السكة الحديدية وفعلا كلف « فولر Fowler » المهندس الانجليزى تنفيذ المشروع ولكن جاءت الأزمة المالية فقضت على المشروع . . .

أما من القنوات والترع فحفر ٨٤٠٠ ميل، وأصلحت القناطر الخيرية.

الاهتمام بميناء الاسكندرية

وأن أهم ما أنجز فى عهد اسماعيل عدا قناة السويس هو توسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأحواض بها . وكان الخديوى قد رأى أنه إذا لم يعتن بأمر ميناء الاسكندرية فانها لا تلبث أن تضمحل أمام منافسة

قناة السويس لها، فعقد اسماعيل مع شركة « جرينفلد » الانجليزية عقداً لتوسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأرصفة واقامة سد هائل يبلغ طوله ميلين فى عرض مدخل الميناء فتحجز بذلك مساحة هائلة من الماء الساكن كافية لاستقبال أضخم السفن. وفى ربيع سنة ١٨٧١ وضع الخديوى نفسه أساس العمل وأنفق على المشروع مال طائل بلغ مليونى جنيه ونصف مليون مع أن العمل لا يستحق أكثر من مليون ونصف. ونشأ عن ذلك عدة مشاكل مع الشركة لم تنته إلا بعد سنين. أما ميناء السويس فاصلحت فى سنة ١٨٦٤ وأصبحت على استعداد تام للقيام بمهمتها الجديدة على باب القناة. وزيادة على ذلك شيد الخديوى على السواحل منارات بلغ صيتها شأواً بعيداً حتى قال «ماك كون» « إنه قل أن يوجد فى العالم نظام للمنارات أحسن مما على سواحل مصر الشمالية والشرقية [1] » وكان على ساحل البحر الأبيض ثمانى منارات، قوية وعلى ساحل البحر الأحمر سبع، والفضل فى حسن نظام هذه الادارة يرجع إلى همة رئيسها ومنشئها «ماك كيلوب باشا». أما الأسلاك البرقية فقد مد الخديوى منها ٥٠٠ر٥ ميل وصلت إلى أطراف السودان ولم يكن قد مد منها فى عهد سعيد إلا ٣٥٠ ميلا. وفى سنة ١٨٦٥ اشترت الحكومة إدارة البريد من «شينى اخوان» الايطالى وأصبحت مصلحة أميرية يديرها «موتزى بك» مديرها السابق، وبذلك انقضى عهد مكاتب البريد الأجنبية ما عدا المكتب الفرنسى فى الاسكندرية وقد ألغى حديثا. ومن ذلك العهد

المنائر

ادارة البريد

---

(١) انظر كتاب « مصر كما هى » ص: ٢٥٨

تقدمت المصلحة تقدماً عظيما فدخلت مصر فى اتحاد البريد العام فى مؤتمر برن سنة ١٨٧٤

اللاحة البحرية

وكانت نتيجة هذه الاصلاحات التى شملت التجارة وطرق النقل أن نشأ أسطول تجارى عظيم الفائدة ، فبدأ الخديوى فى أول عهده بتكوين شركة بحرية سماها « بالشركة العزيزية » عرض اسهمها للمبيع للجمهور ، وكان لها فى أول الأمر سبع بواخر تسافر بين السواحل القريبة لآسيا وأوربا وأفريقية ، وأخذت إدارة هذه الشركة تتقدم تدريجا حتى نافست الشركات الأجنبية وبلغ نجاحها درجة جعلت الخديوى يشترى أسهمها التى كانت بأيدى الجمهور فأصبحت بذلك ملك الحكومة في سنة ١٨٧٣ وأطلق عليها شركة «البوسته الخديوية» وصار لها فى ذلك الوقت ست عشرة باخرة للسفر بين موانى البحر الأبيض المتوسط وتسع للبحر الاحمر ، وبذلك عظمت أهمية الاسطول الذى عاون الجيش وقام بخدمات جليلة فى كريد والسودان والحبشة

٣

تقدم التعليم

خطة محمد على فى التعليم

لما شرع محمد على بمساعدة مستشاريه الفرنسيين فى تنظيم التعليم الوطنى فى البلاد كان فى نيته تخريج جنود وضباط أكفاء لجيشه ، ولم تعرض له مسألة التعليم العام فى البلاد ، ذلك لأن تكوين وإصلاح الجيش كان شغل محمد على الشاغل وكل إصلاح يلى ذلك لم يكن إلا فى المرتبة

الثانية . على أن الشعب لم يكن حينذاك مهيأ لتقدير ذلك الاصلاح المنشود وخاصة لما رآه القوم من الصلة المتينة بين المدرسة والجيش الذى كانوا يبغضونه أشد البغض. لذلك فتح محمد على مدارسه وأحضر إليها التلاميذ قسرا كما كان يفعل مع أفراد جيشه ثم قدم للطلبة الطعام والملابس والرواتب إغراء للآباء وأبنائهم المذعورين وترغيبا لهم، ولم تمض سنون قليلة حتى وضع محمد على أساس حركة التربية الحديثة فى مصر وعمادها المدارس الخصوصية التى أنشئت لتسد حاجات الجيش، وأكثر طلبتها من أبناء المماليك ومن الأزهر المعهد العلمى الوحيد الذى بقى يخدم الوطن واللغة والدين طول العصور الوسطى

وقد أنشئت المدارس الجديدة على النمط الفرنسى لأن محمد على كان يحب فرنسا ويعرف الفرنسيين أكثر من غيرهم . ورأى محمد على أن ليس ثمة تعليم وطنى مفيد إذا لم يكن بلغة البلاد فلم يكتف باستخدام الأساتذة الأجانب الذين استحضرهم من فرنسا وايطاليا والنمسا وانجلترا وقرر إرسال الوطنيين إلى مدارس أوربا نفسها حتى إذا ما عادوا لقنوا علوم أوربا بلغة البلاد . وبدأ بارسال البعثات العلمية فى سنة ١٨٢٦ ثم لما عاد أعضاؤها كون مجلس المعارف الأعلى برياسة مختار بك مدير المدارس فى سنة ١٨٣٦ . وأول مدرسة أنشأها محمد على مدرسة الهندسة بالقلعة ثم المدارس الحربية ومدرسة الطب والمدارس الخصوصية فى مختلف الفنون . ثم اقتضت الحال انشاء مدارس للتعليم العام ففتح مدرسة ثانوية بأبى زعبل ومدرستين ابتدائيتين بالخانقا والاسكندرية

وعدة مكاتب أولية فى الأرياف . ولما جاءت أزمة سنة ١٨٤٠ وعقدت معاهدة لندن وحددت الدول جيش محمد على نهائيا زال السبب القوى الذى من أجله وجدت المدارس فضعف شأنها تدريجيا وأغلق منها عدد غير قليل

خطة عباس الأول

أما عباس باشا فكان يشك كثيرا فى فائدة التعليم والأصلاح الاوربى بوجه عام . ففكر في طريقة سهلة يتخلص بها من طائفة التلاميذ الذين لم تعجبه أحوالهم ولا النفقات اللازمة لهم فعقد لهم ولأساتذتهم امتحانا عاما تحت اشرافه فى أبى زعبل ، ولما لم تكن النتيجة مشرفة للطلبة ولا للمدرسين أمر باغلاق جميع المدارس الملكية ما عدا واحدة فى أبى زعبل بقيت مفتوحة لمن وقع عليهم الاختيار من جميع المدارس ولذا سميت « بالمفروزة » وأبقى كذلك المدارس الخاصة بالجيش

أما سعيد باشا فلم يكن على تنوره وشدة تعلقه بالأجانب بأكثر من عباس اهتماما بالمدارس والتعليم ، وكل ما عمله أن نقل مدرسة المفروزة إلى القلعة ، ثم فتح مدرسة للهندسة فى القناطر الخيرية ، ولما كانت نشأته بحرية أحيا مدرسة البحرية بالاسكندرية ، وشجع كذلك الجاليات الأجنبية على فتح مدارسها لأول مرة فى مصر

خطة اسماعيل

ثم جاء اسماعيل فأوجد نهضة علمية حقيقية فى البلاد لأنه كمحمد على كان يعتبر التعليم الأساس الصحيح للرقى الوطنى الحقيق . غير أن محمد على بسبب أغراضه السياسية المتغلبة اهتم بالتعليم من حيث أنه أداة لازمة لتحسين الجيش أولا . أما إسماعيل فعنى بأمر التعليم لذاته ، ولم يكن له دافع على النهوض به سوى حب الرقى العام فى البلاد . وقد ساعد

الخديوى على تحقيق أمانيه علماء نظاميون فنيون ذوو مقدرة وإرادة أمثال « دور بك Dor » و « روجرس بك Rogers » وشريف باشا وعلى باشا مبارك ، وكان « دور بك » رجلا سويسريا له خبرة طويلة بشؤون التعليم ومن أقدر الموظفين فى الحكومة المصرية . أما « روجرس » فكان انجليزيا اختاره الخديوى وكيلا عنه فى لندن ثم عينه مفتشا للتعليم

وأول ما عمله إسماعيل أن أعاد تنظيم مجلس المعارف الأعلى برياسة أدهم باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وأكثرها يرجع إنشاؤه إلى عهد محمد على . واختار أدهم جهة العباسية مقراً لأكثر مدارسه وخصص جزءاً من الدخل لإنشاء المدراس فى الأقاليم . وفى سنة ١٨٦٧ أضاف الخديوى لميزانية المعارف منحة ملكية قيمتها ٥٠٫٠٠٠ جنيه كل سنة وهى مقدار ريع أراضى الوادى التى استردها الخديوى من شركة قناة السويس ووقفها على التعليم . ولقد بلغت ميزانية التعليم فى عهده ١٥٠٫٠٠٠ جنيه وهو مقدار عظيم فى ذلك الوقت يدل على شدة عناية الخديوى بأمر التعليم . على أنه يجب ألا يفوتنا أن جزءاً كبيراً من ميزانية المدارس كان يصرف على الطلبة إذ كان المبدأ السائد فى التعليم هو المجانى الداخلى

وأكثر المدارس العليا نجاحا فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الادارة والحقوق . أما المدارس الحربية فقد اهتم بها إسماعيل إهتماما خاصا وعين لها مديرين من الفرنسيين . وفتح من المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة

ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى القديم والتصوير والطب البيطرى والموسيقى، وانشئت مدرسة ثانوية بالاسكندرية . وفى سنة ١٨٦٨ نقلت أكثر مدارس القاهرة من العباسية إلى وسط المدينة حيث أخذت مقرها فى قصر الأمير مصطفى فاضل ذلك البناء الواسع الذى أوت إليه معاهد التعليم فى مصر زمنا ليس باليسير .

القانون الاساسى للتعليم

وفى هذه السنة أيضاً رأى على مبارك باشا ناظر المعارف إذ ذاك أنه يستحيل استمرار التعليم العالى والخصوصى من غير أن يوجد تعليم ابتدائى منظم، فعين الخديوى لجنة وضعت القانون الأساسى للتعليم العام سنة ١٨٦٨ . والغرض منه توحيد نظام التعليم فى انحاء القطر فقسمت المدارس الى ابتدائية . وثانوية . وعالية . وأنشئت المدارس الابتدائية فى البنادر الهامة فى أسيوط وطنطا ورشيد وبنها وبنى سويف والمنيا وعدة مدارس فى القاهرة . وبلغ عدد المدارس الراقية التى فتحت فى عهد إسماعيل ٤٣ مدرسة . وفى هذا العهد أيضاً أعيد إرسال البعثات إلى أوربا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالبا [1] وزاد اهتمام الأهالى بتربية أبنائهم فقبلوا دفع المصروفات بعد أن كانوا يساقون إلى التعليم قسرا فى عهد محمد على

ومما ساعد على نشر هذه الحركة العلمية اشتراك ديوان الأوقاف بهمة على مبارك باشا فى تأسيس المدارس والانفاق عليها من دخل الوقف وكان على مبارك من المصريين العصاميين الذين أرسلوا فى عهد محمد على إلى فرنسا فتعلم فيها الهندسة الحربية وأظهر فيها نبوغا عظيما ، ولما

(١) انظر كتاب « التعليم في مصر » لامين باشا سامي .

عاد إلى مصر فى عهد عباس الأول تنقل فى عدة وظائف عالية منها النظر فى ترتيب المدارس وإتمام القناطر الخيرية . وكان رئيسا لديوان الأشغال فى العهد الذى كان فيه الخديوى مهتما بإصلاح وتجميل القاهرة. ولما عين ناظراً للأوقاف والمعارف اتخذ « دور بك Dor » مفتشاً عاماً للمدارس لإدخال الإصلاحات اللازمة فى مدارس الحكومة حتى تضارع مدارس الجاليات الأجنبية التى كثرت فى ذلك الوقت، ففصلت المدارس عن إشراف وزارة الحربية واختصت هذه بمدارسها ، وأصبح للمعارف ديوان خاص مستقل بشؤون التعليم

دار العلوم

ورأى مبارك باشا ودور بك أن الحاجة ماسة إلى مدرسة توفق بين وجهى النظر المختلفتين فى التعليم، الحديثة والعتيقة فتحبب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسين أكفاء من جهة أخرى. فقر الرأى فى سنة ١٨٧٣ على تحويل غرفة المحاضرات المعروفة « بدار العلوم » فى قصر درب الجماميز إلى مدرسة منظمة يقبل فيها طلبة الأزهر النابغون ، وفيها يلقنون اللغة العربية والعلوم الدينية وشيئاً كثيراً من مبادئ العلوم الطبيعية الحديثة، فنجحت التجربة نجاحاً عظيماً وأخرجت مدرسة دار العلوم أساتذة جهابذة وأوجدت فى قلوب المحافظين رغبة حقيقية فى الرقى العلمى .

المدرسة السنية

وفى سنة ١٨٧٣ أيضاً خطا التعليم خطوة جديدة بفتح مدرسة للبنات في حي السيوفية بإشراف ومعاضدة زوجة الخديوى الثالثة وهذه أول مدرسة من نوعها للبنات فى الشرق وهى نواة المدرسة التى صارت تعرف الآن « بالمدرسة السنية »

المكتبة الملكية

وكانت نتيجة هذا التقدم العلمى أن انتشرت الكتب بين أيدى الناس ونشط التأليف والتعريب وظهرت الصحف والمجلات واهتمت الحكومة بطبع ثلاث صحف، إحداها الصحيفة الرسمية والثانية حربية والثالثة علمية وعينت لها أمهر الكتاب. ووضع الخديوى أساس المكتبة الملكية الحاضرة بأن جمع فى سنة ١٨٧١ الكتب المبعثرة فى المساجد والمكاتب القديمة ووضعها جميعها فى إحدى غرف قصر مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز وأضاف إليها مجموعة أوربية . ولأجل توسيع مجال العمل اهتم الخديوى بالمطبعة الأميرية ببولاق فأصلحها وأدخل فيها الآلات الحديثة وأسس معملا للورق بالقرب منها ، وبالاجمال لم تر مصر فى جميع أطوارها الحديثة نصيراً للعلم والتعليم والعلماء كالخديوى اسماعيل.

المتحف المصرى

وفى عهده واصل « ماريت Mariette » البحاثة الفرنسى أعمال التنقيب والبحث عن الآثار المصرية القديمة. وكان ماريت قد حضر إلى مصر فى عهد عباس الأول فى سنة ١٨٥٠ من قبل الحكومة الفرنسية وأخذ يدرس ويبحث حتى كشف « السرابيوم » بين آثار سقارة سنة ١٨٥١ ، وظل يواصل البحث والسعى حتى أولاه سعيد باشا عطفه وتشجيعه فعينه فى الحكومة لجمع الآثار وحفظها . ثم لما جاء اسماعيل عهد إليه فى مهمة تنظيم المتحف المصرى فى بولاق أولا ، ثم عينه الخديوى لاقامة المعرض المصرى فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ فافتن «ماريت» وأبدع ولفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية الرائعة فعاد اهتمام الاوربيين بدرس الآثار المصرية بعد أن أخذ يقل منذ موت «شمبليون» فى ١٨٣٢ ، وأصبحت دراسة الآثار

المصرية القديمةوتاريخها فرعاخاصا من العلوم يدرس فى الجامعات ويطلق عليه إسم «الأجبتلوجى Egyptology». وبقى ماريت مدير اللآثار المصرية محافظا عليها إلى أن مات سنة ١٨٨١ ، ولا يزال ناووسه فى مدخل المتحف المصرى الجديد بقصر النيل . ونبغ وظهر فى عهد اسماعيل كثير من أبطال النهضة العلمية الحديثة فى مصر مثل الفلكى باشا المهندس والفلكى الشهير ومحمد باشا على الطبيب الجراح ورفاعه بك الأديب والمعرب وكثيرون من أمثالهم. وبلغ من حبه الشخصى للتعليم أنه كان يرأس الاحتفالات المدرسية ويقدم الجوائز بيده للناجحين . وبلغ عدد المدارس جميعها ٤ر٨١٧ مدرسة وعدد التلاميذ ١٠٠ر٠٠٠ تلميذ من ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ ذكوراً أى بنسبة ٤ ./. وهى نسبة أرقى مما كانت عليه فى بعض ممالك أوربا فى ذلك الوقت

ظهور الروح الجديدة

وشملت رعايته مدارس الجاليات الأجنبية فأفاض عليهم هباته من منح وأراض وامتيازات ، وأدت هذه المدارس خدمات جليلة للأجانب وللمصريين على السواء . وما لبثت أن ظهرت الحياة العامة بمظهر جديد نشأ عن مواصلة الاحتكاك بمدنية الغرب بوساطة الأجانب الذين عينهم الخديوى فى وظائف الحكومة ، أو الذين شجعهم على المكث بالبلاد أو بوساطة بعوث الشبان العائدين من أوربا وقد اشربت نفوسهم جديد النزعات وحديث الآراء، وجماعات خريجى المدارس المصرية وقد سرت إليهم عدوى الفكر المصرى مما لقنوا من الدروس الأوربية ومن الصحف التى أنشأها جماعة من نابغى السوريين الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربى على النمط الافرنكى، ومن الحركة الازهرية المستنيرة التى

نفث فيها جمال الدين الأفغانى الذى وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ روح حماسته وفلسفته فانتجت أمثال محمد عبده وباقى زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثه بنور قدسى من الوطنية والعلم الصحيح



التقدم السياسى

كانت غاية اسماعيل من هذه الاصلاحات الشاملة كغاية جده الأكبر أن يرقى بمصر سياسياً حتى يستكمل استقلال البلاد، غير أنه لم يكن فى مركز يمكنه من محاولة الوصول الى غرضه بحد السيف، لا لعجزه عن مقابلة جيوش السلطان بمثلها، بل لأنه كان يعلم حق العلم دروس الماضى. فلم يغب عن ذهنه كيف أن تدخّل الدول سنة ١٨٤٠ حرم جده محمد على ثمرة انتصاراته الحاسمة. ولم ينس تحالف الدول ضد الروسيا فى حرب القريم سنة ١٨٥٤ لأنها أرادت تجزئة الدولة وفتح باب المسألة الشرقية

خطة اسماعيل السياسية

لذلك أعد اسماعيل السياسى أسلحة جديدة ليس من شأنها اثارة الشكوك ولا العدوان، وعمل على نيل مآربه بالسلم لا بالسيف، فبدلا من التهديد والوعيد الذى كان يكرره محمد على ضد الباب العالى كان اسماعيل يكيل المدح والثناء ويملأ العالم اعترافا بولائه وخضوعه للسلطان، ولم يكتف بزيارة الاستانة مرة، بل كرر زياراته عدة مرات، واشترى قصراً فخما على البسفور. وبدلا من ارسال الجند والحديد الى ساحة

القتال ، كان اسماعيل يرسل الذهب والفضة للباب العالى ووزرائه ، فلا تلبث المشكلات أن تحل بسهولة عجيبة . وليس من شك أنه نجح نجاحاً عظيماً فى كسب امتيازات هامة زيادة على الاستقلال الذى قررته الدول فى سنة ١٨٤٠ . ولولا الجهود التى بذلها اسماعيل فى هذا السبيل لتعذر على من أتى بعده الاحتفاظ باستقلال مصر كما هو ولاستردت تركيا شيئاً من نفوذها القديم فى البلاد .

زيارة السلطان مصر

وأول حادث سياسى رفع من شأن مصر وأميرها هو زيارة السلطان عبد العزيز لمصر فى ابريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديوى اسماعيل ، فكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد بين السلطان والخديوى أكدت بينهما الصداقة والود والاحترام . فلما وصل السلطان الى الاسكندرية سار الخديوى وأتباعه مشياً على الأقدام حذاء المركبة المقلة للسلطان ، ثم أقيمت تشريفة خاصة وخاطب السلطان ممثلى الدول قائلا :

« انى قد قدمت الى مصر لأقدم للوالى برهاناً جديداً على ما فى نفسى من كرم وحسن إرادة نحوه ، ولأشاهد بعينى ما عليه هذا الجزء العظيم من دولتى من الرقى ، إذ كل جهودى موقوفة على سعادة جميع الطبقات فى أطراف الدولة »[1] ثم زار السلطان القاهرة والقلعة وضريح محمد على وغادر الاسكندرية فى ١٦ ابريل على سفينة « فيض جهاد » وهى

---

(١) انظر كتاب « تاريخ الكافى » لشاروبيم بك الجزء الرابع ص : ١٣٩ . قال المؤلف « ان العامة كانوا اذا رأوا السلطان صاحوا « الفاتحة لمولانا السلطان » فينظر اليهم كانه يحييهم فيكثر صياحهم وتشتد جلبتهم ، وهي حالة لم يرها السلطان فى بلاده فانه اذا مر بالناس يوم خروجه للصلاة مثلا اطرقوا بابصارهم الي الارض وتخشعوا ولم يرتفع لاحد منهم صوت .

انظر « مجلة الجزائر » الفرنسية بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٨٦٣

سفينة حربية مصرية قدمها الخديوى هدية للسلطان تذكاراً لزيارته مصر

تغيير قاعدة الوراثه

بعد ذلك عمل اسماعيل على تغيير قاعدة الوراثة فى حكم مصر ، وكان الباب العالى لشدة حذره وغيرته قد قرر فى فرمان فبراير سنة ١٨٤١ أن يعين السلطان من أسرة محمد على من يختاره ، فرفض محمد على هذه المادة بدعوى إنها من شأنها أن تثير الفتن بين أفراد الأسرة وتحدث الاضطراب فى البلاد ، وطلب أن تكون الوراثة على حسب القانون العثمانى لأرشد الأسرة ، فاقتنعت الدول برأى محمد على وأجبرت الباب العالى على الاذعان لرأيه (١) ، ولكن اسماعيل كان يكره أخاه ووريثه فى الملك الأمير مصطفى فاضل ، وكذلك كان يخشى بأس الأمير عبد الحليم وهو الثانى فى الوراثة ، فعمل على جعل الوراثة لأكبر الأنجال كما هى الحال فى الحكومات الأوربية . وكان الخديوى يريد احداث هذا التغيير مهما كلفه ذلك من الثمن ، ولم يظهر السلطان معارضة فى الطلب رغبة منه فى احداث نفس هذا التغيير فى قانون الوراثة للعرش العثمانى إذا أمكن ، وعلى ذلك كلف اسماعيل وزير خارجيته نوبار باشا زيارة الدول وكسب رضاها ومعاضدتها أو على الأقل كسب حيادها . فبادر « اللورد كلارندون Clarendon » وزير خارجية انجلترا باعلان رأيه بأن قال « يجب على الدول أن تكون على حذر لأنه لا يمكن التنبؤ بما يحتمل أن يحدثه مثل هذا التغيير فى القواعد الأساسية لنظام البلاد فى عقول المسلمين » غير أنه كتب الى سفيره بالقسطنطينية يقول « إنه مع أن

(١) اوراق برلمانية خاصة بالشرق الجزء الثالث ص : ٤١٩

الحكومة الانجليزية ليست لها أية مصلحة خاصة فى المسألة فانه يسرها اتفاق السلطان والخديوى على شىء يرضى الأخير ويعتمده السلطان[١] » فلم يسع الباب العالى إلا موافقة الخديوى على طلبه . ثم مالبث الخديوى أن كسب امتيازاً جديداً أثناء المفاوضات التى دارت بشأن ما يدفعه من النقود ، فوافق السلطان على تسليم الخديوى حكومتى « مصوع » « وسواكن » فى مقابل ١٠٫٠٠٠ كيس (٥٠٫٠٠٠ جنيه مجيدى) وكان لهذا الامتياز أثر كبير فى تحريك همة الخديوى نحو مشروعات الاستعمار فى أفريقية . وفى مقابل ذلك كله زيدت الجزية من ٨٠٫٠٠٠ كيس إلى ١٥٠٫٠٠٠ كيس[٢] . وقد قال « ماك كون » بصدد تغيير نظام الوراثة : « إن قانون تغيير الوراثة قضى على النزاع والحروب التى تنشأ عن المطالبة بالعرش وعلى الأعمال والمنافع الشخصية المحضة التى يقوم بها الوالى مدة ولايته ، وأوجد التغيير اهتماما أسريا بمصلحة البلاد ، وهذا الاهتمام هو ضمان حسن الحكومة فى المستقبل[٣] وكان هذا التغيير أول نجاح صادفه الخديوى فتواردت عليه التهانى من جميع الحكومات وكانت انجلترا أول المهنئين[٤] ومما قاله اسماعيل عقب هذا النجاح « الآن قد أتممت وشيدت عمل جدى » . غير أن اسماعيل لم يقتنع باحراز نجاح واحد لأن ذلك لم يكن فى نظره إلا مقدمة لحقوق أخرى يريد كسبها

(١) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطينية ٧ مايو سنة ١٨٦٦
(٢) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطينية ٢٢ مايو سنة ١٨٦٦
(٣) مصر كما هي ص : ١٢٠
(٤) اوراق برلمانية : اللورد كلارندون الى الخديوى ١٨ يونيه سنة ١٨٦٦

من الباب العالى ، وقد شجع اسماعيل على ذلك سياسة الحكومة البريطانية التى كانت تميل إلى عدم معارضته فى أغراضه بفضل مساعى «الكولونيل استانتون Stanton » القنصل العام والوكيل السياسى لانجلترا والصديق الحميم لاسماعيل ، فقدم الخديوى فى فبراير سنة ١٨٦٧ طلباً للباب العالى يريد أن يمنحه السلطان من الحقوق مامنحه لولايات الدانوب ، (رومانيا) وأرسل وزيره نوبار للمفاوضة بشأن منحه حق زيادة الجيش والأسطول على حسب الارادة ، وحق منح جميع الرتب والوظائف ، وعقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية مباشرة ، وحق تمثيل مصر فى الخارج وأخيراً منحه لقب « عزيز مصر » فرفض الباب العالى هذه المطالب فى أول الأمر ، ولكن اسماعيل هدد بسحب القوات المصرية التى كانت تشترك فى إخضاع الثورة فى كريد إذا لم تجب مطالبه [١] وكتب وزير خارجية انجلترا اللورد استانلى إلى سفيره بالقسطنطينية إذ ذاك يقول « أن الحكومة الانجليزية لا تريد أن تعارض أى نزول عن شىء من قبل السلطان للباشا ، وأنه يحسن بالباب العالى أن يجيب رغبات اسماعيل [٢] » وأرسل الوزير إلى معتمده فى مصر يؤكد للباشا « حسن نية الحكومة الانجليزية وأنها لن تعرقل إجابة السلطان لمطالب سموه [٣] »

كسب حقوق اخرى

وفى يونيه من تلك السنة تمكن نوبار بقوة منطقه وبلاغة أسلوبه ،

---

(١) اوراق برلمانية : الكولنيل استانتون الى استانلى ٨ فبراير سنة ١٨٦٧

(٢) اوراق برلمانية : من ستانلى الي السفير ليونز ٢١ فبراير سنة ١٨٦٧

(٣) اوراق برلمانية : من ستانلى الي ستانتون ١٥ ابريل سنة١٨٦٧

وبفضل ما كان يرسله إسماعيل من الهدايا من التأثير فى الباب العالى فنح اسماعيل لقب « الخديوى » ومنحه حق عقد المعاهدات الادارية والتجارية،وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية فى البلاد من غير قيد فكان هذا نجاحا كبيراً صادفه اسماعيل وكان إذ ذاك يتزاور هو وملوك أوربا فى باريس حيث كان المعرض العام،وكانوا يقابلونه مقابلة الملوك أينما حلّ حتى بزت سمعته سمعة السلطان

استياء الباب العالى

وفى السنة التالية زار الخديوى ملوك أوربا لدعوتهم إلى حضور احتفال فتح قناة السويس ، فاستاء الباب العالى من تصرفات الخديوى وخاصة فى هذه المسألة لأنه دعا ملوك أوربا مباشرة من غير وساطة الحكومة العثمانية كما تقضى به الرسميات ، وزيادة على ذلك رأى الباب العالى أن الخديوى انتفع بفرمان سنة ١٨٦٨ انتفاعا غير مشروع فعقد قروضاً مالية كثيرة وزادت قوات جيوشه وأسطوله بدرجة لا يمكن تبريرها.فكانت نتيجة استياء الباب العالى أن دبر الصدر الاعظم عالى باشا ضربة شديدة صوبها نحو اسماعيل عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر واحد ، وذلك بأن أرسل الباب العالى فرماناً مهيناً حرم على الخديوى فيه عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالى ، وحتّم عليه عرض الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالى ، وحظر عليه بناء السفن الحربية من غير استئذان السلطان . وكان فى نية الصدر الأعظم اهانة الخديوى بأكثر من ذلك ولكن خشى تدخّل الحكومات فى الأمر إذ كتب اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا يقول : « ان أية محاولة

من جانب الباب العالى لعزل أو تنزيل الخديوى من مركزه ستحدث تأثيراً لا نرضاه ويكون مضراً للغاية[١] » وذكر فى رسالة أخرى « أن حكومة الملك ، تنصح للسلطان بألا يفكر فى إلغاء فرمان سنة ١٨٦٨ لأنه إذا حصل ذلك جر السلطان على نفسه غضب الدول وعداءها[٢] » ونصحت الحكومات للخديوى بقبول فرمان سنة ١٨٦٩ بدون أن يبدى معارضة فقبل الفرمان وقرئ رسميا كالمعتاد ، ولكن الخديوى أضمر الانتقام فسعى أولا لدى خاصة السلطان ، ثم خدمته الظروف بموت الصدر الأعظم عالى باشا وبعدها سافر إلى القسطنطينية ، وأقنع السلطان والصدر الأعظم الجديد بكل الطرق الممكنة بالغاء فرمان سنة ١٨٦٩ ،ولما كان الاقناع بطريق الذهب خاصة لم يتوان الباب العالى فى اصدار فرمان سنة ١٨٧٢ لتأييد الفرمانات السابقة لسنة ١٨٦٩،و بالغاء فرمان هذه السنة ضمناً،وأرسل السلطان للخديوى إرادة سلطانية تخوله حق عقد القروض المالية ، وقدر ما دفعه الخديوى للصدر الأعظم فرمان سنة ١٨٧٣ وحده بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيها . وفى سنة ١٨٧٣صدر فرمان جديد شامل لكل حقوق الخديوية المصرية وهو بمثابة اللائحة العظمى لاستقلال مصر الذاتى،اذ منح الباب العالى الخديوى استقلالا تاماًفى الشؤون الداخلية فأصبح له حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية رأساً بدون استشارة السلطان . وصارله أن يسن القوانين التى توافق حالة البلاد،وأن

---

(١) اوراق برلمانية : من كلارندون ٢٨ اغسطس سنة ١٨٦٩

(٢) اوراق برلمانية : من كلارندون ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩

يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة. وزادت الجزية في مقابل هذه الحقوق الى ٦٦٥٫٠٠٠ جنيه وقد أنفق الخديوى فى الحصول على هذا الفرمان ما يقرب من مليون جنيه وعلى ذلك يكون الخديوى اسماعيل قد كسب لمصر حقوقها وحريتها بطريق الحكمة والسياسة والممارسة، ولو أنه سلك طريق الحرب لخسرت مصر حقوقها. أما الثمن الذى اشترى به اسماعيل هذه الحقوق فانه وإن كان قليلا بالنسبة لما أحرزته مصر من الحرية فقد كان فى الحقيقة فوق طاقة حكومة كمصر مثقلة بالديون، ولكن لا مشاحة فى أن استقلال مصر الذى كسبه محمد على فى ميدان الحرب قد ثبته اسماعيل وزاد عليه وأقامه على قواعد ثابتة.



الفصل الثالث

قناة السويس

ترك سعيد باشا بعد موته وصيتين لاسماعيل هما من الأهمية بالنسبة لمستقبل مصر بمكان عظيم . فقد عقد سعيد أول قرض أجنبى وتعاقد هو و « دلسبس de Lesseps » بشأن حفر قناة السويس تعاقدا مضرا بمصلحة مصر أيما إضرار . ولا نريد الآن أن نأتى على تاريخ مفصل لقناة السويس غير أنه يكفى أن نقول أن الفكرة ليست بالمستحدثة بل هى قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة القدماء والبطالسة والرومان والعرب . وأول من فكر فى تنفيذ المشروع في الأزمنة الحديثة هو « نابليون بونابرت » فقد اهتم بالمشروع وبحث فيه بحثاً دقيقاً وسار بنفسه مجتازاً البرزخ مع لجنة علمية على رأسها « لبير Lepère » أحد علماء الحملة الفرنسية وكبير مهندسيها الذى انجز تقريراً مفصلا أنار به الطريق لمن فحص المشروع من بعده مع أنه ذهب إلى وجود فرق بين سطحى البحر الأحمر والأبيض يبلغ بضعة أمتار . وقد نشر تقريره ضمن المباحث الهامة التى قام بها العلماء الفرنسيون أثناء وجودهم بمصر ونشرتها حكومة فرنسا بعد ذلك فى مجلدات تحت عنوان « وصف مصر » . وعرضت الفكرة مرة بعد

تاريخ الفكرة

أخرى أمام محمد على بوساطة جماعة «السان سيمونيين[1] «St. Simoniens» الذين لهم فضل تصحيح الخطأ الذى وقع فيه «ليير» والذين ما فتئوا يعملون برياسة المهندس «انفنتين Enfantin» على درس المشروع وإقناع أولى الأمر بالموافقة. ولكن محمد على أبى أن يوافقهم لأسباب منها خوفه من تدخل الدول، ومنها رغبته فى مصالحة انجلترا التى كانت تقول بضرر المشروع وعدم إمكان تنفيذه. ومن هذه الأسباب أيضاً أنه كان يخشى من تأثير فتح القناة فى تجارة الاسكندرية وهى أحب البلاد اليه. ورأى أن الثروة الطائلة التى كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الأسكندرية لا بد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء، ومصر ناظرة مغلولة اليد لا تنتفع منها بشيء. ولذلك فضل محمد على أن يغضب فرنسا، وسعى سعيا حثيثاً فى تحسين طريق البر بين البحر الأحمر والاسكندرية، واهتم بذلك اهتماماً عظيماً بفضل معاونة «توماس واجهورن» الضابط الذى انتدبته حكومة شركة الهند للبحث فى الطريق البرى بين السويس والاسكندرية تمهيداً لاستعماله. وفى سنة ١٨٤٢ عقد محمد على مع انجلترا معاهدة تجارية تقضى بأن تقوم مصر بنقل البريد البريطانى الذى يمر بطريق البر بشروط خاصة وفعلا تألفت فى مصر مصلحة أميرية لهذا الغرض عين على رأسها مديرون أكفاء وبذلك قضى على فكرة القناة مؤقتا. وفى عهد عباس باشا الأول كان

محمد على والقناة

---

(١) جماعة «السان سيمونيين» تألفت بفرنسا بزعامة الكونت سان سيمون. ومن إغراضها الاشتراك والتعاون الدولى بين العالم. وقد انتفع دلسبس من كتاباتهم وبحثهم ومع ذلك لم يشرك معه احدا منهم فى اخذ امتياز حفر القناة.

نفوذ الحكومة الانجليزية عظيما ومتفوقاً فسعت لدى الباشا حتى وضع السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة ، وتلاها الخط بين السويس والقاهرة فى عهد سعيد

سعيد باشا والقناة

ولكن حين أعتلى سعيد العرش تجدد مشروع القناة، وازداد الأمل فى تنفيذه ، وذلك لأن المسيو «دلسبس de Lesseps» المهندس الفرنسى والسياسى الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقا حميما للوالى منذ الصغر أيام كان والده قنصلا بمصر فلم يجد صعوبة تذكر فى التأثير فى الباشا لمنحه امتياز فتح القناة ، وكان سعيد سهل الانقياد يعوزه الحزم وراسخ العزم فتردد كثيراً فى القبول ، ولا سيما أنه كان يخشى غضب الحكومة الانجليزية ، ولكن دلسبس أخذ يدلى أمامه بالبراهين والآراء ويكرر عليه القول ويلح عليه بشأن القناة ويسهل الصعب ويخفف التبعة وما زال به حتى رضى الباشا أخيراً ، معتقداً أنه سيعمل عملا يذكر معه اسمه بالاجلال وهو مع ذلك عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد ، لأن الشركة كما أفهمه دلسبس ستكون دولية وستقوم بكل النفقات

شروط الامتياز

وأول امتياز أحرزه دلسبس كان فى سنة ١٨٥٤ ، وفى سنة ١٨٥٦ نال امتيازاً ثانياً مفصلا ووافق الباشا على قانون الشركة ، وأهم ما فيه تصريح الباشا عن نفسه وعن خلفائه بأن القناة بين السويس وبلوز (الفرما) على البحر الأبيض تكون حرة لجميع سفن العالم التجارية بدون

تميز أو تحفظ مهما كان جنس السفينة بشرط دفع الضرائب المطلوبة واتباع القوانين ، ومن هذه المواد أنه لا يجوز للشركة أن تمنح أى فرد أو أية شركة إمتيازات لا يتمتع بها الجميع،وأن الشركة لها حق التمتع مدة ٩٩سنة ابتداء من افتتاحها وبعد انتهاء المدة(أى فى سنة ١٩٦٩)تصير القناة ملكا للحكومة المصرية ، وقد تعهد سعيد باشا بأن يكون أربعة أخماس الفعلة الذين يعملون فى حفر القناة من الفلاحين المصريين ، وأن يكون للشركة حق حفر ترعة عذبة من النيل إلى القناة وحق امتلاك الأراضى اللازمة على صفتى القناة،وحق استيراد جميع الأدوات من الخارج بدون تحصيل مكوس عليها . وحددت رسوم المرور فى القناة بمقدار عشرة فرنكات عن كل مسافر وعلى كل طن، وأن يخص الحكومة المصرية ١٥./. من صافى الأرباح [1]

الاستعداد لتاليف الشركة

وقضى دلسبس زهاء أربع سنوات فى درس المشروع وتجهيزه واقناع الدول وخاصة انجلترا وتركيا بفائدته . ولأجل ذلك قام « لينان باشا » و« موجل بك » المهندسان الفرنسيان اللذان كانا فى خدمة الحكومة المصرية بتقديم تقرير فى أثبتا فيه إمكان تنفيذ ونجاح المشروع . وأراد دلسبس أن يجذب الرأى العام نحو مشروعه ويزيل الشكوك من أذهان البعض ، فدعا أعظم مهندسى العالم لزيارة مصر ودرس المشروع

(١) استمرت الشركة تحصل هذه الرسوم إلى سنة ١٨٧٢ حين ظهر عدم كفايتها للمساهمين فاقترح دلسبس زيادة الرسوم وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية سنة ١٨٧٤ قررت زيادة أربعة فرنكات على كل طن ووافق الباب العالى على ذلك . ولما احتج ديلسبس وهدد باغلاق القناة أنذره الخديوى بأنه فى هذه الحالة يحتل مركز الشركة بالقوة ويدير حركة القناة بنفسه . وعلى ذلك اذعن دلسبس



فرديننددلسبس

وأنذرت اسماعيل فلم يسعه إلا الوقوف، وبعد ذلك انهار تدريجا ذلك البناء الضخم الذى أقامته مصر بجهودها ودماء أبنائها. حقاً أن تاريخ المصريين فى السودان لمن أنخز ما يتحدث به وانه لتاريخ يوجب الأسى والحزن!

بدأت حركة الكشف فى افريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إذ لفت أنظار العلماء وجود بقاع مظلمة في وسط خريطة افريقية فانبرى لكشفها رجال كبار النفوس أقوياء العزائم بعيدو الهمم، ولا غرض لهم إلا خدمة العلم والانسانية. وأول هؤلاء الرجال «برتون» «واسبيك» و«جرانت» الذين كشفوا بحيرة فكتوريا سنة ١٨٦٢ وبعدهم جاء «بيكر» «ولفنجستون» «واستانلى» «وشوينفورت» وفى ذلك الوقت الذى أصبح فيه اسم افريقية كالهند فى القرن السادس عشر يرحل اليها الكاشفون والمستعمرون من جميع أنحاء العالم المتمدين، اعتلى اسماعيل عرش مصر فلعب المصريون دوراً فى فتح افريقية هو أنخر وأعظم ماقامت به مملكة فى سبيل الكشف الجغرافى الحديث. وكان إسماعيل قد خدم الحكومة الانجليزية خدمة مذكورة أثناء حملتها على بلاد الحبشة سنة ١٨٦٧ فكسب بذلك عطفها ومودتها. إذ أرسل خطاباً إلى النجاشى ينذره بالحرب أولا[١] ثم قدم جزءاً من أسطوله وجيشه لانجلترا فشكرته قائمة

(١) ومما جاء فى هذا الخطاب بقلم عبد الله باشا فكرى : . . . أرى لما بيننا من حقوق الجوار ولصوق الدار بالدار ان من الواجبات العينيه واللازمات المرعية ابداء النصيحة كلما اقتضى الحال . . . فلا يخفى على فطنتكم وحسن خبرتكم ان دولة الانكليز من قديم الزمان مشهورة بالشجاعة والقوة والبأس والسطوة وما كان سكوتها إلى هذا الوقت كل هذه المدة المديدة والاعوام « العديدة » إلا تباعدا عن الشر ورغبة فى بقاء الصلح والخير . واملا فى افلات المسجونين بغير قتال والافراج عنهم لحسن الحال فاذا لم تحصل

باسته.الها ميناء « زيلع » التابعة للحكومة المصرية قاعدة حربية ضد الحبشة [١] وقد حدث أن زار مصر ولى عهد انجلترا سنة ١٨٦٩ فأشار على الخديوى بان مصر تنال شرفا كبيرا وصيتا عظيما إذا أخذ الخديوى على عاتقه مهمة كشف وتمدين قلب افريقية وقمع تجارة الرقيق فيها ، فانتهز الخديوى الفرصة وبدأ يعمل لتحقيق مطامعه ، ولكنه رأى أن مصر يعوزها الأكفاء من الضباط الحربيين والاداريين والمهندسين ورأى أنه إذا استخدم ضباطا من الانجليز أو من الفرنسيين عرض نفسه لمنازعات ومشاكل لاحد لها فصمم على إراحة نفسه من عناء ذلك بتعيين ضباط محايدين لا انجليز ولا فرنسيين،ووقع اختياره على الضباط الامريكيين خاصة . وكانوا وقتئذ حديثى العهد بالانفصال من الجيش الأمريكى عقب انتهاء الحرب الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥) فعين منهم أولا الجنرال « ستون Stone » فى وظيفة رئيس أركان حرب وكلفه مهمة تأليف أركان حرب للجيش يكون لضباطه من القدرة

على هذا المرغوب فلابد لها من إشعال نار الحروب . . مما لا يخفى سوء عاقبته وشر نتيجته . ولابد ان يكون قد حاط علمكم بما صنعته الدولة المذكورة فى بلاد الهند وبلاد الصين مع كثرة أهاليها وسعة اراضيها وبعد نواحيها . ثم إن بيننا وبين هذه الدولة مودة قديمة وعلائق محكمة ومحبة قويه . وهذه العساكر والجنود عند دخولها إلى جهتكم يكون مرورها بالضرورة من اراضى الحكومة المصرية ولا سبيل لمنعها من المرور وصدها عن القصد المذكور إلا بالمبادرة من حضرتكم إلى طلاق المحبوسين المذكورين قبل اشتعال نار القتال واشتداد الاهوال وتلف الرجال وضياع النفوس والاموال . لذلك دعتنى المحبة الوفيرة وحقوق الجيرة ان انصح لحضرتكم فى هذا الامر . فان اردتم الخير لكم ولبلادكم والسلامة وحسن العاقبة فاقبلوا هذه النصيحة الوداديه والاشارة الحبية . . . اما إن خالفتم واخلفتم الظن واردتم ابقاء المذكورين بعد هذا فى السجن فاعلموا ان لابد للانكليز ان يدوسوا ارضكم بهذه الجنود الحاضرة والقوة الوافرة . . وعند ذلك لا تنفع الندامة ولا تمكن السلامة . . ونضطر نحن ايضا لان يزول ما عندنا من المودة اليكم ونكون حينئذ معهم عليكم لمخالفتكم نصحنا . والعاقل يختار خير الامور ولا يلقى نفسه فى الشرور ؟

جمادى الاخر سنة ١٢٨٤ من الاثار الفكرية

(١) « مصر المسلمة والحبشة » لوليم داى ص : ١٢٢

ما يمكنهم من القيام بمشروعات الخديوى على أكمل وجه . ثم أخذ «استون باشا» يستعين بالضباط الأمريكيين حتى عين منهم نحو أربعين ظهر منهم « لورنج » و « داى » و « لونج » . وفى قليل من الزمن تمكن «استون» وزملاؤه من تخريج فئة من الضباط المصريين لهم من الكفاية والتدريب على الأعمال ما ملأ صدر الخديوى والأمة فخراً وإعجاباً . ومن هؤلاء الضباط مختار وواصف وفوزى وغيرهم ممن أضاءوا صحيفة تاريخ مصر الحديث فى السودان . والآن نترك أركان حرب الجيش فى التكوين ونعود إلى ذكر أعمال اسماعيل :

كان ولى عهد انجلترا قد أوصى الخديوى باستخدام السير «صمويل بيكر Samuel Baker» المستكشف الشهير الذى كشف بحيرة البرت نيانزا، فعينه الخديوى فى ابريل سنة ١٨٦٩ على رأس حملة هامة الغرض من إرسالها إخضاع الأراضى التى فى جنوب «غندكرو» للنفوذ الخديوى «حيث أن القوانين الانسانية تقضى بوجوب مطاردة تجار الرقيق من هذه الأصقاع»⁽¹⁾، فسار السير « صمويل بيكر » على رأس قوة مصرية مزوداً من الخديوى بالسلطة المطلقة على من معه، ولكن الحملة لم تصادف نجاحاً يبرر النفقات العظيمة التى صرفت وقدرها ٢٠ مليون فرنك . وانما تمكن السير صمويل من تأسيس محطات حربية تجارية لمنع الرقيق على طول مجرى النيل الأعلى، ووصل إلى بحيرة «البرت ادوارد» ولكنه عجز عن إخضاع القبائل المجاورة . ولما غادر السير صمويل السودان فى سنة ١٨٧٤ كان حملة صمويل بيكر

(١) انظر كتاب « الاسماعيلية » للسير صموئيل بيكر

النفوذ المصرى قد امتد إلى جنوب غندكرو، ولكنه كان نفوذا اسميا فقط لأن المحطات التى بقيت بها الحاميات المصرية لم تكن كافية لردع القبائل بل ظلت الحاميات فى حقيقة الأمر مضيقاً عليها من الأهالى.

غردون فى السودان

وفى سنة ١٨٧٤ دخل «شارلس غردون Gordon» فى خدمة الخديوى بناء على اقتراح ولى عهد انجلترا أيضاً. وكان صيته قد ذاع بسبب بلائه فى حرب القريم وفى الصين، فعينه الخديوى حاكما على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاشوده، وبدخول غردون دخلت فى حكومة السودان الهمة والنشاط والاستقامة من جهة والسياسة والتضاغن من جهة أخرى، ففى أقل من ثلاث سنوات خفق العلم المصرى جنوبى خط الاستواء، وأصبح إسم حكومة الخديوى اسماعيل عنوان العدل والنظام والمدنية فى البلاد إذ قوّى غردون الحاميات وعين لها قواداً أكفاء وضرب على أيدى تجار الرقيق وهم أصل البلاء والخراب فى البلاد.

ومن أعمال غردون فى السودان أنه أعاد كشف النيل من منابعه ورسم خريطة وافية من الخرطوم إلى المنابع، ودخلت الجنود المصرية أوغنده وزنجبار، وأعلن ملوك هذه البلاد ولاءهم لخديوى مصر. وكان فى المقدور ضم هذه الأقاليم لدولة مصر لو لا تدخل السياسة الانجليزية وما رآه غردون نفسه [١] إذ لا يخفى أنه كان رجلا طيب القلب ديناً يميل إلى معاضدة المبشرين من المسيحيين. وفى سنة ١٨٧٦ غادر غردون السودان وعاد فى سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على جميع الأقاليم السودانية المصرية. وفى ذلك

(١) انظر كتاب «مصر المسلمة والحبشة» تأليف داى

الوقت تم الاتفاق بين حكومة الخديوى وحكومة بريطانيا على إلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه ، فعقدت معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقدت معاهده أخرى فى السنة التالية وتكبد الخديوى نفقات جمة فى سبيل تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين . وقد كان ذلك سبباً فى رفع ذكره وتسجيل اسمه بين أولئك الذين كافحوا فى القرن التاسع عشر لتحرير الإنسان من الرق . قال اللورد «ابردين» الوزير الانجليزى : « إن حاكم مصر قد بذل من الجهود فى سبيل منع تجارة الرقيق وتحسين حال شعبه أكثر مما بذل أى أمير آخر فى الشرق بل وفى الغرب(١) »

فتح دارفور

ولم يقتصر تقدم الجيوش المصرية فى السودان على الجهات الجنوبية فحسب، بل كانت الفتوح مستمرة شرقاً وغربا . ففى سنة ١٨٧٣ كان قد انحاز الزبير أحد كبار أقوياء تجار الرقيق فى إقليم بحر الغزال إلى جانب الحكومة المصرية، فعينه الخديوى مديراً على إقليم دارفور، وكان ملكها مستقلا فسيرت الحكومة حملة لفتح دافور وتم ذلك على يده سنة ١٨٧٤ فنحه الخديوى لقب باشا، وذهب الزبير إلى مصر للمثول بين يدى الخديوى ولم يؤذن له بالعودة ، وكان قد خلفه ولده سليمان بن الزبير مديراً على بحر الغزال. وعاد غردون إلى السودان فاتفق مع سليمان أولا، ولكن قام النزاع بينهما وشبت نار الثورة فى بحر الغزال فارسل غردون حملة بقيادة « جسى Gessi » الطليانى لاخضاع سليمان وانتهى الأمر بقتله سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٧٩ عاد غردون إلى أوربا بعد أن أعيته الدسائس التى حوله

(١) انظر تاريخ « مصر » للبارون ده مالورتى ص : ١١٧

ويئس من التوفيق بين سياسة أوربا وقتئذ ومصالح الخديوى، ولكنه عاد ثانية إلى السودان بعد أربع سنوات ليموت ميتة شريفة فى بلاد طالما تعب فى إصلاحها.

عودة غردون

وفى أثناء هذه الجهود التى قام بها غردون وزملاؤه كان ستون باشا يهيء أركان حرب الجيش المصرى للمهمة التى خلق من أجلها. وكان الخديوى عالما بما يستدعيه هذا العمل من العناية والأموال فلم يتأخر عن البذل بسخاء لا سيما أن وزير الحربية وقتئذ كان رجلا مشهوراً يتوقد همة وذكاء فساعد كثيراً فى إنجاح مشروع الخديوى، وهذا الوزير هو الأمير حسين كامل الذى تشبع بأفكار والده ومطامعه

أعمال أركان حرب الجيش

اشتغل أكثر أعضاء أركان الحرب بالاستكشاف، فمنهم من كان يعد الخرائط لتنظيم الضرائب وآخرون كانوا يشرفون على أعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الرى وإحياء الأراضى الزراعية من الصحراء ومنهم من كان ينقب عن الملح وزيت البترول. ولكن أنشط الضباط كانوا يرسلون إلى قلب أفريقية لتمدين هذه البقاع. وأول هذه الرحلات قد وجدت مجالا للعمل فى مصر حيث مسحت أراضيها من جديد ورسمت الخرائط اللازمة، وذهب الكولنل «وارد Ward» ليمسح جزيرة «طاشيوز» وكانت وقتئذ تابعة للخديوية المصرية. وفى سنة ١٨٧٤ ذهب «كاستون Coalston» و «بروت Prout» على رأس حملة لكشف الكردفان، وفى نفس هذا الوقت ذهب «بردى Purdy» و «ماسون Mason» لكشف دارفور. فكانت كل حملة تعد التقارير العلمية الضافية

عن حقيقة هذه الأراضى وأهلها ومعادنها وتنشرها للعالم المتمدين .

ومن الضباط الذين اشتغلوا مع غردون ابراهيم فوزى المصرى والدكتور شنتزر النمسوى (أمين باشا) الذى عينه حاكما على مديرية خط الاستواء « وسلاطين Slatin » النمسوى أيضاً الذى عينه حاكما على دارفور « وشاييه لونج » الأمريكى الذى اشتهر بما أحرزه من النجاح فى الأقاليم الاستوائية حيث كشف بحيرة ابراهيم التى سميت بعد ذلك « شوجا » ودخل بلاد أوغندا واستطاع عقد معاهدة مع ملكها « متيزا » سنة ١٨٧٤ بمقتضاها قبل الملك أن يكون تحت حماية الخديوية المصرية . وكان إسمه مهيباً محترما لدى الجميع وبلغ من إعجاب الخديوى به أن قال مرة فى مجلسه الخاص « أن هناك جنديا صغيراً بمساعدة جنديين آخريين قد أنجز لمصر فى أيام قلائل أكثر مما عمله السير صمويل باكر فى أربع سنين[1] » والحقيقية أن نجاح غردون ومساعديه من الضباط فى هذه البقاع كان نجاحاً كاملا .

ثم ظهر للخديوى أن سيادته على إقاليم أفريقية الاستوائية ومنابع النيل غير كافية ، وأنه لابد من الاتصال بالمحيط الهندى وذلك بالاستيلاء على نهر من الأنهار القريبة من بحيرة فيكتوريا والتى تصب فى المحيط ، لأن الطريق الطبيعى للتجارة فى إقليم البحيرات هو طريق المحيط الهندى لا طريق النيل الذى تتعذر فيه الملاحة من بعد فاشوده . ولعلم الخديوى بأن جزءاً عظيما من تجارة العاج قد تحول فعلا صمم على كشف

حملة ساحل المحيط الهندى

---

(١) « مصر السلمة والحبشة » لوليم داى ص : ٨١

جديد . فارسل « ماك كيلوب باشا » « وشاييه لونج » على رأس حملة للبحث عن ميناء موافق على ساحل المحيط الهندى فاختارت الحملة أولا مصب «نهر جوبا» ولما لم يكن صالحاً لمرسى السفن سارت الحملة جنوبا حتى وصلت إلى « قسمايو » ، ودخلت فى أملاك سلطان الزنجبار ورفع العلم المصرى على بعض الأقاليم . ولكن ما لبث الخبر أن بلغ الحكومة الانجليزية فاحتجت لدى الخديوى بقوة ، ورجعت الحملة بعد أن أخلت جميع الموانى عدا «زيلع» التى نزل السلطان عنها فى سنة ١٨٧٥ للخديوى آزاء مقدار من المال[١]

ضم بربره وهرر

وقد أدى دخول الجنود المصرية فى زيلع إلى احتلال الأقاليم المجاورة فضمت « بربرة» ثم أخذ المصريون يعدون المدة لفتح «هرر» فسارت حملة تحت قيادة رءوف باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ فتقدمت الحملة بسرعة مدهشة ، ومالبث العلم المصرى أن خفق فوق هرر وخضعت جميع القبائل ماعدا قبيلة الجالا فأتاه المدد بقيادة عبد القادر باشا حلمى واخضعت القبيلة ، وبدىء بتنظيم هذا الاقليم الجديد بتوطيد الأمن وتأمين حرية الأفراد وبناء دار الحكومة والمستشفى وثكنات للعساكر ، وكان رءوف محبوبا لدى الأهالى وقد نزل من قلوبهم منزلة جعلتهم يلقبونه بالوالد كما قال الضابط البولندى « پولتشكه »

وجاء بعد رءوف باشا « نادى بك » فى سنة ١٨٧٨ ويعد من أقدر الحكام الذين حكموا فى هذه البقاع ، فقد كون الشرطة ونشط الزراعة

---

(١) «مصر المسلمة والحبشة» ص : ٨٢

والصناعة . وفى سنة ١٨٨٤ بسبب سوء الحالة السياسية فى مصر جلت الجنود عن هذه البلاد بعد أن تركوا من الأعمال ما يشهد لهم بحسن السياسة والمقدرة ، فقد أدخلوا زراعة القطن والسكر والفواكه وتربية الأغنام وزراعة الخضر ، وقضوا فيها على تجارة الرقيق وأدخلوا استعمال النقود وكثر عدد السكان وزاد عدد القوافل . قال الجنرال « بولتشكه » وهو شاهد عين « ان التأثير الذى تركته الجنود المصرية فى هرر يمكن تلخيصه فى كلمتين الاقدام وحفظ النظام » .[1] وكتب الدكتور «شوينفورت» فى تقرير له يقول : « إن القوة والنفوذ الذى كان لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ على أراضى النيل الأعلى الشاسعة لم تتمتع بمثلها أعظم الأمم استعمارا فى التاريخ وهما الانجليز والبرتغال. وقد كان الأمن فى تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة لم تعرف من قبل ولا من بعد[2] »

حرب الحبشة

غير أن امتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر كان من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة، وكان لمصر من الموانى على هذا الساحل زيلع ومصوع وسواكن وكلها كانت للحبشة فى الأصل وأخذتها تركيا ثم نقلتها تركيا إلى الخديوى . وبدخول هذه الموانى فى حوزة مصر قطعت على الحبشة طريق البحر وحرمتها تجارة العالم ، ثم إن الخديوى شجع الاتجار بين أملاكه والأقاليم التى تحت سيادة ملك الحبشة فخشى الأخير اقتراب المصريين وتدخلهم فى بلاده ، وتوترت العلائق توترا

(١) « المجلة الجغرافية » سنة ١٨٨١ « هرر » تأليف بولتشكه » ص ٥٧٥

(٢) « مركز مصر الدولى » لكوشرى ص ٢٧٥

شديداً عند ماعين « متزنجر Mutzinger » السويسرى حاكما لمصوع وكان متزنجر هـذا قنصلا لفرنسا وانجلترا فى الحبشة فأخذ يفاوض بعض رؤساء الحبش ويحرضهم على الثورة نخشى ملك الحبشة أن يكون تعيينه مقدمة لهجوم المصريين واعدادهم العدة للزحف فأرسل الرسل إلى انجلترا يستنجد بها ضد هجوم المسلمين ، غير أن انجلترا التى حاربت الحبش منذ سنوات قليلة انحازت إلى جانب اسماعيل. أما فرنسا وكانت حانقة على انجلترا والخديوى معاً بسبب بيع أسهم قناة السويس فساعدت الحبشة جهاراً وأرسلت لهم المؤن الحربية والأسلحة

الحملة الاولى وكان الخديوى يتوق إلى تحسين سمعته فى نظر أوربا فأسرع بارسال الحملة الأولى وعلى رأسها ضابط دنمركى اسمه « ارندرب Arendrup » ومعه « درهلز » « ورشدى » « واراكيل » أخو نوبار باشا و ٢٫٥٠٠ جندى . وقد تحركت الحملة فى اكتوبر سنة ١٨٧٥ وانضم اليها متزنجر الذى ما فتىء يحرض الخديوى على إرسال الحملة ويؤكد له الفوز . ولما وصل « ارندرب » الى « اسمره » نفخ الملك يوحنا فى البوق فتجمع ٣٠٫٠٠٠ رجل وقامت معركة على الشاطىء الأيسر من نهر « مارب »

انهزام المصريين عند « جوندت » انهزم فيها المصريون بسبب كثرة عدد العدو وأعمل فيهم الأحباش الأسلحة والحراب حتى تكدست أجسام المصريين بعضها فوق بعض ، والأحباش فى حالة جنون من شدة الفرح فذهبت الحملة على بكرة أبيها ، ولم ينج إلا الضابط رشدى ومعه فرقة صغيرة قادها إلى مصوع

ارسال حملة ثانية

فلما وصلت إلى الخديوى أخبار هذه الكارثة كتم أمرها حتى يتمكن من الانتقام، ولو نشر الخبر لأضر بسمعته حربياً وسياسياً، لذلك صمم على إرسال حملة تأديبية أكبر من الأولى يبلغ عددها ١٦,٠٠٠ . وقام الجنرال ستون باشا والوزير الأمير حسين يعملون على تجهيز الحمله وترتيبها بكل دقة وهمة ، فعين راتب باشا قائداً للحملة إرضاء للرأى المصرى بالجيش وعين الجنرال «لورنج» الأمريكى رئيساً لأركان الحرب . ولما مثل القواد أمام الخديوى للسفر خاطبهم قائلا « إن الغرض الأول من إرسال الحملة هو استرجاع شهرة المصريين فى السودان وفى أوربا بعد أن ضاعت هذه الشهرة فى الحملة الأخيرة . وعلى ذلك يجب أن تهزموا ملك الحبشة فى ميدان الحرب » فسارت الحملة من السويس والتحق بها عند مصوع الأمير حسن الذى كان ضابطاً فى الجيش البروسى واشتبكت الحملة مع العدو عند «قرع» حيث نشبت معركة دامت ثلاثة أيام بلغت فيها خسائر المصريين ٤٠٠٠ غير أن خسائر العدو كانت أكبر من ذلك فاضطر الجيش الحبشى إلى التقهقر وعجزت الحملة عن مواصلة الحرب حتى يتم لها النصر . ويرجع سبب فشلها الى عدم توحيد القيادة إذ كان هناك خلاف بين راتب باشا ولورنج والأمير حسن بن الخديوى . ولم يكن لورنج ذا خبرة سابقة بحركات الجيوش والوقائع الحربية . أما راتب باشا فلم يهتم بشىء سوى صحة الأمير حسن وسلامته . وكانت تعوزه الجرأة اللازمة للقائد المهاجم وعلى ذلك أرسل الخديوى يأمر راتب بعقد صلح على أحسن شروط ممكنة . وبذلك انتهت حروب الحبشة وهى أول ضربة

اسباب فشل الحملة

صادفها الخديوى فى أفريقية . ولما كان سبب الهزيمة يرجع إلى الضباط الأمريكيين الذين كانوا فى الحملة غضب الخديوى وأحال أغلبهم على المعاش وفقا لقوانين الاقتصاد التى نصحت بها لجنة التحقيق التى تألفت للنظر فى حالة مصر المالية بصفة عامة فى ابريل سنة ١٨٧٨

جهود الجيش الأخرى

ولم يكن هذا كل أعمال الجيش المجيدة فى عهد اسماعيل فقد اشتركت الجنود المصرية فى قمع ثورة كريد سنة ١٨٦٨، وفى الحرب التركية الروسية فى سنة ١٨٧٧ إذ أرسل الخديوى حملة مؤلفة من ٣٠٫٠٠٠ بقيادة الأمير حسن باشا فأبلت بلاءاً حسناً . كذلك اشترك الجيش فى أول عهده فى عمل إنسانى يستحق التنويه وهو الاحتفاظ بحملة المكسيك التى أرسلت فى آخر عهد سعيد سنة ١٨٦٢ إجابة للنجدة التى طلبها « الارشيدوق مكسمليان » من العالم المتمدين لما قام فى وجهه الثوار فى المكسيك، وتخلى عن نصرته نابليون الثالث خوفا من الولايات المتحدة . كل هذه أعمال جليلة مفيدة قام بها الجيش والأسطول في عهد الخديوى اسماعيل (١)

(١) وقد بلغت قوة الجيش فى عهد اسماعيل ٢٦٦٨ ضابطا و ٨٤٥٣٠ جنديا و ١٨٩٠ تلميذا حربيا أما الاسطول الحربي فبلغ عدد سفنه ١٨ سفينة تجارية متماثلات بواخر خصوصية اهمها « المحروسة » وحمولتها ٣٠١٧ طنا وقوة آلاتها ٨٠٠ حصان وسرعتها ١٦ ميلا فى الساعة . والباقى بوارج حربية وطرادات وسفن للنقل . وقد عارضت حكومة الباب العالى فى إنشاء المدرعات الحربية الضخمة . ومع ذلك كان اهتمام الخديوى بدار صناعة الاسكندرية وبالمدرسة البحرية بالاسكندرية وبكل ماله علاقة بالبحرية عظيما جدا

الفصل الخامس

عهد الوزراء العظام والاصلاح

قد قصرنا بحثنا فيما سبق على أعمال بطل هذا الكتاب، ويخيل إلى القارىء أن الخديوى اسماعيل لم يكن سوى أمير مستبد لم يشرك معه فى حكومته إلا رجالا لاشأن لهم ولا إرادة . والحقيقة أن اسماعيل كان مستبداً بالحكم، لهمن القوة والسطوة على الأمة وأفرادها ما لم يكن لقيصر الروسيا فى ذلك الوقت ، وكان مبدأ حكومته يوافق تماما ما قاله لويس الرابع عشر وهو « الحكومة أنا » ولقد ساعده على استبداده مقدرته النادرة على تفهم أعمال الحكومة والإلمام بكل تفاصيل الادارة ودقائقها، غير أنه لم يكن فى مقدوره أن ينفرد بالحكم فى مملكة واسعة غنية كمصر فاحتاج بطبيعة الحال إلى مساعدة الوزراء والهيئات الشورية . ولم تكن مشاركة هؤلاء له فى عرفه من ضروريات دستور البلاد بل مما تتطلبه المصلحة العامة والمظاهر الرسمية فقط . لذلك لم يتردد حين اعتلائه العرش فى تجديد المجلسين اللذين كان يستأنس محمد على برأيهما وهما مجلس الدولة الأعلى المكون من كبار العلماء والأعيان والخبيرين، والمجلس الخديوى الخاص الذى يعتبر نواة مجلس الوزراء فى مصر إذ كان يضم رؤساء المصالح والمديرين . وفى نوفمبر سنة ١٨٦٤ أصدر اسماعيل قراراً بتكوين مجلس

شورى النواب افتتحه الخديوى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ . ويعد اجتماع مجلس شورى النواب رغم قصور قانون الانتخاب وصفته الاستشارية البحتة أول خطوة دستورية فى سبيل إشراك المصريين فى إدارة شؤون حكومة البلاد ومع ذلك فانه بسبب تدخل الخديوى الذى كانت سلطته فوق كل شىء يمكن القول أنه لم يكن لأية هيئة فى مصر حق معارضة أو نقض أعمال الخديوى الذى بقى مستأثراً بكل سلطة حتى أنشئت المحاكم المختلطة فوضعت حداً لسلطته التشريعية والقضائية .

على أنه قد ظهر فى عهد اسماعيل أعظم وزراء مصر فى العصور الحديثة، فانه وإن قيل بحق أن اسماعيل لم يسعده الحظ فى رجال معيته فمما لا ريب فيه أنه أوتى من النظر الصحيح والفراسة والعقل الثاقب ما مكنه من تمييز النابغين من الرجال متى رآهم. وأول هؤلاء الوزراء «اسماعيل باشا صديق» المعروف فى مصر بلقب « المفتش » فقد كان صديق مستشار السوء للخديوى وإليه تنسب الكارثه المالية التى قضت عليه . كان المفتش أخا فى الرضاعة ثم صديقاً للخديوى منذ صغره ، فأصبح مستودع أسراره ووكيلا لاشغاله حتى قبل أن يكون ثمة أمل فى ارتقاء اسماعيل عرش مصر . ولما اعتلى اسماعيل العرش عينه مفتشاً عاما ، وفى سنة ١٨٦٩ عينه وزيراً للمالية وصار « المفتش » فى حقيقة الأمر ظل الخديوى فى أرض مصر والحاكم بأمره . وإذ كان « المفتش » فلاحا فى الأصل عرف كيف يعامل الفلاحين فشدد أيما تشديد فى محاسبتهم ومعاملتهم ونجح نجاحاً ليس بعده نجاح فى إرغامهم على دفع الضرائب لتسديد فوائد الديون

اسماعيل باشا (المفتش)

المطلوبة من الخديوى . وليس من ريب فى أن « المفتش » كان وزيراً مقتدراً نافعاً للمالية ، غير أن ما تركه من الثروة الواسعة ينبئ عن الطرق التى أتبعها. وليس من شك فى أنه مسؤل عن الفساد والاختلاس الذى ظهر فى فروع الادارة التى كانت تحت إشرافه . على أن « المفتش » ظل فى المالية يسىء إلى الفلاحين حتى بدأت الكارثة المالية فى سنة ١٨٧٦ وجاءت بعثة المسيو « جوبير Joubert » والمستر « جوشن Goschen » مندوبين عن أصحاب الدين للتحقيق، فكان ذلك بمثابة محاكمة للمفتش إذ رفض المحققون أن يحثوا معه لوثوقهم بانه علة الفساد. وما بدأ التحقيق حتى ظهر للمحققين وللخديوى أغاليط واختلاسات وتزويرات ومتناقضات فى الحساب وسرقات فى الدخل لا يمكن انكارها ، فلما علم المفتش بما ظهر كتب إلى الخديوى ينصحه بعدم الأخذ بآراء المحققين الأجانب ، وسعى فى جمع كلمة الوطنيين ضد التدخل الأجنبي . وخشى الخديوى استفحال أمره وافتضاح الحقائق التى يعرفها « اسماعيل صديق » أكثر من أى رجل آخر فاضمر الانتقام ، ولا ننسى أن الخديوى كان سريع الحكم لا تؤثر فيه عاطفة الصداقة كثيرا متى قر رأيه على شيء . لذلك لم يتردد فى القضاء على « المفتش » والتخلص منه ، ولا يعلم حتى الآن تفسير موثوق به للطريقة التى قضى بها الخديوى عليه، غير أنه ذكر فى الجريدة الرسمية أن المفتش قد اتهم بالخيانة والتآمر على الخديوى وقبض عليه وحوكم أمام المجلس الخاص ونفى إلى دنقلة وبعد أشهر أعلن خبر موته هناك [1]

خاتمة اسماعيل المفتش

(١) اوراق برلمانية « مصر » : من فيفيان الى داربى ١١ نوفبر سنة ١٨٧٦

بهذه الطريقة ذهب أكبر أعوان اسماعيل ، ومثله مثل الرئيس « ولزى » فى انجلترا مع الملك « هنرى الثامن » إذ حكم البلاد واستبد باهلها خدمة لمليكه وطاعة لأوامره ، فلما لم يعد وجوده ذا فائدة للملك خذله وأنزله إلى الحضيض ثم اتهمه بالخيانة وحكم عليه بالاعدام ، وكان جزاؤه جزاء من يعلو من الاتباع ويحلق فوق الرءوس لدرجة يصبح بها وجوده خطرا على نفسه وعلى الجميع . وقد صودرت أملاك المفتش وقدرت قيمتها بثلاثة ملايين من الجنيهات ، ومنها ثلاثة قصور متقاربة بشارع الدواوين أصبحت مقر بعض الوزارات الحالية .

غير أنه إن كان اسماعيل المفتش كوكب نحس ظهر فى سماء مصر فقد ظهرت فى أيامه شموس ساطعة أضاءت مصر وبهرت أنظار العالم ونعنى بهم « نوبار » و « شريف » و « رياض » و « مبارك » . أما رياض ويقال أنه من أصل يهودى فقد دخل خدمة الحكومة المصرية صغيرا وتدرج فيها بحذقه ومقدرته إلى أن دخل فى معية عباس الأول وسعيد واسماعيل ، وعين مديرا للمدارس والأوقاف وتقلب فى عدة مصالح أخرى ، وقد مرنه نوبار على العمل فاختاره فى وزارته الأولى سنة ١٨٧٨ وعهد اليه بوزارة الداخلية ، وعين وكيلا وطنيا للجنة التحقيق الكبرى التى تألفت فى تلك السنة وأظهر فى هذا المركز من الصفات القوية ما حببه إلى الأجانب وأغضب الخديوى (١) وعلى ذلك غادر مصر إلى أوربا عقب سقوط وزارة نوبار ، ولم يعد إلا بعد أن تولى توفيق الحكم

رياض باشا

(١) انظر « مصر الحديثة » تأليف لورد كرومر جزء اول ص : ٤٥ وجزء ثان ص ٢٤٣

واستدعاه لتأليف الوزارة عقب سقوط وزارة شريف . وفى عهدى توفيق وعباس الثانى ظهرت مواهب رياض ومقدرته الادارية الوطنية ، وكان رياض سياسياً محافظاً كسياسى الأتراك القدماء حازما موفور الشجاعة الأدبية محبا لبنى البلاد دون غيرهم ، عصبى المزاج مقتصداً فى كل أموره ، ذكره اللورد كرومر فى خطبة وداعه فقال عنه « انه الشخص الذى علق الجرس فى عنق الهر » . يريد بذلك انه الرجل الذى أمكنه أن يتهم الخديوى اسماعيل من غير أن يخشى بأسه . ولا شك ان اسماعيل هو الذى عرف استعداد رياض فأولاه رعايته وعينه فى الوزارات المختلفة

أما شريف باشا فقد أرسله محمد على الكبير إلى فرنسا يتعلم ويتربى مع الأمراء ومن بينهم اسماعيل . وقد نبغ شريف فى الجيش والهندسة الحربية ، ولما عاد فى سنة ١٨٤٩ مع باقى الأمراء فى أول عهد عباس عين ياوراً لسليمان باشا الفرنساوى ، ثم عين وزيرا للداخلية فى عهد الخديوى اسماعيل ثم رئيساً للوزارة . وكان شريف محبوبا لدى الجميع لأمانته وحريته وصدق أخلاقه ، فكان الفرنسيون يحبونه لأنه كان يعيش كرجل فرنسى ولأن زوجته كانت ابنة سليمان باشا الفرنساوى ، وأحبه الانجليز لكرم أخلاقه ومهارته فى الصيد . وأحبه المصريون لحريته وصراحته وإخلاصه فى خدمة مصر وسعيه فى تحقيق الآمال الوطنية وبهذا امتاز شريف عن غيره من الوزراء . وكان هو ونوبار يتناوبان شريف باشا

الوزارة فى عهد اسماعيل وخاصة فى وزارة الخارجية ، غير أن الخديوى كان يفضل شريف لصفاء نيته وعدم تصلبه أمام رغباته . وقد ظهر خلق شريف وحزمه وأمانته فى حادثتين تاريخيتين ، الأولى فى سنة ١٨٧٨ حين أبى الظهور أمام لجنة التحقيق فلما شددت اللجنة فى لزوم حضوره ترك كرسى الوزارة غير مكترث للجنة . وأما الحادثة الثانية فهى بعيدة عن نطاق هذا الجزء ، وهى انه فى سنة ١٨٨٣ رفض إجابة السياسة الانكليزية إلى إخلاء السودان فلما اصرت الحكومة الانجليزية استقال وترك زميله « نوبار » يوافق الانكليز مرغما على سياستهم . ومما قاله فى كتاب استقالته . . « ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترغمنا على إخلاء السودان ولكننا لا نملك حق الموافقة على طلب الاخلاء لأن هذه البلاد تابعة للباب العالى وقد عهد إلينا فى حراستها والمحافظة عليها ، وتقول حكومة جلالة الملكة أن واجب الحكومة المصرية اتباع نصائحها بدون مناقشة . وهذا افتيات على مرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقول فيه انه يحكم البلاد بالاشتراك مع وزرائه وبوساطتهم وعلى ذلك نحن نستقيل لأننا منعنا من السير فى الحكم على حسب قوانين البلاد ودستورها [١] »

نوبار باشا

أما « نوبار » فارمنى الأصل مثل قريبيه بوغوص « وأرتين » وزراء محمد على ، وكان لنوبار من الحذق والدهاء ما أهله لممارسة السياسة الدولية على أحسن وجه . والحقيقة أنه يصعب نزع الصفة الدولية عن

(١) انظر « مركز مصر الدولى » لكوشري ص ٢٨٣

نوبار إذ كانت شهرته دولية ووجهة نظره دولية وأعماله ترمى إلى معاضدة المصالح الدولية ، وهو الذى بهمته أنشئت المحاكم الدولية، المختلطة فى مصر ، وبالاجمال كان نوبار عنوان مصر الدولية بكل ما فى هـذه الصفة من حسنات وسيئات . غير أنه يجـدر بنا ألاّ ننسى أنه بفضل نوبار نالت مصر مكانها بجانب دول العالم المتمدين ، وأن نوبار هو الوزير الذى تغلغل فى نفسية الخديوى اسماعيل فعرف مآربه ومطامعه وعمل على تحقيق آماله فى الاستقلال وإقامة العدل فى البلاد .

ونوبار هو الذى كان يمثل مصر فى المؤتمرات فى الخارج ، وهو الذى كان يقوم بالمفاوضات الدولية الهامة فى عهد اسماعيل . وعلى ذلك لانرى وجها لاتهام نوبار بأنه كان يخدم مصالح أية أمة أخرى غير مصر البلد الذى تبناه . وقد كان نوبار كاتباً مجيداً ومتكلما جزل المنطق ناصع البيان يجتذب القلوب بفضل تعرفه أفكار الناس وتظاهره بالعمل على إرضائهم، وكان يضمن حديثه كثيرا من الطرف الأدبية والبدائه القولية والنكت المستظرفة . وكان ضليعا فى كثير من اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسيةوالتركية، وقد اكسبته تجاربه المختلفة فى الادارة المصرية خبرة واسعة فى مختلف الشؤون . وكان يعاونه فى الموضوعات القانونية والقضائية التى اختص نوبار بوضعها وأصبحت أنخر صفحة فى تاريخه أحد المحامين الفرنسيين فى القاهرة إسمه « مونورى » الذى اتخذه سكرتيراً له فى اللجان الدولية التى اجتمعت فى القاهرة ثم فى القسطنطينية للنظر فى إنشاء المحاكم المختلطة . ومع جهل نوبار عادة بتفاصيل المسائل

الفنية لم يكن له ند فى وضع القواعد العامة وإيضاح ما يريد بلغة سهلة مرنة ، وهذه الصفات هى التى حببته إلى الانكليز وجعلتهم يثقون به كل الثقة (١)

ولما كان نوبار من أصدق خدام البيت العلوى منذ دعاه خاله بوغوص يوسف إلى مصر وخصصه فى الترجمة، إذ كان يقرأ تاريخ الثورة الفرنسية تأليف « المسيو تيير » لمحمد على الكبير ، وكان كاتب أسرار ابراهيم باشا ثم لعباس باشا ، ومديراً للسكة الحديدية فى عهد سعيد ، فقد وثق به اسماعيل كل الثقة وعهد اليه فى النظر فى المسائل السياسية والمالية الهامة فعينه وزيراً فى سنة ١٨٦٧ ، وبحذقه ومهارته نجحت المفاوضات التى انتهت بمنح اسماعيل حق الوراثة فى أكبر أنجاله ولقب خديوى وباقى امتيازات الاستقلال الداخلى (٢)

هذه هى جهود نوبار في سبيل تثبيت مركز مصر بين الدول وتلك هى مساعيه التى خلدت له ذكرا فى تاريخها . وأن اسم نوبار ليذكرنا بأعمال أخرى أعظم وأبعد شأوا إذ بدأت على يديه حركة إصلاح جديدة انتهت بتثبيت حكم القانون فى البلاد فاستحق نوبار بذلك شكر مصر وأهلها . وأول ما يذكر بعظيم الفخر لنوبار نجاحه فى إزاحة كابوس محاكم الامتيازات عن مصر . والامتيازات عبارة عن مجموعة تعهدات منحها سلاطين تركيا طوعا للدول منذ عهد سليمان

نوبار والامتيازات الأجنبية

(١) راجع كتاب « خديويون وباشوات » لموبرليبد وكتاب « نوبار امام التاريخ » لمولتسكى

(٢) ويجب ان نذكر هنا مسئولية نوبار فى النفقات الطائلة التي صرفت فى ذلك الوقت ويظن بعض الكتاب المعاصرين « كالسير ولفرد بلنت » انه قد اصاب نوبار حظ كبير من هاتيك المبالغ

القانونى وتجددت من حين إلى آخر ، وهى تقضى بضمان أعفائيات وتأمينات خاصة للاجانب الذين يعيشون فى انحاء الدولة . وكان السبب الأساسى لهذه الامتيازات تأمين الاجانب من تصرفات الولاة فى الاقاليم حتى يتشجعوا على النزول بالبلاد والاتجار فيها برؤس أموالهم . وعلى ذلك صار الأجانب فى الدولة تحت حماية قناصلهم رأساً ، فأعطى القناصل حق القضاء الجنائى والمدنى على مواطنيهم ، وحق حضور المحاكم الوطنية إذا كان أحد المتخاصمين أجنبيا .

غير أن القناصل وبعض الحكومات الأجنبية أساؤا تفسير هذه المعاهدات فأخذوا يحمون رعاياهم فى كل الحالات ، حتى فى حالة تلبسهم بالجريمة ، وصاروا إذا وصلت اليهم الشكاوى من مواطنيهم يطالبون الحكومة بالتعويض ويفرضون عليها الغرامات ؛ وبلغت الحال ان بعضهم كان يرحب بأى شخص يريد الحماية حتى من بين رعايا السلطان أو الخديوى وهذا عمل مخالف صراحة لمعاهدات الامتيازات[1] مساوىء الامتيازات

وأصبحت حماية الرعايا المحليين من الأعمال التى عادت بالربح الوفير على قناصل الحكومات الأوربية الصغيرة . وقد قدر بعضهم مقدار ما أخذته محاكم القناصل من غرامات وتعويضات فى زمن سعيد باشا والخديوى اسماعيل بمبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيهاً . وحكى عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكسة فما خلع القنصل قبعته حتى أخذ يعطس عطاساً خشى معه الباشا أن يصاب

---

(١) : مصر واوربا ، لقاض مختلط ص ١٢٢

القنصل بالبرد فقال الباشا بلهجة تنطوى على الذعر والخوف : « اعمل معروفا أيها السيد ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد وطلبت منى حكومتك تعويضاً ثقيلا ! »

سوء استعمال الامتيازات بمصر

وإنا لنعجز عن تعداد المصائب التى حلت بالبلاد من جراء ظلم هذه المحاكم المتمتعة باستقلال خارج استقلال البلاد . وإنما يكفى أن نقول أن هذه المحاكم القنصلية كانت أغرب الغرائب وأعظم الرزايا ، وخاصة فى مصر حيث انتهز القناصل فرصة ضعف الولاة المصريين بعد موت محمد على ولم يتركوا للحكومة المصرية ذرة من النفوذ على الأجانب فى البلاد ، وبدلا من معاهدات الامتيازات نشأ نوع من الامتيازات والعادات تمسك بها القناصل ، وحالوا دون تدخل الحكومة من جهة ودون وصول العدالة إلى أهل البلاد . وأسوأ مظاهر هذا النظام القنصلى هو القضاء الجنائى . فانه قد جرت العادة فى مصر ألا يحاكم المجرمون الأجانب أمام محاكم وطنية ، بل تقبض عليهم الحكومة وتسلمهم إلى قناصلهم ، فى حين أن حكومة تركيا الأصلية فى عقد الامتيازات قد اشترطت محاكمة المجرمين الأجانب أمام محاكمها . ويا ليت الأمر وقف عند ذلك بل ازدادت الحالة تعقدا بسبب تعدد هذه المحاكم القنصلية بنسبة عدد الحكومات المختلفة الممثلة فى مصر ، وبلغ عددها سبع عشرة قنصلية مختلفة فكنت ترى القناصل كل يطبق قانون بلاده على المتقاضين أمامه . وكانت القاعدة أن يلجأ المدعى إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه ، وفى الغالب لم يكن لهذه المحاكم هم سوى تبرئة مواطنيهم . وإذا اقتضى الحال استئناف

القضية لم تكن ثمة مندوحة عن تقديمها خارج القطر إلى أقرب محكمة من بلاد المدعى عليه . ولا حاجة إلى بيان الصعوبات التى كانت تعترض إجراء العدل بهذه الطرق وخاصة فى الأحوال الجنائية . وإذا ذكرنا أن كثيراً من الأجانب فى مصر كانوا قوماً عاطلين، من طبقات معدمة وضيعة سهل علينا أن نتصور مبلغ الفساد والاجرام الذى كان يقع ويفلت من أيدى الحكومة

انشاء المحاكم المختلطة

وإذا كان ثمة فضل لأحد فالفضل للخديوى أولا ثم لنوبار فهما اللذان قلما أظافر القناصل وأخذا يناضلان سبع سنوات بكل ما أوتياه من قوة وسياسة فى إنشاء المحاكم الدولية . وكان نوبار قطب المفاوضات بين الخديوى والدول رأساً والمعبر عن أمانى الخديوى فى رفع نير الامتيازات عن البلاد . وأول أعماله أنه قدم تقريراً ضافياً عن الحالة فى سنة ١٨٦٨ ثم قدم مشروعا لاصلاح الحالة وفيه قرر أن تكون الحكومة هى الواضعة للقوانين بشرط أن يكون القانون مستقلا عن الحكومة وعن القناصل أيضاً، وبين الضرر أو الحيف الواقع على الأجانب وأهل البلاد بسبب تعدد محاكم القناصل وقوانينها، واقترح لاصلاح الحالة توحيد القانون فى البلاد بانشاء محاكم مختلطة يمثل فيها العنصر الأجنبى تمثيلا ممتازا حتى يضمن الأجانب سير العدالة بانصاف ، وبذلك تسقط الحاجة إلى محاكم القناصل من جهة وتتقيد سلطة الخديوى المطلقة فى جهة أخرى .

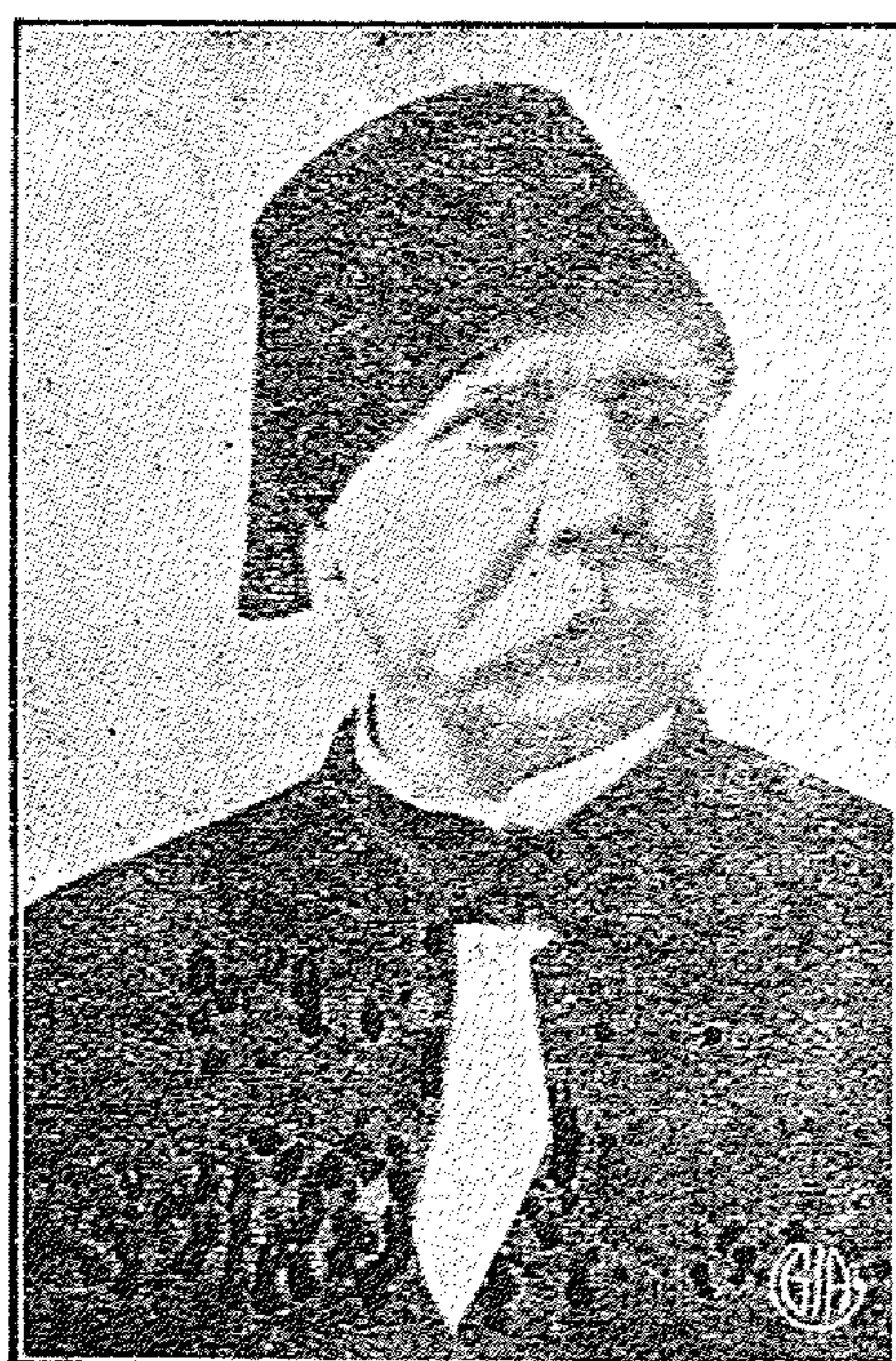
مشروع نوبار

ثم عرض نوبار مشروعه على الحكومة الفرنسية التى كانت صاحبة النفوذ السياسى الأول فى البلاد ، فكونت فرنسا لجنة لدرس المشروع

من وجهة النظر الفرنسية البحتة . أما انجلترا فرحبت بالمشروع وكتب اللورد « داربى » وزير الخارجية الانجليزية يعترف بالمساوئ التى كانت تشكو منها الحكومة المصرية ويحبذ الاصلاح

تكوين لجنة دولية بالقاهرة

وعلى أثر ذلك تكونت لجنة دولية فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ برئاسة نوبار نفسه يساعده مستشاره القانونى المسيو مونورى كسكرتير للجنة، ويمثل الدول القناصل والمندوبون القضائيون . ووالت اللجنة الانعقاد حتى وضعت تقريراً ابتدائياً لمشروع المحاكم المختلطة، وعرض نوبار قانونها على الدول وجله مستمد من القانون الفرنسى معدلا ببعض الأحكام الاسلامية التى تتفق وروح القانون الفرنسى. وكانت فرنسا منذ الساعة الأولى تعمل بوساطة ممثلها فى مصر المسيو « تريكو Tricou » على تثبيط المشروع ، وكذلك كانت تركيا ترى فى المشروع افتياتاً على حقوقها من حيث أن مصر تابعة لها ويجب أن تسير محاكمة الأجانب فيها على حسب قوانين الدولة ، أو على الأقل يجب أن تقوم تركيا بمفاوضة الدول رأساً دون مصر للاتفاق على مشروع الاصلاح القضائى . لذلك سافر نوبار إلى القسطنطينية مزوداً من الخديوى بالسلطة التامة لاتخاذ كل الاجراءات الممكنة لنجاح المشروع وصرف المال اللازم فى سبيل ذلك ، ففاوض نوبار الباب العالى وأجاب وزراء السلطان إلى الاقتراحات التى أبدوها على المشروع ، وبحسن سياسته ومهارته تمكن من كسب موافقة حكومة الباب العالى، ثم سافر بعد ذلك إلى أوربا ليقنع فرنسا بالموافقة على مشروعه ولكن قامت الحرب الفرنسية البروسية فجأة فوقفت المفاوضات .



نوبار باشا

جهود نوبار لدى الدول

وفى سنة ١٨٧٢ عادت المفاوضات ثانياً غير أن الباب العالى كان قد غير رأيه الأول وعارض « عالى باشا » الصدر الأعظم فى الاصلاح فتدخلت الحكومتان الانجليزية والروسية فى الأمر ، فسحب الباب العالى اعتراضه وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية للبحث فى المشروع نهائياً وسعى نوبار سعياً جدياً فى إقناع المندوبين بضرورة منح المحاكم سلطة القضاء الجنائى غير أن الدول لم تعاضده فى ذلك ولم يجد إصرار الخديوى وتشديده على نوبار فى هذه النقطة[1] . وأخيراً اكتفى الخديوى بالموافقة على قصر حق القضاء الجنائى أمام هذه المحاكم على الجنايات التى ترتكب ضد قضاتها وموظفيها أثناء تأدية أعمالهم . أما القضايا المدنية بين الأجانب المختلفين فى التبعية أو بين الأجانب والوطنيين فكان للمحاكم الجديدة حق النظر فيها من غير تمييز لطبقات المتحاكمين[2] .

انعقاد اللجنة بالاستانة

ولم يكن للحكومة حق التدخل فى أحكام هذه المحاكم ولو أنه كان من واجبها مساعدتها فى توقيع الأحكام اذا طلب اليها ذلك . وقد وافق أكثر الدول على مشروع المحاكم فى سنة ١٨٧٣، وفى نفس هذه السنة منحت تركيا الفرمان المشهور الذى أعطى الخديوى حق وضع القوانين الداخلية وعقد المعاهدات التجارية بدون استئذان الباب العالى ، فكان ذلك بمثابة موافقة الدولة على مشروع الاصلاح . ثم وافقت باقى

موافقة الدول

(١) راجع مجموعة الوثائق السياسية الخاصة بالاصلاح القضائى فى مصر

(٢) كما كان لها ايضا حق نظر قضايا العقار بين المتقاضين المتحدين فى التبعية .

الدول ما عدا فرنسا التى ترددت طويلا وامتنعت عن الموافقة على الرغم من احتجاج الغرفة التجارية للفرنسية بالاسكندرية ، واحتجاج شركة قناة السويس وتجار مرسيليا . وأخيراً اخطرت الحكومة المصرية فرنسا بأنها ستفتتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا ، وانها فى الوقت نفسه ستلغى المحكمة التجارية فى الاسكندرية وعند ذلك يصبح التجار الفرنسيون وليس لهم محكمة للمقاضاة أمامها ، فلم يسع فرنسا إلا الموافقة فى آخر الأمر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ولم تعين قضاتها إلا فى الساعة الأخيرة .

افتتاح المحاكم

وعلى ذلك افتتحت محكمة الاسكندرية فى رأس سنة ١٨٧٦ افتتحها رياض باشا لأن نوبار كان قدسافر إلى أوربا مغضوباعليه من الخديوى فى سنة ١٨٧٥ . وتقرر فتح ثلاث محاكم ابتدائية فى الاسكندرية وفى مصر وفى المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبياً واثنى عشر قاضياً وطنياً : ومن الأجانب ثلاث قضاة هولانديين ، ولكل من بلجيكا والسويد واليونان قاضيان ، ولكل من الدول العظمى وأمريكا والدانيمرقة قاض واحد ، وهذا لمنع التنافس الذى قد يقع حتما لو فتح المجال للدول العظمى ولتلافى ازدياد نفوذها فى البلاد . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالاسكندرية مكونة من أحد عشر قاضياً سبعة منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة حق الاشراف والادارة العامة . وينتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديوى بمرسوم منه ويصدرون أحكامهم باسمه . وأول رئيس أوربى لمحكمة الاستئناف

هو الدكتور «لابنا La penna» أحد كبار المحامين النمسويين . ويلاحظ من مقارنة عدد القضاة أن العنصر الأجنبي كان متغلباً على العنصر الوطني ، وسبب ذلك رغبة الحكومات صاحبات الامتيازات فى أن يكون لكل منها قاض أو أكثر يمثلها فى كل قضية لو أمكن . قال الكاتب الانجليزى « مو برلى بل » متهكما « ان التوازن الدولى ليختل اذا لم يجلس قاض انجليزى وآخر فرنسى لينظرا فى قضية اسبيرو ديمترى ضد محمد على بشأن دين مقداره خمسة جنيهات ! »

الخديوى والمحاكم المختلطة

ومما لا شك فيه أن الخديوي رحب بانشاء هذه المحاكم لأنها قضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل ، وتدخلهم الضار بسير العدالة والأمن العام ، ولأنه رأى فى إنشاء المحاكم دليلا يقدمه للدائنين على أنه ينوى الاحتفاظ بتعهداته المالية للاجانب ، إذ لا يخفى أن المحاكم الجديدة كانت فوق الحكومة ، ولو أنه من الوجهة العملية كان يتعذر أن تنفذ حكما على صاحب البلاد . وتنص إحدى مواد هذه المحاكم صراحة على أن لها حق محاكمة الحكومة والمصالح ودوائر الخديوى وأمراء الأسرة المالكة فى الأحوال التى تمس فيها مصالح الأجانب ، وعلى أن لها أيضاً حق النظر فى حقوق أى أجنبي تعتدى عليه الحكومة بالتشريع أو غيره ، وعلى أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة ، وقد فسروا هذا الحق بأنه لا يجوز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية فى البلد من غير موافقة الدول التى وافقت على إنشاء هذه المحاكم . ولذلك اشترط ألا يتغير النظام المعمول به فى مدة التجربة وهى خمس سنوات .

وختاما للموضوع لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان الخديوى قد علم بما فى هذه القوانين من تحديد لسلطته أولا . وأن ما نعرفه من ذكاء الخديوى ومهارته يجعلنا نشك فى أن يكون نوبار قد غشه أو خدعه من غير علم ، على الرغم مما قاله الكاتب الانجليزى «ديسى» : «أن أحد رجال القانون فسر للخديوى ما تؤول اليه بعض المواد فقال الخديوى أنه كان يفضل أن تقطع يده على أن يوافق على مثل هذا[1]» وانا لنعتقد أن الخديوى كان عالماً بكل ما هنالك ، ولكنه لم يكترث ولم يعر الأمر أقل إهتمام معتمداً على قوته وعلى المستقبل، وهذا كان شأنه فكثيراً ما أخطأ فهم القواعد والنتائج العامة . ومن سوء حظ الخديوى أنه غضب على نوبار منذ سنة ١٨٧٥ فسعى نوبار جهده فى أوربا للانتقام ومضى يقنع الدول باستعمال هذا السلاح الجديد ، سلاح المحاكم المختلطة ضد الخديوى كما سيجىء بعد

---

(١) «الخديوية المصرية» تأليف ديسي ص : ١٢٩

الفصل السادس

تحكم أصحاب الديون

قام محمد على باصلاحاته الخطيرة فى مصر بدون أن يلجأ إلى الاقتراض الأجنبى معتمدا على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة فى البلاد ، كذلك لم يصرف خلفه عباس باشا أكثر من دخل حكومته ، ومن المؤكد أنه خلف بعده فى خزانة الحكومة مبلغا متوافرا من الذهب على الرغم من مساعيه فى جمع المال والأراضى لابنه « الهامى » . أما سعيد باشا فانه نهج منهج سلفيه إلى أن ورطه دلسبس فى شركة القناة فاحتاج إلى المال ليقوم بتعهداته للشركة وشراء ماتبقى من أسهمها؛ ولذلك اضطر فى سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض بمبلغ ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه وهو أول قرض عام أجنبى عقدته الحكومة المصرية .

اول حجر فى بناء الدين

ولما جاء الخديوى اسماعيل صفى ديون سعيد باشا وعقد قرضاً جديداً سنة ١٨٦٤ بمبلغ ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه لتسديدها ويكون سعيد إذن هو الذى وضع الحجر الأول فى بناء الدين المصرى . ولقد زادت ثروة البلاد فى مبدأ عهد الخديوى اسماعيل بسبب الحرب الأمريكية الأهلية وإلغاء الرقيق فى أمريكا ، ولكن منيت مصر مدة سنتين (١٨٦٤ — ١٨٦٦) بطاعون المواشى الذى هدد الزراعة بالعطل فاهتمت الحكومة وأمدت الفلاح بالمساعدة فاشترت له الغلال والمواشى والعدد

من الخارج ، وقد كلفها ذلك خمسة ملايين من الجنيهات . ثم احتاج اسماعيل للمال ليدفع الغرامة التى فرضها عليه امبراطور فرنسا لشركة القناة وقدرها ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه، وليقوم بنفقات الأشغال العامة التى كان يسير فيها بهمة فعقد

قروض اسماعيل

قرضاً فى سنة ١٨٦٨ قيمته ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيها ، وكان فى الامكان أن يقف الخديوى عند هذا الحد لولا زيادة نفقات الحكومة بسبب المنافع العامة التى أنشأها وبسبب نفقات الاحتفال بالقناة ، وتضاعف الجزية لتركيا والهبات التى كان يرسلها لرجال الباب العالى ليستميلهم إلى إجابة طلباته . أضف إلى ذلك أن الخديوى كان فى شؤونه الخاصة يسرف إسرافا غير محدود، ويريد أن يقلد أعظم ملوك العالم فجمل عاصمة ملكه بالمبانى والقصور وكون جيشاً عاملا استخدمه فى إنشاء دولة مترامية الأطراف فى أفريقية

ولما لم تكن ثروة مصر وحدها مع زيادة دخلها كافية لإبلاغه هذه الدرجة من الكمال ، عمد إلى القروض الصغيرة السائرة ذات الأرباح الباهظة ، ثم جاءت الحرب الفرنسية البروسية فسدت الأسواق المالية فى أوربا أمام الخديوى ولجأ وزيره اسماعيل صديق المفتش إلى إصدار إذون مالية تستحق الدفع فى مدد وجيزة ، ثم فكر فى عقد قروض داخلية. إذ الغريب عن الدين المصرى إنه دين أجنبى معقود مع الأجانب فى حين أن ديون الممالك الراقية جلها ديون أهلية داخلية .

القروض الداخلية

وعلى ذلك طلب الخديوى فى سنة ١٨٧١ الاقتراض من أرباب الاطيان؛ وتسهيلا لذلك أصدر قانون « المقابلة » الذى يقضى بدفع ستة أمثال ضريبة الأراضى مرة واحدة أو على ستة أقساط وفى مقابل ذلك تخفض

الضريبة إلى النصف باستمرار، مع العلم بأن هذا القانون لم يمنع دفع الضريبة الأصلية حتى ينتهى المالك من دفع الأقساط. وظاهر أن هذا يؤدى لامحالة إلى خراب مالية الحكومة، إذ معناه أن الحكومة كانت تفضل أخذ ٢١ مليون جنيه تقريباً موزعة على بضعة أقساط أزاء تضحيتها بنصف ضريبة الأراضى وقدره قرب مليونى جنيه كل سنة تضحية مستمرة قانون المقابلة

ولما كانت طلبات الخديوى آخذة فى الأزدياد لم يفده قانون المقابلة كثيراً، وخاصة لأنه كان اختياريا فى أول الأمر، مع أن قانون المقابلة كما وضعه صديق باشا كان يقضى بضرورة صرف المال فى تسديد الدين لا فى دفع أرباحه أو القيام بأعمال أخرى. كما أن مشروع القرض الأهلى الذى أقرضه المفتش بربح ٩ ./. المعروف بقرض «الروزنامة» لم يصادف نجاحا كبيرا، وكل ما جمعه هو مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيهاً. وفى سنة ١٨٧٣ زاد الدين السائر حتى وصل إلى ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيها فلجأ الخديوى إلى مصرف «أوبنهيم» ووحد هذه الديون كلها فى قرض قيمته الأسمية ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها بفائدة ٧ ./. فكان هذا القرض وبالا على الحكومة إذ لم يصلها منه فعلا إلا ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها، وضاع الباقى بسبب تكاليف القرض ونزول اسعار الأوراق المالية التى دفعت ضمن القرض، فلا عجب اذن اذا وجد المستر «كيف» المحقق الانجليزى الذى سبقت الاشارة إليه فى المقدمة أن القيمة الأسمية لجميع القروض هى ٥٥,٨٨٧,٠٠٠ جنيه، وأن ما وصل الى الحكومة منها فعلا هو ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها عقد قروض اخرى

وأن مادفعته الحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ بصفة فوائد وتغطية للديون هو ٢٩٫٥٧٠٫٠٠٠ جنيه

وفى نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحالة المالية الى أسوأ درجة وخاصة بسبب اشتباك الحكومة فى حرب الحبشة، وهمس الدائنون أن الخديوى سيحذو حذو السلطان عبد العزيز ويتوقف عن الدفع، ومن المؤكد أن الخديوى فكر فى شيء من ذلك ولكن قناصل الدول حذروه نتيجته. ولما ذاع أمر هذه الإشاعة تزعزعت الثقة بالخديوى وامتنعت المصارف المالية عن تسليفه، فاضطر إلى مفاوضة أحد مصارف فرنسا فى إصدار سندات على المالية بضمان أسهم الحكومة فى قناة السويس، وخاطب الحكومة الفرنسية فى ذلك غير أن «ديكاز» وزير خارجية فرنسا لم يهتم بالمسأله لاشتغال حكومته فى ذلك الوقت بمشاكل داخلية خطيرة الشأن بعد انهزامها أمام بروسيا فى الحرب السبعينية. فلما علم اللورد «دربى» وزير خارجية انجلترا بذلك أوضح لحكومة فرنسا أن الحكومة الانجليزية تعمل كل مافى وسعها لتحول دون تملك الأيدى الأجنبية لاشياء تتوقف عليها مصالح انجلترا الضرورية». وفى أقل من اسبوع تمكن «دزرائيلى» رئيس الوزراء وزعيم المحافظين من شراء الأسهم. وقد وافق البرلمان على ما فعله رئيس الوزراء أثناء العطلة البرلمانية

بيع اسهم القناة

أما المبلغ الذى تسلمه الخديوى وهو ٣٫٩٦٧٫٥٨٣ جنيها بالضبط فحسن الحالة بعض التحسين وأخر حلول الأزمة. ثم أن الخديوى فطن لسوء الحالة وصمم على ادخال الاصلاحات اللازمة فطلب من الحكومة

الانجليزية مساعدته بارسال أحد موظفى المالية الانجليزية فأجابت الحكومة بارسال المستر « كيف Cave » عضو البرلمان والعضو فى مجلس الملك الخاص لاجراء تحقيق دقيق وتقديم تقرير واف عن حالة المالية فى البلاد ، وهذه سياسة غريبة جديدة من الحكومة الانجليزية لان الخديوى إنما طلب موظفا يكون تحت أمره لا محققا يعلن أسرار الحكومة.

وصل « كيف » فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبعد البحث والتنقيب مدة شهرين قضاهما فى « قصر النزهة » بشبرا كتب تقريراً هاما عن حقيقة الحالة فى مصر قال فيه : « تشكو مصر من الجهل والاختلاس والاهمال والتبذير وهى الامراض المنتشرة فى الشرق . وتشكو كذلك من كثرة النفقات التى سببها إدخال مدنية الغرب فى البلاد، فقد انفقت أموال طائلة فى مشروعات لا تجدى نفعا وفى مشروعات منتجة ولكنها أنجزت خطأ أو بسرعة ». واقترح المستر « كيف » فى آخر التقرير إنشاء إدارة للمراقبة المالية يرأسها موظف انجليزى واقترح أيضاً ألا يعقد قرض ما لم توافق عليه إدارة الرقابة . وقال إن ثروة مصر ومواردها كافيان لدفع جميع ما عليها من الديون إذا حسنت إدارة البلاد [١] تقرير مستر كيف

غير أنه مع اعتدال هذا التقرير وقبول الخديوى لما فيه من الاقتراحات نجم عنه أذى عظيم لعدم نشر التقرير بسرعة ولرفض الحكومة الانكليزية إعارة موظف مالى للقيام بالاصلاحات المطلوبة

(١) اوراق برلمانية « مصر » ١٨٧٦ . و « مصر كما هى » لماك كون ص : ٣٨٤

ولقيام « دزرائيلي » في ٣ مارس سنة ١٨٧٦ في البرلمان الانجليزي وإعلانه إن الخديوي رجا الحكومة الآن تذيع محتويات التقرير بالنسبة لسوء الحالة في البلاد فزادت الحال خبالا وإشكالا ووقع هذا الخبر وقعاً مقلقاً في الدوائر المالية ، وأراد الخديوي أن يصلح الحالة بأن طلب نشر التقرير رسمياً ولكن كل هذا لم يجد [1]

وقف دفع فوائد الدين

ولم يسع الخديوي إلا إصدار أمر عال في ١٨ إبريل سنة ١٨٧٦ بإيقاف الدفع مؤقتا . ومنذ ذلك اليوم بدأت المشكلة المالية المصرية وبدأ معها التدخل الأوربي في شؤون الحكومة الداخلية . فانه لما ذعر الرأي العام الأوربي سعى الخديوي في تهدئة الخواطر فأصدر مرسومين في مايو سنة ١٨٧٦ الأول يقضي بتوحيد الدين العام الذي على الحكومة وعلى الدائرة السنية وجعل مجموعه مبلغ ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ بفائدة قدرها ٧٪ تسدد في ٦٥ عاما . وقد صدر هذا المرسوم بعد الاتفاق مع بعض المصارف الفرنسية التي كانت ترتاح إلى هذا القرار . وبمقتضى المرسوم الثاني قرر إنشا إدارة خاصة للدين يعين فيها موظفون من الأجانب لادارة شؤون الدين ، وكان قد حبط مشروع إنشاء مصرف أهلي له حق إصدار الأوراق المالية بالاتفاق مع الحكومة ويديره ثلاثة مندوبين فرنسي

انشاء صندوق الدين

وانجليزي وايطالي بسبب معارضة انكلترا ، وهذه الادارة هي التي أطلق عليها « صندوق الدين المصري العام » وعينت إيطاليا « باراڤلي » مندوبا عنها وعينت فرنسا « ده بلنيير » وعينت النمسا « ده كريمر » .

---

(٢) قال الخديوي عند ما علم بما وقع : « لقد حفروا لي قبري »

أما الحكومة الانجليزية فأبت تعيين مندوب رسمى عنها واختار «المستر جوشن» فيما بعد الكبتن «بارنج Baring» مندوبا عن الدائنين الانجليز وخصص دخل أكبر مديريات القطر ضمانة لتسديد الأقساط. ويعتبر تكوين صندوق الدين أول تحديد فعلى لسلطة الخديوى إذ أصبحت لجنة الصندوق بمثابة حكومة مستقلة داخل الحكومة فى مصر. وقد كان من رأى الخديوى أولا أنه ليس ثمة خطر من اجتماع مندوبى الدائنين، ولكن مالبثت الحال أن تغيرت لما تدخلت الحكومات نفسها لصيانة مصالح الدائنين فأوجدت فى مصر حالة سياسية ليس لها مثيل فى تاريخ الحكومات المستقلة.

لجنة جوشن جوبير

ثم قام الخديوى باصلاحات إدارية فى وزارة المالية المصرية فعين فيها أحد خبراء الماليين من إيطاليا إسمه «شيوليا» ولكن على الرغم من كل ذلك عارضت الحكومة الانجليزية بحجة أن أصحاب الديون الثابتة وجلهم من الانجليز لم يكسبوا من وراء التعديل الجديد مثل ما كسبه الفرنسيون، وعلى ذلك اتفق أصحاب الديون من الانجليز على إرسال المستر «جوشن» المالى الكبير وعضو البرلمان وأحد الوزراء السابقين وانتخب الفرنسيون المسيو «جوبير» واتفقت الحكومتان على أن يقوم الاثنان باجراء تحقيق دقيق فى الحالة المالية. وما لبثا أن قدما تقريرهما وفيه يقترحان فصل ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ٨٫٨١٥٫٠٠٠ جنيه وفصل بعض القروض الأولى عن الدين الموحد حتى أصبح بذلك ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها بفائدة قدرها ٧٪ يخصص منها ١٪ لاستهلاك

الدين سنويا وقدرت الدين الممتاز بمبلغ ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها بفائدة قدرها ٥ ./. بضمانة دخل السكة الحديدية وميناء الأسكندرية، ويشمل هذا الدين القروض الأولى التى عملت أيام أن كانت الحالة المالية متحسنة فى بدء حكم اسماعيل . ويكون على ذلك مجموع الدين ٨٤٫٨٢٥٫٠٠٠ جنيه والأرباح المطلوبة سنويا ٥٫٤٦٦٫٠٠٠ جنيهاً [1]. فاذا فرضنا أن دخل الحكومة كان يبلغ ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه كما قدرت اللجنة فى سنة ١٨٧٦ يكون باقى الدخل مبلغ ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً تقريباً لمصروفات الحكومة الادارية جميعها وهو مبلغ كاف إذا كان الدخل حقيقة كما ذكرت اللجنة ولكننا نشك فى صحة هذا التقدير إذا ذكرنا أن دخل الحكومة فى بدء عهد الاحتلال لم يزد على ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها . ولا ننسى أن تقدير اللجنة كان يشمل إيراد « المقابلة ». ولضمان حسن السير اقترحت اللجنة تعيين مراقبين أحدهما انجليزى ويكون على رأس إدارة الايرادات والثانى فرنسى ويكون على رأس مراجعة الحسابات وتعيين أجانب آخرين كرؤساء للمصالح . ووافقت أيضاً على تكوين « صندوق الدين العموى » للنظر فيما يختص بالدين أولا فأولا . غير أنه من سوء الحظ أن اللجنة رأت أن تكون الفوائد ٧ ./. أو ٦ ./. بدلا من ٥ ./. كما اقترح الخديوى حينئذ وعلى ذلك اشتد الضغط على الفلاح للحصول على الضرائب الثقيلة فى سنة كان نيلها منخفضاً وكانت الحرب قائمة بين الروسيا وتركيا ومعها قوات من مصر

(١) أوراق برلمانية : « مصر » من فيفيان إلى داربي ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وإجابة لطلبات أصحاب الديون أقر الخديوى تعيين المستر « رومين Romaine » الانجليزى والمسيو « ده ملاريه de Malaret » الفرنسى كمراقبين ماليين الأول للدخل والثانى للمراجعة والدين . وفى هذه الآونة عزل « اسماعيل صديق » المفتش الذى لقى حتفه كما مر وطرد كثير من الوطنيين وعين بدلا منهم أجانب برواتب ضخمة

سوء الحال فى البلاد

وفى يوليو سنة ١٨٧٧ كتب معتمد انجلترا إلى حكومته يقول : « إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على الرغم من نفقات الحرب ولكنه أبدى تخوفا من سوء العاقبة لأن الفلاحين كما ذكر كانوا يئنون من تحمل عبء ثقيل من الضرائب » وختم كلامه بأن قال : « إن الأمة الانجليزية تتحمل تبعة كبرى أزاء هذه الحال [1] » وعلى ذلك سرعان ما ظهرت الأزمة ثانيا فرفعت القضايا على الحكومة وعلى الدائرة السنية أمام المحاكم المختلطة، وقامت الجاليات الأجنبية وخاصة فى الاسكندرية بضجة عظيمة لظنهم أن الخديوى يريد خداعهم وأن لمصر والخديوى كنوزاً من المال كافية لدفع أقساط الدين المطلوب ، وحكمت المحاكم المختلطة فى أحوال كثيرة فى مصلحة الأجانب الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام فاحتجت رسمياً لدى القناصل وأظهر الأجانب فى سلوكهم تمرداً وعيوبا أخذها عليهم الناس فنزعوا صورة الخديوى من البورصة وأنشئوا صحيفة خاصة ملئوها بالسخائم والشتائم وقدم بعضهم تقريراً إلى القناصل

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربى ١٢ يوليه سنه ١٨٧٧

يقولون فيه « إنهم فى حالة سيئة بسبب طرق التغرير والكذب التى اتبعتها الحكومة الخديوية بشدة منكرة منذ مدة » ولما وصل التقرير إلى بعض المعتمدين أهملوه ولم يعبئوا به [1]

لجنة التحقيق ١٨٧٨

وزاد اضطراب الخديوى وقلقه بسبب حدة الرأى العام فى مصر وفى الخارج ولعدم إمكان الحكومة القيام بمسئولياتها المالية وعند ذلك اقترحوا عليه إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق فى جميع شؤون الحكومة المالية والادارية فتردد اسماعيل أولا وعرض أن يكون بحث إيرادات الحكومة هو الغرض من إنشاء اللجنة [2] وفعلا أصدر أمراً بذلك ولكنهم رأوا أن مثل هذا العمل المحدود لا يمكن أن ينتج أية فائدة عملية فألحوا على الخديوى حتى تألفت اللجنة بدكريتو خديوى بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٧٨ ولها السلطة التامة الواسعة فى التحقيق

والغريب فى أمر هذه اللجنة أنها شملت مندوبى الدول فى صندوق الدين أى أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع غريمهم الخديوى وأصبحت لهم سلطة الحكم عليه . وكان يمثل انجلترا فى اللجنة السير « رفرس ولسون Rivers Wilson » كوكيل للجنة والكبتن « بارنج » مندوب انجلترا فى صندوق الدين ويمثل فرنسا « ده بلنير » وكان رياض باشا الوكيل الثانى للجنة يمثل الحكومة المصرية . واحتيج إلى رئيس فاقترح اسم « غردون » أولا ولعدم تدربه على الاشغال المالية لم يلق اقتراحه

---

(١) أوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربي ٨ فبراير سنة ١٨٧٨

(١) كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٤٣

قبولا وأخيراً عين المسيو « دلسبس » رئيسا ولكنه سافر إلى فرنسا وترك الأمر فى يد وكيل اللجنة السير « رفرس ولسون » وزميله الكبتن « بارنج » (اللورد كرومر فيمابعد) وكانت أفكار هذين العضوين متشبعة ضد الخديوى فسار التحقيق وبوادر الشقاق ظاهرة بين الخديوى واللجنة . وأول إهانة لحقت الخديوى جاءت باصرار اللجنة على دعوة شريف باشا وزير الحقانية للظهور أمامها ولم تكترث اللجنة لرغبة الخديوى فى أن شريف باشا يكتفى بتقديم معلوماته كتابة . وكانت نتيجة هذا التشبث أن استقال شريف ، ويظهر أن اللجنة أرادت فى هذه المسألة أن ترهب الموظفين وتعلن للملأ سلطانها على الخديوى ووزرائه

استقالة شريف

وأول ما استقر عليه رأى المحققين وقدموا به خطابا مبدئيا هو نقد سلطة الخديوى الشخصية الاستبدادية وأنه لا إصلاح إلا إذا حددت سلطة الخديوى وتألفت وزارة مسئولة ونزل الخديوى والأمراء عن أراضيهم للحكومة مقابل مخصصات تصرف لهم (١) ، فقبل الخديوى العمل بهذه الاقتراحات ونزل عن جزء عظيم من أملاكه يبلغ دخله ٤٢٣٫٠٠٠ جنيه كل سنة ودعا نوبار باشا من أوربا بالبرق ليفتتح العهد الجديد الذى اقترحته اللجنة وقبله الخديوى . وفى تلك الآونة فاه الخديوى بكلمته المشهورة مخاطبا السير « رفرس ولسون » قائلا : « ان بلادى لم تعد فى أفريقية بل انها أصبحت بالفعل جزءاً من

تأليف وزارة مسئولة

---

(١) « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الأول ص ١١٢

أوربا وصار من الطبيعى ترك طرق الحكم القديمة وقيام نظام حكومى يتفق مع حالة البلاد الاجتماعية[١] » ، وكتب أيضاً خطابه الخطير ذا الأهمية الدستورية فى حكومة البلاد الى نوبار باشا فى ٢٨ اغسطس وفيه يقول « . . . وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر الذى هو قاعدة الحكم فى بلادنا سلطة يكون لها حق الادارة العامة وتعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى انى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باشتراك ومساعدة مجلس النظار ، وعلى هذا يجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل على حسب رأى الأغلبية ويكون لكم رياسة مجلس النظار وجعلت مسئوليته عليكم . وإنى أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه المزايا ليس مخالفا لعوائدنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء »[٢]

تعيين وزيرين أجنبيين

وقد احتفظ نوبار فى هذه الوزارة بالخارجية والحقانية وأخذ رياض الداخلية وشريف الحربية وأسندت المعارف والأوقاف الى على مبارك. وقبل الخديوى تعيين السير رفرس ولسون للمالية والمسيو ده بلنيير للأشغال . وقبل أيضا إلغاء المراقبة الأجنبية على شريطة أن تعاد اذا ترك الوزارة أحد الوزيرين الأجنبيين . وبدأت الوزارة عملها بعقد قرض من مصرف « روتشليد » اليهودى بمبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بضمانة ممتلكات الأسرة الخديوية التى نزل عنها الأمراء وقدرها ٤٢٥٫٧٢٩ فدانا وهى التى عرفت بأراضى الدومين وعين مجلس لأدارتها

---

(١) اوراق برلمانيه ٢٣و٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) دبكريتات سنة ١٨٧٨ (راجع حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٢٥٩

مكون من ثلاثة مندوبين انكليزى وفرنسى ووطنى .

الوزارة الجديدة والخديوى

وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزمة قد انفرجت غير أن هذا النظام الدستورى لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان متعباً للخديوى ولم يتمكن الاثنان من العمل معاً باخلاص (١) . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفاً وكان جل اعتماده فى وزارته على زميليه الأجنبيين وحكومتيهما ، وبلغ من جرأته أن حرم الخديوى كل سلطة ونفوذ وأصبح الخديوى فى وزارة نوبار صفراً على اليسار . والحقيقة أن وجود الأجانب فى الوزارة لم ينقذ الحالة فى شىء ما لأنهم عجزوا عن اكتساب عطف الخديوى ومودته وكان هذا أول إنذار بفشل التجربة ، ثم أن وجودهم قد ساعد على تغيير الرأى العام إذ رأى الناس أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين وأن البلاد تسام وتمتص دماؤها فى سبيل ارضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، وزيادة على ذلك قد تحقق الناس من ميل الخديوى عنهم ورغبته فى التخلص منهم وعمل وسطاء الخديوى على تنشيط هذه الأفكار ولم تكن لجنة التحقيق قد انتهت بعد من وضع تقريرها النهائى عن الحالة المالية

ثم ما لبث أن ظهرت فى البلد بوادر حركة وطنية أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ضد تداخل الأجانب فكان العلماء والأعيان يجتمعون فى

---

(١) اوراق برلمانية ، مصر ، من فيفيان ١١ يناير سنة ١٨٧٩

منزل السيد البكرى نقيب الأشراف ويرفعون الشكاوى للخديوى ويتهمون الوزارة بالخيانة وبممالأة الأعداء . وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٨ قامت فى القاهرة مظاهرة خطيرة جديدة فى بابها بسبب إحالة ٢ر٥٠٠ ضابط من الجيش على الاستيداع بنصف راتب وكان لهم على الحكومة مبالغ متأخرة متراكمة فتجمهر ٤٠٠ ضابط بزعامة أحمد مدرسى المدرسة الحربية البكباشى لطيف سليم واجتمع معهم عدد عظيم من الناس بالقرب من وزارة المالية ولما حضر نوبار والسير « رفرس ولسون » إلى ديوان الوزارة فى مركبة انقض عليهما الثوار وأهانوهما وكادت الحالة تفضى إلى مالا تحمد عقباه لولا أن حضر الخديوى بنفسه فى الحال ووعد بصرف مالهم على الحكومة وأمر الجمع بالانصراف فلما تأخروا قليلا أمر الجنود باطلاق الرصاص على المتظاهرين ارهابا وانتهت الحالة بسلام[1] — مظاهرة الضباط

وتعتبر هذه الحادثة أول نذير بالثورة العرابية ويتهم بعضهم الخديوى بأنه المحرض على الفتنة مع أن دلائل الحال تناقض ذلك فقد جرح أحد ياوران الخديوى أثناء الفتنة وتعرض شخص الخديوى نفسه للخطر ويجب ألا ننسى الخطر الذى يهدد الحكام المستبدين إذا هم سمحوا لجنودهم بحمل بنادقهم متى عرض لهم أن يطالبوا بحقوقهم . فمهما بلغ عطف الخديوى على الثائرين يصعب عليه أن يحبذ قيام فتنة مسلحة . وقد أثنى الجميع على الخطة التى سلكها الخديوى وجاء إليه القناصل يشكرونه على حسن تصرفه . فانتهز الخديوى الفرصة وأخبر القناصل بأنه لا يمكن أن يكون

---

(١) أوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

مسئولا عن شيء في البلد مالم تكن في يده السلطة الكافية فأبلغ القناصل هذا الأمر لحكوماتهم وعاضد اللورد « ڤيڤيان » معتمد إنجلترا بمصر وقنصلها العام طلب الخديوى في وضع شيء من السلطة في يده ولكن كانت إرادة فيفيان مخالفة تماماً لارادة السير رفرس ولسون الذي كانت تعاضده الحكومة الانكليزية وكان من رأيه أن يترك الخديوى من غير سلطة شأن الملوك الدستوريين في العالم كله وكان ولسون يجهل أحوال الشرق ومصر خاصة وما للخديوى من النفوذ والكلمة المسموعة في البلاد ولم يكن له ما للمستر فيفيان من الخبرة السياسية وبعد النظر في الأمور. أما ڤيڤيان فكان يرى أن حقائق الظروف تقضي بوضع السلطة في يد إسماعيل الذي كان اسمه فوق كل شيء في البلاد [1]. ولما سأل القناصل نوبار عما إذا كان يمكنه ضمان الأمن والنظام في البلاد أجاب بالسلب واستقال. استقالة نوبار

وعرض الخديوى تأليف وزارة جديدة يحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكزهم ولكن الحكومة الانكليزية أصرت على بقاء نوبار في الوزارة [2] غير أن فيفيان لم يوافق على بقائه وصرح الخديوى بأنه يقبل أي ضمانة تحدد سلطته ولكن لا يقبل نوبار ثانية فاقترح أن يكون للوزيرين الأجنبيين حق «الڤيتو Veto» أي حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران وعاضدت الحكومة الفرنسية هذا الاقتراح [3] فتألفت الوزارة نهائياً برئاسة الأمير توفيق باشا حتى

---

(١) « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٩٤ وما بعدها .

(٢) اوراق برلمانية مصر من سالسبورى إلى فيفيان ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٩

(٣) « « من « السفير الانجليزى بباريس » ليونز إلى سالسبورى ٤ مارس سنة ١٨٧٩

وزارة الامير توفيق

يرأس مجلس الوزراء بدل أبيه وبقى رياض وزيراً للداخلية على الرغم من محاولة الخديوى نقله إلى وزارة أخرى وبقى الوزراء الأجانب كل فى وزارته. أما نوبار فأنه طلب إلى الخديوى أن يسمح له بالبقاء فى مصر فأجابه بشرط ألا يشتغل ضده بالسياسة ثم مالبث أن سافر إلى أوربا . وعلى ذلك تحسنت الحالة على وجه العموم ولم يبق إلا السير « رفرس ولسون » يعمل على الاضرار بمصلحة الخديوى وقد كان مستأثراً بكل سلطة فى الوزارة ولم يترك لتوفيق باشا ظلا من القوة وأخذ يعد مشروعاً مالياً لخواه إعلان افلاس الحكومة المصرية [1].

اسماعيل يقلب الحالة

ووصل خبر الافلاس إلى الخديوى فأفهمه خاصته والمقربون منه أن هذا عار على حكومة مصر . وعند ذلك ثارت ثائرة الناس من جديد وتوالت الاجتماعات بمنزل البكرى ثانية مطالبين بتكوين وزارة وطنية مسؤولة وإعادة إنعقاد مجلس النواب بحيث يعطى السلطة الكافية كأمثاله فى أوربا وتكون الوزارة مسؤولة أمامه . وأعد نواب الأهالى مشروعاً آخر لحل المشكلة المالية يخالف مشروع السير « رفرس ولسون » وقدموه للخديوى . ولم يمض شهر على تأليف الوزارة حتى دعا الخديوى قناصل الدول وأفهمهم أن هناك سخطا عاماً فى البلاد وأنه إزاء هذه الحالة سيتخذ تدابير جديدة . وقال الخديوى أن مصر ليست في حالة إفلاس وأنها قادرة على دفع جميع ما يطلب منها وإن الأمير توفيق قد قدم إستقالته إجابة للرأى العام وأن الوزارة الجديدة يجب أن تكون من عناصر وطنية بحتة وتكون مسؤولة أمام مجلس النواب [2]

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى سالسبورى اول و٢ ابريل سنة ١٧٨٩

(١) « « « ٤ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم إنه من غير استشارة ولا تردد كاف شريف باشا فى ٧ إبريل سنة ١٨٧٩ تأليف وزارة وطنية فتقلد شريف باشا الداخلية والخارجية وأشرك معه راغب باشا للمالية وزكى باشا للاشغال وذو الفقار باشا للحقانية وجاهين باشا للحربية وثابت باشا للمعارف وعمر باشا لطفى مفتشاً عاماً وله مركز فى مجلس الوزراء . وجل هؤلاء معروفون بولائهم للخديوى وحسن بلائهم فى جمع الضرائب فى الأيام العصيبة . وقد جاء فى خطاب الخديوى إلى شريف باشا ما يأتى . . « إنى بصفة كونى رئيساً للدولة ومصريا أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم باداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية . ولكن لما رأيت ما كانت عليه النظارة السالفة استولى على الأسف الشديد لأن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون . وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول وأنذرتهم فلم يتيقظوا ولم يلتفتوا . وزيادة على ذلك إن النتيجة التى وصل إليها ناظر المالية وأظهر بها أن البلاد فى حالة العدم والافلاس كانت سببا لتغيير قلوب الامة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور . لذلك قد وكلت اليكم تشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون هيئة هذه النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسؤلية لدى مجلس الأمة [١]

تأليف وزارة شريف

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ وديكريتات ٧ ابريل سنة ١٨٧٩

ولما كان هذا الخطاب بمثابة إنذار للوزراء الأجانب بالطرد استقالا واستقال معهما عدد من كبار الأجانب المعينين فى الوظائف الكبرى ثم استقالت لجنة التحقيق ورفعت قضية أمام المحاكم المختلطة على الحكومة وأسرعت بنشر تقريرها وفيه تقول : « أن البلد فى حالة إفلاس واقعة منذ سنة ١٨٧٦ وأن أرباح الديون يجب أن تخفض لأن البلاد لا يمكنها تحمل أكثر مما هى رازحة تحته » . غير أنها اقترحت ألا ينزل أصحاب الديون عن شىء مالم يضح المدينون بأقصى ما يمكنهم من التضحيات المعقولة[1] . والمدينون فى نظر اللجنة هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب وهذا خطأ لأن الفلاحين لم تؤخذ آراؤهم عند عقد هذه القروض وإذا كانت الحكومة مستدينة وليست قادرة على الدفع إلا إذا سامت رعاياها كل صنوف العذاب فان ذلك يكون منتهى الظلم . وكان الواجب فى مثل هذه الأحوال أن يتحمل الدائنون بعض التضحيات ولكن اللجنة لم تر ذلك مع أن الدائنين هم وحدهم مسؤولون عن نتيجة أعمالهم وهم الذين خاطروا بأموالهم فى الخارج حباً فى الكسب الكثير . وكانت القاعدة المعمول بها فى الحكومة الانجليزية على الأقل فى ذلك الوقت « أن الحكومة ترفض التدخل رسميا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رؤس أموالهم فى مشروعات أجنبية اذ عليهم أن يقبلوا ما تأتى به مخاطراتهم من مغانم ومغارم[2] » ولكن يظهر أن مسألة مصر فى نظر

تقرير لجنة التحقيق

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) « « فيفيان إلى داربى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٨

الحكومة الانجليزية كانت مسألة استثنائية فنقضت تلك القاعدة الحكيمة بتدخلها . وقررت اللجنة أيضاً أن يكتفي الخديوي بأخذ راتب من الحكومة مقداره ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وأن تزاد ضريبة الأراضي العشورية وكان أكثرها ملكا لكبار الأعيان والموظفين وذلك إلى أن يتاح مسح جميع الأراضي وتوزيع الضرائب عليها ، وقررت أيضا تصفية قرض المقابلة وقرض « الروزنامة » وعدم حسبانهما ضمن ديون الحكومة وقررت أن يكون ربح الدين الموحد ٥ ٪ بدل ٦ ٪ إذ رأت أنه من العبث فرض ضرائب جديدة وفعلا ألغت بعضها وخففت بعضاً آخر (بمقدار ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه)

وهذه الاقتراحات هي الأساس الذي سارت عليه لجنة التصفية التي تكونت سنة ١٨٨٠ . ويلاحظ هنا أن المشروع الوطني الذي قدمه أعيان البلاد ونواب الأهالي كان يشير أيضاً بتخفيض أرباح الدين إلى ٥ ٪ ولكن قدرت لجنة التحقيق دخل الحكومة بمبلغ ٩٫٠٦٧٫٠٠٠ جنيها وقدره الوطنيون بمبلغ ٩٫٨٣٧٫٠٠٠ جنيهاً بزيادة ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه عن تقدير اللجنة ، وأهم فارق بين المشروعين أن المشروع الوطني لم يحدد نفقات الخديوي براتب خاص تدفعه الحكومة [1]

ولكن بينما كانت الحكومة الانجليزية تظهر استعدادها لارغام أصحاب الديون على احتمال بعض التضحيات كانت الحكومة الفرنسية متصلبة متعنته لدرجة غريبة غير معقولة حتى أصبح اهتمامها بالمركز المالي تعنت حكومة فرنسا

(١) ديكريتات سنة ١٨٧٩ (راجع كتاب حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٣٦٣)

فى مصر أكثر من اهتمامها بالمركز السياسى . فكان غرضها الوحيد حماية أصحاب الديون بأية طريقة كانت من غير تبصر سياسى أو إظهار إية عاطفة نحو أهل البلاد كما كانت تفعل الحكومة الانجليزية[1] . والقارىء للوثائق السياسية المتبادلة بين الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت وبين ممثليها فى مصر يدهش لتمكن المسألة المالية فى أذهان رجال السياسة الفرنسيين. ويظهر أن المسيو « وادنجتون » وزير خارجية فرنسا وهو من أصل انجليزى سكسونى قد اغفل مصالح فرنسا فى مصر مقابل احتفاظه بالاتفاق مع انجلترا التى كانت ترغب أيضاً فى انضمام فرنسا إليها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . وبينما كان السبيل الوحيد لحل المشكلة المالية المصرية ومنع الحكومة الانجليزية من تحقيق مطامعها فى هذه البلاد هو باشراك جميع الدول فى البحث فى المسألة رأى الوزير الفرنسى أن يأخذ من المؤتمر عهداً بعدم المناقشة فى المسألة المصرية ووافق بسمرك والمؤتمر على ذلك . والحقيقة أن مؤتمر الدول بأوربا كان قد فقد كل اهتمام بالمسألة المصرية منذ أن سويت أزمة سنة ١٨٤٠ فقد كانت القسطنطينية حينئذ فى خطر خوفا من هجوم محمد على ومعنى ذلك أن السلم العام فى أوربا كان مهدداً لذلك اهتمت دول أوربا بمسألة مصر وبعدها لم تعد تهتم بها كثيراً . وعلى ذلك تقيدت فرنسا بلزوم السير مع انجلترا بمفردها خطوة بخطوة . وإذا ما اشترك اثنان فى معالجة أمر من الأمور كان تفوق واحد من الاثنين أمراً لازماً لابد منه وليس أدل على أى الدولتين كانت الغالبة من وضع السير رفرس ولسون فى المالية

---

(١) « مسألة مصر » تأليف ده مرسنيه ص : ١٦٨

وده بلنير الفرنسى فى وزارة الأشغال . وبهذا مهدت فرنسا لنفسها طريق انتحارها السياسى فى مصر وقضت على الجهود التى بذلتها حكومتها منذ بدء القرن التاسع عشر فى سبيل المحافظة على حكومة وطنية فى مصر حليفة لفرنسا مستقلة بقدر الامكان عن تركيا . فعملت فرنسا أكثر من أى دولة أخرى على إسقاط اسماعيل ولم تتردد نهائيا فى الالتجاء إلى الباب العالى لاصدار أمر بعزل الخديوى صاحب الحق الوراثى الذى كسبه محمد على صديق فرنسا الكبير [1]

وحاولت وزارة شريف الجديدة إرضاء أصحاب الديون الأجانب مع صيانة شرف وحقوق الحكومة المصرية فعين الخديوى فى مجلسه الخاص أعضاء من كبار الأجانب فى مصر، وعرض شريف باشا أن تعود المراقبة المالية ثانياً ، ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية عارضتا فى ذلك واستعملتا لهجة شديدة ضد الخديوى فكتب المسيو ودنجتون وزير خارجية فرنسا واللورد سالسبورى وزير خارجية انجلترا يقولان « إذا أصر الخديوى على إهمال التعهدات الواجبة عليه على الرغم من تأكيداته السابقة ورفض مساعدة الوزراء الأوربيين له فانا نستخلص من ذلك انه لا يريد صداقتنا ولا يسع الحكومتين ازاء ذلك إلا حرية العمل لأنفسهم فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر [2] » غير ان اسماعيل أصر على تحديه لانجلترا وفرنسا واغتر بنجاحه فى طرد الوزراء الأجانب واسقاط وزارة

---

(١) انظر كتاب « مركز مصر الدولى » تأليف كوشرى ص : ٨٢ — ٨٤

(٢) اوراق برلمانية « مصر » من سالسبورى الى فيفيان ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٩

نوبار وعدم الاكتراث لاقتراحات لجنة التحقيق التي تمثل دائني الحكومة نفسها اعتقادا بعدم امكان اتفاق أوربا على رأى ضده . والحقيقة ان الأسباب التي تذرع بها اسماعيل كانت قوية للغاية مع انها جاءت متأخرة . فالشعور الوطني والديني كان حقيقة متهيجاً ضد الأجانب وتدخلهم ، والنواب كانوا يريدون تخليص البلاد من ضائقتها ولو كان المشروع المالى الذى قدمه الخديوى للدول كان مبنيا على ضمانات حقيقية لأصحاب الديون ماوجدت الدول وجهاً للاعتراض ، فقد سأل معتمد النمسا حين أعلن الخديوى قلب الحالة : « هل نواب المجلس مستعدون لرهن أملاكهم ضماناً لنفاذ مشروعهم ؟ » فلم يجبه الخديوى إلا بتصميم جميع المصريين من الخديوى إلى أحقر عامل على بذل كل شيء في سبيل عدم إعلان إفلاس البلاد [1]

تدخل بسمرك — غير أن بسمارك كان للخديوى بالمرصاد . فأن الحكومة الألمانية هى التى بدأت بالخطوة التى أودت بالخديوى فى النهاية ، وذلك انه لما نشر الخديوى قانونا للتعديل المالى مغايراً للمشروع المقدم من لجنة التحقيق ومن غير استشارة الدول صممت ألمانيا على العمل «مع انها كانت قد تركت مالها فى مصر من المصالح التى هى جزء من مصالح أوربا فى أيدى الدولتين صاحبتى النفوذ فلم تعين مراقبا لصندوق الدين واكتفت بالمندوب النمسوى» . ففى ١١ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن السفير الألمانى فى لندن «الكونت منستر» للورد سالسبورى « ان حكومة ألمانيا ازاء تصرفات الحكومة

---

(١) « مصر الحديثة » لكرومر جزء اول ص ١٠١

المصرية المتهوسة ونقضها للاتفاقات الدولية ترى من واجبها اتخاذ التدابير الفعالة بدون تأخير لحماية مصالحها المهددة وحماية المحاكم المختلطة وحماية رعاياها وذلك بأن تتشدد ازاء تصرفات الخديوى الاستبدادية[١]»

ويظن البعض ان «نوبار» هو الذى حرك بسمارك انتقاماً من فرنسا التى تكرهه ومن الخديوى الذى أهانه ومن انجلترا التى نسيته . ويقال أيضاً ان الخديوى أهان قنصل ألمانيا وبسمارك بكلمة قالها فى صراحة ووصلت اليه[٢] ومن المؤكد ان بيت «رتشيلد» المالى كان له ضلع فى تحريك بسمرك ضد الخديوى، ولا يبعد أن يكون السير رفرس ولسون قد أراد الانتقام لنفسه فأوحى إلى بيت رتشيلد بالخطر الذى يهدد مصالحهم المالية إذا نجح اسماعيل فى خطته الجديدة نهائياً . وعند ذلك وقع الرعب فى قلوب أصحاب الأموال فاستنجدوا ببسمرك فتحرك هذا وهدد الحكومتين الانجليزية والفرنسية بالتداخل فعلا إذا لم يهما بحسم المسألة فلم يسعهما إلا تقرير عزل الخديوى[٣]. وعلى أى حال فان قنصل ألمانيا فى القاهرة كتب للخديوى بأن حكومته لا تعترف بدكريتو ٢٢ أبريل الشامل للتغييرات الجديدة . ثم تبعه قنصل النمسا ثم قنصل فرنسا ثم قنصل انجلترا . أما حكومة ايطاليا فاحتجت شفهياً .

اسباب تداخله

وفى ١٨ يونيه نصح للخديوى رسمياً بالنزول عن العرش لابنه توفيق وإلا آل العرش للأمير عبد الحليم بن محمد على فاطل الخديوى

نصح الخديوي بالنزول

---

(١) اوراق برلمانية من السكونت منستر الى لورد سالسبورى ١١ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) « المسألة المصرية » تاليف مكنزي ص : ٣٣٤

(٣) راجع كتاب الاحتلال السرى لسير ولفرد بلنت

معتمداً على مساعدة الباب العالى كما وعد[١] ولكن الدول ألحفت ومهدت فرنسا طريق العنف بأن أرسلت المسيو « تريكو Tricou » ليكون ممثلا لها أمام الخديوى فى هذه المأمورية . وكان المسيو تريكو مكروهاً لدى الخديوى وقد سبق أن طلب من الحكومة الفرنسية سحبه من مصر .

أما فى السفارة البريطانية فقد استدعى اللورد «ڤيڤيان» إلى لندرة وتركت شؤون القنصلية فى أيدى « لاسل » . وقد جاء فى الكتاب الذى أرسله اللورد سالسبورى وفيه ينصح الأمير بالنزول عن العرش ما يأتى: «لئن كانت مصر مملكة ليس للدول نصيب فى تاريخها الماضى ولا يهم الدول منها ما يصيبها فى المستقبل لكانت الطريقة المثلى هى أن تترك مصر بدون اهتمام أو تدخل بين الخديوى ورعاياه ، غير أن هذه سياسة يستحيل على انجلترا اتباعها فمصالح انجلترا وواجبها يحتمان عليها أن تبذل ما فى وسعها لتضع حداً لهذه المسائل ويظهر أن العقبة الوحيدة فى طريق الاصلاح هى شخص الخديوى وليس هناك شك فى أن تغير الخطة يتطلب تغير الحاكم »[٢]

فأنصت الخديوى لهذه الرسالة بكل اهتمام ثم أجاب القنصلين بأنه سيحيل المسألة على الباب العالى . قال تريكو : « ولكنكم تحديتم السلطان عشرين مرة وعملتم من غير مشورته » فأجاب الخديوى قائلا : « انى أتحداك أن تذكر حادثة واحدة » فلم يحر « تريكو » رد الخديوى

---

(١) أوراق برلمانيا مصر ١٨ يونية سنة ١٨٧٩

(٢) اوراق برلمانية ، مصر ، سالسبورى إلى لاسل : ١٨ يونيه سنة ١٨٧٩

جوابا وخاتمته ذاكرته . عند ذلك أراد المستر « لاسل » أن ينقذ زميله فقال : « ولكن ياصاحب السمو ألا يحسن بك أن تظهر شيئاً من الاستقلال لأنهم ربما خدعوك فى القسطنطينية » . فأجاب الخديوى « حيث أنك ياعزيزى تنصحنى أن أظهر استقلالى بالنزول عن كل سلطة فلست أرى فائدة تعود على من ذلك » فكان هذا الجواب بمثابة لطمة قوية أصابت القنصلين . وكانت الساعة حينئذ بعد نصف الليل فاستأذن الخديوى وتركهما [1] وأخذ يفكر فى اتخاذ طرق المقاومة إذا اقتضى الحال . وفى اليوم التالى ٢٦ يونيه لم يجد الباب العالى مخرجا من مأزقه ورأى أن الفرصة سانحة ليؤكد فيها سيادته على مصر فأرسل إلى مصر رسالتين برقيتين إحداهما بتولية توفيق باشا والأخرى بعزل الخديوى اسماعيل . فجاء شريف باشا وأعلم الخديوى بالرسالتين فأمر الخديوى باحضار توفيق باشا فتقابلا والدموع ملء العيون ونهض الوالد لأول مرة يحيى ابنه الاكبر

الباب العالى يعزل الخديوى

وفى ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ غادر الخديوى اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية ومعه أولاده وحريمه وجواهره وكل ما استطاع نقله فى الفترة الصغيرة التى حددت له على حسب أمر الدول . وكان منظر الفراق بينه وبين أحبابه وأهل عشيرته عند محطة القاهرة مؤلماً للغاية اذ كان الخديوى يعانق ابنه توفيق ويودع أرض مصر للمرة الأخيرة . وفى الاسكندرية ركب الخديوى باخرته « المحروسة » وودع الناس

---

(١) « خديويون وباشاوات » ص ١٧ وما بعدها

الوداع الأخير . ولما خرج رئيس اليخت من الميناء قرأ الأوامر المختومة التي سلمها اليه محافظ الثغر فكان فحواها ألا ينزل بأى أرض عثمانية فبعد أن كان قاصداً القسطنطينية أمره الخديوى فيمم ميناء نابلى حيث أعد له الملك « همبرت الأول » ملك ايطاليا قصر « لافافوريتا » مقاماً ، ويقال أن الملك قدم هذا الصنع الجميل مقابل بعض أموال كان قد اقترضها والده « فكتور عمانويل الثانى » من الخديوى ولم يقم بسدادها [١] . سفره الي ايطاليا

ولقد عاش الخديوى فى مقامه الجديد عيشة راضية ساكنة حرم فيها على عشيرته التلفظ باسم مصر ولو أنه كان كثير الأمل فى الرجوع اليها [٢] . وكان الخديوى كثيراً ما يسافر الى باريس وبركسل ولندرة للرياضة وترويح النفس . وأخيراً سمح له بالمقام فى القسطنطينية فغادر ايطاليا وعاش فى قصر «ميركون » من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٥ فكانت هذه المرحلة من حياته أنكد أوقاته فقد أحاطه السلطان عبد الحميد الثانى بالعيون والجواسيس وحظر عليه الخروج من قصره وتوالت عليه الاسقام فتأثرت حالته الصحية وفاضت روحه فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ وعمره إذ ذاك خمس وستون سنة ، ونقلت رفاته الى القاهرة حيث دفن فى ١٣ مارس فى مسجد الرفاعى باحتفال كان بالغاً النهاية فى المهابة والجلال



---

(١) « مصر وكيف غرر بها » تأليف فارمان ص : ٢٧١
(٢) « مذكرات انجليزى فى مصر » البارون كوسل بك ص ١٣٠

خاتمـــة اسماعيل

بذلك أسدل الستار على اسماعيل ولا شك أنه كان من أكبر الملوك الذين حكموا مصر استنارة وتقدما، ولولا اشتباكه مع الدول لكانت عاقبته خيراً وسلاماً ولكنه ألقى بنفسه فى تيار الاقتراض المالى واستمر يظهر بمظهر الآمن مع علمه بتسرب الضعف إلى ماليته ناسيا أن خير سياسة كان يجب أتباعها هى الاقتصاد فى المصروفات إلى أدنى حد ممكن والاعتماد الكلى على دخل البلاد دون غيرها ، وكان يتحتم عليه بدلا من إجهاد نفسه فى ترقيع ماليته من حين إلى آخر من غير جدوى ان يعلن الحقيقة كلها عن الحالة بكل صراحة ويواجه الدول بكل جرأة وشرف وإخلاص، لأن خديوى مصر لم يكن أول من أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه ففرنسا بعد الثورة الكبرى والنمسا بعد سنة ١٨٤٨ والبرتغال وتركيا واليونان كل هذه الحكومات وجدت نفسها يوما فى مأزق كمأزق مصر واضطر دائنوها إلى التضحية بشىء كثير . غير إنه عن سوء حظ اسماعيل إن أحاط به قوم مداهنون قالوا له إن إعلان الافلاس عار لا يناسب ذكر مصر وخديويها العظيم ولم يصدقه النصح مره إلا الأمير عبد الحليم إذ أرسل إليه من القسطنطينية كتاباً حسّن فيه للخديوى مشروع إعلان

الحقيقة بلا تردد [١] ولكن ماذا كان يفيد رأى الأمير وهو مغضوب عليه! لقد ضاعت كلماته وسط الجو الفاسد الذى كان يحيط بالخديوى فى آخر أيامه

ولقد نهض الخديوى حقاً أكثر من مرة بعد سنة ١٨٧٦ وأبدى عزمه على إصلاح الحال، فقبل الحكم الدستورى وأدخل الأجانب فى الادارة والوزارة ووصل الحال إلى أن ضحى الأمراء ثروتهم على مذبح الشرف الوطنى ونزل هو والأسرة الخديوية عن أراض واسعة. ولكن كل هذا لم يجد نفعاً لأنه جاء متأخراً بعد أن دبرت حكومات أوربا أمرها وسلكت خطة موضوعة ضد اسماعيل إذ صمم أصحاب الديون فى أوربا على أن يأخذوا كل مالهم ولا ينزلوا عن بارة واحدة، مع أن مجموع ما وصل إلى أيديهم من الأرباح كان يعادل نصف رءوس أموالهم التى قدموها أو أكثر من النصف. وقد كان أصحاب الديون من كبار اليهود من ذوى المكانة والسيطرة فى انجلترا وفى فرنسا ولما ذعروا ونادوا بوجوب التدخل بالقوة قررت الحكومتان أن تتدخلا فى شؤون مصر الداخلية على الرغم من القواعد الدولية المعروفة واتفقتا على طريقة العمل فلما لم يأبه الخديوى لأمر الدول، وبدأ يجمع حوله الرأى العام الوطنى مفضلا أن يسقط فى الميدان مهاجماً صممت الحكومتان على خلع اسماعيل. وماذا كانت تعمل الدول لو أن اسماعيل تشبه بجده العظيم فلم يذعن لأمرها ؟ هذا سؤال خليق بأن يفكر

---

(١) «مصر تحت حكم اسماعيل» تأليف جرولد. ص: ٢٤٦ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٩

فيه القارىء ولكنه لا يستحق البحث الجدى لأن الخديوى كان لا يميل أصلا إلى تحكيم السلاح وعلى ذلك ولى وجهه نحو تركيا يريد الاحتماء بها. ولكن الأمر لم يكن بيد تركيا فسقط اسماعيل «ضحية سلطان المال» كما قالت صحيفة التيمس وهى لا يمكن اتهامها بالمغالاة فى مناصرة الخديوى

وما نبه أفكار أوربا وجعلها تسلك مسلك المتعنت واليائس فى آن واحد ألا تهيج الرأى العام، والمظاهرة العسكرية التى قامت ضد نوبار وولسون (فبراير سنة ١٨٧٨) فغيرت أفكار أوربا من جهة مصر والمصريين فقد كانوا يعتبرونهم إلى قبيل هذه الحادثة أنعاما لا تصلح إلا للذبح أما الآن فاتضح لهم أن المصريين يمكنهم حقيقة ان يقفوا على أقدامهم وفى أيديهم الأسلحة مطالبين بحقوقهم، فخشيت أوربا أن يأتى وقت تكون فيه السلطة لمثل هؤلاء المصريين وحينذاك لا يمنعهم شىء من اصدار قرارات ضائرة لمصالح الأجانب المالية. فالخوف من توقع مثل هذه القرارات هو الذى دعا الحكومات إلى التدخل متظاهرة بأن تدخلها انما قضت به دواعى اصلاح الحكومة مع أنه لم يكن هناك أدنى خوف من تفشى سوء الادارة والفوضى فى البلاد. بل الحقيقة هى أن الخديوى والأمة التى اجتمعت حوله فى آخر ايامه كانوا يريدون العمل على اصلاح الماضى. وما كاد الخديوى يبعد عن البلد حتى بدت دلائل الاضطراب والفوضى فى مصر والسودان، وأيقن الجميع أن الحالة تستدعى حاكما قوى الشكيمة كاسماعيل. فالمسألة إذن ليست مسألة

حكومة بل هى مسألة أصحاب الديون الذين من أجلهم ذهب الخديوى ضحية

وسيبقى اسم اسماعيل فى التاريخ كأمير أتيحت له جميع الصفات والفرص التى كانت كفيلة بأن تجعله أهلا لحياة أعظم كثيراً من تلك التى عاشها لولا أنه كانت تعوزه صفات ضرورية أهمها الصبر . فقد كان الخديوى متسرعا فى الحكم على أخلاق الناس متسرعاً فى اختيار أصفيائه وفى عقد قروضه وتدبير مصالحه . ولما كان الخديوى رجلا تجول فى خلده أفكار عظام ومشروعات ضخمة اضطره تسرعه وقلة صبره إلى الافراط فى موارده واستعمال سلطته الفردية افراطاً خشى معه على سلامة ملكه وبلاده . فلو كان حوله أصدقاء يخلصون له النصح لزال الخطر . ولكن طبيعة أخلاق اسماعيل كانت تأبى أن يتدخل فى شؤونه أى انسان فلم يكن للنابهين الذين ظهروا فى عصره أية قيمة لا لسبب سوى أن إرادته كانت متغلبة على إرادة الجميع ، وأنه ليخالجنا الشك فى أن يكون إسماعيل قد سمع بأذنه كلمة حق عن حقيقة الحالة من أحد المقربين إذ لم يمكن ليجرؤ احد على ذلك . وأمامنا مثل إسماعيل باشا صديق المفتش الذى ما كاد يرفع صوته منذراً حتى لقى حتفه

ومن دواعى الأسف أن الخديوى لم يحرص على الاستمرار فى دعوة مجلس شورى النواب الذى أنشأه فى سنة ١٨٦٦ ، ولو عقد المجلس بنظام لتعلم النواب طرق العمل ولخلصوا الخديوى ومصر من أى سوء يمكن أن يهدد سلامتها . ولكن الخديوى لقلة صبره لم يقو على إحتمال وجود هيئة قد

تحول دون تنفيذ أغراضه بالسرعة التي يريدها . وزيادة على ذلك لم ينس الخديوى أنه خديوى بحق مقدس وأنه كان يعتقد ككثير من الملوك فى ذلك الوقت فى أن حكم البلاد بمجلس النواب خيانة لحقوقه وامتيازاته المقدسة

والمدهش أن الخديوى لم يتلق درساً من الكارثة التى أصابت معاصره العظيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا فى سنة ١٨٧٠ . والذى كان يشبهه من وجوه كثيرة كما كان محمد على يشبه نابليون الأول من وجوه كثيرة أيضاً . فظل الخديوى يعتمد فى حكمه كما كان نابليون الثالث على وكلاء وعمال لا يصدقون النصح، ولا يحسنون صنعاً وحالت طبيعة الكرم فيه دون اكتناه الحقيقة فلما اقترب الخطر وتهدده ولى وجهه نحو الأمة فانحازت إلى جانبه ولكن بعد أن وقع المحظور وفات الوقت وسبق السيف العذل فلم يجد مندوحة عن التسليم لأمر القوة . وكان اسماعيل فى هذه الساعة العصيبة بمفرده أمام عدد كبير من الأعداء فقد هجره أصدقاؤه ولم يغن عنه كرمه فى الأيام السالفة شيئاً

أما الأمة ففوجئت « بالضربة السياسية » ولما أفاقت وفطنت لحقيقة الأحوال استولى عليها التذمر والسخط وكانت النتيجة أن قامت ثورة عرابى وما كان من فشلها . وكان أسماعيل يرقب بدقة من منفاه سير الأمور فى مصر، ولا بد أن يكون قد سر لأنه رأى الأمة قد انتقمت له بثورتها ، ولكن الأمة دفعت ثمن انتقامها غالياً وضاع على الخديوى كل أمل فى الرجوع إلى مصر حياً

***

ولما أن وصلت رفات العزيز وساروا بنعشه فى ميدان الأوبرا وسط حزن شامل وقف النعش أمام تمثال ابراهيم الكبير كانما الفقيد يقول كلمة الوداع لوالده فاغرورقت العيون وشخصت الأبصار واستولى الخشوع على الناس من هول الموقف وكأنما التمثال يشير بأصبعه الى عاقبة غرور الانسان الفانى وجهوده الضائعة سبحانك اللهم «مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شىء قدير».

ولئن كانت هفوات اسماعيل الفانى كثيرة فان حسنات إسماعيل الخالد أكثر وأبقى. فمصر لا تنسى دولة إسماعيل واصلاحاته، والعالم سيذكر على الدوام خدمات إسماعيل للمدنية وللعلم، وسوف يتحدث الناس جيلا بعد جيل بشخصية الخديوى إسماعيل منبعث القوة والجمال والذكاء.



عهد الخديوى توفيق

تمهيد

لو كانت الظروف التى دعى فيها توفيق إلى تولى حكم البلاد ظروفا عادية لاستطاع بما أوتى من صفات الاعتدال والطيبة وحب الاصلاح أن يضطلع بالأعمال وأن يسير بالبلاد سيراً حثيثاً نحو الرقى والتقدم، ولكن الظروف التى أحاطت بتوفيق فى أول عهده كانت تتطلب أميراً أصلب عوداً وأحد ذكاء وأقوى عزيمة وأشد إيماناً. فقد كان توفيق فى مركزه أشبه بمركز الملك لويس السادس عشر فى فرنسا أبان الثورة الفرنسية، كلاهما ساير الثورة فى مبدئها ثم مالبثا أن ضعفت نفساهما وخار إيمانهما بالثورة أمام تهديد الدول فاتهمها الشعب بعدم الاخلاص للوطن ووصمهما بالخيانة. وإذا كانت خاتمة توفيق قد اختلفت لحسن سمعة البلاد عن خاتمة شبيهه ملك فرنسا فلأن الثورة هناك كانت ثورة أهلية جارفة ظافرة طاغية. أما هنا فكانت ثورة عسكرية ما كادت تظهر بوادر انهزامها فى ميدان الحرب حتى أنكرها نافخوها وانتقض عليها الجميع وبذا اعتز جانب الخديوى وحلفائه وخسرت قضية البلاد.

سيرته

ولد توفيق أكبر أنجال الخديوى اسماعيل فى سنة ١٨٥٢ وتعلم بمصر ولم يرسله والده إلى الخارج لاكمال تعليمه بل أبقاه بجواره ليتمرس بالأعمال، فنشأ محدود النظر ضيق الأطلاع خجولا لا يتهيب الأجانب،

يتكلم الفرنسية ولكنه لايجيدها . غير أنه استفاد كثيراً من بقائه بجانب والده العظيم اذ أخذ يتقلب منذ أن بلغ عمره التاسعة عشرة فى وظائف عدة أهمها رياسة المجلس المخصوص ونظارة الداخلية والأشغال وأخيراً رياسة مجلس النظار ، واستطاع توفيق أن يعرف دقائق الأدارة المصرية وأن يدرس اخلاق وحاجات مواطنيه عن كثب مما كان له أحسن الأثر فى أول عهد الاصلاحات .

ولما بلغ توفيق الحادية والعشرين زوجه والده من الأميرة أمينه إبنة الهامى باشا بن عباس الأول وكانت رحمة الله عليها على جانب عظيم من الثروة والذكاء والكمال والكرم وقد أخلص توفيق لها وأخلصت له فكانت حياتهما الزوجية مضرب المثل من حيث العفة والسعادة والهناء وذلك فى زمن ساد فيه تعدد الزوجات وخاصة بين ملوك وأمراء الشرق . وقد ولد لهما الابن الأكبر عباس حلمى الخديوى السابق سنة ١٨٧٤ وولد الأمير محمد على سنة ١٨٧٦ . ثم الأميرتان خديجة ونعمت الله . وكان توفيق فى السابعة والعشرين من عمره حين وافاه تلغراف الصدر الأعظم علاء الدين التونسى بتولية عرش مصر بعد عزل اسماعيل .

الفصل الأول

قبل الثورة العرابية

اعتلى توفيق أريكة الملك على أثر حادث فذ لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحكم بالبلاد منذ أن أقام دعائمه محمد على الكبير فى أوائل القرن التاسع عشر. فقد كان « أفندينا » كما عرف حكام البلاد من أسرة محمد على مصدر جميع السلطات، منه تصدر الأوامر وإليه ترجع جميع الامور، لاراد لكلمته، ومشيئته هى القانون، فما هى إلا سنوات معدودة انقضت فى آخر عهد الخديوى اسماعيل حتى رأى المصريون لفرط دهشتهم مناظر غريبة لاعهد لهم بها، فمن موظفين أجانب تضاعف عددهم وتكاثروا فى المصالح المختلفة، إلى محاكم مختلطة وسع سلطانها كل شيء حتى حق مقاضاة الخديوى والحكم عليه، إلى اشتراك فعلى من جانب انجلترا وفرنسا فى أدارة شئون البلاد، وأخيراً إلى مس السيادة الشرعية العليا وعزل أفندينا نفسه ونفيه عن البلاد. اثر عزل الخديوى اسماعيل

هذا هو الحادث التاريخى الذى ضرب الحكومة الخديوية فى الصميم فأظهر ضعفها وأذلها وقلل من شأنها فى نظر الأجانب وأهل البلاد، وهذا هو السر فى ضعف توفيق ومن تلاه من الولاة بعد اذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على اسماعيل العظيم، وبعد أن أيقنوا أن العرش الذى يجلسون عليه لا يكفى أن تستند قوائمه إلى الحق الشرعى الوراثى أو إلى قوة الشعب ومشيئته بل وجدوا أن لا بد لهم من تكئة أجنبية تحول



الخديوى توفيق

دون تزعزع قوائم العرش إذا ماهزتها أعاصير السياسة أو المال

لذلك لم يكن غريباً أن يسير توفيق من أول الأمر وفق رغبة الدول بعد أن رأى بعينيه قساوة الدرس الذى ألقى على والده ، وكان طبيعيا أيضاً أن يتضعضع أثر الطاعة والمهابة والنظام فى نفوس المصريين عامة وأن تنزع ميول الوطنيين إلى حب الكفاح وتخليص الوطن من مظاهر الذلة والانصياع إلى الأجنبي، وسنرى فيما يأتى كيف تطور التدخل الأجنبى من تدخل مالى إلى تدخل سياسى إلى احتلال للبلاد ، وكيف نمت فكرة الكفاح بين الوطنيين حتى تلقفها الجيش الذى استبد واسرف فحاق به الخزلان . كل هذا وتوفيق متردد متخوف لا يكاد ينتهج طريقاً حتى يسارع إلى النكوص إلى أن اختل توازن القوى فى داخل البلاد ووجدت الثغرة التى دخل منها الأجنبى فأمّن الخديوى بعد خوف وثبته على العرش ، ووقف من ورائه يحكم البلاد باسمه

الحالة السياسية فى بدء عهد توفيق

أراد الخديوى توفيق فى أول عهده أن يساير الرأي العام الوطنى الذى ظهر فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل فلما قدم شريف باشا رئيس الوزراء إستقالته بناء على الخطط الدستورية قبلها الخديوى ولكنه كلفه باعادة تشكيلها وأصدر إليه خطابه الشهير فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ الذى فيه يقول :

توفيق والحكومة الدستورية

« .... ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية و نظارهامسئولين فانى اتخذت هذهالقاعدة مسلكا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين ... » . وبذلك أيد توفيق دكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بمسئولية الوزارة كما أيد الرأى القائل بتوسيع سلطة مجلس النواب . وكوّن شريف باشا الوزارة واحتفظ فيها بالداخلية والخارجية وعهد بنظارة الأشغال لمصطفى فهمى باشا والمالية لاسماعيل أيوب باشا . وأهم المسائل التي شغلت البال فى ذلك الوقت مسألة الفرمان أو التقليد الخاص بتولية توفيق . فان الباب العالى أراد أن ينتهز الفرصة على أثر عزل الخديوى إسماعيل فالغى فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل لأهم الامتيازات التى كانت تتمتع بها مصر فى عهد الخديوى السابق ، وظل الناس يترقبون صدور الفرمان الجديد بفارغ الصبر ليروا فيه مدى ما ترك للخديوية من الحقوق .

مسألة الفرمان

وكان أهم ما كسبته مصر من الحقوق فى عهد اسماعيل ما يأتى :

(١) تنظيم وراثة العرش للابن الأكبر (٢) حق مصر فى عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول (٣) حق عقد القروض المالية (٤) حق زيادة الجيش .

أما من حيث الحق الأول فان انجلترا وفرنسا اتفقتا على ضرورة التمسك به ، والدليل على ذلك تأييدهما لتولية توفيق دون الأمير عبدالحليم أكبر أفراد الاسرة الخديوية والذى كان يسعى لتولى العرش بعد اسماعيل

أما الحق الثانى فكان من مصلحة الدول التمسك به ضمانا لحرية التجارة فى مصر ، و بفضل الحاح حكومة فرنسا جاء الفرمان الجديد مؤيداً لهذا الحق بشرط تقديم صور الاتفاقات التى تعقدها مصر مع ممثلى الدول قبل إعلانها وبشرط عدم معارضتها للمعاهدات السياسية التى عقدتها الدولة العلية مع الدول ، ويلاحظ هنا أن تقديم صور المعاهدات للباب العالى لم يكن للموافقة بل كان لمجرد العلم بها . أما الحق الثالث فقد كان الرأى السائد عدم تجديده نظرا لما جره على مصر من المتاعب المالية ، غير أن مصلحة أصحاب الديون كانت تقتضى بقاء حق إمكان عقد القروض المالية لا للاستهلاك بل لتسوية الديون ، فبقى هذا الحق بهذا الشرط وبالاتفاق مع الدائنين أو وكلائهم قبل عقد القروض

أما بخصوص عدد الجيش فقد أعاد الفرمان تحديد العدد كما كان أولا فى فرمان سنة ١٨٤١ وهو ١٨٠٠٠ مع حفظ الحق فى زيادته إذا كانت تركيا فى حالة حرب

ومن النصوص التى ورد ذكرها فى الفرمان الجديد عدم جواز ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، أو ترك جزء من الأراضى المصرية إلى الغير بأى حال ، وهو تحفظ جديد يشعر بما كان يساور الباب العالى من القلق بخصوص أرض مصر والسودان . وقد أرسل الباب العالى الفرمان الجديد بعد أن اتفق مع الحكومتين على مواده وبعد أن هددته الحكومتان بأنه إذا لم يذعن لأرائهما فان مصر قد تتخلص نهائياً من السيادة العثمانية . وقد قرىء الفرمان رسمياً بالقلعة فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

أما المسألة الثانية التي شغلت بال الحكومة فهي مدى تداخل

الاجانب والمراقبة الثنائية

الأجانب في حكومة البلاد . فقد لاحظنا أنه بمقتضى دكريتو ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ تعين مراقبان أجنبيان أحدهما انجليزى لمراقبة الايراد والثاني فرنسي لمراقبة المنصرف، ثم تطورت الحال سنة ١٨٧٨ حين تكونت وزارة نوبار فقد أشرك معه المراقبين بصفة وزيرين أحدهما للمالية وهو الانجليزى والآخر للأشغال وهو الفرنسى، ثم استقالت وزارة نوبار وخلفه الأمير توفيق مع بقاء الوزيرين الأجنبيين، وأخيراً أعد اسماعيل حركته السياسية الخطيرة فعين شريف رئيسا للوزارة وأقال الوزيرين الأجنبيين وكان بمقتضى الاتفاق الذى تم بين الدولتين أنه فى حالة استعفاء أو إقالة الوزيرين أو أحدهما تعود المراقبة التى انشئت بدكريتو سنة ١٨٧٦ كما كانت . وفعلا طلب شريف إعادة تعيين المراقبين فلم تجب الحكومتان طلبه وانتهى الأمر بعزل اسماعيل . والآن وقد انقضى عهد اسماعيل واعتلى العرش خديوى جديد فى ظروف أكثر موافقة فان شريف باشا كتب من جديد يطلب

إعادة المراقبين

إعادة تعيين المراقبين فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير de Blignières » وعينت انجلترا السير « افلن بارنج Evelyn Baring » أولا ثم السير

حقوق المراقبين

« أوكلند كلفن Colvin »[1] وعند ما دارت المناقشات فى مدى الحقوق التى تكون للمراقبة رؤى أن تكون مهمتهما مقصورة على البحث والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون إسناد أى عمل إدارى أو تنفيذي لهما ورؤى أن يسمح لهما بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لهما حق

---

(١) فى يوليه سنة ١٨٨٠ تعين السير أفلن بارنج مستشارا ماليا فى مجلس حاكم الهند العام

عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيهما استشاريا فقط . وأهم ماجدّ بشأن المراقبين إن اشترط عدم جواز فصلهما بدون أخذ رأى حكومتيهما وبذا تغيرت المراقبة فبعد إن كانت اداة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت إداة سياسية تابعة للدولتين صاحبتى الامتياز فى الشئون المصرية . وبعد أن كان المراقبان يقتسمان العمل صارا يعملان بالتضامن فى كل مايعرض لهما من الأمور وبذا خف ما كانت تشعر به فرنسا من الغيرة والحسد بسبب قلة أهمية الأعمال التى كان يقوم بها ممثلها نسبيا .

استقالة وزارة شريف

ثم نظر شريف إلى المسألة الأساسية الكبرى وهى تحديد سلطة الخديوى ، وقد عانت البلاد من جرّاء الاستبداد فى الماضى ما عانت . وكان من رأيه أن لا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها ، بل لا بد من توسيع اختصاص مجلس النواب أو الشورى كما جاء فى خطاب الخديوى للوزارة والذى يعتبر بمثابة منهاج لها ، فقدم شريف مشروعا للدستور لم يوافق عليه الخديوى لأنه كان يرى أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوربى ، وقد شجعه على هذا الرفض مساعى رجال بلاطه من جهة وبعض ممثلى الدول من جهة أخرى فاستقالت وزارة شريف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ وقرر الخديوى فى أول الأمر أن يحكم البلاد بلا وزارة ، غير أنه عدل بسرعة عن هذه الطريقة المحفوفة بالخطر ودعا رياض باشا من أوربا وكلفه فى ٢٢ سبتمبر تأليف وزارة جديدة فشكل وزارة احتفظ فيها بالداخلية وعين مصطفى فهمى للخارجية وعثمان رفقى للحربية وعلى مبارك

للأشغال وحسين فخرى للحقانية ومحمود سامى البارودى للأوقاف .

وزارة رياض باشا

وكان رياض معروفا بآرائه الحرة ضد الاستبداد فى آخر عهد اسماعيل وكان مع ذلك إداريا نزيها مقتصداً يحبه المصريون لاستقامته وشدة تمسكه بالدين ويهابه الجميع لشدته ونزاهته . أما المصريون المتعلمون فكانوا لا يميلون لرياض لأنه كان جامداً متكبراً يمثل الأراء التركية القديمة ويشتد على الوطنيين ويتعقب حركاتهم ، وكان رياض أقل من شريف اقداما وصراحة ودون نوبار فى معالجة الشئون السياسية العامة . أما رياض فكان يفوقهما فى حسن الادارة واتقان التفاصيل رغم قلة حيلته أحيانا . وهناك ميزة أخرى لم تكن لزميليه وهى ميله لحركة الجامعة الاسلامية

اخلاقه

واستطاع رياض أن يتفق مع الخديوى فأرضاه بأن جعل له حق رياسة المجلس متى أراد وفى الوقت نفسه احتفظ بمغزى دكريتو ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقرت الأمور نوعا فى البلاد وزال القلق الذى ساور الناس فى آخر عهد اسماعيل وأخذ المراقبان يقدمان النصح للحكومة فى غير املاء أو تشدد ، فساد الوفاق بين الجميع وانتعشت البلاد ونفذت إصلاحات جمة فى جميع مرافق البلاد .

الحالة الاقتصادية والمالية

وطبيعى أن توجه جهود الحكومة مع المراقبين الى تحسين الحالة الاقتصادية بعد أن ارتبكت شئون البلاد المالية أيما ارتباك ، فبدئ أولا بتنظيم دفع الأموال الاميريه وتحديد مواعيد الاقساط وعددها . ثم

تكونت لجنة لتعديل البرامج وتوسيع نطاق التربية والتعليم وزيادة ميزانية وزارتي المعارف والاشغال ، وألغيت الضرائب الدنيئة التى كانت فرضت فى أواخر سنى اسماعيل وأثقلت كاهل الأهالى مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم القبانة ورسوم بيع المواشى ورسم الجلود ورسم السفن . أما قانون المقابلة فقررت الحكومة الغاءه فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ أيضا رغم ما كان فى ذلك من الغبن على أعيان البلاد الذين بلغ مقدار ماسددوه من مال المقابلة ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا واكتفت الحكومة بأن زادت فى ضريبة الأراضى العشورية وقدرت هذه الزيادة بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً خصصتها لتعويض دائنى المقابلة مدة ٥٠ سنة

تصفية الدين

ثم نظرت الحكومة فى وضع علاقات الحكومة المصرية مع دائنيها على أساس مستقر صحيح فصدر دكريتو فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة لتصفية الديون برياسة « السير رفرس ولسون » وعضوية مندوبى الدول الأربع فى صندوق الدين وكان مندوب الحكومة المصرية بطرس غالى ، وانضم إليهم مندوب فرنسى آخر ليوازن العضوين الانجليزيين ومندوب لألمانيا . وكان أساس عمل اللجنة التقرير الذى أصدرته لجنة التحقيق الكبرى سنة ١٨٧٨ إذ كانت هيئة اللجنتين واحدة تقريباً . أما المراقبان فبقيا بعيدين عن اللجنة يحضران لها العمل ويعاونان الحكومة المصرية إذا ما حاولت اللجنة أن تتشدد . وفعلا كان أول ماتقدما به من الاقتراحات أن ذكرا أن سبب فشل المحاولات

السابقة لتنظيم الديون وتسديد أرباحها هو عدم مواجهة اللجان لحقيقة الحال فى البلاد فمثلا فى سنة ١٨٧٦ حددت فائدة الدين الموحد ٦ ٪ وفى تقرير لجنة التحقيق الكبرى اقترح تخفيضها إلى ٥ ٪ والآن تقدم المراقبان باقتراح جعلها ٤ ٪ فقط فدلوا بذلك على صحة تقديرهما لحالة البلاد الاقتصادية وبذا تهيأ الدائنون لقبول التخفيض الجديد

وبعد أن أتمت اللجنة اقتراحاتها أخذت ضمانا من دولها بقبول قراراتها نهائيا وإن هذه القرارات تأخذ صورة قانون توافق عليه المحكمة المختلطة بمصر . وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ أعلنت قرارات اللجنة ولم تعلن المذكرة الايضاحية لعدم موافقة جميع الأعضاء عليها . وتعتبر هذه القرارات الأساس القانونى لدائنى مصر وللميزانية المصرية . وأهم هذه القرارات :

قرارات لجنة التصفية

بلغ مجموع الديون ٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠ جنيه .

منها الدين الموحد ٥٨٫٠٤٠٫٣٢٦

وتضمنه الجمارك وضريبة الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بعد خصم ٧ ٪ للمصروفات . والفائدة ٤ ٪

الدين الممتاز ٢٢٫٦٨٩٫٨٠٠ وتضمنه إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء اسكندرية وسعر فائدته ٥ ٪

الدائرة السنية والخاصة ٩٫٥١٨٫٨٠٤

قرض رتشيلد ٨٫٥٠٠٫٠٠٠

ويقوم صندوق الدين بخدمة هذين الدينين الأولين وجمع المال اللازم لهما

لا يجوز القيام بأى قرض بدون موافقة لجنة صندوق الدين

إلغاء دين المقابلة وتعويض الذين دفعوه بمبلغ ١٥٠،٠٠٠ سنويا لمدة خمسين سنة

تكوين مجلس إدارة دولى يتولى شؤون الدائرة السنية وتحديد فائدة قرضها ٤٪ واحتياطياً ٥٪ إذا أمكن.

قدرت الايرادات لسنة ١٨٨٠-١٨٨١ بمبلغ ٨٫٣٦٢،٠٠٠ - ٨٫٤١٢،٠٠٠ ج لما بعدها. وقدر لمصروفات الادارة: - ٤٫٥٢٠،٠٠٠ ج

اثر صدور القانون

وقد كان لاصدار هذه القرارات بصفة قانون باسم الخديوى توفيق أحسن الأثر إذ أمن الدائنون على أرباحهم بعد قلق واضطراب دام خمس سنوات، وشعر الخديوى بتحسن مركزه لأن أعقد مشكلة فى البلاد وهى المشكلة التى كانت سبباً فى سوء خاتمة إسماعيل قد سويت تسوية قانونية دائمة مضمونة بوجود المراقبين، وفرح المصريون عامة بهذه التسوية لأنها خفضت عبء الفوائد الباهظة التى كان مطلوبا دفعها للدائن أولا، ولأن القانون قد خصص جزءاً طيباً من الايراد لحسن إدارة شئون البلاد ولأصلاح التعليم والرى فيها. أما كبار الملاك الذين دفعوا دين المقابلة فقد أهملت اللجنة شأنهم ولم تعاملهم معاملة الأجانب. ولم يكن منتظراً أن توافق اللجنة على مشروع يقضى فى النهاية بحرمان ميزانية البلاد من نصف إيراد أموال الأراضى. أضف إلى ذلك أن ما يقرب من نصف المتحصل من هذا الدين لم يصل إلى يد الحكومة

بل تسرب إلى جيوب الآخرين . وقد نسب الملاك هـذا الغبن فى معاملتهم إلى ضعف الخديوى وحكومته وتفوق نفوذ الأجانب فى المصالح . لذلك سنرى أنه رغم صفاء الجو السياسى وتسوية المشاكل السياسية والمالية ، ورغم استقرار النظام الخديوى والوزارة فى الظاهر فقد كانت بواطن الأمور تخفى مفاجآت لم تكن فى الحسبان

الحالة الاجتماعية والفكرية

علمنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب كيف أن محمد على وضع أساس الاصلاحات الكبرى التى أثرت فى تطور الحالة الاجتماعية والفكرية فى البلاد ، وعرفنا كيف وجه محمد على هذه الاصلاحات وكل هاتيك القوى لخدمة الجيش والبحرية قبل كل شىء لا لخدمة الجمهور ، فكان الرقى مقصوراً على الاوساط الحربية والدوائر المتصلة بها، ثم مالبث الجيش أن انكمش عقب حوادث سنة ١٨٤٠ و١٨٤١ فقل الاهتمام بالجيش وبدأ التقهقر يصيب كل شىء حتى مرافق الجيش. وجاء عباس الأول فقضى بجموده على كثير من آثار محمد على وعاد بالبلاد إلى سباتها الأول ، ولولا أن محمد على كان قد قضى على سلطة العلماء وثروتهم بتحويل أملاك الوقف إليه لعاد العلماء إلى ما كان لهم من النفوذ على أهل البلاد قبيل الحملة الفرنسية . ثم جاء عهد سعيد وصدر قانون ملـكية الأراضى وانتهج سعيد سياسة مقرونة بالعطف والتشجيع للمصريين فانتعش الفلاح فى عهده وبدأ يتمتع بثمرة محصوله ومجهوده . وعلى الرغم من تردد سياسة سعيد بشأن التعليم فان الحالة العامة أخذت تتحسن بسبب قلة الحروب

التى اشتركت فيها مصر بعد ١٨٤١ ولرواج المحصولات المصرية ولاختلاط المصريين بالأجانب الذين بدأوا يفدون على البلاد بكثرة غير معهودة من قبل . ثم جاء عهد إسماعيل وقد فصلنا الكلام على الانقلاب الاقتصادى الذى تم فى عهده بسبب انتشار زراعة القطن ورواج سوقه وبسبب الاصلاحات العديدة التى قام بها الخديوى وخاصة من ناحية التعليم ونشر المدارس وإرسال البعثات وتشجيع العلماء والمتعلمين .

على أنه من ألزم مقومات النهضة الفكرية فى أى بلد ضمان الحريات واستقلال القضاء واستتباب العدل فيه ، وهذه جميعها لم تتوافر فى مصر فى العهود السابقة ، فالحريات كانت بيد الوالى والسلطات القضائية والتنفيذية تقوم بها فى الحقيقة هيئة واحدة هى الادارة التى تستمد وحيها من الوالى . أما « قانون الشاهنامه » الذى أصدره السلطان عبد المجيد بمساعى وزيره المصلح رشيد باشا فى سنة ١٨٣٩ وفيه أمن الناس على أرواحهم وأملاكهم فقد أحدث تأثيراً حسناً فى وقته ثم تناساه الناس والولاة لأن المعول على مبلغ تشرب الناس والقائمين بالأمر بروح القوانين لا على مجرد اصدارها .

أما فى آخر عهد اسماعيل فان شيئاً من هذه الشرائط قد بدأ يوجد ، فوجدت المحاكم المختلطة على أساس قضائى مستقل صحيح . ومجرد وجود هذه المحاكم فى البلاد كان كافياً لرفع كلمة القانون وتحسين حال التقاضى الأهلى عاجلا أو آجلا . وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دعا اسماعيل مجلسا لشورى النواب بلغ عدد أعضائه ٧٥ اختارهم الحكام من بين العمد وأعيان البلاد وسراتها ، وعلى الرغم من أن اجتماع المجلس

كان لمدة قصيرة ، وأنه كان مجلساً استشاريا بحتاً وإن نظام المعارضة النيابية لم يكن معروفا لدى أعضائه ، فان اجتماع المجلس وتشاور الأعضاء فى الأمور المعروضة وظهور عدد مهما كان قليلا من الأعضاء المستنيرين لقيادة المجلس مثل عبد السلام المويلحى كان ايذانا ببدء حياة نيابية جديدة لابد أن تنمو وتزدهر على ممر الأيام . وقد رأينا كيف استغل الخديوى اسماعيل اجتماع المجلس فى يناير سنة ١٨٧٩ فشجعه على بحث شئون الدولة العامة والاشتراك فى سياسة البلاد فأخذ المجلس يطالب بمسئولية الوزارة أمامه ، ويحضر المشروعات المالية ليمارض بها ما قررته لجنة التحقيق الكبرى والوزراء الأجانب ، ورأينا أيضا كيف قوى الرأى العام خارج المجلس على أثر ظهور جمال الدين الأفغانى وانتشار تعاليمه بين النابهين من طلبة الأزهر وغيرهم فى ذلك العصر ، وبسبب ظهور الصحافة واقبال الناس على قرائتها

ظهور جمال الدين الافغانى

أما جمال الدين الأفغانى فكان عالما قد اتخذ العالم الاسلامى موطنا له فأخلص فى خدمته أيما اخلاص، وخصص حياته وجهوده لنشر تعاليم الاسلام الصحيحة وتفسيرها تفسيراً عصرياً مستنيراً يتفق مع روح النقد والبحث العلمى الحديث ، وكان من مميزاته أن جمع بين الفلسفة الدينية والعلوم السياسية الحديثة فكان إذا حل ببلد إسلامى لم يقتصر على دروس الدين والفلسفة بل كان يمزج دروسه بالدعوة إلى المبادىء الدستورية لمحاربة الجهل والاستبداد والتداخل الأجنبى .

نزل جمال الدين في مصر فى سنة ١٨٧١ وعمره إذ ذاك ٣٢ سنة فوجد

أرضا صالحة لبذر بذوره، إذ استمال إليه الخديوى ووزيره رياض باشا فقررت له الحكومة إعانة شهرية قدرها عشرة جنيهات، وأخذ يلقى دروسه بالأزهر فى أول الأمر فلما رأى ما عليه بعض شيوخ الأزهر من الجمود جعل يلقى دروسه بمنزله على من التف حوله من المستنيرين من طلبة الأزهر والموظفين وغيرهم. وقد ظهرت آثار تعاليمه بسرعة فبدأ تلاميذه يعالجون الموضوعات العمرانية والسياسية والاجتماعية وينشرون رسائلهم فى الجرائد التى أخذت تظهر فى ذلك الوقت، فتنبهت مشاعر الناس واستفاقوا من جمود وغفلة استولت عليهم سنين طويلة.

ظهور الجرائد وأثرها

وكانت «الوقائع المصرية» أقدم الجرائد التى تصدرها الحكومة المصرية منذ عهد محمد على، وفى عهد إسماعيل ساعدت الحكومة على إصدار مجلتى «يعسوب الطب» و «روضة المدارس» الأولى علمية والثانية أدبية.

ثم جاء عام ١٨٧٧ وفيه وقعت الحرب الروسية التركية بما فيها من حوادث ووقائع ومفاجآت مثيرة، فاهتم الرأى العام فى مصر بتتبع سير الحرب لا بسبب اشتراك حملة مصرية مع الأتراك فحسب ولكن لاتصال المصريين الوثيق بمركز الخلافة ولشدة تعلقهم بالجامعة الاسلامية وبحركة التعاون على صد تيار الاستعمار الأوربى. وقد أثارت هذه الحرب وسياسة الدول وخاصة إنجلترا أزاءها أخذا ورداً وتقاشا بين الناس فظهرت الجرائد محققة لرغبات قرائها، وأخذت تنشر كل مايهم الناس عن الحرب وتفتح صفحاتها لتبادل الآراء، ثم أخذت تتشجع وتكتب

يحذر فى السياسة المصرية العامة محبذةً فى أول الأمر ، ثم لما اشتد ساعدها نوعا أخذت تنقد هذه السياسة . وكان إسماعيل فى ذلك الوقت قد أخذ يستشعر الألم من ازدياد نفوذ الأجانب ويعد العدة للتخلص من « المراقبة الثنائية » فكان فى صالحه أن يشجع حركة ظهور الجرائد والكتابة فيها ظنا منه أنها ستكون فى يده سلاحا يقاتل به النفوذ الأجنبي وفاته أن سلاح الصحافة بحدين فكما أنه يصلح لقتال النفوذ الاجنبي فانه قد ينقلب ضده فى أى وقت بايعاز من الجانب الآخر .

ومن الجرائد الذى ظهرت إذ ذاك « أبو نظارة » وصاحبها إسرائيلى مصرى وجريدة « مصر » لأديب إسحاق أحد أدباء السوريين الذين وفدوا إلى مصر بكثرة فى هذه الآونة و « الاهرام » لسليم تكلا وأخيه بشاره (سنة ١٨٧٥) وجريدة « مرآة الشرق » لابراهيم اللقانى أحد الكتاب المصريين و « الوطن » لميخائيل عبد السيد ١٨٧٧ .

وكان جمال الدين وتلاميذه يكتبون فى هذه الجرائد ويتصلون بالجمهور إتصالا فكريا مباشراً ، وكان لكتابتهم أكبر الاثر فى توجيه الأفكار ضد الحكومة الاستبدادية والنفوذ الأجنبى ، وما انتهى عهد الخديوى اسماعيل إلا وبالبلاد رأى عام تمثله الصحافة ، ومجلس لشورى النواب كاد يظفر بجميع الحقوق التى كان يتمتع بها مجالس النواب فى أوربا فى ذلك الوقت

وقد جاء فشل اسماعيل فى النهاية وعزله بوساطة الدول وإرغام المصريين صاغرين على قبول أوامر الاجنبى من الأسباب التى زادت

فى ثورة النفوس ضد التداخل الأجنبي ، فلما رفض توفيق مشروع الدستور الذى قدمته وزارة شريف وخالف بذلك سابق وعده وعهده واضطر شريف إلى الاستقالة ليحل محله رياض الذى قبل وجهة نظر الخديوى وممثلى الدولتين فلم يقدم دستوراً ولا دعا المجلس القديم إلى الانعقاد ، بدأ القلق يساور النفوس وجعل الناس يجتمعون ويتشاورون فى مصير بلادهم وقد ظهرت بوادر السياسة الجديدة فنفى جمال الدين الافغانى إلى جدة سنة ١٨٧٩ ، وظهر قانون التصفية وفيه من الغبن لكبار الملاك بالغادين المقابلة مافيه فتألفت جمعية سياسية بحلوان تعتبر نواة للحزب الوطنى الذى كان يقول بمبدأ مصر للمصريين ، وكان من مؤسسيه شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا ، وكانت حلوان اذ ذاك سكنا للطبقات الراقية التى آثرت أن تكون قريبة من ولى الأمر . وكما تألفت الجمعيات السياسية العلنية كذلك تألفت الجمعيات السرية من بين الضباط المصريين وبذلك تولدت العناصر التى أدت إلى الثورة العرابية .

الفصل الثانى

الثورة العرابية

لم تكن الثورة العرابية فتنة دموية أريد بها اقصاء شخص الحاكم أو حزبه وإجلاس آخرين مكانهم كما كان يحدث عادة فى بلاد الشرق ، وكذلك لم تكن انقلابا شعبياً منظما ساهمت فيه الأمة بكل قواها لنصرة مبادىء معينة كما يحدث أحيانا فى الغرب ، بل كانت الثورة العرابية من طابع خاص بها إذ جمعت بين البداوة الشرقية والمدنية الغربية . فهى فى ذاتها ثورة طبيعية ذات صفة دينية قامت ضد تدخل الأجنبى وافتئاته على حقوق البلاد وجل أهلها مسلمون ، وهى أيضا ثورة قامت لنصرة مبادىء وآراء معينة يراد بها تثبيت الحكم الدستورى فى البلاد وضمان مبادىء الحرية والعدل والمساواة للجميع . وهذا الغرض الأخير وحده كاف لأن يسمو بالثورة العرابية فى نظر التاريخ الى مصاف الثورات الدستورية التى قامت فى أوربا وامتاز بها تاريخ القرن التاسع عشر . ولو نجحت الثورة العرابية كما نجحت مثيلاتها لأحدثت فى تاريخ البلاد إنقلابا وتطوراً بعيد المدى ولكنها فشلت فشلا مخزيا فاضحا فأصبحت الثورة « هوجة » هوجاء ونقطة سوداء فى تاريخ البلاد . ويرجع فشلها إلى الأسباب الآتية :



احمد عرابی

١ — الزعامة العسكرية

أولا — لأن زعامة الحركة كانت بيد العسكرية، والعسكرية فئة تمتاز حقاً بنظامها واستقامتها وقوتها ولكنها تجهل السياسة وأساليبها ولا يهمها من العلم والمعرفة إلا ما كان خاصاً بالحروب . والعسكرية فى كل البلاد شديدة الاعتداد بنفسها ، عظيمة الازدراء لغيرها من المهن. وهذا طبيعى لمن نصبوا أنفسهم لخدمة غيرهم وكان من أقدس واجباتهم أن يقدموا أرواحهم فى أى وقت فى سبيل هذه الخدمة . فالعسكرية إذا ما تفوقت فى بلد فهى إما أن تضم الجمهور لصفوفها وإما أن تخضعه لها قوة واقتداراً وهذا وجه الخطر من الزعامة الحربية

٢ — الثورة لم تكن شعبية

ثانيا — لم تكن الثورة شعبية منظمة بالمعنى الصحيح، أى أن الشعب اكتفى بامداد الثوار بالرجال والمؤنة والاعانات المادية والمالية ولكنه لم يشترك فعلا كما اشترك مثلا فى حركة سنة ١٩١٩، ويكفى فى انتقاد الثورة أن تكون الثورة العرابية فى مبدئها ضد بعض العناصر المكونة للأمة مثل الجركس والأتراك ، وأن الأقباط من المصريين كانوا متخوفين من الحركة بل منهم من أوذى فعلا ، ويظهر من كتابات المعاصرين أن كثيراً من العناصر الوطنية التى انضمت إلى الثوار كانوا مكرهين أو مدفوعين بحكم الظروف ، فلما أفلتوا من يد العسكرية انضموا إلى المعسكر الاخر حتى أن بعضهم باع الثوار وخططهم بثمن بخس . وهذا يؤيد أن الأيمان بالثورة سنة ١٨٨٢ لم يكن عقيدة متغلغلة فى نفوس القوم بجميع طبقاتهم

٣ — المجاهرة بالعدوان ضد الخديوى

ثالثا — من أهم أسباب الفشل أن الثوار جاهروا فى آخر الأمر بعدوانهم للخديوى، ومركز الخديوية فى مصر يستمد قوته السياسية من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى اشتركت فيها دول أوربا العظمى، فأى مساس بمركز الخديوية حتى ولو من جانب سلطان تركيا كان مقضيا عليه بالفشل مالم تكن الدول هى المحرضة على ذلك .

وقد كانت الدول وخاصة انجلترا وفرنسا فى صف الخديوى تؤيدانه وتعملان على ذلك بالقوة . فكان بديهياً أن يؤدى عصيان الثوار للخديوى إلى تدخل الدولتين أو احداهما ضدهم ، وان ينقلب الكفاح الدستورى بين نواب الامة والجيش من جهة وبين حكومة الخديوى من جهة أخرى إلى حرب خارجية لا يستوى فيها المدافع والمهاجم. زد على ذلك ما كان لمنصب الخديوى من الاحترام والمهابة فى نظر المصريين جميعا يدلنا على ذلك ما شمل البلاد من الهدوء والسكينة فى أثناء الثورة وبعد الهزيمة . فإعلان العصيان ضد الخديوى كان نوعا من الأسراف الذى شوه أغراض الثورة وأودى بها إلى أسوأ نهاية .

رابعا — أن الثوار حاولوا أن يصيبوا غرضين فى آن واحد فأرادوا اصلاح نظام الحكومة الداخلى من جهة وعملوا على مناوأة الأجانب من جهة أخرى ، فاخفقوا فى الغرضين . ولو اكتفوا فى أول الأمر بالغرض الأول وهو الأهم حتى إذا ما نجحوا فيه واصلحوا من شئونهم الداخلية على أساس وطيد من الولاء للحكم القائم وجهوا سياستهم للقضاء

على التدخل الأجنبى لكانوا إلى النجاح أقرب، ولكن الدول لم تمهلهم فما كادت تظهر بوادر الفتنة الداخلية حتى انتهزت الدول الفرصة وقضت على الثورة فى مهدها .

هذه أهم عناصر الضعف فى الثورة العرابية وهناك أسباب أخرى سنفصلها فى سياق الكلام . والآن وقد وصفنا الثورة وعرفنا قدرها نعود فنذكر أوائلها ونتتبع حوادثها

أسباب سوء حال العسكرية

قلنا أن الثورة كانت عسكرية قبل كل شىء والعسكرية كانت إحدى النواحى التى أصابها العطب فى آخر أيام الخديوى اسماعيل ، فزيادة على هبوط الروح المعنوية بين الضباط بسبب الهزائم المتكررة أمام الحبشة وبسبب تقليل عدد الجيش رغبة فى الاقتصاد ، فان روح التمرد والتذمر كانت سائدة بين الجميع . أما التمرد فقد عرفنا كيف تظاهر الضباط فى سنة ١٨٧٨ ضد وزارة نوبار وكيف اعتدوا عليه وعلى «رفرس ولسون» وكيف استغل الخديوى اسماعيل الحادث لمصلحته فتخلص من الوزارة وكان يمقتها ، وبذا تعلم الضباط الدرس الأول فى الثورة واستطاعوا إسقاط وزارة مكروهة دون أن ينالهم عقاب ما .

أما التذمر فيرجع إلى تفوق العنصر الجركسى والتركى فى الجيش ، وسوء معاملة الضباط المصريين عامة ، وقصر الترقى والالقاب على الضباط غير المصريين. وليست هذه الظاهرة فى الجيش بالشىء الجديد أو المستغرب إذا علمنا أن الجيش المصرى منذ ولادته فى عهد محمد على يترأسه ضباط يختارون من بين الطبقات الممتازة وهى طبقة الأتراك والمماليك التى كان

يتدرب أبناؤها من حداثتهم على الكر والفر وركوب الخيل واستعمال السيف . أما المصريون فنشأوا فى صفوف الجيش يهابون الأتراك ويخشون بأسهم ولا يجرءون على الشكوى منهم، وكان الممتازون منهم يترقون إلى الرتب الأولى وندر من كان يصل منهم إلى الرتب العليا وأقصى ما كانوا يصلون اليه رتبة « بكباشى » .

وكان سعيد باشا شديد الاهتمام بترقية العنصر الوطنى فأمر العمد والمشايخ والأعيان بادخال أبنائهم الجيش، وكان يشجعهم ويرقى منهم من تظهر نجابته. ثم زاد عدد الجيش فى عهد اسماعيل وانفتح المجال أمامه لتنظيم الأعمال التى قام بها من فتوح حربية وبعثات استكشافية، واضطر اسماعيل إلى استخدام عدد من الضباط الأجانب وخاصة من الأمريكيين فتدرب الضباط الوطنيون على مختلف الأعمال وتفتحت أذهانهم وتنبهوا إلى حقوقهم فى الترقى وفطنوا إلى خطر السياسة القديمة التى حبذت تمييز الطبقات فى الجيش، واشتدت حماستهم فى آخر عهد الخديوى اسماعيل حين ظهرت بوادر النهضة الوطنية التى رعاها جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأقوالهم وكتاباتهم ، وشجعها اسماعيل نفسه كما بينا

وزير الحربية وقوانينه الجديدة

وكان وزير الحربية فى وزارة رياض ضابطا شركسيا اسمه « عثمان رفقى » عرف بتعصبه لأبناء جنسه من الضباط وكان سبباً فى إصدار قرارات وقوانين جديدة أملتها سياسة الاقتصاد فى ذلك الوقت، ومن ذلك أنهم قرروا إنقاص عدد الايات الجيش ، وأخذوا يستغنون عن كثير من الضباط المصريين، وأصدروا قانون القرعة سنة ١٨٨٠ وبمقتضاه جعلت

مدة الخدمة العسكرية أربع سنوات بدلا من خمس وكان الضباط المصريون الذين ترقوا من « تحت السلاح » يرون فى هذا الاقتصاد ضرراً بصالح الجنود المصريين الذين يرغبون فى الترقى فى الجيش إذ لم يكن يكفى لتدريبهم وتعليمهم مدة الأربع السنوات ، ورأى الوطنيون فى كل ذلك اضطهادا لهم ونكاية بهم فزادت البغضاء بين الضباط الوطنيين وناظر الحربية ، واشتد العداء بين الفريقين لدرجة خطيرة جعلت الضباط الوطنيين يلجأون إلى أخطر الأسلحة يستعملونها فى الذود عن حقوقهم وذلك انهم أخذوا يستميلون العساكر إليهم ويوغرون صدورهم ضد الآخرين ثم جعلوا يعقدون الجمعيات السرية لتدبير الخطط فى الخفاء للوصول إلى مرغوبهم .

سخط الضباط الوطنيين

زعماء الضباط

وكان زعماء هذه الحركة من الضباط « على فهمى الديب » قائد الحرس وكان بحكم وظيفته مقربا من الخديوى يتحدث إليه عن أعمال ناظر الحربية وعن شكاوى الوطنيين وآلامهم وآمالهم وكان الخديوى لضعفه يتظاهر بميله لمساعدة الحركة ولو أنه فى الحقيقة كان يمقتها ويخشاها . « وعبد العال حلمى » أمير الالاى السادس السودانى «واحمد عبد الغفار» قائد الفرسان « وعلى الروبى » أحد الضباط وهو الرأس المفكر « وأحمد عرابى» أمير الالاى الرابع وهو أقوى الضباط شخصية وأفصحهم لسانا واثبتهم جنانا وهو الزعيم الذى اختاره الجيش وتمسك به الشعب فى أثناء الحركة التى عرفت باسمه .

ولد أحمد عرابى من أبوين صالحين سنة ١٢٥٧ هجرية فى قرية صغيرة قريبة من الزقازيق اسمها « هرية رزنة » وأدخله والده وكان شيخا للناحية مكتب القرية فتعلم فيه مبادىء القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم تعلم الحساب والخط على صراف القرية، وسافر إلى مصر حيث التحق بالجامع الأزهر وتعلم شيئاً من الفقه والحديث والنحو وعاد إلى بلدته إلى أن كان عهد سعيد وقد أمر المشايخ بارسال أولادهم إلى الجيش فالتحق بالالاى السعيدى بالقناطر الخيرية ، ولمعرفته بالقراءة والكتابة والحساب أخذ يترقى بسرعة من وكيل « بلوك أمين » إلى « جاويش » ثم أخذ يدرس قوانين التعليم فى الجيش لمختلف الدرجات ففاز فى الاختبارات ورقى إلى رتبة « ملازم » وأخذ يترقى حتى وصل إلى رتبة « قائمقام » وظل كذلك فى عهد إسماعيل واشترك فى حرب الحبشة بوظيفة مأمور مهمات بمصوع، وفى أوائل عهد توفيق رقى مع عدد من الضباط الوطنيين إلى رتبة « أميرالاى » وكان عرابى قد تزوج من ابنة مرضعة إلهامى باشا صهر الخديوى توفيق وبذا أمكنه أن يتصل برجال السراى .

سيرة احمد عرابي

ولكنه رغم وصوله إلى هذه المرتبة فان أخلاقه الأولى لم تتغير فقد ظل إلى النهاية رجلا بدوياً شديد التمسك بدينه يباهى بما حفظه فى الأزهر من آيات وأحاديث، ويردد ما قرأه من سير الأولين ومن تاريخ نابليون بونابرت وكان سعيد باشا قد أهدى اليه ترجمة عربية لتاريخ ذلك الرجل العظيم . وقد أثرت فيه تربيته الدينية الأولى فكان يكثر من اقامة حلقات الذكر ويعتقد فى بركات أولياء الله وفى التمائم والرقى

وفى كثير من الخزعبلات التى ليست من الدين فى شىء ، وقد غالى فى ذلك كثيراً حتى أنه أقام فى ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا اليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه .

كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عرابى لم يكن يفضل الفلاح المصرى الساذج بكثير من العلم أو المعرفة .

استعداد الضباط للعمل

فلما أخذ عثمان رفقى ناظر الجهادية ينفذ قراراته ويستغنى عن الضباط المصريين ويولى بدلهم من الجركس وغيرهم ذهب كثير من الضباط المصريين ومنهم من ذكرنا أسماءهم إلى منزل عرابى وتباحثوا فى ضرورة منع تنفيذ قانون القرعة الجديد ووضع نظم جديدة لضمان المساواة فى الترقى، وتحالفوا على أن يكونوا يداً واحدة فى تنفيذ طلباتهم وأن يكون عرابى رئيسهم المتكلم باسمهم وأقسموا على ذلك ، ثم أخذ الزعماء فى نشر الدعوة بين سائر الضباط فى باقى الألايات وأخذ المواثيق عليهم بضرورة مناوأة الجراكسة والتضامن فى العمل حتى يفوزوا برغباتهم

عريضة الضباط لمجلس الوزراء

ولما تم ذلك وتقدمت التقارير من الضباط حرر الزعماء شكوى رفعوها إلى مجلس الوزراء بالنيابة عن جميع الضباط وفيها يطلبون عزل «عثمان رفقى» ناظر الجهادية ، وكانت اللهجة التى كتبت بها الشكوى شديدة ومثيرة لغضب أولياء الأمور فحاول رياض باشا أن يقنعهم بسحبها ووعد أنه يعمل على إنصافهم فلم يفلح . ولما عرضت المسألة أمام الخديوى غضب غضباً شديداً لتدخل الجيش فى شئون الحكومة التنفيذية وشق عليه أن يملى الضباط ارادتهم ، وصمم على تأديب الزعماء الثلاثة أحمد عرابى

وعلى فهمي وعبد العال حلمى فانعقد مجلس النظار برياسة الخديوى ولم يدع إليه المراقبان وتقرر تكوين مجلس عسكرى لمحاكمة الضباط الثلاثة برياسة الجنرال «أستون باشا» رئيس أركان حرب . وقد جاء فى الأمر الصادر لناظر الجهادية بتشكيل المجلس المذكور ما يأتى :

محاكمة الضباط الثلاثة

« بناء على الأفكار الفاسدة والحركات المضرة المتوقعة من كل من أحمد عرابى بك وعبد العال بك حشيش وعلى بك فهمى خلافاً للقانون والنظام العسكرى قد تقرر توقيف الثلاثة الضباط المذكورين واحالة محاكمتهم على مجلس عسكرى ولهذا أصدرنا أمرنا هذا لكم كى تجروا توقيف الضباط المذكورين مع أخذ الاحتياطات الكافية لعدم وقوع أدنى مايخل بالنظام العمومى تحت كفالتكم . . . »

ويلاحظ هنا أن مجلس الوزراء قد قرر وقف الضباط ومحاكمتهم ولم يقرر سجنهم، كما نلاحظ أيضاً أن المجلس وضع تنفيذ القرار بيد ناظر الحربية و « تحت كفالته » وهذا يدل ضمناً على أن رياض باشا لم يكن من رأيه استعمال الشدة مع الضباط خوفاً مما عساه أن يقع من الاضطراب

وبناء على ذلك دعى الضباط الثلاثة إلى وزارة الجهادية التى كان مقرها ثكنة قصر النيل دون أن يذكر سبب الدعوة، غير أن فحوى قرار مجلس الوزراء كان قد وصل إلى علم الضباط ، ويقال أن قنصل فرنسا العام البارون « ده رنج de Ring » [1] الذى كان يعطف على حركة الضباط ويكره رياض باشا هو الذى اوصل قرارات المجلس إلى عرابى

(١) ولما ظهرت علاقة القنصل بالضباط طلب الخديوى من حكومة فرنسا ابعاد «رنج» فأبعد فى فبراير سنة ١٨٨١

وزملائه ولذا أمكنهم عمل الترتيبات اللازمة لاحباط مشروع ناظر الجهادية إذا ما أراد بهم سوءاً . فاتفقوا على أنه إذا تأخر وجود الضباط داخل قصر النيل تحضر العساكر والضباط لاخراجهم بالقوة.

هجوم العساكر على ثكنة قصر النيل

وفعلا حالما وصل الضباط إلى مكان الوزارة جردوهم من سيوفهم واعتقلوهم بحراسة بعض الضباط الجراكسة الصغار ، وأصدر ناظر الحربية قراراً بتعيين سواهم على الآلايات . فلما وصلت الأخبار إلى الضباط والعساكر تحرك ألاى محمود فهمى برياسة الضابط محمد عبيد وهجم على المكان بمظاهرة كبيرة تهشمت فيها المقاعد والمكاتب والثريات وتمكن عثمان رفقى ناظر الجهادية من مغادرة المكان دون أن يلحقه أذى أما الضباط الثلاثة ففك أسرهم وعلى الرغم من أنهم كانوا معزولين من وظائفهم فانهم ساروا على رأس الجنود والضباط وقصدوا إلى سراى عابدين وطلبوا عزل ناظر الجهادية وأصروا على البقاء حتى يجاب طلبهم فلم يسع الخديوى سوى القبول ؛ وطلب الضباط الصفح والعفو من الخديوى فعفا عنهم وأعادهم إلى آلاياتهم . وفى ٦ فبراير ١٨٨١ صدر الأمر بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية

إجابة مطالبهم

نقد تصرف الحكومة

ويعتبر هذا التقهقر السريع من جانب الحكومة بعد ما قررته من استعمال الشدة دليلا ظاهرا على ضعف الحكومة وترددها وسوء تقديرها للمسائل والظروف المحيطة بها ، فلو أن المجلس قرر النظر فى إنصاف الضباط وبدأ يحقق المسائل المنسوبة لناظر الحربية لانتهى

حادث الشكوى بسلام ، أو لو كانت الحكومة جادة حقيقة فى القضاء على الفتنة فى مهدها لاستعملت القوة علنا وإلى النهاية مع اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على النظام العام ، ولكنها عجزت عن اتباع أحد الطريقين المعقولين وكان فشلها أمام قادة الجيش مقدمة لحوادث أشد خطورة واسوأ عاقبة .

بين الجيش ووزارة رياض

كان المنظور بعد ذلك أن تبذل المساعى من جانب الخديوى والحكومة لاسترضاء الضباط الوطنيين وذلك بانصافهم والعمل على تحقيق مطالبهم شيئاً فشيئاً مع إبعادهم عن مواطن الخطر حتى بذلك تزول أسباب الاستياء والمعارضة ويعود النظام والطمأنينة إلى نفوس القوم . ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل فان سياسة الضعف والتردد والتجسس على الوطنيين لم تتغير ، وزاد عليها أن وجد شيء من سوء التفاهم بين السراى ووزارة رياض لصلابة رياض أزاء مطالب رجال البلاط

ومهما يكن السبب فأن عدم تعاون السراى والوزارة قد أضعف جانب الحكومة وبقدر هذا الضعف كان اعتزاز أمراء الجيش بقوتهم وبانتصارهم، ولذا زال كل أمل فى التوفيق بينهما فجعل كل جانب يرتاب فى نيات وحركات الجانب الآخر ويقف منه على حذر ، وخاصة ضباط الجيش الذين فقدوا كل ثقة فى الحكومة واستولى عليهم الخوف وترقبوا أن تبطش بهم الوزارة فى الوقت المناسب ، لذلك اتصل عرابى بقناصل الدول يعلمهم بقضية الضباط الوطنيين ويطمئنهم على راحة الأجانب وصيانة مصالحهم بالبلاد ويطلب معاونتهم فى إجابة

مطالب الجيش وكانوا قد طلبوا إصلاحات جمة أهمها إصدار قانون ثابت للترقى فى الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر. وفعلا أصدر الخديوى قراراً بزيادة المرتبات وأمر بتشكيل لجنة لبحث التعديلات المراد إدخالها فى نظام الجيش وكان عرابى أحد أعضاء اللجنة .

وفى هذه الأثناء كانت سمعة أمراء الجيش وعلى رأسهم عرابى قد ملأت أرجاء البلاد وتسربت محبة عرابى من الجيش إلى الأكثرية من العمد والمشايخ والأهالى فبدأ يتصل بهؤلاء ويذيع فيهم مطاعن على وزارة رياض وعلى تدخل الأجانب فى شئوون الحكومة وينشر الدعوة لعزلها واقامة وزارة جديدة على قواعد دستورية .

بين الخديوى والجيش

وحدث بينما كان الخديوى بالاسكندرية فى شهر يوليو صيف ذلك العام ان صدمت عربة أحد الجنود فمات، فما كان من زملائه الا انهم حملوه الى سراى رأس التين وعرضوا أمرهم أمام الخديوى فوعدهم بالنظر غير أن الخديوى استاء من تصرف الجنود وأمر بمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى فقرر المجلس عقابهم ، فتدخل عبد العال بك أمير الألاى وطلب من وزير الحربية أن يرجو الخديوى فى ابدال الحكم ، وكان عبد العال حانقاً لأن بعض الضباط من الآيه قدموا شكوى ضده فتكونت لجنة لفحصها ووجدت الشكوى لا أصل لها فقضت على الضباط باحالتهم الى الاستيداع فلم يوافق الخديوى وأعيد الضباط الى فرقهم، وبذا استفحل الخلاف بين الوزير والخديوى فلما وصل الأمر الى الخديوى زاد استياؤه وأساء الظن فى اخلاص محمود سامى فدعا

استقالة محمود سامي وآثرها

الخديوى الوزراء الى الاجتماع وقدم محمود سامى استقالته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وتعين بدله داود يكن باشا صهر الخديوى فأخذ هذا يشدد فى تنفيذ الأوامر ومنع الاجتماعات فى المنازل وجعل يتجول بنفسه ليرى مبلغ تنفيذ أوامره وليعاقب المسىء ، فحنق الضباط لقبول استقالة محمود سامى أولاً ولتضييق الرقابة عليهم وعلى منازلهم ثانياً ولعدم تنفيذ الاصلاحات المقترحة للجهادية ثالثا وأشيع فى ذلك الوقت أن الحكومة استصدرت فتوى من شيخ الاسلام بجواز قتل الضباط فوقع الرعب فى قلوبهم وظنوا ان الحكومة والخديوى واقفان لهم بالمرصاد فآثروا أن يستبقوا الحوادث فما ان صدرت الأوامر بنقل الآلاى الثالث من المشاة من القلعة الى الاسكندرية حتى أعلن الآلاى مخالفة الأمر إذ أشيع بين الجنود أن القصد تشتيت القوى والقاء الجنود فى النيل عند كبرى كفر الزيات

الاستعداد لمظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

وانتهز عرابى الفرصة فاجتمع بكبار رؤساء الحزب الوطنى أمثال محمود سامى وسلطان وشريف وكان قد تجمع لديهم عرائض من الأهالى يطالبون بعزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب واتفقوا على أن يقوم الجيش بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وكتب عرابى الى الخديوى والحكومة يعلمهم انه سيحضر على رأس الجيش الى سراى عابدين فى اليوم التالى ليعرض مطالب الأمة على الخديوى ، وأخطر عرابى القناصل بالأمر وليؤكد لهم اخلاد الناس الى السكون وعدم المساس بمصالح الأجانب . فلما كان يوم ٩ سبتمبر اجتمع الخديوى والوزراء « والسير اوكلند كولفن » المراقب الانجليزى وذلك

لتغيب القنصل العام فقر الرأى على ان يحاول الخديوى النصح للألايات بالعدول ، وفعلا قام الخديوى من سراى الاسماعيلية وذهب ومن معه الى ألاى الحرس فتظاهروا بالامتثال وتوزع الضباط والجند للحراسة ثم قصد الى القلعة وقوبل بمثل ما قوبل به من ألاى الحرس ، ثم قصد الى العباسية ليلحق بألاى عرابى فوجد انه قد سار نحو عابدين على رأس قوة مكونة من ٢٥٠٠ جندى و ١٨ مدفعاً أخذوا أماكنهم فى ميدان عابدين وخلفهم عدد لا يحصى من الخلق فقصد الى السراى ودخل من أحد الأبواب الجانبية ومعه « كولفن »

مساعى الخديوى

مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

وكان « كولفن » من موظفى حكومة الهند خبيراً بحوادث الفتن والاضطراب فلم يضعف ولم يتردد فى نصح الخديوى بالظهور بمنتهى الثبات والشجاعة وأن لا ينسى أنه أمير البلاد وأن عرابى لا يجرؤ أن يعصى له أمرا ، فلما وصل الخديوى ومن معه الى السراى خرج الى الساحة ومعه كولفن ويحيط به على مسافة قصيرة بعض كبار الضباط وسار الخديوى الى الساحة بقدم ثابتة ورباطة جأش . وكان ذلك عصر الجمعة ١٥ شوال ١٢٩٨ — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو يوم فذ فى تاريخ نهضة البلاد الوطنية إذ فيه لم يكتف الجيش بعرض مطالب الجهادية بل كان على رأس المطالب دعوة مجلس النواب للانعقاد . وكان عرابى وحوله كبار الضباط فى وسط الميـدان فتقدم نحو الخديوى وما أن رآه الخديوى يتقدم ممتطياً جواده وشاهراً سيفه حتى صاح به أن انزل فنزل عرابى وسار نحو الخديوى وحوله حراسه شاكى السلاح وأدى

موقف الخديوى

التحية ، فنادى به الخديوى أن أغمد سيفك فلبى الأمر، وسأله الخديوى عن معنى كل هذا فأجاب عرابى أن للأمة ثلاثة مطالب

أولا — عزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة

ثانيا — دعوة مجلس النواب للانعقاد

ثالثا — زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠

وقال عرابى ان الجيش قد أتى للحصول على هذه المطالب بالنيابة عن الأمة وان يبرح ذلك المكان حتى يحظى بها . فقال الخديوى ان هذه الطلبات ليست من خصائص الجهادية واتجه إلى « كولفن » كأنه يريد منه إبداء رأيه فأشار إليه بعدم بحث هذه المطالب مع الضباط وأن يدخل السراى ويتركه لمفاوضتهم . فدخل الخديوى السراى وكان بها الوزراء وقناصل الدول واستأنف « كولفن » الكلام مع عرابى وظل معه إلى أن حضر نائب القنصل العام وهو « شارلس كوكسن Cookson » قنصل الأسكندرية . قال القنصل مخاطبا عرابى : ان الطلب الأول من خصائص مولاك، وطلب تشكيل مجلس النواب من خصائص الأمة، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن البلاد فى حالة سلم وسياسة الاقتصاد تطلب ذلك. فقال عرابى إنه نائب عن الأهلين فى تنفيذ هذه الطلبات بواسطة هؤلاء العساكر وهم أولادهم واخوتهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح ، فأعلمهم القنصل بخطورة استعمال القوة . وبعد أخذ ورد صمم عرابى على ضرورة إسقاط الوزارة قبل انصراف الجند فقبل الخديوى ووعد باجابة الطلبين الآخرين فى الوقت المناسب

إصرار عرابى على طلباته

واتفق على دعوة شريف باشا لتكوين الوزارة الجديدة وكان شريف في ذلك الوقت يعد أكبر رأس للحزب الوطني فابتهج الضباط والجنود وهتفوا بحياة الخديوى وتركوا الميدان إلى معسكراتهم بمنتهى الهدوء والنظام، وطلب الضباط مقابلة الخديوى فأذن لهم وتصافى الجميع

اهمية هذه المظاهرة

وإنا لنسجل هنا هذا النصر بمزيد الأعجاب والفخر لا لأهمية المطالب النيابي الذى وعد الخديوى باجابته، فحسب بل للروح الوطنية العالية التي سادت الجميع في ظروف دقيقة وفي جو محمل بالكهرباء تتردد فيه أنفاس الجميع سراعا تلهفا لما عساه أن يحصل، فلو أن كلمة بسيطة من أحد الجانبين نبت عن الصواب، أولو أن اساءة جاءت في غير موضعها لسببت كارثة للبلاد، ولكن الجانبين احتفظا بحدود الواجب وتمسكا بفضيلة الكرم وضبط النفس فانتهى اليوم بفوز وطني عظيم. وخليق بعرابي أن يفاخر بهذا النصر أمام المجلس الذى حاكمه إذ يقول: «إن البلاد التي لم يكن بها مجلس نيابي يحفظ للأمة حقوقها في كافة ممالك الأرض يحصل فيها أكثر من ذلك بحيث يسفك فيها كثير من الدماء وهذا لا يخفى على كل متذكر لأن الحاكم المستبد لا يسلّم في الشورى بسهولة، ونحن بحمد الله تعالى لم يحصل منا أدنى شيء يخل بالراحة.»

الفصل الثالث

بداية عهد جديد

أما شريف باشا فبعد مفاوضات بينه وبين كبار الأعيان ونواب البلاد من جهة وبين ضباط الجيش من جهة أخرى قبل تأليف الوزارة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومن أعضاء الوزارة مصطفى فهمى للخارجية ومحمود سامى البارودى للحربية واحتفظ شريف بالداخلية واسماعيل أيوب للأشغال وقدرى للحقانية ومحمد زكى للمعارف وعين بطرس غالى كبيراً لكتاب المجلس ، ومع أن شريف كان قد اشترط عند قبوله الوزارة أن يخلد الجيش الى السكون ، وأن يمتثل عرابى وزملاؤه لأوامر الحكومة بالانتقال بجنودهم من القاهرة فان انتصار الجيش فى يوم ٩ سبتمبر ونجاحه فى املاء مطالبه أمام الخديوى على أطراف الأسنة قد أودى بسلطة الخديوى وجعل للجيش نفوذاً وسلطاناً فوق نفوذ وسلطان الحكومة

يدلك على ذلك الخطابات التى كتبها أحمد عرابى وزملاؤه إلى قناصل الدول لمناسبة مظاهرة يوم ٩ سبتمبر ففيها يتعهدون لهم بحفظ السلام وصيانة الأمن العام وحماية مصالح رعايا الدول الأجنبية الصديقة ، مع أن الحكومة كانت قائمة ولا يصح أن يتولى مسئولية النظام العام سوى السلطات المشروعة . وقد كتب « السير ادوارد



محمد شريف باشا



مصطفى رياض باشا

مالت » عقب حادثة ٩ سبتمبر يقول « ان الخديوى يائس ولم تعد له ثقة فى اخلاص الضباط له . ولا رجاء البتة فى راحة أو استقرار إلا بقمع الجيش ، هذا رأى الخديوى وكلما مضت الأيام اتسعت رقعة الخلاف »

على أن شريف باشا لم يكن بالوزير الذى يقبل أن يكون آلة فى يد الجيش، فقد وضع لوزارته خطة صريحة منذ البداية وهى أن يعمل أولا على تنفيذ القوانين العسكرية التى اقترحتها اللجنة التى شكلت لاصلاح رجال الجهادية فى عهد محمود سامي البارودى وكان عرابى أحد أعضائها ثم يأمر بنقل الوحدات التى يترأس عليها عرابى وعبد العال خارج القاهرة ومتى صفا الجو من الروح العسكرية أشار على الخديوى بدعوة مجلس النواب وعرض عليه مشروع الدستور الجديد ، وكان من رأيه أنه اذا اجتمع مجلس النواب انتقلت الزعامة الوطنية من الجيش الى النواب وأمكن الوزارة أن تعتمد على مؤازرة النواب فى مشروعاتها التى كانت تقضى باصلاح النظام الحكومى مع مراعاة مركز البلاد من حيث علاقاته مع الأجانب فيما يختص بشئون الدين . هذه هى الخطة الحكيمة التى سارت عليها وزارة شريف باشا والتى كان من شأنها أن تصل بالبلاد إلى الغاية الوطنية المطلوبة لولا تدخل الدول واسراف الجيش كما سنرى خطة شريف باشا

وتنفيذاً لهذه الخطة ذكر شريف فى كتابه للخديوى فى بدء تأليف الوزارة ، أن المراقبة الثنائية التى قوبلت فى أول الأمر

بالطعن والنقد قد ساعدت الحكومة وأدت خدمات تذكر فى سبيل استقرار الحالة المالية ، وأن الوزارة لذلك تشير بابقاء المراقبة بالنظام الذى وضع لها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ . ومن هذا يتضح أن شريف باشا المشهور بوطنيته وعطفه على الحركة الدستورية كان يرى أن التفاهم مع حكومتى انجلترا وفرنسا أمر ضرورى ولو فى أول الأمر لحسن سير الأمور المالية والسياسية فى البلاد

وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ صدرت القوانين العسكرية الخاصة بالترقيات والاستيداع والمعاشات والأجازات فارتاح الحزب العسكرى لصدور هذه القوانين وأعلنوا إخلاصهم للوزارة ، وكان فى ذلك الوقت عدد كبير من أعيان البلاد و نوابها أمثال عبد السلام المويلحي والشريعى ومحمد سلطان وأمين الشمسى والشيخ على الليثى فقدموا لشريف باشا عريضة يلتمسون فيها انتخاب المجلس النيابى ودعوته للانعقاد بحيث يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدينة من الحقوق ، فأخذ شريف يعد قانونا أساسيا لمجلس النواب الجديد وأصدر الخديوى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ أمراً بانتخاب الأعضاء بحسب قانون سنة ١٨٦٦ القديم ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

دعوة مجلس الشورى للانعقاد

وعلى أثر ذلك تقرر إرسال عرابى وآلايه الى رأس الوادى بمديرية الشرقية ، والآلاى السودانى برياسة عبد العال حلمى إلى دمياط فامتثلا للأوامر ، ولكن عرابى لم يغادر القاهرة كضابط عادى بل كزعيم وطنى كبير إذ طاف فى شوارع القاهرة وهو فى طريقه إلى المحطة

انتقال عرابي الى رأس الوادى

واستقبل بحماسة شديدة أدت إلى مظاهرة كبرى فى المحطة خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة وآخرون من الوطنيين ، ونثرت على الجنود الزهور والرياحين ووزعت عليهم الحلوى وتكررت هذه المظاهر على المحطات الأخرى إلى الزقازيق حيث بقى عرابى وجنوده موضع الاحترام والاحتفاء من الجميع

***

بدء تدخل تركيا والدول

وفى أثناء ذلك كانت الحوادث الأخيرة قد وصلت إلى تركيا فاشتم منها الباب العالى رائحة الثورة وتزعزع حكومة الخديوى، وأراد أن يعيد حكومة مصر إلى سابق تبعيتها مباشرة للدولة ، وقد شاهدنا هذه الرغبة من جانب الباب العالى عقب عزل الخديوى اسماعيل وتنصيب توفيق . وكان عرابى قد بدأ يكاتب الباب العالى ويشرح له مطالب الوطنيين ومظالم الضباط المصريين ويشكو له تدخل المراقبين الأجانب فى شئون البلاد وتسلط المسيحيين على مصالح رعايا السلطان . ومع أن غرض الحركة الوطنية التى يمثلها الجيش هو تحديد سلطة الخديوى وإقامة حكومة نيابية دستورية وهو غرض لا يمكن أن يلقى استحسان السلطان أو تأييداً منه اذ كان هذا منافياً لخطة الباب العالى فى سياسة الدولة العثمانية ، إلا أن الباب العالى لفرط رغبته فى انتهاز الفرص

ارسال وفد تركى الى مصر

لم يسعه سوى المبادرة بارسال وفد صغير على رأسه المشير على نظامى باشا أحد الياوران وعلى فؤاد بك لتحية الخديوى وللبحث فى حالة الجيش وتعرف أسباب الفتنة والشكوى ، فوصل نظامى باشا فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

وكانت ثائرة الجيش قد هدأت وبدأت الحكومة فى تنفيذ مشروعاتها فى جو يدل ظاهره على استقرار الحالة واستتباب النظام فاكتفى نظامى باشا بمقابلة الخديوى وحضور الولائم وزيارة بعض المصالح والآلاى الثانى بقصر النيل وأميره طلبه عصمت ، وكان نظامى يخطب فى الجند حاثا على طاعة الخديوى ممثل السلطان فى البلاد ويقول من يعص الخديوى فقد عصى السلطان .

ارسال سفن حربية انجليزية وفرنسية

ولما رأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية نشاط تركيا السياسى فى مصر أوجستا خيفة فأرسلتا إلى ممثليهما يشيران عليهما بالترحيب برسل السلطان ومنعهم من التدخل فى حكومة البلاد بأى صفة ثم بدا للحكومتين فجأة أن رعاياهم فى مصر قد يحتاجون إلى موئل يلجأون إليه إذا اضطرب النظام فى البلاد فأرسلتا سفينتين حربيتين لا بصفة مظاهرة بحرية أمام المياه المصرية بل بمثابة رد عملى على حضور الوفد التركى إذ لم يقع فى البلاد مايبرر إرسال هذه السفن ، فغضبت تركيا وأبلغت الدول أن وجود السفن يثير النفوس فى مصر وربما أدى ذلك إلى حدوث ثورة

أما الخديوى والحكومة المصرية والجيش والحزب الوطنى فانهم جميعاً أخذوا على غرة لأنهم لم يتوقعوا أن ينشط الباب العالى ويرسل إلى البلاد رسلا من لدنه ليدلل على أن تركيا هى صاحبة السيادة فى مصر ومن يدرى ماقد يؤدى إليه مثل هذا التدخل ؟ لذلك انصرفت الحكومة إلى مطالبة انجلترا وفرنسا بتقصير أمد هذه الزيارة وفعلا بذلت المساعى

في القسطنطينية وفي مصر لعودة الوفد، فطلبت تركيا أن تنسحب السفن الحربية الانجليزية والفرنسية أولا، فأبلغ اللورد «دفرين Dufferin» سفير انجلترا لدى الباب العالي أن السفن ستغادر الميناء في نفس اليوم الذي يبحر فيه الوفد التركي. وفي يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد وأقلعت السفن، وعاد شريف يحاول تنفيذ خطته بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد بعد أن هدأ الجو بانتقال الجنود ورؤسائهم إلى داخل البلاد وعودة الوفد التركي إلى بلاده. فأصدر الخديوي عقب مغادرة الوفد القاهرة أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب، ولما تم الانتخاب بحسب الطريقة القديمة وهي أن يتولى العمد والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية وثلاثة عن القاهرة واثنين عن الاسكندرية وواحد عن دمياط اجتمع النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وكان مؤلفاً من ٨٢ عضواً وقد افتتحه الخديوي بخطاب جاء فيه:

سفر الوفد التركي وإقلاع السفن

افتتاح مجلس النواب ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

« أبدي لحضرات النواب ممنونيتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالي في الأمور العائدة عليهم بالنفع. وفي علم الجميع أني من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من رفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة.... فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوف لحصوله وهو مجلس النواب الذي أنا فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم.

« فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم . . . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر وأن نكون يداً واحدة فى إتمام الأعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم . »

وقد رد المجلس على خطاب الخديوى وسرّ الخديوى من روح الاعتدال والحكمة التى بدت فى خطب النواب وصرح للسير « إدوارد مالت » بأنه منشرح من مسلك النواب ومتفائل خيراً وأن البلاد داخلة فى دور إصلاح وتقدم .

مسائل الخلاف بين المجلس والحكومة

وأخذ المجلس يباشر تنظيم شئونه وأخذت الوزارة تعد القانون الأساسى للمجلس لعرضه عليه بأقرب فرصة . وكان أمام الحكومة مسألتان لابد لها من أخذ رأى الدولتين فيهما قبل عرض القانون لعلاقتهما بالمسألة المالية . أما الأولى فهى ميزانية الجيش وكان من رأى وزير الحربية وضباط الجيش أن تزاد الميزانية بحيث تستطيع الوزارة إبلاغ عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ وهو العدد المنصوص عليه فى الفرمانات وكانت المراقبة المالية تميل إلى زيادة ميزانية الجيش لدرجة ما ولكنها كانت تعارض فى زيادة عدد الجيش وكان شريف من رأى المراقبين وأخيراً قر الرأى على تحديد ميزانية الجيش ٥٢٢٫٠٠٠ جنيه بزيادة ١٥٤٠٠٠ جنيه على ما كانت عليه فى العام الماضى وكان المطلوب أن تزاد الميزانية ١٢٦٠٠٠ جنيه أخرى .

أما المسألة الثانية فكانت أدق وأشد خطورة من المسألة الأولى وكانت الصخرة التى تحطمت عليهـا سفينة الآمال الوطنية التى كان ينتظرها الشعب من الوزارة والمجلس بفارغ الصبر . وذلك أن الوزارة رأت أن قانون سنة ١٨٦٦ أصبح لايلائم حالة البلاد وما وصلت إليه من الرقى فزادت فى حقوق المجلس وتوسيع اختصاصه وقررت أن يكون للنواب حق النظر فى القوانين والنفقات العمومية وأن لا ينفذ قانون ما لم يوافق عليه المجلس . وقررت مبدأ مسئولية الوزارة لدرجة ما . حق مناقشة الميزانية

أما حق مناقشة الميزانية والموافقة عليهـا فرأى شريف أن هذا من شأنه أن يعرض مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية لتدخل النواب وهو أمر لا تستطيع الحكومتان قبوله وقد اتفق مع ممثلى الحكومتين على ذلك . وكان من رأى شريف أن أى احتكاك مع الأجانب بخصوص الدين أو المراقبة قد يؤدى إلى سوء تفاهم وإلى وقف تنفيذ سائر الاصلاحات التى يراها المجلس ، لذلك جاء القانون الأساسى خلوا من حق مناقشة الميزانية

وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل شريف اللائحة الجديدة وعرضها على المجلس وتكونت لجنة من ١٦ عضواً لبحثها فاقترحت اللجنـة رد اللائحة لمجلس النظار لتعديلها فيما يختص بالموافقة على الميزانية ، وقالت اللجنة أن مجلس شورى النواب بما له من حق الرقابة العامة على الادارة العامة فى البـلاد له أن يناقش الميزانية ويعترض عليها إذا رأى وجها لذلك ، هذا مع احترام المجلس لتعهدات الحكومة المصرية بشأن الدين

والجزية وقانون التصفية . وكان المراقبان من أشد المعارضين لمنح المجلس هذا الحق لأنهما يفقدان بذلك سلطانهما وتفوق رأيهما فى المسائل المالية والادارية ويصبحان مسئولين أمام مجلس النواب بعد أن كان اتصالهم بالخديوى وحكومته مباشرة ، وقالا إن مناقشة المجلس للميزانية معناه المساس بالتعهدات الدولية التى أخذت مصر على عاتقها تنفيذها بمقتضى قانون التصفية سنة ١٨٨٠

آراء المراقبين

ويجدر هنا أن نذكر رأى «السير اكلند كولفن» المراقب الانجليزى إذ يقول فى مذكرته التى أرسلها إلى الحكومة الانجليزية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ « إنه ليس من السياسة أن تصاب الحركة الوطنية فى مصر بالفشل ، بل الأولى تشجيعها ولكن لابد من وقفها عند حدها ولا يتيسر لها التطور والنجاح إلا إذا عرف النواب حدودهم . فالمسألة المالية والمراقبة الثنائية يجب أن يكونا بعيدين عن متناول المجلس وإلا تزعزعت الثقة المالية وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاصلاح » . أما رأى المراقب الفرنسى فكان ضد النزول عن شىء من الحقوق للمجلس خوفا على مصلحة الدائنين الأجانب وكذلك كان رأى الحكومة الفرنسية

وبينما كانت المفاوضات جارية بين المجلس والوزارة وبين الوزارة والقناصل بشأن هذا الخلاف وصل إلى الحكومة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢

المذكرة المشتركة ٨ ايرسنة ١٨٨٢

مذكرة مشتركة من الحكومتين الانجليزية والفرنسية كانت سببا فى تهيج الخواطر وتطور الحوادث تطوراً خطيراً سريعاً ، وكانت الوزارة إذ ذاك قد أحدثت بعض تغييرات إرضاء للجيش فعينت عرابى وكيلا

للحربية بدلا من إفلاطون باشا وعينت الشيخ الأمبابى شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى اتهم باصدار فتوى قتل الثائرين . وهذه التعيينات الجديدة لها مغزاها وهو أن الحزب العسكرى بعد أن انزوى لدرجة ما على أثر دعوة مجلس شورى النواب للاجتماع قد بدأ ينشط بسبب الخلاف الذى شجر بين المجلس والحكومة .

تدخل الدول

لما وقعت حوادث أول فبراير و ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ظهر للدول أن النظام فى مصر قد بدأ يتقلقل وأن مصالح الأجانب فى البلاد قد تعرضت فى مصر للتلف فى أى وقت ، فبدأت انجلترا وفرنسا بصفة كونهما صاحبتى الامتياز فى مراقبة مصالح الدائنين الأجانب بمصر تفكران فى طريقة لتوطيد مركز الحكومة الخديوية فى البلاد فى حدود الحقوق الممنوحة لها بمقتضى فرمانات الباب العالى ومعاهدة لندن ١٨٤٠ ، وكان من الطبيعى أن يتجه نظر الدولتين إلى تركيا صاحبة السيادة لتتدخل لحسم الخلاف بين الخديوى والجيش. وكانت انجلترا بحسب سياستها التقليدية ترمى إلى تقوية الدولة العثمانيـة وضمان سلامة ممتلكاتها ولكنها كانت تخشى أن يؤدى تدخلها فى مصر إلى احتلالها البلاد وإعادتها الى نفوذها الأول . وكان من رأى انجلترا بعد أن قويت مصالحها فى مصر بسبب فتح قناة السويس وشراء أسهم خطة انجلترا

الخديوى فيها أن تبقى مصر متمتعة باستقلالها الذاتى بارشاد المراقبة الأوربية، لذلك كانت ترى فى تدخل تركيا ضرراً لمصالحها. على أن احتلال مصر بجنود تركية كان أخف وقعا عند الحكومة الانجليزية من احتلالها بجنود فرنسية.

خطة فرنسا

أما فرنسا فان سياستها كانت ترمى الى اغفال سيادة تركيا على مصر وعدم تمكينها من إعادة نفوذها فى البلاد، وكان من رأيها أنه اذا تطلبت الأحوال إرسال قوة فانها تفضل إرسال قوة فرنسية انجليزية فى مصر على إرسال قوة تركية. من هذا يتضح أن الحكومتين كانتا تعارضان فى إعادة نفوذ تركيا فى مصر ولذا كان موقفهما حاسما عند ما قررت تركيا إرسال وفد نظامى باشا. ويتضح أيضا أن بين الحكومتين خلافا فى الرأى فبينما انجلترا كانت تفضل إذا دعت الحال أن تحتل البلاد قوة تركية لمدة معينة، فان فرنسا كانت تفضل أن تحتلها قوة فرنسية انجليزية.

أما عن باقى الدول فان روسيا كانت منضمة إلى حليفتها فرنسا تعاضدها فى سياستها أمام الباب العالى وفى مصر، وإيطاليا بدأت تميل إلى جانب انجلترا وخاصة بعد أن احتلت فرنسا تونس فى ذلك العام وكانت ايطاليا تطمع فى بسط نفوذها الاستعمارى على جزء من ساحل البحر الأبيض المواجه لها. أما ألمانيا فكانت سياستها بعد انتصارها على فرنسا فى الحرب السبعينية أن تفرق بين انجلترا وفرنسا، وكان من رأيها أن مصر خير ميدان تختلف فيه الدولتان

على أن الحالة فى مصر لم تكن قد وصلت بعد إلى حد اليأس من الاتفاق ، وكان شريف لايزال يمنى نفسه بأن استمرار الحياة النيابية سيؤدى حتما إلى تقليل أهمية الجيش ، وأنه يستطيع أن يستند الى معاضدة المجلس و إبعاد الجيش عن السياسة . ولكن الدول كانت لمصر بالمرصاد تترقب الفرصة للتدخل و بسط النفوذ ، ففى أول الأمر اقترحت حكومة فرنسا على انجلترا إرسال قائدين يحكمان الجيش فى مصر أحدهما فرنسى والآخر انجليزى ، وطبيعى أن يقابل الاقتراح بالرفض من جميع النواحى لأن الشعور فى مصر كان ثائراً ضد تغلب النفوذ الأجنبى فى البلاد فوجود القائدين يكون بمثابة اطفاء الحريق بصب الزيت . فلما جاء «غمبتا Gambetta» على رأس وزارة فرنسا اختط لنفسه خطة حربية وساق انجلترا أمام فرنسا فى كل ما اقترح خاصا بالسياسة المصرية ولو طالت مدة وجود « غمبتا » على رأس الحكومة الفرنسية لدخلت الجنود الفرنسية مصر إما وحدها أو بالاشتراك مع انجلترا ولحال دون احتلال انجلترا البلاد بمفردها .

اقتراحات الحكومة الفرنسية

فلما تسلم «غمبتا» العمل كتب إلى الحكومة الانجليزية يخبرها بأن الوقت قد حان للاتفاق على سياسة مشتركة قوية إزاء المسألة المصرية وكان من رأى غمبتا تدعيم مركز الخديوى وإبقاء مصر تحت المراقبة الثنائية بدون إرسال جيش احتلال إذا أمكن ، وإذا تعذر ذلك فبإرسال جيش احتلال فرنسى أو انجليزى . وبفضل هذا الأسلوب الجرىء استطاع غمبتا أن يكسب لجانبه اللورد جرانفل وزير خارجية انجلترا

وكان بطبعه حذراً شديد الاحتراس لا يريد أن يتقيد بأية خطة معينة لحل المسألة المصرية . فلما اجتمع المجلس النيابى فى مصر كتب غمبتا يقترح إرسال مذكرة مشتركة لتقوية جانب الخديوى والمراقبة فأشار « سير أدوارد مالت » قنصل انجلترا بمصر على حكومته بأنه إذا كان المقصود من المذكرة تشجيع الخديوى على معارضة المجلس النيابى الجديد فان النتيجة ستكون فوزاً للحزب العسكرى وللباب العالى وانحداراً لشريف الذى ينظر إلى المجلس بعين الرجاء والأمل ، ومع ذلك وبالرغم من المذكرة التى كتبها « كولفن » المراقب الانجليزى وفيها ينصح بتشجيع الحركة الوطنية مع ضرورة وقفها عند حدودها المشروعة بمنع المجلس من مناقشة الميزانية والتعرض للمصالح التى يديرها الأوربيون فان الحكومة الانجليزية قبلت مذكرة الحكومة الفرنسية . وقدمت المذكرة المشتركة إلى الخديوى فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها توجه الحكومة الخطاب إلى قنصلها فتقول : —

نص المذكرة المشتركة

« كلفنا كم أكثر من مرة أن تبلغوا الجناب الخديوى وحكومته رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على ما يعترضهم من مصاعب متنوعة من شأنها أن تعوق سير الأعمال العامة فى مصر . إن الحكومتين متفقتان تماماً فى الخطة التى تتبعانها بشأن مصر ، وقد تبادلت الحكومتان المذاكرة بهذا الشأن لمناسبة اجتماع مجلس شورى النواب . فبناء على ذلك أرجوكم أن تصرحوا للخديوى أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان فى بقائه على أريكة الملك بحسب

الشروط التى نصت عليها الفرامانات واعترفت بها الدولتان خير ضمان فى الحاضر والمستقبل لحسن النظام واطراد التقدم والسعادة فى البلاد .

« إن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على ضرورة منع أسباب الارتباك سواء كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم فى مصر وذلك بتوحيد جهودهما. ولا يخالجهما شك فى أن إعلان هذا التصريح الرسمى سيمنع حدوث ماعسى أن يطرأ من الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديوى . . . . . .

« والحكومتان متفقتان بأن الخديوى سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما فى إدارة شئون مصر وأهلها » وبعد أن قرئت المذكرة كلفهما الخديوى بتبليغ حكومتهما شكره على اهتمام حكومتيهما

نقد المذكرة

هذه هى المذكرة المشتركة المشهورة التى قضت على آمال شريف فى إمكان الاعتماد على المجلس النيابى فى اتباع سياسة الاعتدال والتعاون مع الأجانب الى كان يشير بها . فان المذكرة جاءت دليلا كافياً على سوء نية الدولتين نحو مصر والحركة الوطنية ، وأنهما تريدان التدخل فى شئون البلاد الداخلية بطرق غير مشروعة عابثتين بحقوق السلطان وبرغبة الأهلين وعلى ذلك سرعان ما توثقت العرى بين المجلس والجيش وأصبح الجيش وعلى رأسه عرابى النصير الذى يركن إليه النواب والشعب فى الدفاع عن حقوقهم ضد الاستبداد وتدخل الأجانب . أما عن مركز الخديوى فان المذكرة وقبولها وتبليغ الشكر من أجل إرسالها كل ذلك قد أضعف من مركزه فى نظر النواب والجند إذا اعتبره الجميع ألعوبة

فى يد الحكومتين وأنهما تريدانه على العبث بالحقوق التى كسبها المجلس

وأما فى نظر شريف والأوساط السياسية فى مصر فقد كانت المذكرة بمثابة قنبلة فجائية وقعت فعكرت الجو وهدمت كل الأمانى الحسنة التى كانت ترجى من وزارة شريف ، إذ ليس هناك شك فى أن الدولتين قد أخطأتا فى الظن بأن الحركة فى البلاد مقصورة على الجيش وفاتهم أن الحركة كانت وطنية أيضاً ، وأنهما بعدم عطفهما على المجلس النيابى قد رمتا بالنواب فى أحضان الجيش وكانتا سبباً فى اثارة النفوس والتعجيل بالثورة

وقد ذكر شريف باشا للقنصلين عقب تقديم المذكرة أنه بسبب هذه المذكرة سيعتبر الخديوى عدو الاصلاح ، وأن الدول تريد أن تضعف الصلات بين تركيا ومصر ، وأنها تكره المجلس النيابى وتريد أن تتدخل حيث لا مبرر لتدخلها . وقد كتب قنصل إنجلترا فى مصر يؤيد هذه الآراء لحكومته ويبدى لها أن الأمور كانت سائرة سيراً حسناً وأن المصريين كانوا يعتبرون انجلترا نصيرة للآراء الحرة إلى أن جاءت المذكرة فوحدت بين جميع الأحزاب إذ اعتقد الجميع أن إنجلترا وفرنسا تريدان قمعها وظلمها ، وأن إنجلترا مسوقة وراء فرنسا ذات المطامع الاستعمارية التى ظهرت آثارها فى تونس .

وحاول شريف وحاولت الحكومة الانجليزية على أثر ما وصلها من ممثليها اصلاح الموقف إما بارسال مذكرة تفسيرية أو بارسال رد

من حكومة الخديوى ولكن الحكومة الفرنسية رأت عدم مس المذكرة بشىء وأن الموقف يجب أن يبقى كما هو وأن على مصر أن تسمع فتسكت !

الخلاف بين الوزارة والمجلس

وعلى ذلك بقى أثر المذكرة بدون أى تغيير وازدادت الحالة حرجاً لتفاقم الخلاف بين الحكومة ولجنة الستة عشر وعلى رأسها سلطان باشا ويظهر أن وسطاء السوء قد استغلوا هذا الخلاف فصاروا يحرضون كل جانب بالاصرار على موقفه وعلى ذلك فشلت جميع المحاولات التى اقترحت للوصول إلى اتفاق بشأن الميزانية ، فمن جانب الحكومة اقترح شريف أن يجعل للمجلس حق ابداء الرغبات بشأن الميزانية فكان رد اللجنة أن للمجلس حق مناقشة جميع أقسام الميزانية وأخذ الصوت عليها ما عدا الأقسام الخاصة بالجزية وقانون تصفية الديون والالتزامات الدولية . فرفض الاقتراح بحجة أن مناقشة الميزانية والتصويت عليها بواسطة المجلس يعتبر خرقاً للتعهدات الدولية . ثم اقترح أن يعين عدد من النواب مساو لعدد من الوزراء ويشترك الجميع فى بحث الميزانية ويكون للرئيس الصوت المرجح ، وظن الجميع أن هذا الاقتراح سيرضى الدولتين . ولكن حكومة فرنسا وعلى رأسها غمبتا رفضت الاقتراح رفضا باتا فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٢ وكذا فعلت الحكومة الانجليزية ولو أن رفضها كان أخف وقعا من رفض فرنسا اذ كانت انجلترا تميل الى السماح بأن يناقش النواب أبواب المنصرف لا الأيراد . وأخيراً عرضت الحكومة آخر اقتراح يمكن قبوله وهو أن يكون للمجلس حق

ابداء الرغبات لا فى مجموع ميزانية كل وزارة فحسب بل فى كل أقسام وأبواب الميزانية فرفضت اللجنة الاقتراح ، وأخيراً أبلغ القنصلان شريف أنهما مستعدان لعرض ما يقترحه النواب بخصوص الميزانية على حكومتيهما لأخذ الرأى بشرط أن يتفق النواب والحكومة أولا على جميع مواد اللائحة . فعرض شريف هذا الرأى على المجلس فاعترضت اللجنة على تدخل الحكومتين فى شأن اللائحة . وكان قد اجتمع زعماء الجيش والحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف . ويحسن هنا أن نشير الى وجهة نظر كل من الجانبين

وجهة نظر النواب

كان النواب يعتقدون أن لهم حق الرقابة العامة على مصالح البلاد ومواردها وأنهم يأبون أن تصبح بلادهم مرهونة لمصلحة الدين فلا يسمح لهم حتى بمناقشة جزء الميزانية غير المخصص لدفع الدين . وكانوا يعتقدون أن هناك بلاداً مدينة بل ومفلسة ومع ذلك بقيت تلك البلاد حرة فى اختيار الحكومة التى توافق أهلها . أما فى مصر حيث أصحاب الديون متمتعون بحقوق وامتيازات مضمونة فان الدول تأبى على مصر بالاتفاق مع خديويها أن تدخل بعض اصلاحات يتطلبها نظام الحكم . ويظهر أن النواب والحزب العسكرى قد أساءوا تقدير الظروف الخارجية فظنوا اعتدال شريف جبناً واستسلاماً لرغبات الدولتين وقرروا أن الوقت قد حان لأن يتسلم رجالهم زمام الحكم ليقودوا البلاد إلى الغرض الأسمى غير عابئين بما يعترضهم من صعاب . أليس الجيش منهم ومعهم فماذا يهم ؟



محمود سامي البارودي

أما شريف فكان يرى ضرورة السير فى الاصلاحات بحذر حتى لاتتدخل الدولتان وتقضيان على كل شىء . وكان شريف يعلم مبلغ قوة المراقبة الثنائية وقوة الدولتين فى حماية مصالح الدائنين والأجانب فلم ير بدأ من اتباع سياسة الاعتدال المقرونة بالحزم والرغبة فى الاصلاح



الفصل الرابع

وزارة الثورة

وفى آخر يناير سنة ١٨٨٢ ذهبت لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا من النواب لمقابلة الخديوى وعرض ما قر الرأى عليه بشأن الرياسة واسقاط وزارة شريف، فاجتمع شريف وقنصلا الدولتين عند الخديوى ورفض شريف البقاء فى الحكم وقدم استقالته، فاستدعى الخديوى اللجنة وسألهم عمن يختارون للوزارة فأبوا الافصاح عن غرضهم بحجة أنه ليس من حقهم واكتفوا بأن طلبوا تعيين من يتفق معهم فى وجهة نظرهم ثم أشار بعض الأعيان على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ تعين محمود سامى باشا البارودى رئيساً للوزارة وعرابى بك وزيراً للحربية ومحمود باشا فهمى للأشغال ومصطفى باشا فهمى للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكرى للمعارف وحسن الشريعى باشا للأوقاف واسماعيل أيوب باشا للمالية

استقالة وزارة شريف

تعيين محمود سامى البارودى

وجميع هؤلاء الوزراء ماعدا مصطفى فهمى كانوا من أنصار الحزب الوطنى أو العسكرى. أما مصطفى فهمى فكان قد اختص بوزارة الخارجية فى الوزارات الأخيرة وذلك لمرونته واعتدال أخلاقه.

أما رئيس النظار الجديد «محمود سامي البارودى» فكان أذكى العرابيين وأكثرهم خبرة وتمرساً بالأعمال الحكومية وكان طموحاً للمعالى يسعى

إلى المناصب ويتقرب من أصحاب السلطة ويستمليهم إليه بكل الطرق. فقد عمل محمود سامى مع رياض ونوبار وشريف، وكان متضامنا مع شريف فى وزارته الأخيرة ومع ذلك لم يجد أقل غضاضة فى الانتقاض عليه فى النهاية. ويرجع أول عهده بالوظائف إلى عهد الخديوى إسماعيل اذ تزوج محمود سامى من ابنة مرضعة الخديوى فاستطاع بفضل زواجه أن يشغل إحدى الوظائف بالسراى ثم أخذ يرتقى فى مثل هـذه الوظائف إلى أن قطع صلاته بزوجته لأسباب داخلية، وكان يظن فى أول الأمر أن انفصاله من زوجته سيوغر صدر الخديوى إسماعيل عليه غير أن لباقته وحسن سياسته مكناه من كسب الخديوى لجانبه، وما لبث أن تزوج من أسرة منصور يكن باشا صهر الخديوى، ومن ذلك الوقت أخذ نجم محمود فى الصعود فكان من قواد الفرسان فى الحملة التى أرسلها إسماعيل بقيادة ابنه الأمير حسن للاشتراك مع الأتراك فى الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ ولما عاد عين حكمداراً على القاهرة. ويقال أنه كان على علم سابق بما وقع من ضباط الجيش ضد وزارة نوبار ورفرس ولسون فى أول فبراير سنة ١٨٧٩ ولما ألف شريف وزارته فى تلك السنة عينه وزيرا للأوقاف، ولما سقطت وزارة شريف بسبب اللائحة الأساسية دخل سامى فى وزارة رياض كوزير للأوقاف أيضا، ولما قامت حركة الضباط ضد عثمان رفقى وزير الحربية كان محمود سامى هو الوزير المختار للحربية ثم استقال ووقعت حادثة ٩ سبتمبر وتألفت وزارة شريف.

سيرة محمود سامي البارودي

وكان سامى البارودى وزيراً للحربية على كره من شريف. فلما وقعت

الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب اقتنص سامى الفرصة وأخذ يعمل مع العرابيين حتى رشحوه لرياسة الوزارة، فلم يسع سلطان باشا رئيس المجلس إلا أن يشير على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة إجابة لرغبة الجيش. وبذا جاء تعيين محمود سامى بناء على اقتراح الجهادية والنواب ولم يكن بناء على دعوة من الخديوى. والحقيقة أن محمود سامى لم يكن له من الرياسة إلا اسمها إذ كان عرابى مسيطراً على الوزراء وعلى كل شيء فى الحكومة. وما كاد يعلن خبر تأليف الوزارة الجديدة وتغلب المجلس على الحكومة حتى قامت الأفراح والولائم فى كل مكان ابتهاجاً بذلك النصر، وأصبح بيت عرابى كعبة يحج إليها الأعيان وطلاب الحاجات من كل صقع حتى امتلأ بيته بالزائرين وهداياهم

الشيخ محمد عبده

وكان يساعد العرابيين فى ذلك الوقت بالفكر والقلم واللسان الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبده الذى يعد بحق فى طليعة المصلحين المفكرين فى مصر بل وفى الشرق الاسلامى. وقد درس فى الأزهر ثم لما هبط مصر جمال الدين الأفغانى كان محمد عبده من أنبغ تلاميذه، فكان يعمل مع استاذه فى تحرير المقالات الاجتماعية والسياسية فى الجرائد الوطنية ولما سقطت وزارة شريف فى أول عهد الخديوى توفيق و نفى جمال الدين الأفغانى إلى جده أخرج محمد عبده من وظيفة التدريس بدار العلوم وأمر بالبقاء بقريته بالبحيرة، غير أن رياض باشا مع ما اشتهر به من عطفه على حركة الجامعة الاسلامية سعى له حتى عينه سنة ١٨٨٠ لرياسة تحرير «الوقائع الرسمية» فاتخذ محمد عبده من الجريدة ميداناً لنشر دعاية اصلاحية

فى الدين والعمران ، وكان يختلف عن استاذه جمال الدين فى أنه لم يكن من أنصار الطفرة بل كان يؤمن بالتدرج والتطور ، ولذا كان من رأيه أن يعم التعليم الصحيح وينتشر بين الناس حتى يثبت بذلك النظام الدستورى فى البلاد وتقوى جذوره فى نفوس القوم ، واستمر محمد عبده يؤازر الوطنيين ويشترك معهم فى وضع الخطط حتى جاءت وزارة محمود سامى البارودى فكان محمد عبده من أكبر الرؤوس المفكرة بجانب الوزارة

الكتاب الاجانب

وكان يؤازر الوزارة جماعة من الكتاب والمفكرين الأجانب بمصر مثل « ولفرد اسكون بلنت Blunt » الانجليزى وهو شاعر مثر انجليزى كان يزور مصر فى شتاء سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ وكان يميل إلى معاشرة الأعراب والمسلمين ويعتقد فى امكان تجديد الأمم العربية على أساس إسلامى صحيح ، فلما علم بحركة الوطنيين فى مصر ساهم فى الحركة بكل قواه فكان يشجع العرابيين ويتوسط بينهم وبين القنصل الانجليزى والحكومة الانجليزية وقد دافع عن عرابى إلى النهاية . ومن الكتاب الأجانب الذين ساعدوا العرابيين « جريجورى Gregory » الانجليزى والمسيو « نينيه Ninet » السويسرى

لائحة المجلس الجديدة

وكان يظن فى أول الأمر أن الوزارة الجديدة سوف تتعثر فى أذيال الارتباك والفشل بمجرد اضطلاعها بالأعمال ، ولكن الوزارة سارت فى بداية عهدها بروح المسالمة والاعتدال . وفى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم محمود سامى للمجلس مشروع اللائحة الأساسية بحسب ما اقترحته لجنة الستة عشر فوافق عليه المجلس وأهم ماجاء فيه خاصا بنظر الميزانية هو:

المادة الحادية والثلاثون : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة

السنوية تقدم لمجلس الوزراء سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة الرابعة والثلاثون : لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو (الجزية) المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا فى الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

أما عن المسئولية الوزارية فجاء فى القانون ما يأتى : —

المادة الحادية والعشرون : النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب

المادة الثانية والعشرون : كل من النظار مسئول عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفتره ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض .

المادة الرابعة والعشرون : إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعيا

ويتضح من هذه المواد أن المجلس راعى الحدود الموضوعة له ولم يتعداها إذ نص فى صلب القانون على عدم النظر فيما له علاقة بالدين والتزامات الحكومة نحو الأجانب ، وقد أوصى محمود سامى فى خطابه للمجلس عند نظر اللائحة بالمحافظة على حدود هذا القانون ومراعاة هذه الحدود حتى تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد أقيمت الاحتفالات فى جميع أنحاء القطر وخاصة فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجاً بالموافقة على القانون الأساسى كما أقرته لجنة المجلس .

ازدياد نفوذ الجيش

غير أن روح الاعتدال لم تدم طويلا ، وسرعان ما ظهر إسراف الجيش وعلى رأسه عرابى فى كل شأن من شئون الدولة ، إذ قررت الوزارة زيادة عدد ألايات الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر دون أى اكتراث لرأى المراقبين أو لإيرادات الدولة. ثم قررت ترقية كثيرين من الضباط بعد أن أحالت عددا كبيرا من الجراكسة والأتراك إلى الاستيداع ومع أن قانون الترقية العسكرية كان يقضى بامتحان الضباط قبل ترقيتهم فان عرابى قرر ترقيتهم لمجرد اقتناعه بكفايتهم ولعدم رغبة الضباط والعساكر فى عمل الامتحانات. وكان الخديوى قد أنعم على عرابى برتبة الباشاوية فطلبها عرابى أيضاً لرفقائه عبد العال وطلبه عصمت وعلى فهمى . ولما أحس الجيش بازدياد نفوذه وتفوق كلمته طغى رجاله وإستهانوا بالسلطات العامة فضعفت هيبة الحكومة وخاصة فى الأقاليم حيث اضطرب الأمن

وهاجر الأعيان إلى القاهرة يتزلفون إلى الجيش وقواده. ولما انفض مجلس شورى النواب فى مارس ١٨٨٢ حسب القانون لم يبق شك فى أن النهضة الدستورية التى كان يرجوها شريف وسلطان والمويلحى والشمسى والشريعى وأمثالهم قد تحولت إلى قيام حكم الجيش والسيف فى الجميع.

موقف الدول

سقوط وزارة غمبتا في فرنسا

هذه الأحوال التى كانت فى مجموعها تشير إلى قرب وقوع حوادث ذات بال قد لفتت من جديد نظر الدولتين وخاصة بعد إن أصبح مركز المراقبين فى الحكومة بدون جدوى. وكانت وزارة «غمبتا Gambetta» فى فرنسا قد سقطت فى نفس الوقت بالتقريب الذى فيه سقطت وزارة شريف فى مصر وجاء بعد «غمبتا» «ده فرسينه de Freycinet» وكان على عكس غمبتا بطيئاً متردداً لم يكوّن لحكومته سياسة محدودة بشأن مصر. ويلوح أن خطته السياسية كانت سلبية نظرية أكثر منها إيجابية عملية، فكان يرى وجوب عدم تدخل تركيا كما كان يرى عدم تدخل فرنسا أو إنجلترا بمفردهما بل إحالة المسألة إلى مجمع الدول. غير أن فرنسا كانت على كل حال قد ارتبطت بالمذكرة المشتركة التى قدمت لمصر فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ فى عهد «غمبتا» ولم يبق إلا الاتفاق مع إنجلترا على طريقة التدخل متى حان وقته. وكانت تركيا قد أرسلت احتجاجا للدول على أثر تقديم المذكرة المشتركة فجاءها الرد من النمسا والمانيا وإيطاليا والروسيا بأن هذه الدول ترغب فى بقاء الحالة الحاضرة فى مصر على ماهى

خطة ده فرسنيه

عليه بحسب الفرمانات التي منحها السلطان للخديوى ، وإن هذه الحالة الحاضرة لا يمكن أن يلحقها أي تعديل إلا بموافقة الدول مع الباب العالى فجاء هذا الجواب هادماً لكل ما كان يجول بخاطر الباب العالى من الآمال بشأن إنفراده فى تثبيت سلطانه بمصر واحداث ما يراه من التغييرات .

أما حكومتا انجلترا وفرنسا فبعد أن كانتا فى عهد « غمبتا » تعتمدان على جهودهما الخاصة أرادتا بعد ذهاب غمبتا ووصول احتجاج الحكومة التركية أن تشركا الدول معهما فأرسلت الحكومتان فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ الى الدول كتاباً دوريا تستعلمان فيه عن استعداد الدول لمبادلة الآراء معهما بشأن الأحوال فى مصر ، وقد ذكرت الحكومتان أن الحالة فيها لا تتطلب التدخل الآن ولكن اذا حدث مايدعو للتدخل فان الحكومتين ترغبان أن يكون هذا التدخل بناء على رغبة صادرة من الدول ، ولذا يستحسن أن يدعى الباب العالى للاشتراك فى التداول أيضاً » .

اشراك باقي دول اوربا

وقد رحبت الدول بهذه الدعوة وأعلنت استعدادها للاشتراك فى المباحثة وبقيت تنتظر تطور الحوادث أو ما تعرضه عليها الحكومتان من الاقتراحات ، وأخذت الحكومتان تفكران فى مختلف الاقتراحات من غير جدوى فاقترح « لورد جرانفل Granville » مثلا أن يرسل مندوبان ممتازان للعمل مع القنصلين والمراقبين ، واقترح « فرسنيه » عزل الخديوى وتعيين الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الأسرة الخديوية مكانه وقد رفضت الحكومة الانجليزية الاقتراح الأخير لأنه يعد خيانة

للخديوى بعد أن شجعته الحكومتان ووعدتاه بالمساعدة

وبينما الحكومتان فى أخذورد للوصول الى حل يتفقان عليه بشأن

حادث محاكمة الضباط الجراكسة

الحالة فى مصر اذا بازمة سياسية خطيرة قد حلت بمصر على أثر حادث غريب وذلك انه لما أسرف عرابى فى ترقية أنصاره من ضباط الجيش دون الضباط الأتراك أو الجراكسة تذمر الأخيرون وبدأوا يجتمعون ويتشاورون فيما آل اليه أمرهم ، ووصل إلى مسامع عرابى أنهم يريدون اغتياله هو وكبار ضباطه فأصدر أمره فى ١٩-٢٢ ابريل سنة ١٨٨٢ بالقبض على ٤٨ ضابطا من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية السابق .

وسرعان ما تألف مجلس عسكرى برياسة الفريق راشد حسنى لمحاكمة المتهمين ، فحقق معهم المجلس فى جلسات سرية لم يسمح للمتهمين

فظاعة الحكم

فيها بالدفاع عن أنفسهم، وقضى على أربعين منهم بالتجريد وبالنفى المؤبد فى السودان ومن هؤلاء عثمان رفقى . وظاهر أن هذا الحكم على مثل هذا العدد من الضباط لمجرد تفكيرهم فى الانتقام من عرابى وزملائه كان فى نهاية القسوة ، فلما عرض الحكم على الخديوى للموافقة تردد كعادته لا عن سوء قصد لأنه هو الذى أمر بعقد المجلس العسكرى وتوسيع

موقف الخديوى

نطاق التحقيق، ولكن لعلمه بأن الحكم جاء جائراً وعرضة للنقد . وعلى ذلك شاور ممثلى الدول فى الحكم فنصحوه باستعمال الرأفة، ولزيادة الاحتياط رأى أن يعرض الأمر على الباب العالى لأن تنزيل عثمان رفقى باشا من رتبته كان من حق السلطان نظريا ، فما كاد الوزراء يسمعون بذلك حتى اهتاجت خواطرهم واشتطوا فى خطابهم مع الخديوى واتهموه بانه صار

آلة فى يد قناصل الدول ، وانه بالرجوع الى تحكيم الباب العالى قد نزل عن الاستقلال الداخلى للبلاد وجعل من مصر ولاية عثمانية بسيطة . ووصل الغضب بالوزراء الى درجة أن رئيس الوزراء أبلغ القنصلين دهشته من تصرف الخديوى وأنه إذا جاء الأمر بالغاء حكم المجلس فان الأمر لاينفذ وانهم سيعارضون ولو بالقوة وصول مندوبى السلطان

وكان الوزير يعلم بطبيعة الحال مقدار كراهية الحكومتين وخاصة حكومة فرنسا لأقل تدخل من جانب تركيا فى شئون مصر . لذلك لما وصل الى علم الحكومتين رغبة الخديوى فى استشارة الباب العالى واستعداد هذا للتدخل بطريقة ما سارعتا بنصح الخديوى بعدم انتظار أمر الباب العالى وإصدار أمره باستبدال العقوبة من تلقاء نفسه، وعلى ذلك أصدر الخديوى قراراً فى ٩ مايو بتعديل الحكم الى نفى الضباط خارج مصر دون تعيين السودان ، فعز على عرابى ومحمود سامى أن ترغم الوزارة والجيش فى أمر كهذا يهمهم شخصياً إذ كانت المؤامرة فى نظرهم مدبرة ضدهم

تعديل الحكم

وعلى ذلك اشتد الجفاء بين الوزراء والخديوى وتوترت العلاقات بينهما بدرجة أن الوزراء لم يكتفوا بعدم الاتصال بالخديوى بل عملوا على إبعاده عن الحكم، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر أن الخلاف بينهم وبين الخديوى يقتضى عرض موضوع الخلاف على مجلس النواب فأصدروا فى ١٢ مايو دعوة بعقد مجلس الشورى دون عرض الأمر على الخديوى وفعلا اجتمع الاعضاء، ولكن وطنيتهم أملت عليهم خطة حكيمة إذ

الجفاء بين الوزراء والخديوى

الوزراء يدعون مجلس النواب

أبوا أن يجتمعوا بصفة رسمية ، وا كتفوا باجتماعهم فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس

ويعتبر دعوة المجلس بدون أمر الخديوى أول عمل ثورى قامت به الوزارة ، وحاول النواب ورئيسهم أن يصلحوا بين الخديوى ووزرائه فلم يفلحوا وأصر الخديوى على موقفه ، وأخيراً رؤى أن يوافق الخديوى على ابقاء الوزراء دون رئيسهم لما وقع منه فى حق الخديوى ، فرضى الخديوى وعرض رياسة الوزراء على مصطفى فهمى باشا فأبى وبذلك عادت المشكلة الى ما كانت عليه، وقد اقتنع الجميع بأنه مادامت العسكرية متفوقة فى البلاد تعذر قيام وزارة جديدة تقبل مسئولية الحكم ولذا لم يكن هناك بد من بقاء الوزارة الى أن تسنح الفرصة ، وفعلا هدأت الحال نوعا ونفى الضباط المحكوم عليهم الى سوريا ومنها الى القسطنطينية

مصطفى فهمى يرفض تأليف الوزارة

وكانت حكومة فرنسا قد خشيت تدخل تركيا ففاتح «دى فرسنيه» رئيس حكومة فرنسا الحكومة الانجليزية فى ضرورة إرسال أسطول بحرى الى الاسكندرية مكون من ست سفن لكل دولة ، وأن تكتب الدولتان لمنع تركيا من التدخل، وأن تخطر الدول ويطلب إليها الاشتراك فى نصح الباب العالى بالامتناع عن التدخل . وقد وافقت الحكومتان مبدئياً على إمكان دعوة تركيا للاشتراك معهما ولكنهما لم يعلنا هذه الرغبة فكان ذلك سبباً فى فشل الغرض الذى من أجله أرسلت الدولتان أسطوليهما .

ارسال اسطول انجليزى وفرنسى إلى الاسكندرية

ولما شاع الخبر خشى الناس عواقب وجود السفن الحربية وأظهر محمود

أثر وصول الاسطول

سامى وعرابى وأنصارهم استعدادهم للمصالحة وخدمة الخديوى باخلاص وعادت العلاقات فى الظاهر بين الخديوى والوزراء الى مجاريها، وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وصلت السفن الانجليزية بقيادة أمير البحر «بوشامب سيمور Beauchamp Seymour» والسفن الفرنسية بقيادة أمير البحر «كنراد Conrad» ولو أشركت الحكومتان معهما تركيا لهدأت الحال ولأيقن النواب والضباط أن تركيا بالاتفاق مع الدولتين تريد حماية الخديوى وتأييد مركزه.

اثر عدم اشتراك تركيا

وكانت الحكومة الفرنسية ترجو على أثر ارسال الأساطيل أن يتشجع الخديوى ويقيل وزراءه ويعين وزارة معتدلة قوية يرأسها رجل معروف كشريف باشا، ولكن عدم اشتراك تركيا مع الدولتين أضاع الثمرة من ارسال السفن اذ اعتقد الجميع أن الباب العالى لا يوافق على تدخل الحكومتين لتأييد مركز الخديوى، وأن نيات الدولتين نحو مصر غير خالصة فعاد التحالف القديم بين النواب والجيش للدفاع عن مصالح البلاد ضد تدخل الأجانب، وأخذ عرابى ينظر فى استعداد البلاد من الوجهة الحربية، وبذا تزعزعت الثقة فى بقاء الحالة الحاضرة وأخذ الأجانب يغادرون البلاد بكثرة، وأخيراً رأى قنصلا الحكومتين أن الفرصة قد سنحت لعرض انذارهما النهائى وهو ما كان يجول بخاطرهما

الانذار النهائي

ومهدا له منذ أن وصلت السفن الحربية فقدما فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ مذكرة لرئيس الوزارة طلبا فيها

١ — ابعاد عرابى عن مصر بصفة مؤقتة محتفظا برتبه ونياشينه

٢ — ارسال عبد العال حلمى وعلى فهمى الى قراهم فى داخل القطر محتفظين أيضاً بالمرتب والرتب

٣ — استقالة الوزارة القائمة بالأمر

وعلى أثر ذلك انقطعت العلاقات بين ممثلى الدول والوزارة كما قطع المراقبان « مسيو برديف » الذى عين بدلا من « ده بلنير » والسير « أوكلند كولفن » علاقاتهما مع الوزارة .

ولما عرض الأمر على الوزراء أنكروا حق تدخل الدولتين . ولما علموا أن الخديوى قبل هـذه الشروط قدمت الوزارة إستقالتها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ وكتبوا فى الوقت نفسه احتجاجاً أرسلوه للخديوى قالوا فيه بما أنه قبل الشروط التى قدمتها الدولتان فيكون قد وافق على تدخل الأجانب مخالفاً بذلك الفرمانات السلطانية . ولم يكن فى استطاعة الوزارة أن تؤخر استقالتها بعد أن قبل الخديوى الشروط وإلا عدت الوزارة ثائرة علناً ، وقد كانت الفرصة سانحة للقبض على ناصية الحال لولا تطرف العسكرية ، فقد دعى شريف لتأليف الوزارة فلم يقو على ذلك بسبب نفوذ العسكرية وعدم رضوخهم ، وكان قد اشترط أن يقبل العرابيون تنفيذ المذكرة الأخيرة ، فلم يقبلوا بالطبع ورفض الوزارة رغم تأييد مسيو دفرسنيه له رسمياً فى برقية أرسلها إلى قنصل فرنسا بمصر ثم زال الأمل فى إمكان تعيين وزارة قوية تضطلع بالأعمال . وما لبث الحال أن تفاقمت بسبب تهديد العسكرية والبوليس للحكومة بأنه اذا لم يعد عرابى للحربية فى ظرف ١٢ ساعة فانهم يصبحون غير مسئولين

استقالة وزارة محمود سامي

الجيش والبوليس يطلب عرابى

عما يحدث . كل هذا والخديوى مصمم على عدم التحول عن عزمه حتى ولو كان فى اصراره خطر على حياته .

ولما تباطأت الدولتان فى مطالبة الباب العالى بالتدخل لوضع حد لعصيان العسكرية أبدى الخديوى رغبته فى حضور ضابط عثمانى كبير يوقف العسكرية عند حدها فتردد ممثلا الدولتين . وأخيراً وقع ما أرغم الخديوى على إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية إذ حضر فى ٢٨ مايو سلطان باشا والنواب والأعيان وممثلو الطوائف المختلفة ومنهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والتمسوا من الخديوى إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية فرفض الخديوى ولكنهم ألحوا فى الرجاء والاستعطاف قائلين إنه إذا كان الخديوى يرى أن يعرض حياته للخطر فان عليه واجب صيانة حياتهم وحياة شعبه من الخطر . وعلى ذلك قبل الخديوى إعادة تعيين عرابى للحربية وقبل عرابى أن يكفل الأمن والنظام العام أمام قناصل الدول الأخرى

إعادة تعيين عرابى للحربية

وفى نفس ذلك اليوم أرسل الخديوى يطلب مندوباً عثمانياً فقررت الحكومة العثمانية فى ٤ يونيه ١٨٨٢ إرسال المشير مصطفى درويش باشا ومعه أسعد افندى . ويظهر أن خطة الباب العالى فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى التظاهر بحماية مصالح الخديوى من جهة وتشجيع عرابى والحزب العسكرى سراً حتى يكيد بذلك لفرنسا وانجلترا وهما اللتان منعتاه من استعمال حقه الشرعى فى التدخل من أول الأمر . فبينما كان درويش باشا يقدم الهدايا للخديوى ويدعو إلى تأييده ، كان أسعد افندى يشجع

وصول مندوب تركى

خطة الباب العالى المزدوجة

العرابيين ، وقد ثبت فى أثناء محاكمة عرابى باشا ان عرابى كان متصلا بموظفى الباب العالى وأنه كان يتلقى الخطابات من أمناء السلطان بين آن وآخر وقد برهن الباب العالى على سياسته هذه بمنح عرابى وكثير من الضباط نيشانات مختلفة تقديراً لأعمالهم ، وقد تسلم عرابى النيشان المجيدى الأول من الخديوى شخصياً ، أما باقى الضباط فقد حالت الحرب دون تسلمهم نيشاناتهم .

موقف عرابي

وكان عرابى قد أصر على سحب البلاغ الأخير المقدم من الدولتين وتحديد حقوق الخديوى أزاء وزرائه وقطع المفاوضات مع حكومتى انجلترا وفرنسا وباقى الدول اللهم إلا عن طريق تركيا . ويدل الطلب الأخير على مبلغ ما كان لتركيا من التأثير فى قرارات العرابيين ، ولذا استمرت الحال مضطربة والنفوس ثائرة والحزب العسكرى يجاهر فى كل مجمع بضرورة خلع الخديوى الذى قبل بلاغ الدولتين وتنصيب الأمير عبد الحليم وكانت رسله تنشر الدعاية له بالمال والخطب .

نزوح الاجانب من مصر

أما الأجانب فاستمر نزوحهم من البلاد، ومن بقى منهم نصح لهم قناصلهم بالتسلح وخاصة بالأسكندرية حيث يكثر عددهم . وفى ٣١ مايو كتب قنصل انجلترا إلى حكومته يقول « أنه قد يقع التحام فى أى وقت بين المسلمين والمسيحيين »

حادث ١١ يونيه بالاسكندرية

وفى وسط هذا الجو المفعم بالأقاويل والأشاعات المحمل بالكهرباء بسبب وجود الأساطيل الحربية وبسبب ما كانت تنشره الصحف الوطنية والأجنبية وقعت بالاسكندرية حادثة يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ فقضت على كل أمل فى إمكان إصلاح الحالة .

والحادثة فى بدئها من النوع الذى يحدث فى الموانىء حيث تكثر الطبقات والأجناس الوضيعة فقد شجر خلاف بين حمّار مصرى وأحد المالطيين فتبادلا اللكم ثم استعملت المدى فجرح الوطنى وقتل، وعلى أثر ذلك اجتمع رعاع الأروام والمالطيين وأخذوا يهاجمون الوطنيين بما كانوا يحملونه من الأسلحة، ثم نزل المصريون إلى الشوارع طوائف مسلحين بالنبابيت وتصدوا للأفرنج حيث كان بعضهم يطلق النيران من النوافذ فقتل من الأفرنج ٤٥ نفساً تقريباً وقتل من المصريين أكثر من ذلك، غير أن المصريين كعادتهم كانوا يحملون قتلاهم وجرحاهم إلى بيوتهم فلم يعرف بالضبط عدد من قتل منهم، وفى المساء وصلت الجنود فمنعت التجمهر وهدأت الحال، وأخذت الجنود على عاتقها مسئولية صيانة الأمن بالمدينة إذا كانت الأساطيل لا تتدخل، فتم ذلك وأصدر القناصل قراراً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا رعاياهم الأجانب بالاخلاد الى السكون.

مغزى الحادثة

وتدل هذه الحادثة على مبلغ ما وصلت إليه حال الامن فى البلاد فبدلا من أن يبادر البوليس أو الجنود للقضاء على الحركة فى بدئها تراخت الادارة فلزم الحكمدار منزله واعتذر بمرضه وعبثا حاول محافظ المدينة عمر باشا لطفى إقناع سليمان سامى قائد الجند بأن يخرج مع عساكره لقمع الفتنة معتذراً بانتظاره الاوامر من عرابى، ولما وردت الأوامر فى المساء كانت الفتنة قد بلغت منتهاها. وليس المقصود من ذلك اتهام

عرابى بتدبير حوادث ١١ يونيه كما أنه لا صحة لاتهام الخديوى بتدبيرها والمرجح أن هذه الحوادث بصرف النظر عن الذين دبروها أو استغلوها كانت نتيجة طبيعية للاضطراب الذى استولى على البلاد فى ذلك الوقت لعدم قيام حكومة مدنية مسئولة . ويؤخذ من المستندات التى قدمت عند محاكمة عرابى أنه كان يميل الى « كلفتة » المسألة وتوصية يعقوب سامى وكيل الحربية ورئيس لجنة التحقيق بالقاء المسئولية عن عاتق الوطنيين .

سفر الخديوى الى الاسكندرية

وفى ١٢ يونيه اجتمع القناصل وأخذوا تعهداً من درويش باشا بأنه يضمن عرابى فى تنفيذ أوامر الخديوى فى سبيل صيانة الامن والنظام وفى ١٣ يونيه سافر الخديوى الى الاسكندرية ومعه درويش ليكون بمأمن مما عساه أن يحدث ، ثم استدعى اسماعيل راغب باشا فى ١٨ يونيه وكلفه تأليف وزارة بعد أن ظلت البلاد بلا وزارة مسئولة مدة أسبوعين تقريبا ، وعين فى هذه الوزارة احمد عرابى للحربية وسليمان أباظه للمعارف ومحمود الفلكى للأشغال وحسن الشريعى للأوقاف . وظاهر أن الوزارة كانت صورية فقط فان أعمال الدواوين والمصالح كانت قد تعطلت ولم تنشط سوى وزارة الحربية ، وعبثاً حاول راغب باشا اعادة السكينة والنظام فى البلاد .

وزارة راغب باشا

الفصل الخامس

تدخل انجلترا وحرب الاحتلال

لما وقعت حوادث الاسكندرية وظهر للدول أن مندوب السلطان قد فشل نهائياً فى تسكين الحال، وأن عرابى قد رفض أن يلبى دعوة السلطان بلسان مندوبه للسفر إلى القسطنطينية ، لم تر حكومتا فرنسا وانجلترا بدا من القيام بعمل حاسم فى المسألة، وكانت حكومة فرنسا قد بدأت تعدل رأيها بشأن المسألة المصرية إذ خشيت أن تؤدى بها السياسة الأولى إلى التدخل فى مصر حربيا إما بمفردها أو فى الغالب بالاشتراك مع انجلترا، فتعرض نفسها لخطر معارضة باقى الدول أو تختلف مع شريكتها اختلافا من شأنه أن يقضى على سياسة التفاهم مع انجلترا، وكانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى عقب حرب السبعين حريصين على تفادى كل ما يستوجب غضب أوربا أو غضب انجلترا. لذلك أعلن «دى فرسنيه» فى مجلس النواب فى ٣٠ مايو بأن الوزارة لا تقبل تدخل فرنسا حربيا بشأن مصر وبذلك مهد ده فرسنيه الطريق لقبول فرنسا الفكرة التى طالما رفضتها من قبل وهى تدخل تركيا.

فرنسا تعدل خطتها

لذلك أرسل « ده فرسنيه » لسفيره فى لندن فى ٣٠ مايو يقول أنه لم يعد هناك أمل فى حل المسألة المصرية بوساطة الضغط الأدبى وإرسال الاسطولين ، وأنه لا بد من عقد مؤتمر للدول لأن الحالة فى مصر قد

أصبحت تتطلب ذلك . فوافقت انجلترا واقترحت أن يكون انعقاد المؤتمر بالقسطنطينية واعضاؤه سفراء الدول لدى الباب العالى ، وأن يدعى الباب العالى للأشتراك وكان الباب العالى شديد الكره لعقد المؤتمر فذكر للدول أن مندوبيه سيحلان المشكل وأنه لاضرورة لعقد المؤتمر .

انعقاد مؤتمر الاستانة

فلما وقعت حوادث الاسكندرية كما ذكرنا أرسلت الحكومتان إلى باقى الدول تقترحان تكليف تركيا ارسال قوة حربية لمساعدة الخديوى بشروط معينة ، منها عدم البقاء أكثر من شهر إلا برغبة الخديوى وموافقة الدول ، واقترحتا عقد المؤتمر بدون إبطاء فرفضت تركيا الأشتراك فى المؤتمر. وأخيراً انعقد المؤتمر فى ٢٣ يونيه بالقسطنطينية فى سفارة إيطاليا بدون اشتراك السلطان. وقد حددت الدولتان القواعد الأساسية التى يسير عليها المؤتمر كما يأتى : أولا : الاحتفاظ بحقوق السلطان والخديوى وبالتعهدات التى ارتبطت بها مصر دوليا . ثانيا : احترام الامتيازات التى منحتها الفرمانات لمصر . ثالثا : اطراد التقدم التدريجى للحريات والنظم الحكومية بمصر . ثم أخذ المؤتمر يبحث فى الشروط التى يجب أن توضع لارسال قوة تركية إلى مصر، كل ذلك فى غيبة الدولة صاحبة السيادة والتى ستقوم بارسال القوة . ومن القرارات المهمة التى اتخذها المؤتمر فى بدء اجتماعه إعلان البروتوقول الآتى :

قرارات المؤتمر الاولى

« تتعهد الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر بأنها فيما ستتخذه من قرارات بشأن المسألة فى مصر لا تريد أن تأخذ لنفسها أو لرعاياها أى امتياز اقليمى أو تجارى فى مصر يكون خاصا بها ولا يكون للدول

الأخرى الحق فى الحصول عليه » وكذلك قرر المجتمعون نيابة عن حكوماتهم عدم التدخل فى مصر فى أثناء انعقاد المؤتمر. فعارض فى ذلك مندوب انجلترا وهو « اللورد دوفرين Dufferin » وكان من أقدر سياسيي ذلك الوقت واقترح أن يضاف إلى التعهد الأخير جملة « الا للضرورة القصوى Sauf le cas de force majeure » . وباضافة هذه الجملة أصبح انعقاد المؤتمر عبثاً لأنه قد يقرر المؤتمر أمراً وفى أثناء ذلك تدعو « الضرورة الملجئة » دولة كانجلترا للتدخل فتضع المؤتمر أمام الأمر الواقع !

تدخل انجلترا

والحقيقة أن موقف حكومة انجلترا بعد إعلان دە فرسنيه أن فرنسا لا يمكن أن تتدخل فى مصر حربياً كان قد انجلى فى أذهان الساسة الأنجليز . كانت الحكومة الانجليزية تعتقد أن اللجان والمؤتمرات وإرسال الوفود لا تصلح لحل المسألة المصرية ، وأنه لا وسيلة لقمع العسكرية بمصر إلا بالقوة . وإن المؤتمر سيكلف تركيا ارسال القوة بشروط معينة ، ولكن السلطان سيتوانى فى ارسالها لأسباب أهمها أنه لا يريد أن يظهر أمام المصريين بأنه ينصر الدول المسيحية عليهم وذلك رغم كرهه للنظام الدستورى الذى ينادى به الحزب العسكرى. وبعد ذلك تبقى انجلترا صاحبة المصلحة الممتازة فى مصر فقد يدعوها المؤتمر لارسال قواتها إلى مصر فاذا فعلت ذلك باسم الدول قيدت من حريتها فى العمل واضعفت مركزها وأضرت بمصالحها الخاصة ولذلك اقترح مندوبها إضافة التحفظ على التعهد الذى قرره المؤتمر وباتت

انجلترا ترقب الفرصة المناسبة للتدخل بمفردها لحسابها الخاص لا لحساب الدول. يدل على ذلك ما كتبه مسيو «سنكويكز Sienkiewicz» قنصل فرنسا لحكومته فى ٢٨ يونيه إذ يقول «أن موقف الأنجليز يشعر بقرب حدوث عمل مفاجىء».

ولم تكن الأسباب التى تتذرع بها انجلترا للتدخل خافية عليها فالحزب العسكرى كان موجها كل قوته وجهوده للاستعداد الحربى وتحصين البلاد، وكانت الاصلاحات جارية فى طوابى الاسكندرية فعز على الأسطول الانجليزى أن يتم الاصلاح على مرأى منه، ورأى قائد الأسطول أن فى إصلاح القلاع وجمع الأحجار لسد البوغاز تهديداً له ولسفنه فوصل إليه الأمر فى ٣ يوليه أن يمنع استمرار العمل فى تحصين القلاع وسد البوغاز وإذا لم يوقف العمل فله أن يهدم القلاع ويسكت المدافع. وأبلغت هذه التعليمات للحكومة الفرنسية لترسل مثلها لقنصلها بالاسكندرية فرفضت الحكومة الفرنسية لثلاثة أسباب، أولها احترام التعهد الذى أقره المؤتمر المنعقد فى القسطنطينية، ولأن مثل هذا التدخل يعد عملا عدائياً هجومياً ضد مصر ولا يمكن اعتباره عملا دفاعياً. وثالثا لأن مجلس النواب الفرنسى لم يؤخذ رأيه فى ذلك الوقت ولا يجوز للحكومة أن تدخل فى حرب بدون اقرار مجلس النواب. وكتب «ده فرسنيه» لسفيره بلندره أنه أعطى التعليمات للأميرال «كنراد» أنه إذا أصر القائد الانجليزى على الانذار النهائى لضرب الاسكندرية فعليه أن يغادر الاسكندرية بالاسطول الفرنسى ويرسو قرب بور سعيد. وبذا

النزاع بين قائد الاسطول وحامية اسكندرية

أضاع فرسنيه على حكومته وأمته جهود قرن كامل فى سبيل منع انجلترا من وضع يدها على مصر

وعلى أثر ذلك أرسل قائد الأسطول إلى طلبه باشا قائد الحامية العسكرية بالاسكندرية بأن يوقف تحصين القلاع ويبلغه فحوى إشارة الحكومة الانجليزية، فجاءه الرد بأنه ليس هناك إصلاحات أو تحصين وأنه لم توضع مدافع جديدة بالقلاع، وحاول بعض الوزراء مع من بقى من القناصل بالاسكندرية أن يلفتوا نظر «السير بوشمب سيمور» إلى الضرر الذى يلحق سكان المدينة وطنيين وأجانب على السواء إذا استعمل القوة فلم ينجحوا فى ثنيه عن عزمه. وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل قائد الأسطول إلى القناصل يعلمهم بأنه سيبدأ بالضرب بعد ٢٤ ساعة إلا إذا سلمت القلاع للأسطول وكذلك أخطرت حكومات الدول

توانى الحكومة التركية

ولما أخطر السلطان بالأمر أعرب عن رغبته فى تأجيل ضرب الأسكندرية وأنه سيقترح حلا للمسألة فى ١٢ يوليه، وكان قد عين سعيد باشا صدرا أعظم. فأبدى اللورد «دوفرين» استعداده لتبليغ هذا الرأى لحكومته ولكنه قال انه لا يظن أن إبلاغ هذا الرأى سيغير الخطة التى اعتزمت على تنفيذها الحكومة الانجليزية . ويعتبر هذا المسلك من حكومة الباب العالى غريبا إذ أنها ظلت بمعزل عن المؤتمر رغم انعقاده بعاصمتها إلى يوم ١٠ يوليه حين أبدت رغبتها فى الانضمام وهو اليوم الذى قررت فيه الحكومة الانجليزية ضرب الاسكندرية فى اليوم التالى . ثم ما معنى التسويف فى ظرف حرج يحتاج إلى سرعة الحكم والتنفيذ؟

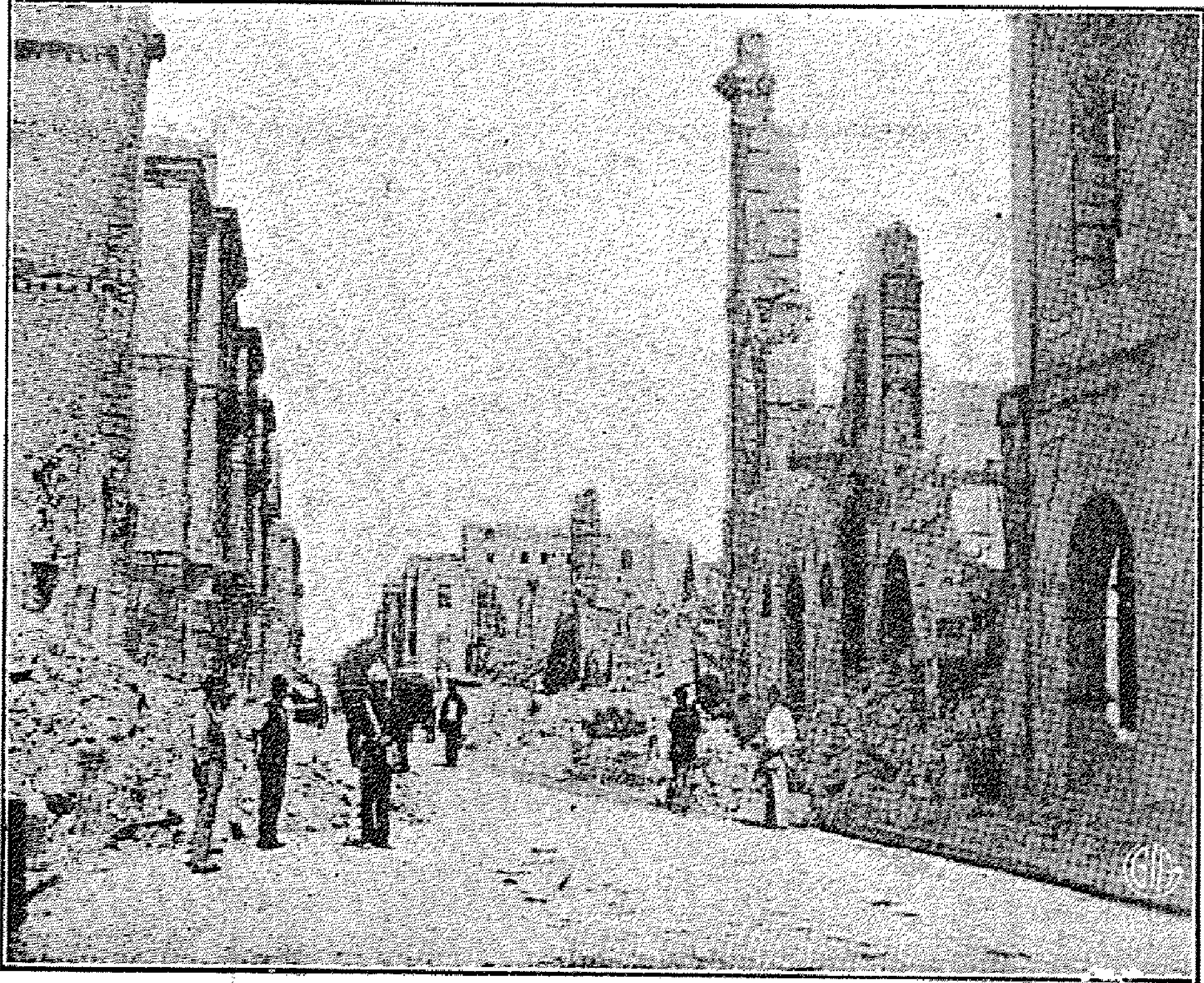
وأين كانت تركيا حين أرسل إليها المؤتمر فى ٦ يوليه دعوة رسمية للتدخل وإرسال قواتها إلى مصر لتهدئة الحال بها على أن تكون نفقات الحملة على جانب مصر؟ حقا كانت الدعوة مصحوبة بشروط منها عدم بقاء القوة أكثر من ثلاثة شهور، واحترام الحالة الحاضرة من حيث بقاء الحكومة الخديوية وامتيازاتها، وقد يكون فى هذه الشروط للدولة صاحبة السيادة شىء من الغضاضة، ولكنها برفضها الدعوة قد ضيعت فرصة سانحة وعرضت أغنى وأرق أقطارها للاحتلال الأجنبى

وصول الانذار الانجليزي

ولما أن وصل الانذار إلى الحكومة المصرية فى ١٠ يوليه وهو القاضى بانزال جميع المدافع من القلاع والطوابى القائمة على ساحل الاسكندرية وتسليم بعضها للانجليز وإلا ضربت الاسكندرية عقد مجلس الوزراء برياسة الخديوى وحضره درويش باشا وأرسلوا إلى القائد رداً آية فى البلاغة إذ جاء فيه :

ببين

. . « نحن هنا، وفى بلادنا، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يبادئنا بالعدوان . . . إن مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع أو أية قلعة مهما تكن إلا إذا اضطرتها الحرب، إن مصر لتحتج على إرسالكم إنذار اليوم وتلقى مسئولية تعدى الاسطول وضرب الاسكندرية ونتائجه المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التى تجرؤ فى وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الأولى ضد الاسكندرية، تلك المدينة المسالمة، مستهترة بحقوق الأمم وقوانين الحرب» وكان قنصل انجلترا المستر «كارتريت Cartwright »



منظر شارع شريف بعد الحريق

الذى ناب عن سير « ادوارد مالت » قد قابل الخديوى وأعلنه رسميا بعزم الاميرال على الحرب صباح الثلاثاء ، ونصح الخديوى بالالتجاء إلى سراى الرمل . وعقد الخديوى مجلساً آخر وعرض وفد منه على الانجليز إنزال المدافع الثلاثة الكبيرة فأبوا إلا إنزال جميع المدافع فرأى الجميع أن فى ذلك عاراً كبيراً لا يمكن احتماله، وأنه متى ضربت السفن الانجليزية الطوابى المصرية تجاوبها هذه بالمثل إنما بعد أن يطلق العدو المقذوفات الخمسة أو الستة الأولى ثم أحاطوا الباب العالى علماً بما قر عليه الرأى

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء (٢٢ شعبان ١٢٩٩) ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أطلق الاسطول الانجليزى الواقف أمام الاسكندرية المكون من ١٤ سفينة بين مدرعة ومدفعية قنابله على حصون الاسكندرية وبعد ١٥ طلقة بدأت القلاع المصرية فى إطلاق مدافعها واستمرت الحرب قائمة الى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تهدمت القلاع وسقطت مدافعها واحترقت مؤنتها . وكانت خسائر المصريين عظيمة أما خسائر الانجليز فتافهة ، ولم يكن ينتظر أن تطول مقاومة القلاع القديمة بمدافعها العتيقة التى يرجع تاريخها الى عهد محمد على مدافع المدرعات الانجليزية ومقذوفاتها التى كانت تصوب نحوها بمهارة

ضرب الاسكندرية ١١ يوليه

انهزام المصريين

ولما سكتت المدافع عرض الأمر على الخديوى فعقد مجلساً واستقر الرأى على أنه اذا عادت السفن الانجليزية الى الضرب ترفع الأعلام البيضاء وأن يذهب طلبه باشا لمقابلة قائد الأسطول ويعلمه بأن الحصون

قد انهدت وأن العلاقات بين مصر وانجلترا لا تستوجب هذا العدوان فركب طلبه زورقا وقابل ياور القائد وبلغه الرسالة، فأخبره بأن القائد يريد احتلال ثلاثة حصون لتكون مركزا للقوات الانجليزية فاذا تأخر الخديوى عن تسليم الطوابى إلى ساعة معينة عاد الضرب واحتلت القلاع قهرا، فأبلغ الأمر الى الخديوى وتقرر مخاطبة الباب العالى فى ذلك لأن الخديوى لا يملك التنازل عن أى جزء من أرض مصر لدولة أجنبية.

ذعر الاهلين وحريق الاسكندرية

وفى صبيحة الأربعاء رفعت الأعلام البيضاء وبعد إطلاق بعض المقذوفات سكتت السفن وكانت الجنود والأهالى قد علموا بامكان نزول الانجليز واحتلال الميناء فخرجوا ومعهم أولادهم ونساؤهم وأطفالهم يحملون ما يمكن حمله قاصدين النزوح من الاسكندرية وهم فى ذعر وكرب شديدين، وكان البدو والعساكر وأرباب السوابق قد انتهزوا فرصة تراجع الجنود عن الاسكندرية ونزوح الأهالى منها فعملوا على نهب متاجرها، وأشيع أن سليمان سامى قائد إحدى الأورط قد أمر جنوده بحرق المدينة قبل مغادرتها. ويقال أيضا ان مقذوفات السفن كانت سببا فى الحريق. وعلى كل حال فانه فى أثناء خروج الجند والأهالى فى اليوم التالى لضرب الاسكندرية اندلعت النيران فى مبانى المدينة وصارت ليلة الخميس كأنها شعلة نار وخرج الناس والجند من المدينة حاملين ما وقع فى أيديهم من أقمشة وسلع مختلفة. وقد حاول عرابى ومن معه القبض على ناصية الحال وتهدئة الجند وتطمينهم فلم يفلحوا وقد قصد الجميع إلى باب شرقى ومنه الى «حجر النوتيه» ثم على ترعة المحمودية الى عزبة خورشيد ثم الى كفر

الدوار حيث وقع اختيار عرابى وأركان حربه لأقامة القاعدة الحربية فأخذ محمود فهمى باشا رئيس أركان حرب عرابى يضع الخطط ويقيم المرتفعات والمتاريس ويحفر الخنادق ويحصن المكان تحصيناً كافياً لرد الانجليز إذا ما بدأوا سيرهم فى طريقهم نحو مصر .

وكان الخديوى قد انتقل الى سراى الرمل ومعه عدد من الذوات ليبتعدوا عن مواطن الخطر، فأحاط بسرايه عدد كبير من جنود سليمان سامى بك وكان الغرض الظاهرى تقوية الحراسة ولكن خشى أن يكون القصد اعتقال الخديوى ومنعه من مغادرة السراى فطلب الى عرابى أن يأمر بصرف الجند من حول السراى ففعل وكلف طلبه باشا بتنفيذ ذلك . وفى اليوم الثالث وصل الى علم الخديوى أن الجنود العرابية قد غادرت المدينة وأن الانجليز بعد أن وقفوا مكتوفى الأيدى أمام حريق الاسكندرية قد عزموا على إنزال جنودهم إلى البر ، فغادر الخديوى سراى الرمل ومعه أسرته ودرويش باشا وحاشيته وقصد إلى قصر رأس التين حيث استقبله الاميرال سيمور وبعض جنوده ، وحضر قناصل الدول يهنئونه بسلامته . وفى يوم ١٤ و ١٥ يولية نزلت طائفة من الجنود الانجليزية لحفظ النظام فى المدينة فأخذت المدينة تعود تدريجا إلى سابق حركتها وبدأ المصريون والأجانب يعودون إلى أعمالهم

نزول الخديوى الى قصر رأس التين

وبنزول الجنود الانجليزية فى ١٥ يوليه بالاسكندرية بدأت الخطوة الأولى فى احتلال البلاد . وقد ترددت الحكومة الانجليزية فى اتخاذ هذا القرار بعد ضرب الاسكندرية وذلك مراعاة لشعور الدول المجتمعة

فى الاستانة وخوفا من إثارة الآراء الحرة المتطرفة ضدها، لاسيما وأن أحد وزراء حكومة غلادستون المستر «جون بريت Bright» المشهور بآرائه الحرة كان قد استقال على أثر ضرب الاسكندرية . ولا يعزب عن البال أن دعوى انجلترا فى ضرب الاسكندرية كانت تقوم على أساس أن حصون الاسكندرية كانت تهدد أساطيلها والآن وقد اندكت قلاعها فليس ثمة خطر على أساطيلها ، ولكن الحقيقة أن الحكومة الانجليزية كانت ترى ضرورة قمع عرابى وجنده وبما أن عرابى قد أخذ يتحصن فى الداخل فلابد لانجلترا من إتباع ضرب الاسكندرية بحملة برية ولذا قر رأيها على إنزال قواتها برا .

وقد ظهر بمجرد اطمئنان الخديوى فى سراى رأس التين أن القرارات الأولى لم يوافق عليها الخديوى ونظاره طوعا ، ولذا أصدر الخديوى فى ١٧ يوليه أمرا يدعو فيه عرابى للمثول جاء فيه : « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونتمه الانجليزية على طوابى الاسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الاميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة . . . وانه تقرر من جميع الدول العظمى فى المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها . . . وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر

الخديوى يدعو عرابى للحضور

وعن كافة التجهيزات الحربية وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين »

وكذلك كتب راغب باشا رئيس الوزراء الى المديرين والمأمورين يخبرهم بحدوث الصلح ويأمرهم بإيقاف إرسال العساكر وعمل الاستعدادات ولكن هذه الأوامر كانت لا أهمية لها مذ كان العرابيون مسيطرين على داخلية البلاد، وكان الأهالى والأعيان منقادين اليهم ويساعدونهم بالمؤن والمال والرجال ولذا كان رد عرابى لهذه الدعوة صريحا إذ قال : رد عرابي
أن البلاد فى حالة حرب مع انجلترا بحسب القرار الذى أصدره مجلس النظار برياسة الخديوى وحضور درويش باشا والذوات من المصريين وبدليل وجود الانجليز الآن محتلين لبعض النقط فى الاسكندرية وأنه إذا جلا الانجليز عن الاسكندرية فانه لا يتردد فى الحضور — أما مادام الانجليز فى الاسكندرية فواجب الحكومة أن تستمر فى تجهيزاتها الحربية لصدهم عن البلاد . . . »

وعلى أثر وصول رسالة الخديوى الى عرابى كتب عرابى الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ليعقد مؤتمراً عاما للنظر فى الحالة فاجتمع فى وزارة الداخلية عدد كبير يشمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح وكبار رجال الدين والتجار والأعيان وتداولوا فى الأمر فانتقدوا تصرف الخديوى واتهموه بممالأة الانجليز وخيانته لوطنه، وأخيراً رؤى من الصواب أن يرسلوا وفداً الى الاسكندرية لمقابلة الخديوى والنظار ودعوتهم للقاهرة وإفادة المجلس بما يرونه . وقد مر الوفد بكفر الدوار ولما وصلوا الى الاسكندرية وعرف الخديوى والنظار مجهود

عزل عرابي

العرابيين أصدر الخديوى أمره بعزل عرابى واعتباره وحده مسئولا عما يحدث لاصراره على التجهيزات الحربية . وبقى من الوفد اثنان مع الخديوى هما على باشامبارك واحمد بك السيوفى وعاد الباقون يعلنون قرار عزل عرابى . وكانت الوزارة قد اخطرت يعقوب سامى بقرارها فعقد مجلس عام كبير للمرة الثانية وقر رأى المجلس على ضرورة الاستمرار فى الدفاع وأعلن التوقف عن تنفيذ أوامر الخديوى فى جميع جهات القطر بدعوى أن الخديوى فى قبضة العدو وأنه خرج عن مقتضيات الشرع الشريف ، وتألف مجلس عرفى من وكلاء الوزارات برياسة يعقوب سامى وكيل الحربية لتصريف شئون الدولة وتنفيذ أوامر عرابى واستمر المجلس العرفى قائماً بالأمر الى أن دخل جيش الاحتلال القاهرة

تكوين مجلس عرفى

نشر الدعاية ضد عرابى

أما فى الاسكندرية فكان الخديوى يحاول مع وزرائه ومن بقى بمعيته من كبار الموظفين والذوات مثل استون باشا وسلطان باشا والزبير باشا وتجران بك أن يحولوا الأمة عن عرابى بالرسل والمنشورات وبالمال إلى أن جاءت القوات الانجليزية فى منتصف أغسطس وعلى رأسها « سير جارنت ولسلى Wolseley » فنشطت حركة الدعاية ضد عرابى ونظمت وأتت بأحسن النتائج للانجليز ، وكانت وزارة راغب باشا قد استقالت ، وفى ٢٧ أغسطس تألفت وزارة قوية رئيسها شريف ومعه رياض للداخلية وعلى مبارك للاشغال وعمر لطفى للحربية واحتفظ شريف بالخارجية ، وكان نفوذ الحكومة لا يتعدى الاسكندرية وضواحيها

تأليف وزارة جديدة

***

والآن نعود الى المؤتمر المنعقد فى الاستانة لحل المسألة المصرية فنقول إن حادث ضرب الاسكندرية بواسطة السفن البريطانية قد أثر فى أعمال المؤتمر ووضع الدول أمام أمر واقع ، فبعضها كالمانيا والنمسا فسر عمل انجلترا بأنه نتيجة الضرورة القصوى، وبعضها كالروسيا كان حانقاً أما فرنسا فلزمت صمتها الأول مكتفية باعلان اعتراضها بعدم اشتراكها مع انجلترا ومحتفظة فى نفس الوقت بالعلاقات الودية بينها وبين هذه الدولة مؤتمر القسطنطينية

أما انجلترا فانها بعد أن صار لها المقام الأول فى شئون مصر قد حرصت على استمالة الدول اليها وعدم الأقلال من شأن المؤتمر حتى لايقال أنها تريد الانفراد، وقد أدت بها الرغبة فى مصالحة الدول إلى أنها كانت تعلن فى كل مناسبة ترحيبها باشتراك أى دولة معها فيما كانت تجريه من أعمال عسكرية لقمع عرابى أو لحماية القناة . قال غلادستون فى مجلس النواب فى ٢٢ يوليه « إذا لم نحاول القضاء على الفوضى والارتباك السائدين فى داخلية مصر كنا مقصرين فى أداء مهمتنا ، وانا لننتظر أن تشترك الدول معنا فاذا لم يتحقق أملنا فى تعاون الدول قمنا بمفردنا بالعمل المطلوب »

أما تركيا فانها كعادتها أرسلت للدول احتجاجاً شديداً ، وكان يظن فى أول الأمر أن أعمال المؤتمر ستنتهى عاجلا غير أنه رؤى أن تسير الأعمال فيه فى مجراها الطبيعى . فأعاد المؤتمر الكرة ودعا تركيا فى ١٥ يوليه للأشتراك، وفى هذه المرة رأت حكومة الباب العالى أن توافق الدول فأرسلت مندوبيها سعيد باشا وعاصم باشا إلى المؤتمر فى ٢٠ يوليه عودة الي ارسال القوة التركية

محاورات الباب العالى وسفير انجلترا

وأعلن المندوب بان استعداد تركيا لإرسال قوة عسكرية إلى مصر باشراف الدول، فلما علمت الحكومة البريطانية بذلك كتب « لورد جرانفل » إلى سفيره بالاستانة « اللورد دوفرين » بأن الحكومة البريطانية تقبل اشتراك القوات التركية معها بشرط أن يحددوا بالضبط الغرض الذى أرسلت من أجله القوات التركية » وكانت الحكومة الانجليزية تريد بذلك أن يفصح السلطان عن آرائه بشأن عرابى والخديوى توفيق إذ قد سبق لتركيا أن عرضت بعد ضرب الاسكندرية حل المسألة بعزل الخديوى وتعيين الأمير عبد الحليم. وكانت الحكومة البريطانية ترى أنه إذا أعلن السلطان عصيان عرابى وخروجه على القانون فلابد أن يؤثر هذا الاعلان فى عقول المصريين فيضعف مركز عرابى وتنحل قواته. فأجاب الأتراك أنه ليس من المصلحة اعلان عصيان عرابى قبل نزول الحملة بمصر. فأجاب «دوفرين» أنه لاسبيل إلى إرسال الحملة إلا بعد إعلان عصيان عرابى أولا. فقبل الباب العالى وأخذوا يعدون حملة من ٥٠٠٠ جندى وعرض سعيد باشا مشروعا لاعلان عصيان عرابى، ولكن الحكومة الانجليزية أقامت عقبة جديدة وهي عقد اتفاق حربى مع انجلترا وبغير ذلك لايسمح للجنود التركية دخول مصر. وفعلا أصدرت الحكومة أوامرها لقائد الأسطول بمنع أية قوة تركية من النزول بأحدى موانى مصر. وعلى ذلك أعلن مندوب تركيا فى المؤتمر فى ٧ أغسطس قبوله للشروط التى وضعت لدعوة السلطان لارسال القوات التركية إلى مصر وعرض على «لورد دوفرين» قرار عصيان عرابى فأقرته الحكومة الانجليزية

بتعديل بسيط (١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢) ثم بدأت المفاوضات فى وضع شروط الاتفاق الحربى وانتهى المؤتمر من أعماله فى ١٤ أغسطس رغم اعتراض تركيا.

واستمرت المفاوضات بين تركيا وانجلترا بضعة أسابيع بشأن الاتفاق الحربى، فتارة يوافق المندوبون العثمانيون على الشروط وتارة يعلن السلطان عدم موافقته على بعضها، وكانت انجلترا فى ذلك الوقت تعد العدة لحملتها بمصر فكانت السلطات العثمانية تعرقل مساعى الانجليز فى شراء البغال والخيول من أسيا الصغرى وإرسالها إلى مصر من أزمير، فيشدد السفير البريطانى فى شروط المعاهدة إلى أن تتساهل تركيا ثم تعود المعاكسة ثانيا وهكذا. وفى أواخر أغسطس أرسلت التعليمات للورد دوفرين بالتوقيع على المعاهدة بشرط إعلان عصيان عرابى، وطلب الباب العالى أن يسمح للقوات التركية بالنزول بالاسكندرية ومنها إلى أبى قير مباشرة فلم تقبل الحكومة الانجليزية وقالت أنها تفضل أن تنزل القوات فى منطقة قناة السويس. وفى ٦ سبتمبر أصدر الباب العالى قرار عصيان عرابى وكان يرجى أن يتم التوقيع على الاتفاق الحربى ولكن بدلا من ذلك احتج «لورد دوفرين» على أن صيغة قرار العصيان جاءت مخالفة لما اتفق عليه وانه لذلك سيمتنع عن التوقيع!.. وأخيراً فى ١٣ سبتمبر أبلغ السفير أنه يستطيع التوقيع على الاتفاق، ولكن فى صبيحة اليوم التالى وصلت أخبار موقعة التل الكبير

فشل الاتفاق

وكان انتصار الانجليز فكتب «لورد جرانفل» أنه لا لزوم الآن لارسال القوات التركية » وبذلك نجحت الحكومة الانجليزية فى كسب الوقت اللازم لأعداد حملتها على مصر وفى استصدار قرار العصيان ضد عرابى مع تظاهرها باحترام حقوق السلطان و برغبتها فى تحالف قواته معها

والحقيقة أن حكومات انجلترا وفرنسا ومصر لم يكن ليرضيها أن ترى الجنود التركية فى مصر، وأما محاورات انجلترا مع تركيا لهذا الغرض فكانت ارضاء للدول الوسطى ورغبة فى انتزاع قرار عصيان عرابى من الباب العالى . أما فرنسا فقد تخلصت انجلترا من معاونتها لها — أو بالأحرى من مضايقتها لها فى مصر بفضل بلادة وتردد حكومة «ده فرسنيه». وقد عرفنا أن السفن الفرنسية قد غادرت الاسكندرية إلى بورسعيد عند ما أرسل قائد الأسطول الانجليزى انذاره للسلطات بمصر وكان طبيعيا أن تتجه الانظار بعد ضرب الاسكندرية إلى تأمين قناة السويس لاسيما وان الأعراب كانوا يهددون الأمن فى منطقة القناة بسبب الاضطراب السائد فى البلاد . ورأى «ده فرسنيه» أنه يستطيع اصلاح موقف فرنسا بارسال قوة فرنسية تحتل منطقة القناة بالاشتراك مع انجلترا ولكنه خشى من معارضة مجلس النواب الفرنسى فاقترح على انجلترا أن يعرض أمر حماية القناة على مؤتمر الأستانة لتأخذ انجلترا وفرنسا اقرارا من الدول بذلك ، فلما عرض الأمر على المؤتمر لم ير مندبو ألمانيا والنمسا وروسيا سببا لأصدار مثل هذا القرار ، غير أن المؤتمر أبدى أن لانجلترا وفرنسا مطلق الحرية فى اتخاذ ما يريدان من الاجراآت للدفاع عن

فرنسا وحماية القناة

مصالحهما فى مصر ، فاكتفت الحكومتان بذلك وأخذا يستعدان لأرسال حملة مشتركة لحماية القناة . ومع أن انجلترا طلبت فى ٢٤ يوليه اعتمادا من مجلس النواب بمبلغ ٥٩١٠٠٠٩٠٠٠ فرنك للحملة فان فرنسا لم تطلب سوى تسعة ملايين مع أن انجلترا لم تكن تريد من فرنسا فى الحقيقة سوى التعاون الأدبى والسياسى ، وبعد ما أقر مجلس النواب الفرنسى عمل الحكومة فى أول الأمر عاد نخشى أن يؤدى التداخل لحماية قناة السويس إلى تدخل فى الحملة الحربية داخل البلاد ، وانه مادام مؤتمر الاستانة لم يصدر قرارا بتكليف انجلترا وفرنسا حماية القناة فأن تدخل فرنسا قد يؤدى إلى متاعب دولية لا يرضاها الشعب الفرنسى فى ذلك الوقت . لذلك لما عرض الأمر لأخذ الصوت رفض المجلس الاقتراح بأكثرية عظيمة وقدمت الوزارة استقالتها وتألفت وزارة « دكلرك Duclerc » فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ ولم يجرؤ الوزراء على مواجهة المجلس بسياسة التدخل الحربى

موقف فرنسا

عدم موافقة المجلس على تدخل فرنسا

ولما تحررت انجلترا من قيود العمل مع فرنسا اتجهت نحو إيطاليا تسترضيها وكان الشعور فيها قد بلغ درجة عظيمة على أثر احتلال فرنسا تونس بعد الجزائر ولقرب دخول القوات الانجليزية والفرنسية مصر فأرسلت الحكومة الانجليزية منذ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ تكلف سفيرها فى روما دعوة الحكومة الايطالية « لا لحماية القناة فحسب بل أن الحكومة الانجليزية لترحب باشتراكها أيضاً فى الحركات الحربية التى قد تضطر اليها فى الداخل قريبا » فاعتذرت الحكومة الايطالية

مخاطبة ايطاليا للتدخل

مراعاة لمؤتمر الدول ولموقف فرنسا أزاءها وأبلغت شكرها وحسن تقديرها لدعوة إنجلترا . على أن الدعوة قد تركت أثراً حسناً فى نفس الحكومة الايطالية فتوثقت الروابط بين الدولتين وصارت إيطاليا منذ ذلك الوقت تنصر السياسة الانجليزية بمصر بقدر ما تسمح لها المجاملات الدولية .

ولما تحررت إنجلترا من قيود العمل مع الدول أخذت تستعد لارسال حملة قوية لا لحماية القناة فحسب بل لقمع عرابى كما كان غرضها من أول الأمر . ولما كان اشتراك تركيا مما يساعد انجلترا فى مهمتها بدئت المفاوضات مع حكومة الباب العالى كما شرحنا

الحملة الانجليزية

وفى ١٣ أغسطس وصل إلى الاسكندرية « سير جارنت Garnet Wolseley وصار بعد ذلك «لورد ولسلى» قائد الحملة الانجليزية وقد جاء فى خطاب تعيينه الرسمى أنه عين « لتوطيد نفوذ الخديوى كما هو مقرر بالفرمانات التى منحها السلطان وبالاتفاقات الدولية ، ولقمع الفتنة العسكرية فى تلك البلاد » . وقد وزعت الحملة منشوراً على الأهالى والجند جاء فيه « أن الجنود الانجليزية لم تأت إلى هذه الديار بقصد الغزو أو الفتح وإنما حضروا لردع العصاة وإيقاف تيار الفتن وتأييد سلطة الخديوى» .

أما الحملة فبلغ عددها ١٤٠٠٠ من المشاة و ٢٤٠٠ من الفرسان ١٣٠٠ من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين و ٩٠٠٠ من الهنود جاءوا عن طريق السويس .

جهود العرابيين

أما العرابيون فكان يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠ من جنود نظاميين وعربان ومتطوعين، وقد استطاع العرابيون بفضل الاستحكامات والخطوط الحربية التى أقاموها بين الاسكندرية وكفر الدوار أن يصدوا الانجليز فى مناوشاتهم الأولى قرب الاسكندرية، ولكن الانجليز كانوا قد قرروا دخول القاهرة عن طريق قناة السويس والاسماعيلية. أما المناوشات الأولى والتظاهر بالاستعداد للسير فى طريق الفرع الغربى للنيل فكان لخدعة العرابيين الذين بقوا عند كفر الدوار ينتظرون مرور العدو وأهملوا تحصين الطريق الشرقى رغم علمهم بضرورة حضور الجنود الهنود عن طريق السويس.

جهود العرابيين عند كفر الدوار

وكان عرابى قد قطع المواصلات بين الاسكندرية والداخل فاضطر الانجليز إلى ربط الاسكندرية ببورسعيد بسلك تلغرافى، وحصنوا الاسكندرية وأقاموا المدافع الكبيرة لحماية محطتها خوفا من مهاجمة العرابيين الذين تحصنوا فى خطوطهم القوية عند كفر الدوار وأمكنهم بقيادة طلبة عصمت أن يقاتلوا القوات الانجليزية التى جاءت لمناوشة المصريين واختبار قوتهم وكادوا يظهرون عليهم.

القوة الانجليزية تخترق القناة

وفى أثناء ذلك أخذت القوات الانجليزية تنتقل تدريجاً إلى منطقة القناة فسار أمير البحر «سيمور» أولا بسفنه إلى بورسعيد ثم اخترقت السفن القناة ونزل الضباط والجنود بالاسماعيلية، وكان عرابى قد أرسل فى اللحظة الأخيرة محمود فهمى باشا رئيس أركان حربه وكبير مهندسيه إلى الميدان الشرقى لاقامة ما يمكن من الخطوط والاستحكامات عند «التل الكبير»

والصالحية ونقط أخرى . وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك ردم قناة السويس منعاً لدخول الانجليز بسفنهم . ولكن «دلسبس» خشى على مشروعه العظيم فأوهم عرابى بأن الاتفاقات الدولية تمنع انجلترا من اتخاذ القناة ميداناً للحرب وأن انجلترا لا تستطيع خرق هذه الاتفاقات ، وأن عرابى باحترامه الاتفاقات الدولية سيكسب عطف الدول ومساعدتها .

العرابيون وقناة السويس

فصدق عرابى هذا الكلام ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة يدلنا على ذلك ما جاء فى تبليغه للباب العالى عند وصول الانجليز إلى الاسماعيلية إذ قال « علم لنا أن الانجليز شرعوا فى إطلاق القنابل من جهة الاسماعيلية إلى « نفيشة » . أما نحن فبالنظر الى احترامنا الترعه بأن تكون على الحياد والى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم وجود قوات عسكرية . . . كل ذلك جعلنا بمأمن تام من تحمل أى تبعة كانت . . »

وقد أرسل عرابى إلى دلسبس عقب دخول الانجليز القناة ونزولهم بالاسماعيلية يقول : « بما ان الانجليز خرقوا نظام حيدة القناة فقد صارت مصر مضطرة الى سدها وتعطيلها منعاً لاعتداآتهم فاذا لم يرد لنا جواب فى مدة أربع وعشرين ساعة اضطررنا الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمدافعة » . ولما كان دلسبس واثقاً من قوة الانجليز وقدرتهم الآن على دفع ما يهدد القناة رد على عرابى أن يفعل ما تسوغه له قوانين الحرب . وحاول العرابيون تنفيذ فكرتهم فلم يقدروا وكل ما أمكنهم عمله أنهم سدوا الترعة الحلوة فمنعوا وصول الماء عن السويس والاسماعيلية .

ثم مالبث أن انتقل عرابى وضباطه من كفر الدوار وأقام معسكره

انتقال عرابي إلى التل الكبير

فى « التل الكبير » وجاءت إليه الوفود من العمد والمشايخ والأعيان ومعهم الهدايا من اللحوم والأرز وأصناف المأكولات ووفد الصوفيون ورجال الطرق ومعهم أتباعهم ومن أشهر هؤلاء الشيخ عبد الجواد من المنيا والشيخ الجنيد من الميمون ببنى سويف ، وارسل بعض المديرين ماطلبه عرابى من الرجال المجندين حديثا للانضمام إلى الصفوف المحاربة رغم جهلهم بالنظم الحربية وعين على رأس هذه القوات غير النظامية على الروبى ومحمود سامى البارودى .

بدء القتال بين الجانبين

ولما اكتمل جمع الانجليز عند الاسماعيلية بدأوا يستطلعون مواقع العرابيين فقصدوا أولا « نفيشة » فى ٢٣ أغسطس فارتد عنها العرابيون الى « المحسمة » وتعرف الموقعة أيضا « بتل المسخوطة » فتبعهم الانجليز وتقهقر العرابيون وأسر محمود فهمى رئيس أركان حرب الذى كان ينظم خطوط الدفاع الأمامية عند التل الكبير ، ثم التحم الجيشان فى موقعة « القصاصين » فى ٢٨ أغسطس وقد أبلى المصريون بقيادة الفريق راشد حسنى باشا المعروف « بأبى شنب فضة » فى هذه الموقعة بلاء حسنا فأوقعوا خسائر جمة بصفوف الانجليز وزحزحوهم عن مواقفهم وكادوا يظفرون بالنصر الى أن جرح راشد حسنى جرحا بليغا فذاع الخبر بين المصريين وبدأوا يتقهقرون ، وحاول المصريون استرجاع مواقعهم بقيادة على فهمى الديب فلم يتمكنوا وتعتبر موقعة القصاصين أعظم ما وصلت اليه جهود المصريين فى هذه الحرب

موقعة القصاصين وتقهقر المصريين

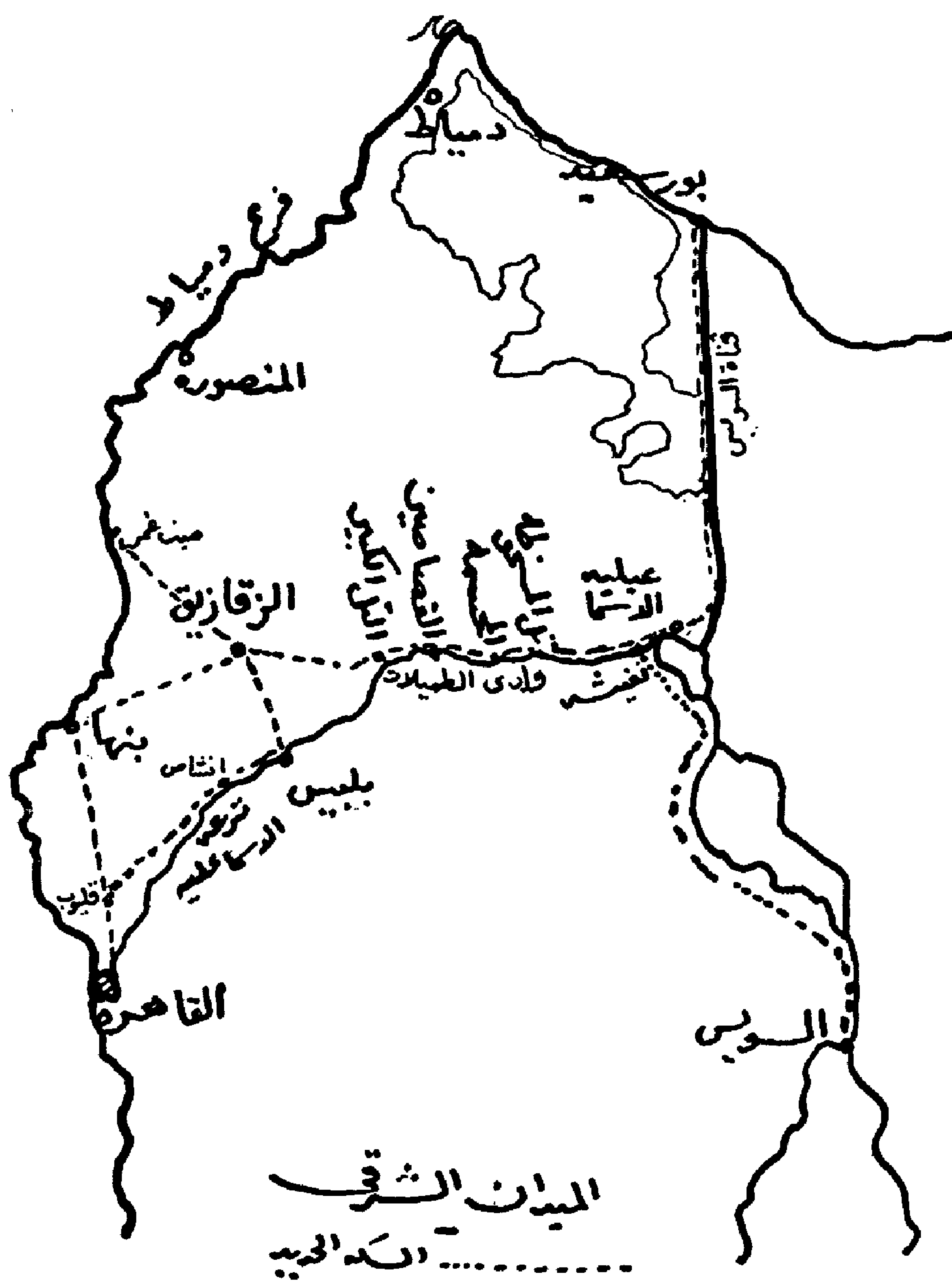
وفى أثناء ذلك كان الانجليز قد اتفقوا مع الباب العالى على إعلان

نشر قرار عصيان عرابي

عصيان عرابى فنشروا قرار العصيان فى جريدة الجوائب بالاستانة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومما جاء فيه: «بارادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم اشعاراً لجميع المسلمين بأن الافعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه فى مصر مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ومجحفة لمصالحها ومضرة بمصر ومغايرة لصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عرابى وأعوانه عصاة «بغاة» وبهذه الصفة تجرى معاملتهم . . . »
فاشترى سفير انجلترا ألوفا من هذا العدد أرسلت الى جميع البلاد الاسلامية وخاصة فى مصر حيث وزع الاعلان بين أفراد الجيش فكان لهذا الخبر أسوأ وقع بين الضباط والجنود الذين ما كادوا يعلمون بفحواه حتى ظهرت عليهم علامات الضعف والاستسلام.

أثر القرار في عرابي

أما عرابى فوقع عليه الخبر كالصاعقة لأن حجته فى المقاومة كانت تقوم على أساس أنه المدافع عن حقوق الدولة العلية والخلافة صاحبة السيادة فى مصر فلما نشر القرار سقطت حجته واستولى عليه الوجوم وبدت عليه دلائل اليأس والتشاؤم وزالت مظاهر القوة والشدة واليقين التى امتاز بها فى أول الحركة، وجعل يكثر من التعبد وتحريك شفتيه بقراءة الأوراد والأدعية وتقليب حبات مسبحته بين أصابعه. لذلك لم يكن عبثاً ما تحملته حكومة انجلترا فى سبيل انتزاع هذا الاعلان من السلطان، والحقيقة أن إعلان عصيان عرابى كان لانجلترا بمثابة انضمام جيش قوى كان يحارب فى صفوف عدوها فما لبث أن انحاز إليها فأغناها عن هدر دماء ألوف من أبنائها.
كان أول أثر لهذا الاعلان أن خمدت الروح المعنوية التى كانت



دمياط
فرع دمياط
المنصورة
قناة السويس
الزقازيق
بنها
انشاص
بلبيس
ترعة الاسماعيلية
قليوب
وادي الطميلات
القاهرة
السويس
الميدان الشرقي
السكة الحديد

تحرك الثوار ففترت همم المحاربين وتراخت أعصاب أنصارهم وتشجع أنصار الخديوى فظهروا فى الميدان وجاء إلى ساحة القتال سلطان باشا وغيره من أنصار الخديوى يدعون الضباط والأعيان والأعراب إلى ترك عرابى والجيش ويرشدون الانجليز إلى أقرب السبل للوصول إلى القاهرة ، وكان قائد المصريين فى مقدمة خطوط الدفاع بالتل الكبير ضابط مصرى اسمه على يوسف المشهور «بخنفس» فاستمالوه إليهم . ودبّر الانجليز خططهم فى ليلة أحياها عرابى والمصريون بالذكر وتلاوة الأوراد إلى ساعة متأخرة ، فقام الانجليز بعد منتصف ليلة ١٣ سبتمبر قاصدين معسكر المصريين وتركوا النار فى خطوطهم إيهاما للمصريين وأخذوا يسيرون تحت جنح الظلام مسافة ستة أميال مسترشدين بمن معهم من الضباط والأعراب إلى أن وصلوا خطوط على يوسف الأمامية فى فجر ذلك اليوم فاخترقوها بدون مقاومة . ثم ما لبثوا أن أصبحوا فى وسط المعسكر المصرى فداهموهم بضرب بنادقهم فهب المصريون مذعورين وحاولوا رد الهجوم فلم يفلحوا وفروا هاربين تاركين مؤنهم وذخيرتهم ولم يثبت فى القتال سوى المدفعية بقيادة بعض الضباط الشجعان وقد قتل من المصريين الفا نفس ونصف ألف واسر مثل هذا العدد . أما عرابى فانه لما رأى ما وقع ركب حصانه ومعه عبد الله النديم وأسرعا بالفرار حتى أدركا قطاراً مسافراً إلى القاهرة عن طريق بلبيس عند بلدة «انشاص» فركباه إلى القاهرة فوصلا إليها عصراً

موقعة التل الكبير

الهزيمة وفرار عرابى

الحال فى القاهرة

وكانت القاهرة إذ ذاك فى قلق عظيم والعامة والغلمان يضجون ويصيحون بالدعاء والتكبير والناس جميعا فى انتظار أخبار الموقعة الفاصلة يروحون ويغدون وحكمدار المدينة ابراهيم بك فوزى لايفتر لحظة عن الطواف فى الشوارع والأزقة منعا لهجوم الرعاع على المتاجر والأحياء الأوربية وخوفا مما قد يقع من الاضطرابات كما حدث حينئذ فى طنطا والمحلة الكبرى وبنها ودمنهور

عرابى بالقاهرة

وبينما القوم فى هذه الحال المقلقة إذ بخبر وصول عرابى يملأ الجو ويتناقله الناس فيقولون أنه وصل يحمل رأس سيمور وغيره من قواد الانجليز ! . ووصل عرابى توا إلى قصر النيل حيث اجتمع بكبار الضباط وأخذ يقص عليهم ما حدث من هزيمته وهو يبكى واقترح عليهم اقامة الخطوط والاستحكامات عند العباسية لقتال الانجليز قبل دخولهم القاهرة، واجتمع المجلس العرفى وعرض عرابى اقتراحه فرد عليه بعض الأعضاء أنه لم يكفه تدمير الاسكندرية بسوء تدبيره فجاء يريد تدمير القاهرة وقرروا عدم مقاومة الانجليز، وكتب عرابى يستعطف الخديوى باملاء بطرس باشا غالى وكيل الحقانية إذ ذاك وسافر إلى الاسكندرية رؤوف باشا وبطرس باشا وعلى الروبى باشا يعرضون هذا الاستعطاف على الخديوى فلم يقبله وأمر باعتقال على الروبى

أما الانكليز فانهم بعد انتصارهم فى موقعة التل الكبير نسفوا الاستحكامات واستولوا على ما فى حصون التل من مدافع وساروا إلى القاهرة عن طريق السكة الحديد ؛ وسار جزء من الجند بحزاء

دخول الانجليز القاهرة

الترعة الاسماعيلية إلى القاهرة خوفا من سدها . ووصل الأنجليز إلى العباسية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومنها إلى القلعة فسلمت الحامية المصرية وعددها ٤٠٠٠ بدون مقاومة ، ثم احتلت الجنود الانجليزية ثكنة قصر النيل . ولما وصل الجنرال لو Lowe الى العباسية كاف حكمدار القاهرة تسليم عرابى فجاء عرابى وطلبه ثم محمود سامى وسلموا سيوفهم وأنفسهم للسلطة الانجليزية . وذهب الجنرال «وود Wood » الى كفر الدوار فسلمت الجنود الباقية من المعسكر وغنم الانجليز مؤنا وذخائر كثيرة وكان طلبه عصمت قائد كفر الدوار حين علم بموقعة التل الكبير قد غادر المعسكر الى القاهرة وتبعه كثير من الجنود والضباط الى قراهم . ثم سلمت حاميات بورسعيد ورشيد وتمنعت حامية دمياط قليلا بقيادة عبد العال ثم سلمت فى ٢١ سبتمبر و بذلك تم تسليم الجيش المصرى وقد سرحت أنفاره وامتلأت السجون بالضباط فوق رتبة بكباشى و بكثير من الأعيان والتجار والموظفين الذين عرفوا بانتمائهم إلى العرابيين ، وكان سلطان باشا الذى وصل إلى مصر يشير على السلطات باعتقال من كانت تحوم حولهم الشبهات ، وقد أدى ذلك إلى اختفاء كثيرين منهم عبد الله نديم والسيد العقاد وسليمان سامى داود المتهم بحوادث الاسكندرية وقد قبض على الاخيرين وأعيدا الى مصر بعد أن فرا الى الخارج . أما الأول فقد بقى مختفيا بمصر مدة طويله

دخول الخديوى القاهرة

وفى ٢٥ سبتمبر وصل الخديوى إلى القاهرة وركب معه فى مركبته الدوق أوف كنوت بن ملكة انجلترا وكان من قواد الحملة والجنرال

ولسلى والسير ادوارد مالت واصطفت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى سراى عابدين وعزفت الموسيقى بالنشيد الانجليزى كما عزفت بالنشيد المصرى فكان هذا بمثابة إعلان للناس بالتغيير الجديد الذى طرأ على مركز الحكومة الخديوية

ثم سرعان ما انفردت انجلترا بالعمل فالغت المراقبة الثنائية وأهملت شأن فرنسا «لأن حكومة جلالة الملكة، كما قال لورد جرانفل» لا تستطيع أن تشرك معها فى نسافى ثمار حملة لم ترض أن تشترك فى أخطارها أو نفقاتها» وأرسلت الحكومة الانجليزية إلى الدول مذكرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ترسم فيها خطتها السياسية فتقول: «أن حكومة جلالة الملكة على الرغم من وجود قوات بريطانية فى مصر مؤقتا لترغب فى سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التى تكفل توطيد سلطان الخديوى، وترى الحكومة أن واجبها الآن ازاء سمو الخديوى يقضى عليها بوجوب إسداء النصيحة حتى نضمن بقاء الاصلاحات التى يراد وضعها وتطبيقها» وظاهر أن معنى النصيحة التى يقدمها ممثل الدولة المحتلة إنما هى فى الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ. يدلك على ذلك ما جاء بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد «السير افلن بارنج» بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ «يجب عند البحث فى المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام الاحتلال المؤقت occupation provisoire مستمراً وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم . . . »

سياسة الحكومة المحتلة

وكانت ثورة محمد احمد المهدى قد استفحلت إذ ذاك فى السودان فانتهزت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة واستغلتها لفائدتهافنصحت للحكومة المصرية أولا باخلاء السودان ، ثم أبانت للدول خطر سحب قوات الاحتلال من مصر مادامت قوات المهدى تهدد حدود البلاد من جهة وما دام الجيش المصرى بعد تسريح الجيش القديم لم يكتمل بعد ولم يدرب على الحرب . ولما انتهت من حركة المهدى وأعادت فتح السودان بقوات مصرية انجليزية كان الاتفاق الانجليزى الفرنسى قد تم سنة ١٩٠٤ وبه ثبتت قدم الاحتلال فى البلاد

وكانت الحكومة الانجليزية قد ندبت « لورد دوفرين » سفيرها السياسى لدى الحكومة العثمانية للحضور الى مصر عقب الاحتلال لوضع التنظيمات الجديدة فكان من أول المسائل التى نظر فيها محاكمة العرابيين فتألفت لجنة برياسة اسماعيل أيوب باشا للتحقيق معهم ومحكمة عسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا لمحاكمتهم ، كما تألفت لجنة للتحقيق فى حوادث الاسكندرية وطنطا ومحكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، وكذلك تألفت لجنة لتقدير التعويضات لمن أصابهم ضرر فى هذه الحوادث . وقد صدر الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالاعدام على أحمد عرابى ومحمود سامى وعبد العال حلمى وطلبه عصمت وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، وأبدله الخديوى فى الحال بالنفى المؤبد خارج القطر لورد دوفرين بمصر

فنفوا الى جزيرة «سيلان» بعد أن جردوا من ألقابهم وصودرت أملاكهم مقابل راتب سنوى قررته لهم الحكومة .

وحكم بالإعدام على سليمان سامى داود قائد الجند بالاسكندرية الذى نسب إليه إصدار أمر الحريق والنهب فأعدم فى الاسكندرية وصدرت أحكام أخرى مختلفة على ما يقرب ١٥٠ من المتهمين

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر عفو عام عن جميع الأهالى الذين اشتركوا فى الثورة وبذا انقضت معالم الثورة العرابية ودخلت البلاد فى طور جديد سيكون موضوع الجزء الثالث ان شاء الله ؟



ملحق ١

خطاب (جريمى بنتام Bentham) الفيلسوف السياسى الانجليزى

٢٨ ابريل سنة ١٨٢٨

من جريمى بنتام الانكليزى إلى محمد على باشا بمصر

يارئيس مصر :

عرفك الناس منذ زمن أنك أكثر أمراء المسلمين استنارة ، وأشدهم رغبة فى الإصلاح ولم يبق إلا أن تعمل على نفاذ هذه الاصلاحات وهذه الشهرة الذائعةفأنت فى الحقيقة أحد النجوم السواطع التى ظهرت فى هذا القرن وما عليك إلا أن تزين بجلال إسمك صفحات القرون المقبلة

وإنى سأنبئك عن الوسائل اللازمة التى تخلد بها إسمك وصفاتك . لقد تحدثت مع ثلاثة من الذين عرفوك وخدموك مدةطويلة وهم (بكنجهام الانكليزى و برادش الأمريكى وتوماس جالواى مهندسك الأمين) ومنهم وقفت على دقائق نفسيتك وسمو أخلاقك ولقد قال لى «جالواى» أنك مثلى تدين بالمذهب النفعى أدبياً وسياسياً وأن ماترمى إليه من كل إصلاحاتك إنما هو ترقية جميع الذين يعملون تحت سلطانك وابلاغهم أقصى درجات السعادة . وقد ذكر لى أنه جاءك وهو لابس رداء العمل فلما علمت بوصوله لم تستنكف من مقابلته بل تقدمت إليه وأمسكت بيده وهذه يارئيس مصر منتهى مكارم الأخلاق ودليل على أنك بعيد عن صفات العظمة والكبرياء وأنى مثلك أمقت الكبر وأزدريه

هذه الوسائل التى أشرت إليها هى الدستور والاستقلال وحفيدك عباس الذى تعده ليكون ولى عهدك كما يعتقد الجميع . والمسائل الثلاث مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا

متيناً فمن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء إصلاحاتك التي قمت بها ومن غير الاستقلال لا يمكن أن يولد الدستور ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش ويحترم الدستور ويحرص على التمسك به أياً كان نوعه يستهدف الدستور وكل ما قمت به من الأعمال للزوال . ولنبدأ بولى العهد

تربية ولى العهد : لأجل أن يتهيأ حفيدكم للحكم الدستورى ويصبح شغوفاً على الدوام بالدستور واستكماله يجب أن يتربى التربية التي تؤهله لذلك وإنى لهذا السبب ألح بضرورة وجوده فى لوندره سنتين أو ثلاثا يكون فيها تحت اشرافى مباشرة أو اشراف صديق أثق به تمام الثقة وهنا أعلمه التعليم الموافق وسيخبركم جالواى مهندسكم الأمين عنى وعن كفايتى لتولى هذه المهمة العالية ومتى شيد تم استقلال بلادكم واقيم الدستور فيها فقد يروق لكم إذ ذاك أن تزوروا هذه البلاد لتعودوا مع حفيدكم وعند ذلك تزورون مليكتنا كما زاره قيصر الروسيا حديثاً وكما زاره آخرون من ذوى الرؤوس المتوجة فى أزمنة مختلفة

وهذه هى الطرق التي اتبعها مع عباس حتى ينشأ على محبتى

أولا — الطريقة الايجابية وذلك بأن اضع حوله كل ماينقل اليه السرور من غير ألم فلايلبث أن يعتبر وجودى مصدر سروره واستمتاعه ويصبح شخصى فى نظره رمزاً لكل شيء سار

ثانيا — الطريقة السلبيه ولاأرى استخدامها إلا نادراً وتقتضى هذه الطريقة تصبح إدارتى فى نظره مصدر آلامه والعقبة الكؤود التي قد تقف فى طريق استمتاعه

وإذا ما أتت ظروف تتطلب توقيع العقاب عليه فانى أفضل أن أتبع الطريقة الآتية دون سواها وهى أن أحرمه الاستمتاع بشيء منتظر ، أما العقوبات الجسمانية فلا أرى إمكان الالتجاء إليها

وإذا أبدي عباس ميلا طبيعياً للعاطفة الانسانية فلابأس من رفيقة واحدة ترافقه فقط وقت فراغه

أما عن الكتب فأشير عليه بقراءة مقالات موليير وتاريخ الهند وتاريخ انكلترا والتاريخ العام وتاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ الثورة الأمريكية وتاريخ الاسلام والروسيا وتاريخ الحروب الدينية

أما عن الجامعة فأشير بأن يلتحق بجامعة لوندره أما أكسفورد وكمبردج فهما معاهد التعصب والكذب والرياء والتقاليد الرثة

الاستقلال : أما عن الأستقلال فما يدعو إلى استغرابى واستغراب العالم أجمع استمرار تبعيتك الفعلية أو الظاهرة (للسلطان) ولا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى بعض أسباب خاصة ليس فى طاقة الأجانب أدراكها فان مركز مصر إذا تم وصل البحرين أحدهما بالآخر سيمكنك من أن تقف حكما بين انجلترا وفرنسا متى كنت مستقلا أما وأنت تابع فلا يمكنك عقد أية معاهدة مع أية دولة أجنبية

حقاً قد يكون فى وسعكم أن تعقدوا هدنة وفى استطاعة أى قائد أن يعقد هدنة ولكنه لا يستطيع إبرام معاهدة تبقى نافذة المفعول طويلا ، أما إذا أعلنتم استقلالكم فلن تكون هناك دولة أجنبية لا تستطيعون أن تبرموا معها فى الحال المعاهدات التى توافقكم وعند ذلك سرعان ما تأخذون مكانكم بين ملوك أوربا وليت شعرى ولماذا لا تكونون مثلهم ؟ وازنوا بينهم وبينكم من حيث عدد السكان والدخل فاذا وجدتم من يمتاز عليكم فانكم ستجدون من بينهم كثيرين ممن هم أقل منكم مالا ونفراً ، فهذه ألمانيا فيها من الممالك المستقلة سكسونيا وورتمبرج وهانوفر ، وفى أوربا الدنمركة والبورتغال والسويد (أما دول البلقان فلم تكن مستقلة فى ذلك الوقت)

بقى تعيين اللقب الذى يوافقكم متى أصبحتم مستقلين فلقب (الباشا) يدل على التبعية فلا يمكن اتخاذه ، ولا شك أنكم تعرفون اللقب الذى يلقب به صاحب الأمر فى مراكش أنه لقب يعبر عنه الأفرنج بكلمة (أمبراطور) هـذا هو اللقب الذى يجب أن تتخذوه وهو لقب يعد أعظم من لقب ملك

وأما عن علاقاتكم مع السلطان فاما أن تكونوا على وفاق معه أو على خلاف فاذا

كنتم على خلاف فليس هناك مصاعب تعترض سبيلكم اذا أعلنتم الاستقلال مادمتم واثقين من شعبكم ومن ضباط جيوشكم على الأخص ولكن إذا فرضنا وجود الاتفاق بينكم وأنكم راغبون فى استمرار هذه المودة فيلوح لى أنكم تستطيعون متى كنتم مستقلين وعلى اتفاق مع السلطان أن تقدموا له خدماً أجل وأنفع مما تقدمون له وأنتم فى حالة التبعية. على أنكم تعلمون حاجة السلطان للمال فأرسلوا إليه القدر الذى تريدون إرساله وأنتم فى حالة الاستقلال كما لو كنتم فى حالة التبعية وقد تحصلون بالمعاهدات على موافقة الدول المعادية للسلطان مادام الأمر الذى تعنى به الدول هو استطاعتكم أن تنفذوا فى الخفاء ضد رغبة الدول مايمكنكم تنفيذه بموافقتهن ، أما إذا لم يصغ السلطان إلى مطالبكم وترفع عن إجابتكم فما عليكم إلا أن تصارحوه القول بعبارات لائقة كما هو شأنكم قولوا له إذا اعترفتم باستقلالى منحتكم مقدار كذا من المال فى ميعاد محدد وأما إذا رفضتم فانى سأنضم إلى الحلفاء ضدكم (وكانت تركيا إذ ذاك تحارب روسيا وفى حالة عداء مع فرنسا وانجلترا وكان محمد على قد فضل الانسحاب من المورة والاتفاق مع الحلفاء على إعلان حيدته)

الدستور : أما عن الدستور فأقترح أن تكون حكومتكم ملكية فى مستوى الحكومات الأوربية وضمن دائرتها الودية وأن تقسم المملكة إلى خمسين دائرة انتخابية ينتخب عن كل دائرة عضو ومن الأعضاء الخمسين يتكون مجلسكم (وإذا راعينا أن عدد سكان مصر كان فى ذلك الوقت يتراوح بين ثلاثة ملايين وبين مليونين ونصف كانت نسبة التمثيل واحد لكل ٥٠٫٠٠٠ أو ٦٠٫٠٠٠ من السكان) ويكون حق الانتخاب لكل فرد أقام مدة معينة فى الدائرة ويكون عارفا بالقراءة والكتابة ويجب أن تكون طريقة الانتخاب بالتصويت السرى

أيها الرجل العظيم ان العالم لم يعرفك للآن حق المعرفة وكلما زادت معلومات الناس عنك استفاد العالم واستفاد الوطن الذى أوجدته بل استفاد ايضا الجنس البشرى بأكمله ؟

(ترجمه المؤلف من وثيقة مخطوطة فى مكتبة المتحف البريطانى)

ملحق ٢

مقارنة بين عهدين

	فى آخر عهد سعيد	فى آخر عهد اسماعيل
عدد الأفدنة المنزرعة	٤ر٠٥٢ر٠٠٠	٥ر٤٢٥ر٠٠٠
الواردات	١ر٩٩١ر٠٠٠ ج	٥ر٤١٠ر٠٠٠ ج
الصادرات	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١٣ر٨١٠ر٠٠٠
الايرادات	٤ر٨٣٧ر٠٠٠	٨ر٥٦٢ر٠٠٠
الدين العمومى	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٩٨ر٥٤٠ر٠٠٠
السكان	٤ر٨٣٣ر٠٠٠	٥ر٥١٨ر٠٠٠
عدد المدارس	١٨٥	٤ر٨١٧
عدد أميال السكك الحديدية	٢٧٥	١ر١٨٥
« « أسلاك التلغراف	٦٣٠	٥ر٨٢٠
« « الترع		٨ر٤٠٠

ملحق ٣

بالقروض التى عقدها الخديوى اسماعيل والمبالغ التى دفعت منها فعلا

التاريخ	البنك	المبلغ الرسمى	المبلغ الوارد	سعر	الفائدة في المائة	الاستهلاك
١٨٦٢	جوشن	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤ر٠٠٠٠	٨٣½	٧	١
١٨٦٤	جوشن	٥ر٧٠٤ر٠٠٠	٤٬٨٦٤٬٠٠٠	٩٣	٧	٤
١٨٦٥	الانجلواجبشان	٣٬٣٨٧٬٠٠٠	٢ر٧٥٠ر٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٦	جوشن	٣٬٠٠٠٬٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠	٩٢	٧	١٧
١٨٦٧	العثمانى	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	١ر٧٠٠ر٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٨	اوبنهيم	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧ر١٩٣ر٠٠٠	٧٥	٧	١
١٨٧٠	بشفشيم	٧ر١٤٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٧٥	٧	٢½
١٨٧٣	اوبنهيم	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧ر٨١٠ر٠٠٠	٧٠	٧	١
١٨٧٩	رتشيلد	٨ر٥٠٠٬٠٠٠	٥٬٩٩٢ر٠٠٠	٧٣	٧	١
		٧٧ر٠٠٤ر٠٠٠	٥٠ر٥٨٩٤٠٠٠			

(عن كتاب تاريخ مصر كامى)

ملحق ٤

فرمان سنة ١٨٧٣

من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم الى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص اعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائماً مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعيه الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتى :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه الى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده الى أكبر أولاده هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزماً لحسن ادارة الخديوية المصرية وجالباً لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية

ادارتها بمعرفتها مع ماصار الحاقها بها أخيرا من قائمقاميتي سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها الى أكبر أولادكم الذكور و بعده الى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم واذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها الى أكبر اخوته الذكور واذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية الى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً صبيا وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة فى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضاً اثنان من الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال و بعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصياً ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى

ذكره وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة مابين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية و إذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده و يباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية و يصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة و إذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى و إذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا و بمجرد بلوغ الخديو الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه اداره أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا الملوكية ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد الملتزمة المرغوبة لدينا وادارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائده على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية الى الحكومة

المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراآتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجاره وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجاره وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم أخلال معاهدات الدولة العلية البولتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التامة له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم المعتنى به زياده عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة ميرالاى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجوده فى الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها

بلا استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى واعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادره لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إداره الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذه و باقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيره والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقرره فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التى هى و يركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعده المرعية فى ذلك تحريراً فى سنة ١٢٩٠ (اه عن كتاب حقائق الأخبار .)

ملحق ٥

لائحة مجلس النواب عام ١٨٨٢

نحن خديوى مصر

بعد الأطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١.

و بناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تتعين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة الثانية — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات و يعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة مصاريفه.

المادة الثالثة — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد

المادة الرابعة — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة الخامسة — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى عليه يتصور فيها حكم

المادة السادسة — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى تنتخبه فقط

المادة السابعة — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا

المادة الثامنة — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير واذا لم تكف هذه المدة لاتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزاد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة التاسعة — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة العاشرة — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة الحادية عشرة — تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديوى أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الثانية عشرة — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة بتحضير جوابها و بعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه

المادة الثالثة عشرة — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على رأى حصلت المداولة فيه

المادة الرابعة عشرة — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة الخامسة عشرة — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه و يعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة السادسة عشرة — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتاب المجلس الذى يؤلف من الرئيس والوكيلين ومن الكتاب

المادة السابعة عشرة — اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية. وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة الثامنة عشرة — للنظار حق الحضور في المجلس و إبداء ما يرومون إبداءه. فيه ولهم أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة التاسعة عشرة — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين ليجيب عما يسأل عنه

المادة العشرون — للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة الحادية والعشرون — النظار متكافلون في المسؤلية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار و يترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

المادة الثانية والعشرون — كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراآته المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات و بيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة الرابعة والعشرون — إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة الخامسة والعشرون — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة. و يقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها و إعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستوراً للعمل به ما لم يتل في مجلس النواب بندا فبندا

ويقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشرة يوما وإذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا قرر مجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة السادسة والعشرون — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره وفى هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية لمجلس النواب

المادة السابعة والعشرون — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون بمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيهما وفى حالة ما إذا كانت التغييرات لم تقبلها الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة الثامنة والعشرون — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه

المادة التاسعة والعشرون — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق عليها المجلس

المادة الثلاثون — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر

كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة الحادية والثلاثون — ميزانية مصروفات و إيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة الثانية والثلاثون — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة الثالثة والثلاثون — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الرابعة والثلاثون — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للأستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها و بين الحكومات الأجنبية

المادة الخامسة والثلاثون — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها و يبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا فى الميزانية و يقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة السادسة والثلاثون — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه : فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وأن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ ، ٢٤) من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة (٢٣)

المادة السابعة والثلاثون — أذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة (٢٣)

المادة الثامنة والثلاثون — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر مبلغه واراد فى ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس وأية مقاولة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو أعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار من مجلس النواب أيضا

المادة التاسعة والثلاثون — يجوز لكل مصرى أن يقدم المجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس و بناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة الأربعون — كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به

المادة الحادية والأربعون — إذا طرأت ضرورة مهمه تلتزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجراؤه على مسؤليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى إنعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه

المادة الثانية والأربعون — لايجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسئلة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائبا عنهم

المادة الثالثة والأربعون — تكون الأراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة الرابعة والأربعون — لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة الخامسة والأربعون — إنتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون دائما بوضع الأراء فى صندوقه

المادة السادسة والأربعون — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة السابعة والأربعون — كل قرار يترتب عليه مسؤلية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة الثامنة والأربعون — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه لابداء رأيه

المادة التاسعة والأربعون — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراآته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة الخمسون — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة الحادية والخمسون — إذا غمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة الثانية والخمسون — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة الثالثة والخمسون — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

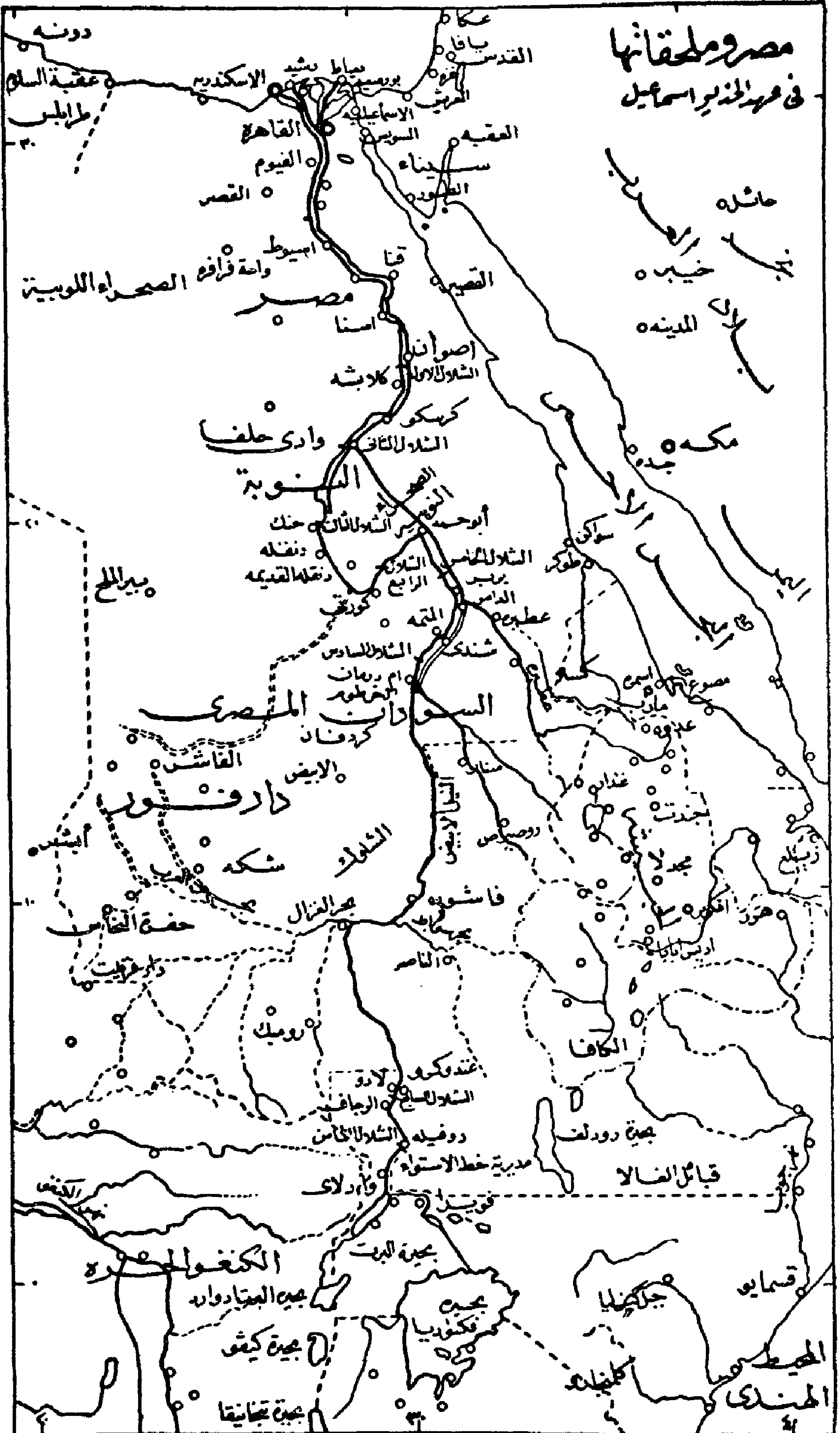
صدر بسراى الاسماعيلية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامى



مصر وملحقاتها
فى عهد الخديو اسماعيل
عكا
يافا
القدس
غزة
العريش
دمياط
رشيد
بورسعيد
الاسكندرية
الاسماعيلية
السويس
العقبة
سيناء
الطور
القاهرة
الفيوم
القصر
عقبة السلوم
طرابلس
درنه
اسيوط
واحة فرافرة
قنا
القصير
الصحراء اللوبية
مصر
اسنا
اصوان
الشلال الاول
كلابشه
كرسكو
وادى حلفا
الشلال الثانى
النوبة
حنك
دنقله
دنقلة القديمة
الشلال الثالث
الشلال الرابع
الشلال الخامس
بربر
الدامر
كورتى
المتمه
شندى
الشلال السادس
ام درمان
الخرطوم
السودان المصرى
كردفان
الابيض
الفاشر
دارفور
شكه
الشلك
النيل الابيض
فاشوده
بحر الغزال
حفرة النحاس
واو
رومبك
المدينه
خيبر
مكه
جده
سواكن
طوكر
عطبره
مصوع
عدوه
غندار
الحبشه
زيلع
هرر
اديس ابابا
الكافا
بحيرة رودلف
قبائل الغالا
قسمايو
اللادو
دوفيله
مديرية خط الاستواء
فويره
بحيرة البرت
بحيرة فكتوريا
بحيرة كيفو
بحيرة تنجانيقا
الكنغو الحرة
المحيط الهندى

